

مُلّاك مصر

الطبعة 2

الجزء الأول

قصة صعود الرأسمالية المصرية

محمد جاد / أسامة دياب
صقر النور / عبد الرازق الشويخي
بيسان كسّاب / محمد رمضان

تحرير: محمد جاد

المرايا

مُلَّاك مصر

قصة صعود الرأسمالية المصرية





هذا الكتاب بالتعاون مع مؤسسة روزا لوكسمبورج، مكتب شمال افريقيا
مُلَّاك مصر.. قصة صعود الرأسمالية المصرية ج1
محمد جاد، أسامة دياب، صقر النور
عبد الرازق الشويخي، بيسان كساب، محمد رمضان
تحرير: محمد جاد
تصميم الغلاف: أحمد اللباد
إخراج داخلي: حسن جمال
الطبعة الثانية، القاهرة 2020
رقم الإيداع بدار الكتب المصرية: 2020/21395
الترقيم الدولي/ تدمك: 978-977-6648-80-7
1- الرأسمالية
2- مصر - الأحوال الاقتصادية
3- مصر - الأحوال الاجتماعية
أ- العنوان 330/122

دار المرايا للانتاج الثقافي
تليفون: 023961548-2+ / موبيل: 01030319318-2+
البريد الإلكتروني: elmaraya@elmaraya.net
العنوان: 23 ش عبد الخالق ثروت، الطابق الثاني، شقة 17، القاهرة، ج. م. ع.

مُلَّاك مصر

قصة صعود الرأسمالية المصرية

«الجزء الأول»

محمد جاد - أسامة دياب - صقر النور

عبد الرازق الشويخي - بيسان كساب - محمد رمضان

تحرير

محمد جاد



الفهرس

هذا الكتاب

في شتاء عام 2017 دعاني تامر وجيه، مسئول النشر آنذاك في دار"المرايا"، لتناول فنجان قهوة، وانتهت الجلسة إلى اتفاق مبدئي على تأليف كتاب بالاشتراك مع الدار. حيث دار الحوار حول كتاب "من يملك مصر" الذي أحدث ضجة كبيرة خلال الثمانينات، وهو رسالة ماجستير أعدتها مؤلفته سامية إمام، حاولت أن ترصد من خلالها عودة الرأسمالية المصرية إلى الاقتصاد في حقبة الانفتاح، بعد عقد من إجراءات الحد من الملكية الزراعية، وعقد آخر من تأميم المنشآت الصناعية.

ساق وجيه اسم هذا الكتاب المهم في حديثه للمقارنة بينه وبين اللغة السائدة في الكتابة عن الاقتصاد هذه الأيام، وكيف أصبح يهيمن عليها طابع التحليل الاقتصادي منزوع السياسة، الأقرب للغة بنوك الاستثمار ومحللي البورصة. وهي لغة ليست منزهة عن التوجهات السياسية، وعادة ما تسيطر عليها نزعات "نيوليبرالية"، تقدم بطريقة ماكرة، تزعم أنها وحدهاهي العلم المجرد من أهواء السياسة والسياسيين.

هذا الواقع الأليم تؤكده ندرة الكتابات الحديثة، التي يمكن أن نصنفها تحت بند الاقتصاد السياسي، في المكتبة العربية. وهو ليس أمرًا مستغربًا في ظل ضعف التمويل الموجه إلى نشاط النشر الاقتصادي في مصر، والذي يدفع الكثير من الباحثين إلى العزوف عن هذا النشاط، والتوجه إلى الكتابة الصحفية التي توفر عائدًا معقولًا للمعيشة .

تقدم التحليلات الصحفية مادة غنية عن الاحتكارات وعلاقة النخب الحاكمة برجال الأعمال وغيرها من الموضوعات، ولكن تظل-بطبيعتها- عاجزة عن أن تقدم صورة شاملة للمشهد، مثل التي يمكن أن يوفرها مشروع بحثي كبير.

لـذا اقـترح وجيـه أن نُعِـدَّ مؤلفًـا يحـاول أن يرسـم صـورة مبدئيـة عـن التطـورات التي حدثـت في الاقتصـاد المـصري خـلال الخمسـين عامًـا الأخـيرة، وكيـف رسـخت الرأسـمالية أقدامهـا، فنحـن في حاجـة إلى إعـادة طـرح سـؤال سـامية إمـام القديـم عـلى أنفسـنا، أي"مـن يملـك مـصر" في الوقـت الراهـن؟

كلنـا نعـرف الملاك الجـدد، ونـرى علاماتهـم التجاريـة عـلى لافتـات الدعايـة الضخمـة في الشـوارع والميادين، لكننـا نحتـاج لأن نعـرف قصـة الصعـود، وكيـف سـاهمت الدولـة فيهـا، وهـل يخـدم النمـوذج الرأسـمالي التنميـة، أو هـل هـو ناجـح حتـى في توليـد الدخـل؟ وغيرهـا مـن الأسـئلة العامـة التـي يمكـن أن تكـون بدايـة لنشـاط بحثـي مسـتقبلي يعيـد السياسـة لمرافقـة الاقتصـاد، ويخـرج بنـا مـن نطـاق حديـث المحللـين الـذي يحتفـي بالنمـو الاقتصـادي، بغـض النظـر عـن أسـبابه، ودوافعـه، ومـن المسـتفيد منـه.

ولأن الأسـئلة التـي اسـتدعاها المـشروع المقـترح مـن تامـر وجيـه كبـيرة ومتعـددة، طلبـتُ الاسـتعانة بعـدد مـن الزمـلاء المحرريـن للمشـاركة في تتبـع التطـور الـذي لحـق بالرأسـمالية المصريـة خـلال العقـود الأخـيرة.

ولا نزعـم أننـا نجحنـا في الإجابـة عـن كل الأسـئلة، صحيـح أنـه كان هنـاك منطـق وراء انتقـاء قطاعـات محـددة لتسـليط الضـوء عليهـا، كقطـاع الصناعـات الغذائيـة الـذي لديـه قاعـدة صناعيـة واسـعة الانتشـار، أو الصناعـات البترولية التـي تسـاهم بقيمـة إنتـاج ضخمـة للغايـة. لكـن هنـاك قطاعـات أخـرى لم تسـنح الفرصـة في الوقـت الراهـن للتعـرض لهـا، مـع أن هـذا لا يقلـل مـن أهميتهـا.

وأخـيرًا، فكرنـا في أن نبـدأ الكتـاب بعمـل مسرحـي، يعـرض مقتطفـات مـن أهـم المصـادر النظريـة التـي تداولهـا الباحثـون في هـذا الكتـاب خـلال العمـل عـلى إخراجـه، لعـل البدايـة الأدبيـة تكـون فاتـح شـهية لقـراءة باقـي العمـل الـذي يتسـم بقـدر مـن الدسـامة وغـزارة السـرد والتفصيـل.

محرر الكتاب

مقدمة الطبعة الثانية

بعد نفاذ الطبعة الأولى من كتاب ملاك مصر، طلبت مني دار المرايا إعداد فصول جديدة عن القطاعات التي لم نقم بتغطيتها في الطبعة الأولى.

وعلى هذا الأساس تعاونت مع زملائي الباحثين في إعداد ستة فصول إضافية عن قطاعات البنوك والزراعة والسياحة والمقاولات والأدوية والسينما، بجانب فصول الطبعة السابقة التي شملت قطاعات سمسرة الاوراق المالية والعقارات والبترول والصناعات الهندسية والنسيجية والاتصالات.

إضافة فصول جديدة للكتاب استلزم إعادة ترتيب الفصول، فقد قررنا من البداية أن نُقسم الكتاب إلى عدة أقسام يحمل كل قسم منهم حزمة من الفصول تعبر عن موضوع بحثي تتكامل الفصول في تغطيته، ومع تغطية قطاعات جديدة احتجنا لتعديل عناوين الأقسام وتقديماتها، وتوزيع الفصول بطريقة مختلفة.

كذلك قمنا ببعض الاختصارات في فصول الطبعة الأولى منعا لتكرار المحتوى مع بعض مقاطع الفصول الجديدة، وحذفنا بعض الرسوم التوضيحية لعدم ملاءمتها للطباعة، وأخيرا أزلنا بعض الأخطاء الكتابية التي لم نتداركها في الطبعة الأولى.

محرر الكتاب

ديسمبر 2020.

المحاكمة (مسرحية خيالية)

تـم اسـتدعائي لـلإدلاء بشـهادتي أمـام النائـب العـام، ثـم انقـدت بسلاسـة بـين يـدي جنديـين ملثمـين بالسـواد إلى مبنـى القضـاء، صعـدت السـلالم الرخاميـة وقلبـي يـدق على وقـع أحذيـة الجنـود الثقيلـة، وازدادت رهبتـي عندمـا أدخلـوني قاعـة النيابـة الواسـعة، كانـت مـن الطـراز العتيـق، تمتـد لعـشرات الأمتـار يمينًـا ويسـارًا، وترتفـع لأكثر مـن ثلاثـة أدوار بمقاييـس عصرنـا.

كانـت القاعـة خاويـة إلا مـن مائـدة شـديدة التواضـع يجلـس عليهـا ثلاثـة قضـاة، بدا الأمـر وكأننـا في محاكمـة تـم التحضـير لهـا عـلى عجـل، كانـت الأجـواء أشـبه بالمحاكـمات الثوريـة.

وعندمـا اقتربـت مـن مائـدة القضـاة، لفـت انتباهـي الرجـل الجالـس في المنتصـف، بـدا مُهابًـا بحُلتـه الكلاسـيكية المحاطـة بوشـاح القضـاة الأخـضر، وتعجبـت مـن أنـه لم يكـن منزعجًـا مـن رابطـة العنـق، عـلى الرغـم مـن أن الرطوبـة كانـت عاليـة في المـكان. بعـد دقائـق أدركـت أنـه شـديد الشـبه بالفنـان الراحـل نظيـم شـعراوي، أمـا الجالسـون عـلى جانبيـه فكانـوا مـن الكومبارسـات المجهولـين.

رحـب بي القـاضي الرئيـسي، وحـاول أن يطمئننـي، بـأن شرح لي أننـي مُسـتدعَى للشـهادة ولسـت متهـمًا.. سـألته: إذن مـن المتهـم؟

بـدا سـؤالًا عويصًـا عـلى القـاضي، وأجـاب بلهجـة متقطعـة وهـو يريـح ياقـة القميـص عـن عنقـه الممتلـئ: واللـه لازلنـا لم نحـدد بالضبـط.. تقـدر تقـول كـدة الرأسـمالية أو الاقتصـاد أو أصحـاب الـثروة، شيء مـن هـذا القبيـل.

- ومـا الـذي يملكـه صحفـي اقتصـادي مثـلي مـن شـهادة بشـأن الرأسـمالية وأصحـاب الثروات؟

- أنتـم أصـل المشـكلة.. تنـشرون صفحـات يوميـة تتحـدث عـن النمـو الاقتصـادي، ورأس المـال السـوقي الـذي تجـاوز التريليـون جنيـه، والوفـد الأوروبي الـذي وعـد الحكومة باسـتثمارات ومِنـح تتجـاوز المليـارات، ولاشيء يتغـير في حياتنـا.. هـذه هـي القضيـة التـي تشـغلنا.. مـن المسـئول عـن كل هـذا الفقـر والتأخـر الـذي نعيـش فيـه طيلـة هـذه العقـود بالرغـم مـن أننـا بدأنـا مسـيرة التحديـث مـن أيـام محمـد عـلي؟ لمـاذا نحـن متخلفـين اقتصاديًـا؟

- هـذا سـؤال كبـير للغايـة ياسـيادة القـاضي (تحـررت مـن قبضـة الحـراس وبـدأت أتحـرك يمينًـا ويسـارًا وأنـا أفكـر لعـلي أسـتعيد شـيئًا مـن تركيـزي) ممكـن تتركنـي ليومـين أكتـب لحضرتـك بحثًـا محترمًـا يجيـب عـلى هـذه الأسـئلة، أنـا في حاجـة لمراجع وجلسـات مـع اقتصاديـين وخـبراء.

- قـال وهـو يشـير إلى الفـراغ الهائـل المحيـط بنـا في القاعـة الضخمـة: كل شيء متـاح لـك هنـا. (جلـت ببـصري أتتبـع إشـاراته فلـم أر شـيئًا ذا قيمـة) بينـما أكمـل هـو: أيـة فكـرة تخطـر في بالـك سـنمدك بالمراجـع الخاصـة بهـا، أي اقتصـادي يمـر في خاطـرك سـتجده يعـبر أمامـك في هـذه القاعـة. (ثـم ابتسـم وهـو يـرى عينـي تتسـعان مـن الاندهـاش مـن إجابتـه).

حاولت أن أجد مبررًا للهروب، فاقتربت منه أكثر وقلت:

- عفـوًا ياسـيادة القـاضي، ولكـن الكثـير مـن الاقتصاديين الذين سـأحتاج إلى شـهاداتهم رحلـوا عـن عالمنا.

- قاطعنـي بحـزم: هنـا.. في هـذه القاعـة.. سـقطت حـدود الزمـان والمـكان.. أي شيء يخطـر ببالـك سـتجده أمامـك، (ثـم بنـبرة فيهـا سـخرية مبطنـة أكـدت لي أنـه الفنـان نظيـم شـعراوي): ملكـش حجـة بقـى يـا أخـي.. اشـتغل!

عقـدت ذراعـي وراء ظهـري، وأخـذت أتجـول في القاعـة أبحـث عـن خيـط أبـدأ منـه إجابتـي عـلى هـذه الأسـئلة المهولـة، حتـى لمحـت رجـلًا واقفًـا في ركـن ظليـل يرتـدي «طربوشًـا» ويمسـك بيـده عصـا خشـبية، فاقتربـت أتفـرس ملامحـه فعرفتـه، هـو طلعـت باشـا حـرب، الـذي مـلأت صـوره الشـوارع قبـل شـهور في حملـة دعائيـة أطلقهـا «بنـك مـصر»، فتعلقـت بكتفـه وأنـا أهتـف بالقـاضي: نعـم.. وجدتهـا.. عـادة مـا تبـدأ قصـة الرأسـمالية في مـصر بهـذا الرجـل.

- بـدا القـاضي غـير مقتنـع بحـماسي: لا أفهـم لمـاذا؟ مـا هـو الفـارق بـين طلعـت حـرب، وأي رجـل ثـري آخـر مـر عـلى هـذا البلـد، لقـد مـر عـلى مـصر آلاف الأثريـاء ممـن عرفـوا نشـاط التجـارة، وشـغَّلوا الملايـين مـن العاملـين عـلى مـدار التاريـخ.

- عفوا يا سيادة القاضي، هناك فارق كبير بين أي رجل ثري وبين الرأسمالي.

- لا أبدًا.. مفيش فرق.

- شـعرت بحـرج شـديد مـن إصرار القـاضي، حتـى جـاءني صـوت مـن وسـط القاعـة ليـس غريبًـا عنـي: أظـن ياعزيـزي أنـك في حاجـة إلى خلفيـة نظريـة قبـل أن تخـوض في تاريـخ الرأسـمالية.

نظـرت إلى مصـدر الصـوت فوجدتـه محمـود أمـين العـالم (بـددت ابتسـامته العريضـة إحسـاسي بالتوتـر) فهرعـت إليـه، وعندمـا اقتربـت منـه وجدتـه يجلـس عـلى منضـدة وحولـه نخبـة مـن الاقتصاديـين.

- قال أمين العالم: حظك حلو (كانت له ابتسامة وديعة توحي دائما بأن كل شيء ميسر) نحن نحرر عددًا من مجلة «قضايا فكرية» عن الرأسمالية المصرية، ثم أشار إلى رجل يجلس بجواره: اشرح لهم يا دكتور فوزي منصور ما الفرق بين الرأسمالي وأي رجل ثري في تاريخ مصر.

قام الدكتور فوزي حاملًا «الجاكت» على ذراعه ومضى معي إلى منصة القضاة، ثم قال وهو يشمر أكمامه، وكأنه يستعد لإلقاء محاضرة:

- ربما نحتاج يا سيادة القاضي لأن نمر سريعًا على تاريخ البلد، ونفتش عن الرأسمالية في أية حقبة من الحقب! لقد دام حكم الفراعنة نحو ثلاثين قرنًا، أي أكثر من ستة أضعاف ما عاشته الرأسمالية حتى الآن، وخلال هذه الفترة وصل تقدم فنون الإنتاج إلى مستوى عالٍ، وارتفعت نظم القانون والملكية والحقوق العينية ونظام التعاقد. على أنه لا مجال على الإطلاق للحديث عن إرهاصات تُشعر بإمكان التحول إلى نمط الإنتاج الرأسمالي، والسبب هو أن مصر الفرعونية لم تعرف النقود كأداة للتبادل حتى العصر الصادي.

- في عصر آخر، عرف المصريون النقود، ولكن غابت عنهم الملكية الفردية، أقصد العصر البطلمي الذي كان الأصل العام فيه اعتبار الأرض مملوكة للدولة. هذا لا ينفي أن في العصر الفاطمي كانت لدينا بشائر لظهور نمط الإنتاج الرأسمالي ولكن التجربة لم تكتمل، فقد تراكمت ثروات نقدية هائلة من التجارة ومن مرتبات البيروقراطية ومن غير ذلك، ومن الثابت أن بعض هذه الثروات قد أُعِيد استغلالها في الزراعة، وكانت مقدمات نظام المصنع اليدوي قد انتشرت وحدث تقدم ملحوظ في تقسيم العمل داخل المصانع الحرفية بعض الخطوات.

- قال القاضي وهو يخبط كفًا على كف: أنا مش فاهم أنتو بتعقدوا الدنيا كدة ليه؟

- تقدمت خطوتين على الدكتور فوزي، محاولا تلطيف الأمور: الموضوع بسيط يا سيادة القاضي، هناك قواعد أساسية لنمط الإنتاج حتى نَصِف الشخص القائم عليه بالرأسمالي، منها الملكية الخاصة للأصول المنتِجة، وأن تكون النقود هي أداة تسعير مدخلات ومخرجات عناصر الإنتاج، وأن يكون الإنتاج أصلًا معدًا للبيع في السوق، ويعتمد على عمالة مأجورة يجمعها في مكان واحد، ويقسِّم بينها العمل بالطريقة التي نعرفها الآن في المصانع، وهذه شروط لم تكتمل إلا في العصر الحديث، قبل ذلك كان هناك فلاحون يزرعون لكي يطعموا أسرهم وأثرياء يُشغِلون عمالًا، ولكن بنظام العبودية وهكذا.. ومع ظهور طبقة الرأسماليين في أوروبا ممن تنطبق عليهم الشروط السابقة، بدأت حركة التراكم الرأسمالي تسير بوتيرة متسارعة..

الرأسمالي يشتري المواد الخام والعمل المأجور بالنقد ويبيع السلعة في السوق مقابل النقد أيضًا، ويستفيد بالفارق بين تكلفة الإنتاج وتكلفة البيع، لكي يوسع من أنشطة إنتاجه في المستقبل، هذا هو السباق المحموم الذي بدأته أوروبا في العصر الحديث من أجل التراكم الرأسمالي، ومن بعدها صار سباقًا محمومًا بين الأمم على عملية التراكم تلك.

- قال القاضي، وما زالت في صوته نبرة استياء: خلاص فهمنا إن طلعت حرب كان رأسماليًا.. ما هي أهميته بين الرأسماليين؟

- لقد جسَّد الرجل ما تطلق عليه بعض الأدبيات «الطبقة البرجوازية الوطنية» التي تسعى إلى الخروج من أسر التبعية الاقتصادية.

- برجوازية وتبعية! لا تبالغ في استخدام المصطلحات حتى لا أضعك في السجن.

- عفوًا سيادة الرئيس.. البرجوازية هي طبقة الرأسماليين التي أشرنا إليها، وما يميز البرجوازية الوطنية هو سعيها إلى تمكين بلادها من تنفيذ كافة مراحل الإنتاج على أرضها، النمط المقابل للرأسماليين الوطنيين هو «الكومبرادور» (تعبير صيني يشير إلى رئيس الخدم في بيت المستعمِر) وهو الرأسمالي الذي يرضى بأن يقوم بدور تافه في حلقة الإنتاج، ويترك الدور الأهم الذي يحقق تراكمًا رأسماليًا أكبر للرأسمالي الكبير الذي يعيش في البلد المتقدم، وهو مجرد تابع له.

مر أمين العالم من ورائي، وبدا وكأنه خارج من القاعة، وقال وهو في الطريق، بذات الابتسامة الوديعة:

- أظنك في حاجة إلى تقديم خلفية نظرية عن التبعية أيضًا يا عزيزي.

- حاولت أن أستوقفه: انتظر يا دكتور، أحتاج مساعدتك. لكنه مضى في طريقه، وقال غير مكترث بنداء آتي: رايح أشرب سجارة.

- أشار القاضي لي بالاسترسال، لأن وقته ضيق: هذا الموضوع كتب فيه الكثيرون، أشهرهم طبعا «راؤول بربش» مدير اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية بالأمم المتحدة، والذي رأى أن التقسيم العالمي للعمل يصب في مصلحة الدول الغنية، فالدول الفقيرة تصدر السلع الأولية إلى هذه البلدان، وتقوم الأخيرة بتصنيعها وإعادة بيعها بسعر مرتفع للدول الفقيرة، ويعود هذا السعر المرتفع للمنتجات المصنعة إلى القيمة المضافة التي تحظى بها تلك السلع بعد التصنيع، ولهذا طرح «بربش» فكرة إحلال الواردات، بمعنى أن تستغني البلدان الفقيرة تدريجيًا عن استيراد السلع المصنعة من الدول الغنية.

- من هنا نشأ الحديث عن دول مركز (المُصنِعة) ودول أطراف (المُصدِرة للمواد الخام)، أو تصنيف العالم بين دول حققت التنمية، وأخرى تحت مستوى التنمية

(underdevelopment) أي أن موادها الخام تُستنزَف من أجل مصالح الدول المُصنِعة، لذا كان الحل المطروح هو بتر هذه الصلة. طبعًا «بربش» ليس الوحيد الذي تحدث عن هذه القضية، فالماركسيون مثلا يرون أن الدول المتقدمة حريصة على الحفاظ على هذا التوزيع للأدوار، ويشير ماركس نفسه في هذا السياق إلى أن اكتشاف الذهب والفضة في أميركا، وإبادة واستعباد وقبر السكان الأصليين في المناجم، وبدء غزو ونهب الهند الشرقية، وتحويل إفريقيا إلى مكان للصيد التجاري، كان ذلك جميعه الإشارة التي أعلنت الشروق الوردي لحقبة الإنتاج الرأسمالي، وأطلق فلاديمير لنين على هذه التوسعات مصطلح «الإمبريالية».

- قال القاضي في سأم: مصطلحات تاني!

وبدا وكأن العساكر يستعدون للإمساك بي وإلقائي في السجن، فأفلت منهم، وعدت إلى الوراء عدة خطوات وأنا أقول للقاضي بابتسامة متزلفة:

- عفوًا سيادتك، سنستدعي لينين نفسه لشرح هذا المصطلح.

ثم هرعت أبحث عن منقِذ في هذه الغرفة الواسعة، حتى اصطدمت بباب صغير، فتحته، ووجدت خلفه مجموعة من الرجال منهمكين في النقاش، وما أن رآني الرجل القصير ذو اللحية الحمراء الجالس على رأس المائدة حتى قال:

- من هذا المتطفل؟

- أنا صحفي وعندي سؤال.. آسف لو كنت أزعجتكم.

- قال الرجل في سخط شديد: أنت أزعجتنا بالفعل. هات ما عندك.

- ما هي «الإمبريالية» يارفيق لينين؟

- «الإمبريالية» هي الرأسمالية في مرحلة الاحتكار يامغفل. (ثم غمغم بعبارات غاضبة فهمت منها أنه منشغل في اجتماع الحزب).

- توجهت بحديثي إلى القاضي: الرفيق لينين يتحدث هنا عن التطور الذي شهدته الرأسمالية في عصره، بحيث صارت إمبراطوريات اقتصادية كبرى تحتكر عمليات الإنتاج على مستوى العالم، وتُدافع بشراسة عن هذا الموقف الاحتكاري، حتى وإن استخدمت قوة السلاح، لقد رأى الماركسيون أن الدافع إلى توزيع الأدوار بين الدول المتقدمة والمتخلفة، بل وبين المتقدمة وبعضها، هو الذي يفسر لنا صراعات وحروب كبرى مثل الحرب العالمية الأولى.

- سأل القاضي: ولكن أليس وجود شركات كبرى تستخدم المواد الخام والعمالة من الدول المتخلفة، هو نمط من التعاون الاقتصادي الذي يسمونه «عولمة».

- نعم سيادتك، ولكنهم في وقت لينين كانوا يسمونه «إمبريالية» ويربطونه بممارسات الاستعمار.

- هتف لينين من مكانه بصوت ساخر: «عولمة»! أي عبث هذا، هذا الرجل يذكرني بالمغفلين الذين قالوا ما دام الماركسيون يعتبرون الرأسمالية في روسيا أمرًا محتومًا وتقدميًا، فينبغي عليهم أن يفتحوا خمارة وينصرفوا إلى غرس الرأسمالية. وضحك الجالسون على مائدة الحزب البلشفي من مزحة الرفيق الأكبر.

اقتربت منه ورجوته: أرجوك اخفض صوتك، القاضي ممكن يحبسنا، ثم عدت بحديثي إلى القاضي:

- فلنكتفِ بتلك الخلفيات النظرية، ونعُد إلى طلعت حرب.

هبط عليَّ الظلام فجأة، ونظرت إلى أعلى، فوجدت عامل الإضاءة يحول الأنوار إلى مائدة أمين العالم، حيث كانت الاقتصادية سامية إمام تجلس على المنضدة، وتقول وهي تصب الشاي من «طرمس» موضوع أمامها:

- لم يكن طلعت حرب بالطبع أول رأسمالي، ولا أول رجل صناعة، ولا حتى أول مؤسس بنك في هذا البلد، ولكن تجربة إنشاء بنك مصر عام 1920 هي التجربة الأولى للرأسمالية الوطنية التي أثبتت تحولًا جديًا نحو الاستثمار الصناعي الحقيقي، إذ كان بنك مصر وشركاته منعطفًا لتحول شق من استثمارات كبار ملاك الأراضي الزراعية إلى مجالات إنتاج غير مرتبطة بالأرض.

- أبدى القاضي دهشته: والغريب أن بعد ذلك جاء عبد الناصر وأكمل مشوار التصنيع.. ماذا جرى لنا؟!

- تدخلت في الحديث بعد أن عاد عامل الإضاءة مهتمًا بي: الحقيقة سيادتك أن الأمور ليست بهذا التبسيط. لقد سعى ناصر لإحلال الواردات فعلًا، ولكن تجربته مرت بعدة مراحل، الأولى كانت مرحلة تمصير الاقتصاد وطرد الشركات الأجنبية بعد حرب السويس 1956، وقد اتجهت الدولة آنذاك للتفكير جديًا في وضع خطة قومية وإدارة اقتصاد البلاد على نحو يدفعنا للخروج من اقتصاد تهيمن عليه الزراعة إلى اقتصاد أكثر تقدمًا، ثم كانت المرحلة الثانية بتأميم الصناعات الكبرى في بداية الستينيات، واستثمار الدولة بكثافة في تعميق الصناعة.

- أشار القاضي في تململ إلى ساعته مجددًا، وقال وهو يريح رأسه على قبضته: وماذا جرى بعد ذلك؟

- قال صوت قادم من الظلام في حركة مسرحية: الطبقة الريعية يا سيادة القاضي كانت تقاوم هذا التحول. (عرفت من الشارب والنظارة الطبية أنه الاقتصادي المرموق في جامعة الإسكندرية محمد دويدار).

- اقترب القاضي من إمضاء قرار حبسي، وهو يقول في سأم: مصطلحات تاني!

- فهرعت إليه مترجيًا: حضرتك تسأل عن الريع؟ المقصود باختصار هي

المكاسب التي تأتي من الطبيعة، تستطيع أن تدرج تحت هذا المصطلح كل الثروات التي تخرج من الأرض، وعادة ما ينظر الاقتصاديون بنظرة سلبية إلى الطبقة المالكة للأراضي التي تعيش على الريع، فهي لا تعمل بيدها مثل العمال، ولا تراكم رأس المال مثل المصنعين، أي أنها لا تضيف كثيرًا إلى النشاط المنتج وإلى ثروة المجتمع، بل قد تعوِّق التحول للإنتاج، لأن الطبيعة تعطي لها المِنح وهي مسترخية في مكانها دون أي جهد.

- هنا تدخل الدكتور دويدار في الحديث: لاشك أن الاستثمار الصناعي قد بلغ قمته في الستينيات، في عام 1963 على وجه التحديد، وقد بلغت نسبة هذا الاستثمار إلى الاستثمار القومي طوال سنوات الخطة الخمسية 26.3% في المتوسط، لكن هذا لاينفي أن داخل القطاع العام نشأ لدينا طبقة من الريعيين، وهم في حالتنا تلك، الموظفون الذين يقبضون رواتب من الدولة، لكنهم لا يعملون بأيديهم، لقد استطاعت هذه الطبقة، خاصة فئة كبار الموظفين، أن تضمن لنفسها حظًا وافرًا من ثمار القطاع العام، ولأن هؤلاء الريعيين تمكنوا من السيطرة على إدارة وحدات قطاع الدولة، فقد اتجهوا إلى تعبئة جزء من فوائض العملية الإنتاجية وتوجيهه إلى مصالحهم الشخصية، لكي يكوِّنوا رأسمال تجاري فردي. فعلوا ذلك بصفة مباشرة ومشروعة، أو بطريقة غير مشروعة من خلال الممارسات الفاسدة، أو عن طريق الإتجار مع وحدات قطاع الدولة والمقاولات. هذه الطبقة كانت بحاجة إلى منافذ لاستثمار أموالها، بدأت بأعمال غير مشروعة مثل تجارة الشنطة، ثم فتحت لها الدولة منافذ أخرى مثل المنطقة الحرة في بورسعيد، ثم أصبحت مصر كلها منطقة حرة. (أنهى حديثه فاتحًا ذراعيه بذات الحركة المسرحية).

- تدخلت في الحديث كي أمهد للقاضي أننا ننتقل إلى حقبة السبعينيات: سيادتك هو يقصد حقبة الانفتاح الاقتصادي التي بدأت بقانون الاستثمار العربي عام 1974، وتبعتها سلسلة من إجراءات التخارج من سياسات الاقتصاد الموجه والقطاع العام.

وكأن كلمة انفتاح هي السر في اجتذاب الاقتصاديين القدامى من كل حدب وصوب، فبمجرد أن نطقتها، بدأت العديد من الوجوه تظهر من حولي، وكلهم يتسابقون على الحديث أمام القاضي.

- قالت سيدة، وهي تعبر بصعوبة وسط الزحام، حتى وصلت إلى المنصة: لقد كانت حقبة السبعينيات حقبة ريعية بامتياز يا سيادة الرئيس، حيث بدأت علاقات مصر الخارجية تقوى بالدول الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وبدأ تدفق القروض والمعونات، وجاءت تدفقات ريعية أخرى تمثلت في إيرادات مصر من البترول وقناة السويس والسياحة وتحويلات المصريين العاملين في الخارج.

- قال القاضي وهو يقلب في أوراقه حائرًا: عفوًا يا سيدتي، ولكن يبدو أن هذا الصحفي ضلل هيئة المحكمة عندما قال لنا إن الريع يتمثل فيما تنتجه الأرض، يمكننا أن ندرج تحت هذا التعريف أنشطة البترول، بل والسياحة أيضًا، باعتبار أننا ليس لنا فضل في صنع الآثار، ولكن حضرتك أشرتِ إلى تحويلات العاملين في الخارج، وهو نوع من العمل المنتِج!

حاولت أن أصل إلى منصة المحكمة، لكي أقول للقاضي إن هذا مفهوم خاص بالخبيرة المتحدثة، الدكتورة فاطمة الشربيني، لكن القاعة صارت مزدحمة بالاقتصاديين، ولم أقدر على الوصول، إلا أن السيدة بادرت بالحديث:

- يمكن إطلاق صفة الريعية على سياسات تصدير القوة العاملة، إذا ما أُتُبِعت بقصد الحصول على دخل نقدي بالعملات الصعبة، رغم أن المرتب الذي يحصل عليه العامل في الخارج أجر، وليس ريعًا، ولكن تصدير العمالة كان له آثار سلبية على الإنتاج في مصر، فهي أكبر ظاهرة تجريف اجتماعي حدثت في تاريخ البلاد، وكما شرح الدكتور دويدار، فإن طبقة الريعيين داخل الدولة، أو التي يمكن أن نسميها أيضًا بـ«البرجوازية البيروقراطية» تمكنت من مراكمة الثراوت، وناصرت الانفتاح بشدة، لأنه سيُمكنها من المتاجرة برأسمالها. هذه الأجواء كانت محفزة لنمو أنشطة الخدمات، سواء الإنتاجي منها، الذي زاد بنسبة 11.4%، أو غير الإنتاجي الذي وصل إلى نسبة 7.8%، مقابل نمو الصناعات غير البترولية بنسبة 6.6%، وذلك في الفترة من 1976 إلى 1982.

- وظهر اقتصادي آخر من بين الجموع: هذا المناخ الريعي كان أفضل تربة لنشأة الرأسمالية الطفيلية.

- هتفت من وسط الزحام: أرجوك اشرح المصطلح قبل أن يلقوا بي في السجن.

- قال الرجل غير ملتفتًا لي: الطفيليون هم من يتطفلون على المنتجين الفعليين، ويمكننا أن نستشهد هنا بعبارة لصاحب كتاب «هذا الانفتاح الاقتصادي» الذي رأى ملامح هذا التحول منذ وقت مبكر للغاية، وهو يقول إن تجار البقالة يتحولون إلى تجار للسلع الاستهلاكية المستورَدة من ملابس وأقمشة، والجماعات المستورِدة وتجار السمك، يتحولون إلى تجار للسيارات، وأصحاب الملاهي يتاجرون في كل شيء، والفكرة عند الجميع هي الاستفادة من فروق الأسعار، والتعامل في أي شيء يكون مصدرًا للربح الكبير، بعد أن يضمنوا سرعة دوران رأس المال.

- أثناء الحديث لمحت الجنود يرتبون مائدة في مواجهة مجلس القضاة (بعد أن ألمح القاضي الرئيسي لكبيرهم بإشارة معناها لايصح أن تترك البهوات واقفين) ثم خرج من وسط الجمع أربعة من الخبراء جلسوا يحتسون القهوة على هذه المائدة).

عرفت المتحدثين من لافتة الأسماء الموضوعة أمام كل واحد منهم.. كان أول

المتحدثين صاحب «وداعًا الطبقة الوسطى»، الاقتصادي الشهير رمزي زكي، الذي قال بعد أن فرغ من قهوته:

- من الضروري ياسيادة القاضي أن ننظر إلى التحولات الجارية في الاقتصاد العالمي، لقد وقعت أحداث الانفتاح في عصر «البترودولار» الذي أسس لسياسات اقتصادية ما زلنا نعيشها في الوقت الراهن.

- صاح القاضي في جنوده: أين ذهب الصحفي، نحتاجه لكي يفسر لنا المصطلحات.

- انطلق الجنود يفتشون عني وسط الزحام، بينما استرسل رمزي زكي في الحديث: بدخول العالم عقد السبعينيات كانت أوضاع الاقتصاد العالمي انقلبت رأسًا على عقب، حدثت حوادث جِسام، من أهمها قرار دول منظمة «أوبك» في أكتوبر 1973 إنهاء عصر الرخص الشديد لمواد الطاقة، وظهر سوق «البترودولار»، وتطور مع ظهور الفوائض النفطية التي حققتها دول «الأوبك» جراء رفع أسعار النفط، حيث حرصت البنوك التجارية دولية النشاط على إعادة تدوير تلك الفوائض إليها وإعادة إقراضها للبلدان التي تعاني من عجز كبير في موازنتها.. ويمكن أن نقول إن السيولة الضخمة التي كوَّنها هذا السوق كانت محركًا رئيسيًا للحركات الدولية لرؤوس الأموال الساخنة التي تتطاير من لحظة إلى أخرى، ومن مكان إلى آخر بسرعة عجيبة، بحثًا عن أعلى معدلات للفائدة والاستثمار. وفي هذا السياق دعى «جوهانز وتفين»، المدير الخامس لصندوق النقد الدولي، البنوك التجارية التي بدأت تجذب الفوائض النفطية، لأن تقدم قروضها إلى الدول التي تضررت موازين مدفوعاتها بسبب ارتفاع أسعار النفط، وإن كان قد رأى آنذاك أنه من الصعوبة ترك البنوك التجارية بمفردها تتولى إعادة التدوير، لذا حرص الصندوق منذ مطلع السبعينيات أن يلعب دورًا قياديًا في عملية إعادة التدوير.. وهنا نجد مفارقة تاريخية عجيبة، فأموال النفط الفائضة المعاد تدويرها لا يملكها الصندوق، ولا الدول الرأسمالية الصناعية المسيطرة عليه، لكن الصندوق يحرص على أن يلعب دور الوسيط بين بلاد الفائض وبلاد العجز، حتى يتمكن من فرض شروطه على من سيستفيد من هذه الأموال.

- كان الأستاذ عادل حسين مسترخيًا على مقعده وهو يدخن ويستمع بتركيز إلى حديث رمزي زكي، وما إن فرغ الأخير من حديثه، حتى اعتدل حسين ودسَّ ما بقى من سيجارته في المطفأة، ليلتقط طرف الحديث:

- وآه من شروط الصندوق يا سيادة القاضي! لقد تدخلوا في سياساتنا منذ السبعينيات بشكل فج، أصبحوا مشاركين في المطبخ اليومي نفسه، أي في المناقشات والأبحاث اليومية التي تتحول إلى أرقام وبيانات وقرارات وسياسات. فهم يشتركون

مثـلًا ومبـاشرة في تحضـير الموازنـة العامـة وفي تعديلهـا قبـل أن تُعلـن أمـام مجلـس الشـعب. بـل إن المناقشـة الحقيقيـة والمؤثـرة مـع وزارة الماليـة تصـدر عـن صنـدوق النقـد وليـس عـن أيـة جهـة أخـرى. وأقصـد بالمناقشـة الحقيقيـة المناقشـة التـي تسـهم في مراحـل صناعـة القـرارات، المناقشـة التـي يمكـن أن تُحـدِث تغيـيرات أساسـية في هيـكل الإيـرادات المقـترح أو هيـكل الإنفـاق. ضغطـوا مـن أجـل تخفيـض العملـة، وفتـح السـوق المحـلي أمـام المنافسـة الدوليـة، ومـع انتشـار المحـاكاة لأنمـاط الاسـتهلاك الكماليـة والشـاذة في الـدول النفطيـة المجـاورة، ومـع تسـاقط رذاذ هـذا النمـط مـن أصحـاب الدخـول العاليـة في الداخـل، ومـع موجـة الإعلانـات المكثفـة مـن الـشركات العابـرة للجنسـية عـن كل فنونهـا وإبداعاتهـا، ابتلعـت السـوق فيـض الاسـتيراد الاسـتهلاكي منـذ بدايـة الانفتـاح، وانقلبـت سياسـة التصنيـع لإحـلال الـواردات في السـتينيات إلى سياسـة الاسـتيراد لإحـلال الصناعـة الوطنيـة في سـنوات الانفتـاح.

- جـاء بي الحـراس محمـولًا بـين أيديهـم وألقـوا بي أمـام القـاضي مثـل الزكيبـة، فقـال القـاضي:

- لسنا في حاجة إليه الآن، البهوات يشرحون شرحًا سلسًا ومفهومًا.

- أشـار لي الحـارس وكأنـه يسـأل أيـن نذهـب بـه؟ فقـال القـاضي غـير مكـترث: إلى الجحيـم! وبينـما يهمـون بحمـلي مجـددًا، اسـتوقفهم القـاضي وكأنـه تذكـر شـيئًا للتـو: اتركـوه لحظـة.. كنـت أريـد أن أسـألك.. هـل عـانى النـاس حقًـا في السـبعينيات مـن تخفيـض الجنيـه مثلـما عانينـا نحـن مـن التعويـم في 2016؟

- تـم تخفيـض الجنيـه عـدة مـرات منـذ تدخـل صنـدوق النقـد في السياسـة المصريـة، وربمـا يعكـس ذلـك فشـله في إصـلاح الاقتصـاد، فالتعويـم يعنـي أن البـلاد تعتمـد عـلى العـالم الخارجـي بشـكل كبـير لتلبيـة احتياجاتهـا، لقـد ركـز الصنـدوق عـلى فـرض التقشـف لمنـع إفـلاس الدولـة، ووعدنـا بأننـا إذا تركنـا القطـاع العـام وفتحنـا السـوق سـنلحق بركـب التطـور، وهـا نحـن بعـد عقـود مـن اتبـاع نصائحـه مـا زلنـا نواجـه صدمـات مـن التعويـم.

- استراح القاضي على مقعده وكأنه مستغرق في التفكير، ثم سأل:

- تكونش الشروط دي نصباية!

- فـردَّ رجـل مـن الجالسـين عـلى مائـدة الخـبراء، يبـدو مـن بشرتـه ناصعـة البيـاض والشـعر المنسـدل حتـى رقبتـه أنـه أجنبـي:

- بالفعل ياسيادة القاضي.

- هتفت في دهشة: ديفيد هارفي بيتكلم عربي!

- قـال القـاضي: هـل نسـيت أننـا في مسرحيـة فانتازيـة؟! هـذا «الهـارفي» تجسـيد لمـا يـدور في خيالـك لا أكـثر.

سكت خجلًا من غبائي، بينما استطرد الأنثروبولجي الأميركي:

- إنها دائرة لا تنتهي يا سيادة القاضي، لكي أشرحها لك علينا أن نبدأ من النظرية الماركسية عن ميل معدل الربح للانخفاض.. حضرتك سمعت عنها؟

- قال القاضي في سخط: للأسف لم يشرحها لنا هذا الصحفي الثرثار.

- الموضوع بسيط، تخيل أن لدينا رأسمالي نجح في تسويق سلعة ما، بالطبع سيفكر في كيفية زيادة ربحه.. ومن أول الأفكار التي ستطرأ على عقله هي كيفية تطوير تقنية الإنتاج لزيادة حجم ما ينتجه من هذه السلعة، وأيضًا تقليل تكاليف الإنتاج.. نتيجة هذه الإصلاحات أن الرأسمالي سيجني أرباحًا أكبر على المدى القصير.. لكن منافسيه سيتبعون تقنياته الحديثة، وينتجون هم أيضًا بمعدلات أكثر غزارة.. النتيجة أنه على المدى الطويل يكون لدينا فائض في السلع المعروضة، وهذه واحدة من بدايات مشكلة الركود، وهنا دعني أسألك كيف تواجه الرأسمالية هذه المشكلة؟

- سكت القاضي وهو يفكر في حيرة شديدة، حتى التفت إلى صوت لينين وهو يهتف من جانب مظلم في الغرفة:

- ألم أشرح لك «الإمبريالية» يا مغفل.

- قلت للقاضي في حرج بالغ: عفوًا سيدي.. إنه يقصدني أنا. بينما أكمل هارفي: بالضبط هذا ما توصل إليه لينين، والمناضلة الألمانية روزا لوكسمبرج أيضًا. إن الإنتاج الزائد، أو ما يسمى بفائض التراكم (over accumulation) تتم معالجته عبر البحث عن أسواق جديدة ليس فيها فائض في المعروض، وإن عجزت الرأسمالية عن ذلك، فإن أصولها القائمة تنخفض قيمتها بشدة.

- قال القاضي: لازلت مُصرًا على أن ما تسمونه «إمبريالية» هو العولمة.. المليان يصب على الفاضي والكل يربح ما المشكلة؟!

- هناك العديد من التناقضات التي تظهر في هذا النظام، الدول المتلقية للفائض أحيانًا لا تكون لديها القدرة على استهلاك هذه الفوائض، لذا تقوم الدول المصدِرة للفوائض بإقراضها، من هنا تجد تفسيرًا لمساعي أميركا وصندوق النقد لترويج القروض للبلدان النامية منذ حقبة السبعينيات التي كان الاقتصاد الأميركي يواجه فيها أزمة من هذا النوع، هذه القروض تكون مصحوبة بشرط لإلزام الدولة المستدينة بفتح سوقها أمام صادرات السلع ورؤوس الأموال، وعندما تدخل الأموال الساخنة إلى البلد المقترِض، تقوم بالمضاربات التي تخلق فقاعات سعرية (أي ارتفاع مبالغ فيه في أسعار الأصول) ثم سرعان ما تنفجر هذه الفقاعات بشكل مفاجئ، مما يدفع رؤوس الأموال الساخنة إلى الهروب بسرعة من هذه السوق، فتنهار قيمة أصول هذا البلد بسرعة.

- أشار لي القاضي، فملت عليه، ثم سألني هامسًا: هل عشنا أزمة مماثلة لما يحكيه هارفي؟

- كلا يا سيدي، وذلك لأننا لم يكن لنا وزن كبير في السوق العالمي، مثل هذه الأزمات جرت في بلدان بجنوب شرق آسيا خلال التسعينات.

- أكمل بصوت مرتفع، وكأنه يتعمد هذه المرة إسماع هارفي: حسنًا.. أنا منشغل بمصر، مالي ومال مشكلات آسيا، حتى وان كانت قروض صندوق النقد مصحوبة بشرط انفتاح السوق المصري على العالم، فهذا الانفتاح يجلب لنا سلعًا كنا في حاجة إليها، ويشجع المصنع المصري على تحسين منتجاته.. أليس الانفتاح من الجانبين؟ أي أن الدول المتقدمة ستزيل العوائق الجمركية أيضًا على صادراتنا إليها؟

وبينما يسوق القاضي طرحه، لمحت لينين قادمًا إلينا وهو في منتهى الغضب، فهرعت إليه ومنعته من الوصول إلى المنصة، حتى لا يتطاول على القاضي وأذهب إلى السجن بسببه، وبينما أنا ممسكًا إياه من كتفيه أحاول قدر جهدي كبح وصوله، كان الرفيق يقول بصوت هائج:

- هذا الغبي.. ألم أشرح له أن «الإمبريالية» هي الرأسمالية في مرحلة الاحتكار!

- في هذا الوقت كان هارفي يشرح للقاضي نفس وجهة نظر لينين ولكن بطريقة أكثر هدوءًا: التجارة الحرة يتم تصويرها دائمًا على أنها انفتاح على المنافسة العالمية، ولكنه طرح متداعٍ، وذلك لأن الإنتاج والاستهلاك يتركزان بشكل كبير لدى الرأسماليات الكبرى، مثلًا قد تغري أمريكا إحدى الدول النامية بأنها ستفتح لها سوقها الاستهلاكي، ولكنها تستخدم هذا السلاح في فرض شروطها الاقتصادية، وإذا لم يقبل البلد النامي، تقول لها أمريكا «أنتِ محرومة من دخول السوق عندي» -مِلت هنا على أذن القاضي وقلت له: كما فعلت معنا أمريكا لإجبارنا على توقيع اتفاقية الكويز- أما على صعيد الإنتاج، يكون من الصعب للغاية أن تنافس الدول النامية البلدان المتقدمة، فالقوى الرأسمالية الكبرى تتحكم في إنتاج البذور، والأسمدة، والالكترونيات، والسوفت وير، والمنتجات الدوائية والبترولية وغيرها، وهناك تقديرات بأن ما يقرب من ثلثي التجارة الخارجية يُعزى الآن من المعاملات داخل وبين الشركات عبر الوطنية الرئيسية.

- عاد القاضي يفكر بعمق، ولكن بدا هذه المرة مرجحًا رأي هارفي، ثم قال لباقي الخبراء إنه اكتفى بما سمعه، فبدأ وجودهم في التلاشي، ووجدتني واقفًا وحدي مجددًا بين يدي الجنود والقاضي يتلو حكمه الأخير: انتهت عدالة المحكمة إلى أن الاقتصاد المصري كان ضحية الرأسمالية العالمية التي منعته من قطع العلاقة معها، ودفعته للإغراق في التبعية، وتآمرت عليه الرأسمالية الطفيلية التي أغرقت

الاقتصاد بالممارسات التجارية والمضاربات والنشاط الخدمي إلى آخره، ثم نظر لي في تحدٍ طفولي:

- إيه رأيك؟ بعرف أقول كلامًا كبيرًا مثلكم!

- حاولت أن أتملقه لكي أرحل وأنجو بنفسي من هذا المكان العجيب:

- حضرتك معلمنا وأستاذنا.. هل صدور الحكم يعني أنني أستطيع أن أعود إلى بيتي ؟

- أشار القاضي إلى الجنود بأن يفكوا قبضتهم عن ذراعي وكتفي، تنفست الصعداء وهممت بالرحيل، وبينما أنا في طريقي إلى الخروج تعثرت في مقعد خشبي، رفعت رأسي، فوجدت الاقتصادي سامر سليمان، كان جالسًا يدخن الشيشة في استراحته المفضلة عند المقهى المجاور لمكتبة الجامعة الأميركية، وقال سامر بابتسامة بريئة:

- إيه الكلام الفاضي دة؟! أنتم تسطحون الأمور بشدة.

- رجوته أن يخفض صوته لأني عايز أروح، ولكن للأسف وصلت كلمته إلى سمع القاضي، فدعاه للاقتراب من منصته، واتجه سامر إليه وهو يقرأ من كتاب في يده:

- استمع مثلًا يا سيادة القاضي «لقد كان التناقض الأساسي في مصر قائمًا بين البرجوازية الوطنية الممثلة في رأس المال الصناعي المحلي والقطاع العام، والبرجوازية الحديثة الممثلة في رأس المال الأجنبي، والرأسمالية «الكومبرادورية»، ويبدو أن الهيمنة أصبحت للجزء الأكثر طفيلية في البرجوازية الجديدة»، مثل هذا الطرح كان شائعًا للغاية خاصة بين أتباع نظرية التبعية، وهو يفترض أن الدولة لعبة في يد الطبقة الرأسمالية، ولكنها واقعيًا كانت مستقلة عنهم.

- نفخ القاضي من ضيقه وهو يشعر أن سامر يهدم كل القناعات التي بناها قبل دقائق:

- هذا رأي مختلف عن كل ما سمعته، هل أنت من أنصار الليبرالية والانفتاح؟

- خبط سامر على منضدة القضاة وقال بعصبية: أنا ماركسي تروتسكي. ثم استعاد هدوءه: ولكن لا تنسى أنني من جيل ما بعد الحداثة الذي يشكك في كل الأطروحات الكلاسيكية.

- فتح القاضي أوراقه من جديد وأخذ يدون وراء سامر: لا أشكك فيما قاله الأساتذة السابقون عن تراجع التصنيع في السبعينيات، فقد انخفض في نصيب الصناعة في الناتج الإجمالي من 19% سنة 1973 إلى 14.9% في 1978، وكذلك نصيب الاستثمارات الصناعية من مجمل الاستثمارات تراجع من 29.3% في 71-70 إلى 21.4% في 81-80، وبينما مثلت الصادرات الصناعية 47% من الواردات المصنعة سنة1970 أصبحت 14.6% في 1979، ولكن هذا التوجه الذي اتبعته الرأسمالية المصرية آنذاك

كان عقلانيًـا في رأيـي، فالاقتصـاد كان مصابًـا في السـبعينيات بالمـرض الهولنـدي، وهـو اصطلاح مقصـود بـه البلـدان التـي تهبـط عليهـا فجـأة عوائـد ريعيـة كبـيرة، وهـو الأمـر الـذي يـؤدي إلى ارتفـاع أسـعار الخدمـات والسـلع غـير المتداولـة تجاريًـا، مثـل نشـاط المقـاولات مثـلًا، لـذا كان مـن الطبيعـي أن يتجـه الرأسـماليون إلى الاسـتثمار في مثـل هـذه المجـالات.

بـل إن المصنعـين الـذي عـبروا فـترة التأميـمات العصيبـة في السـتينيات، واجهـوا ضربـة عنيفـة مـن المنافسـة الأجنبيـة خـلال السـبعينيات، دفعـت بعضهـم إلى الإفـلاس، عـلى الرغـم مـن أن الدولـة ظاهريًـا حافظـت عـلى القيـود الجمركيـة التـي وضعتهـا في السـتينيات لحمايـة الصناعـة المحليـة، لكنهـا فتحـت المجـال للسـلع المسـتوردة مـن خـلال المنطقـة الحـرة في بورسـعيد، وسـاهم عمـل المصريـين في الخـارج في تدفـق السـلع أيضًـا، لكـن المشـهد تغـير في الثمانينيـات والتسـعينيات، فقـد ارتفـع نصيـب الصناعـة غـير البتروليـة مـن الناتـج مـن 13.5% في 1981-1980 إلى 18.1% في 1997-1996، وتجـاوز معـدل نمـو الصناعـة في الثمانينيـات والتسـعينيات نمـو الناتـج الإجـمالي، حيـث كان متوسـط نمـو الصناعـة بـين 1995-1982 7.5%.

- أول مـا سـكت سـامر، رفـع القـاضي عينيـه عـن الـورق وسـأله في فضـول: هـذه حقبـة مبـارك.. هـل أنـت مـن مؤيديـه؟

هـذه المـرة لم ينفعـل سـامر، ولكـن رد بنصـف ابتسـامة فيهـا شيء مـن السـخرية:
-لقـد ألفـت كتابًـا آخـر عـن ديكتاتوريـة مبـارك وقـت أن كان في الحكـم. ثـم اقـترب أكـثر مـن المنصـة وبـدأ يفنـد رأيـه بطريقتـه الجدليـة:

- الأمـر ليـس مـع أو ضـد مبـارك، ولكنـه مرتبـط بطبيعـة النظـام السـياسي نفسـه، فالنظـام المـصري مثـل أي نظـام حاكـم، يهتـم بإرضـاء المصالـح الضيقـة للطبقـة الأكـثر نفـوذًا، ولكـن في نفـس الوقـت إذا تعارضـت هـذه المصالـح الضيقـة مـع فـرص بقـاء النظـام نفسـه، فـإن النظـام يقـف ضدهـا، هكـذا كان الوضـع في الثمانينيـات، لقـد كان عـدد السـكان ينمـو بشـدة، وكانـت لدينـا العديـد مـن القيـود التـي تحـد مـن قدرتنـا عـلى التوسـع في الزراعـة لتوفـير فـرص عمـل للداخلـين الجـدد إلى السـوق، كـما أدرك النظـام منـذ السـبعينيات أن قطـاع الخدمـات لا يقـدر عـلى توليـد فـرص العمـل الكافيـة، لـذا أعطـى العديـد مـن الحوافـز لنمـو نشـاط التصنيـع.

- تهلـل وجـه القـاضي: إذن فاقتصادنـا مـن الاقتصـادات الرائـدة، ولم يكـن فاشـلًا كـما نتصور.

- أنـا لم أقـل ذلـك، لقـد خلـق مبـارك رأسـمالية صناعيـة وليـدة في عـصره، ولكننـا كنـا متأخريـن عـن ركـب البلـدان الصاعـدة، فـإذا نظرنـا مثـلًا إلى نصيـب الصناعـة مـن الناتـج

عام 1986 سنجده في مصر عند نسبة 15% بينما كان 28% في البرازيل مثلًا، و22% في جنوب إفريقيا.

- قال سامر عبارته الأخيرة ثم اختفى عن أنظارنا، فناداني القاضي وهو في غضب عارم:

- تعال هنا، لقد حيرتني معك، لم أعد أفهم شيئًا.

- قبل أن أرد، وجدت نفسي مجددًا محاطًا بالظلام، فقد حول عامل الإضاءة الأنوار هذه المرة إلى عمرو عادلي، كان الأخير عاكفًا على حاسوبه الصغير ويعمل بكد في مقهاه المفضل بحي المعادي، وبرغم انشغاله، بدا وكأنه كان يتنصت على حديثنا منذ البداية، وقال دون أن يرفع عينيه عن حاسوبه:

- كل هذه الحيرة لأنكم أعطيتم لنظرية التبعية وزنًا كبيرًا منذ البداية.

- تقدمت صوبه وسألته: تنكر أن تقسيم العمل في الاقتصاد العالمي يقوم على أساس استغلال البلدان المتقدمة للدول المتخلفة؟

- لا أنكر ذلك، ولكن الحل الذي طرحته نظرية التبعية هو قطع العلاقة مع دول المركز، وهذا طرح متداعٍ للغاية، لقد اندمجت بلدان مثل دول جنوب شرق آسيا، وكوريا الجنوبية على وجه التحديد، في العلاقة مع بلدان رأسمالية كبرى، ومع ذلك أحدثت تقدمًا رهيبًا، لقد قدمت هذه البلدان نموذجًا وسيطًا بين الانفتاح على العالم، وحماية صناعتها المحلية، يسمى بـ«الدولة التنموية».

- ثم اختفى عادلي تحت الظلام، بينما دعاني القاضي إلى منصته مجددًا وقد ازداد غضبه:

- أين «الدولة التنموية» يا لص؟ كنت تريد أن ترحل من دون أن تشرحها لنا.

- سعة معرفة سيادتكم تغريني بالصمت وأنا في حضرتكم.

- كفى نفاقًا وادخل في الموضوع.

- مفهوم الدولة التنموية أطلق على نموذج اليابان الاقتصادي، خلال الخمسينيات والستينيات، والذي حقق نموًا اقتصاديًا مذهلًا بالرغم من أنه لم يتبع لا النموذج الأنجلوسكسوني الذي يقتصر فيه دور الدولة على تنظيم بيئة الاستثمار للقطاع الخاص، ولا نموذج الاقتصاد الموجه الذي اتبعته البلدان الاشتراكية، ولكنه كان حالة وسيطة بين هاتين الحالتين، حيث تدخلت الدولة ببعض الإجراءات التي تدفع مسار الاقتصاد إلى مزيد من التصنيع دون أن يكون لها حضور ثقيل يخنق مبادرة القطاع الخاص أو ينعزل عن الاقتصاد العالمي، وقد انسحب هذا التوصيف أيضًا على تجارب كوريا، وتايوان، وسنغافورة، في الخمسينيات والستينيات، وأيضًا تايلاند، وإندونيسيا، في السبعينيات والثمانينيات.

- هـدأ غضـب القـاضي قليـلًا وقـال: أعتقـد أن هـذا النمـوذج يشـبه فعـلًا اقتصـاد مبـارك في الثمانينيـات والتسـعينيات، وأذكـر أنهـم كانـوا يقولـون في الدعايـة وقتهـا أن مـصر سـتكون مـن نمـور النيـل، عـلى غـرار نمـور شرق آسـيا، فهـل صرنـا مـن النمـور فعـلًا؟ هـل نجحـت مـصر كدولـة تنمويـة؟

- ربمـا يجيبنـا عمـرو عـادلي بشـكل أفضـل عـلى هـذا السـؤال، فهـذا موضـوع رسـالته في الدكتـوراة.

- يا عمرو أنت فين يا عمرو؟

- أخـذت أهتـف مناديًـا عمـرًا بـلا جـدوى، ثـم نظـرت لأعـلى فوجـدت عامـل الإضـاءة ناعسًـا بعـد أن قتلـه الملـل مـن هـذا النقـاش الطويـل، فصفقـت لـه كي يسـلط الضـوء مجـددًا عـلى عمـرو.

- ظهر عمرو من جديد، وكان لا يزال عاكفًا على حاسوبه، هتفت:

- عمرو أنت سامعنا!

- صوتك اخترق أذني.

- ولماذا لم تجب عن السؤال؟

- لأنـه أتفـه مـن أن أبـذل جهـد الإجابـة عليـه، هـل هـذا منظـر بلـد أفلـح في أي شيء؟ (ثـم رفـع رأسـه عـن الحاسـوب وكأنـه يريـد أن ينهـي النقـاش) لقـد قـال مبـارك في التسـعينيات أن التصديـر مسـألة حيـاة أو مـوت، ولكنـه بالطبـع لم يحقـق نجاحـات مماثلـة لمـا أنجزتـه العديـد مـن البلـدان الآسـيوية في هـذا الوقـت، وفي رأيـي أنـه كانـت هنـاك عـدة أسـباب تعـوِّق هـذا الإنجـاز، منهـا السـلطوية السياسـية التـي لم تخلـق حافـزًا أمـام مبـارك للإنجـاز، مقارنـة بمـا كان يمكـن أن يكـون عليـه الأمـر لـو كان أمامـه مرشـح منافـس، عـلاوة عـلى أن النظـام النـاصري لم يـترك وراءه قطاعًـا خاصًـا قويًـا يتمكـن مـن قيـادة هـذا التحـول، بعكـس مـا كان في حالـة تركيـا مثـلًا التـي حافظـت عـلى قطاعهـا الخـاص، حتـى في مرحلـة إحـلال الـواردات، هـذا بجانـب الطبيعـة الريعيـة لمـوارد الدولـة في مـصر، والتـي تجعـل النظـام أقـل عرضـة للمحاسـبة الشـعبية، عكـس النظـم التـي تتمتـع بإيـرادات مـن الضرائـب. (ثـم مخاطبًـا عامـل الإضـاءة) اطفـي النـور يابنـي ورانـا شـغل.

- مـال واحـد مـن القضـاة عـلى القـاضي الرئيـسي، وأشـار إلى السـاعة التـي في يـده، فقـال القـاضي الرئيـسي:

- أظـن أننـا سـنكتفي بمـا سـمعناه اليـوم، ليس لأننـا توصلنـا إلى أي قناعـة، فأصدقاؤك الاقتصاديـون لا يتفقـون عـلى شيء أبـدًا، ولكننـا سـننهي هـذه الجلسـة لأن موعـد الغـذاء اقـترب. (وضحـك القضـاة عـلى الجانبـين، حتـى ظهـرت الفلقـات التـي بين أسـنانهم).

- ولماذا تشعر سيادتك أنك لم تتوصل إلى شيء مفيد بعد كل ما سمعته؟

- لأنني لم أعثر على المتهم حتى الآن، كل ما قيل يدل على أننا متخلفون اقتصاديًا، بغض النظر عن الأسباب التي يسوقها كل خبير، ولكن من المتهم؟

- ممكن أقول لحضرتك حاجة ومتزعلش؟

- تفضل.

- حتى لو عرفت المتهم، لن تقدر على توقيع عقوبة عليه. حصيلة ما قيل إننا نتعرض لاستغلال.. استغلال من القوى الرأسمالية العالمية التي تريد منا أن نلعب دورًا متدنيًا في حلقة الإنتاج العالمية، وأن نقترض منها لكي نكون مجرد إسفنجة تمتص فوائض إنتاجها، حتى وإن سددنا الفاتورة بالتقشف وسياسات الإفقار. واستغلال الرأسمالية المحلية أيضًا، سواء الطفيلي منها الذي يجني الثروات من السمسرة، ولا يقدم فرص العمل أو يحقق التنمية، بل ولا يُخضع فوائضه المالية للضرائب، حيث احترف الكثير من السماسرة تسجيل أنفسهم في الملاذات الضريبية. وسواء الرأسمالية المنتجة التي مارست الاستغلال عندما بنت إمبراطوريتها الاقتصادية بالاعتماد على علاقاتها السياسية مع النظام، حيث حصلت منه على الأصول والطاقة بثمن بخس، وتُركِت لسنوات تمارس السياسات الاحتكارية واضطهاد العمال.

لكن هل تستطيع أن تحاسب أي واحد ممن ذكرتهم لسيادتك؟ بالطبع لا.. لأنك تحاسب وفقًا للقانون والاتفاقيات الدولية.. هؤلاء لايخرقون القانون كما يفعل السارقون الصغار ياسيادة القاضي.. اللصوص الكبار يصنعون القانون.

- أنهيت جملتي الختامية وكانت مصحوبة بموسيقى تصويرية مؤثرة، ووقفت ألتقط أنفاسي وأنا أراقب القاضي الرئيسي يتشاور مع مساعديه.. شعرت أنني أندفعت قليلًا، وندمت على اندفاعي.

- أنهى القاضي مشاوراته وقال معلنا قرار هيئة القضاء:

- انتهت عدالة المحكمة إلى براءة الرأسمالية حيث لا يُوجد قانون يعاقب على الاستغلال (ثم أكمل بلهجة ساخرة) وحكمت أيضًا بحبس الشاهد خمس سنوات لسوء أدبه مع القضاة.

فصل تمهيدي

ديناميكيات الرأسمالية في مصر
كيف تدور الماكينة.. أين العطب.. من يستغل من؟

«تعكس البلدان الأكثر تنمية صناعيًا للبلدان الأقل تنمية صورة لمستقبلها»

- كارل ماركس

كان القـرن التاسـع عـشر هـو قـرن نضـج الرأسـمالية، اكتملـت صورتهـا كـما نعرفهـا في عصرنـا الحـالي: الإنتـاج لصالـح السـوق، السـلع في مقابـل النقـد، الإنتـاج بالاعتـماد عـلى العمـل المأجـور، وتقسـيم العمـل الـذي اعتدنـا أن نـراه الآن في المواقـع الصناعيـة.

كل هـذه الملامـح المميـزة لنمـط الإنتـاج الرأسـمالي اجتمعـت مـع التقـدم التكنولوجي الـذي ضاعـف مـن قـوى الإنتـاج، وصـارت سـويًا نموذجًـا اقتصاديًـا جديـدًا قـادرًا عـلى توليـد الـثروة بأضعـاف المعـدلات السـابقة، واسـتغلال المـوارد الطبيعيـة عـلى أفضـل نحـو ممكـن.

بـدأ هـذا النمـط في الإنتـاج قبـل هـذا القـرن بحقبـة طويلـة. وتطـور ببطـء وبشـكل ارتجـالي عـلى يـد طبقـة التجـار (البرجوازيـة) في أوروبـا الغربيـة، التـي تحولـت لاحقًـا إلى رأسـمالية صناعيـة. وصـارت هـذه الطبقـة البازغـة بطريقتهـا في مراكمـة الأمـوال، نموذجًـا اقتصاديًـا متميـزًا يُشـار إليـه بالبنـان، حيـث يقـول المـؤرخ البريطـاني، إريـك هوبـز بـاوم، إن الأدبيـات المهتمـة بالشـأن الاقتصـادي بـدأت تستسـيغ تـداول تعبـير «الرأسـمالية» منـذ سـتينيات القـرن التاسـع عـشر.[1]

وحتـى هـذا القـرن، كان النمـو السـنوي في الناتـج الإجـمالي العالمـي ضعيفًـا للغايـة، يقـل عـن 0.1%. لكـن سرعـان مـا سـاهم التصنيـع في إطـلاق قـوى الإنتـاج وتعظيـم القـدرة عـلى اسـتغلال الـثروات الطبيعيـة. وسـجل نصيـب الفـرد مـن الدخـل في أوروبـا الغربيـة والولايـات المتحـدة في أعـوام1820 و1870 معـدلات نمـو متسـارعة بنسـب 1 و1.3% عـلى التـوالي، مقارنـة بمـا يقـرب مـن صفـر في المئـة في مناطـق لم تكـن بعـد قـد تحولـت إلى عمـلاق صناعـي منافـس للغـرب، مثـل دول شرق آسـيا وأمريـكا اللاتينيـة.[2]

أدركـت بعـض الممالـك، الأوروبيـة وغـير الأوروبيـة، بشـكل متأخـر حجـم القـوة والنفـوذ الـذي منحـه نمـط الإنتـاج الرأسـمالي لبلـدان أوروبـا الغربيـة. فقـررت أن تقـوم ببعـض الوثبـات، عـلى حـد وصـف المناضـل الـروسي، ليـون تروتسـكي، لـكي تلحـق بالركـب الـذي فاتهـا. وكانـت الأسرة العلويـة في مـصر تحـاول الوثـوب أيضًـا. لم يـترك محمـد عـلى الأمـر للصدفـة، وتدخلـت الدولـة في عهـده لتحديـث الزراعـة، وإنشـاء الصناعـات الحديثـة، وفرضـت الحمايـة التـي تمنـع المنافسـة الأوروبيـة، لـكي تضمـن

1- إريك هوبز باوم -عصر رأس المال 1848 - -1875 مركز دراسات الوحدة العربية (نشر لأول مرة سنة 1975).

2- Mary Hallward-Driemeier,Gaurav Nayyar - Trouble in the Making? The Future of Manufacturing-Led Development - World bank - 2017 - Overview P. 2 - http://www.worldbank.org/en/topic/competitiveness/publication/trouble-in-the-making-the-future-of-manufacturing-led-development

لصناعاتها الوليدة الاستمرار في النمو. وسعى محمد علي إلى تخليق طبقة من كبار الملاك الزراعيين تكون عونًا له في حكمه. إلا أنه من جهة أخرى قضى على طبقة التجار المحليين والحرفيين والصناع المهرة، وبذلك عرقل نمو الطبقة الوسطى المشتغلة بالصناعة والتجارة، وهي الطبقة التي أرست أصول الرأسمالية في أوروبا.[3]

مرت تجربة التحديث تحت حكم الأسرة العلوية بمراحل من الصعود والهبوط، خاصة في ظل الضغوط التي واجهتها من العديد من القوى الدولية الساعية لكبح طموحها السياسي. وخلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر كان حكم هذه الأسرة تحت إمرة الخديوي إسماعيل يواجه أزمة ديون متفاقمة. كانت هذه الأزمة هي البداية الفعلية لميلاد الرأسمالية المصرية في نظر بعض المؤرخين، حيث اضطر إسماعيل تحت ضغط الاحتياج للسيولة في 1871 إلى منح حقوق الملكية للأراضي لكبار المزارعين مقابل تمويل الديون.[4]

أصبح لدينا إذن تجربة أخرى بدائية لتكوين نظام رأسمالي، تسير بالتوازي مع تجربة التحديث التي تمت بأوامر عُليا من محمد علي. ويقول إريك دافيز في هذا الصدد، إن امتلاك كثير من عائلات أعيان الريف لمساحات كبيرة من الأرض، فضلا عن البحث عن الألقاب وعن الوجاهة الاجتماعية، أدى إلى تجانس طبقة كبار الملاك في مصر إلى حد يمكن أن يجعلنا نصف هذه الطبقة بأنها أصبحت في نهاية القرن التاسع عشر طبقة برجوازية زراعية واعية لمصالحها السياسية والاقتصادية.[5]

ثم كان القرن العشرين هو قرن الشعوب الطامحة في اللحاق بركب الرأسمالية وليس قرن الملوك والأباطرة. فقد ظفرت الكثير من هذه الشعوب باستقلالها عن الاستعمار والديكتاتورية الملكية خلال العقود الأولى من هذا القرن.

ودفعت ظروف الحرب العالمية الأولى السلطة في مصر إلى التفكير جديًا في التصنيع، حيث انقطعت الصادرات الأوروبية من بعض المنتجات الاستهلاكية الحديثة والتي كان المصريون بدأوا يعتادون عليها.

وفي تلك الفترة أيضًا، ساهم صعود الروح القومية في تحفيز البرجوازية المصرية على التطلع لتحديث الاقتصاد وخلق أنماط من التراكم الرأسمالي أكثر ارتباطًا بالتصنيع، كان بالطبع العنوان الأبرز لهذه التطلعات هو تأسيس بنك مصر في العشرينات.

3- سامية إمام -بنك مصر العشرينيات وبنك مصر السبعينيات- قضايا فكرية -1986 ص 56 و 57.

4- إريك دافيز -تجربة بنك مصر 1920 - الفصل الخامس -1941 مؤسسة الأبحاث العربية - 1985. ص 130.

5- نفس المصدر.

وفي هذا السياق تقدم طلعت حرب بفكرة تأسيس البنك، الذي كان يستهدف من البداية تحقيق طموحات البرجوازية الزراعية المصرية في توفير تمويل يكون منحازًا لنشاطها القائم، ودافعًا أيضًا للتحول إلى التصنيع. وجاء رد فعل البرجوازية الزراعية على مبادرة طلعت حرب إيجابيًا للغاية، إذ ساهم كبار الملاك الزراعيين في رأس مال البنك بنحو 92%.

من ناحية أخرى، عززت السياسات الحمائية للدولة المصرية خلال حقبة الثلاثينيات من فرص الصناعة المصرية في التطور.

وبنى طلعت حرب إمبراطوريته الاقتصادية في وقت كانت لا تزال الحقوق العمالية شبه غائبة عن التشريع المصري، ما أتاح له توظيف العمالة بأجر شديد التدني، بل وتعريضهم في بعض مراحل الإنتاج لمخاطر الأمراض الصدرية. وهو ما دعى الكاتبة أمينة شفيق لكي تعلق على نموذج طلعت حرب في استغلال العمال بلهجة لا تخلو من السخرية واصفة إياه بـ«إدارة رأسمالية بحتة مصرية وطنية نعم، ولكن رأسمالية من الألف إلى الياء».[6]

مع الدخول في النصف الثاني من القرن العشرين، كان العالم كله تقريبًا ينظر لنموذج الرأسمالية الغربية كمرحلة متطورة يرى مستقبله فيها، كما جاء في الوصف الماركسي. وانعكس ذلك بشكل واضح على عدد من نماذج النمو الاقتصادي الشهيرة في تلك الفترة والتي رسمت للبلدان النامية مسارًا للتطور، يشبه المسار نفسه الذي مرت به البلدان الغربية.

ومن أشهر هذه الطروحات نموذج روستو (Rostow 1960) والذي وضع للبلدان المتخلفة تصورًا لخمس مراحل يجب أن تمر بها حتى تحقق التقدم الاقتصادي. بدءًا من المجتمع التقليدي الذي تسوده أنشطة مثل الزراعة والصيد، ثم مرحلة الظروف السابقة على الانطلاق (Pre-conditions for take-off) ثم مرحلة الانطلاق (take-off) انتقالًا إلى مرحلة النضج (Drive to maturity) وأخيرًا مرحلة التوسع في الاستهلاك (Age of mass consumption).[7]

كان نموذج روستو ملهمًا للبلدان النامية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية. وقد ركز على أهمية الادخار وتوفير رأس المال، من أجل رفع معدلات الاستثمار وكذلك نموذج (Harrod -Domar) لكن هذه النماذج تم انتقادها لاحقًا، لأنها بسطت الأمور بشكل زائد عن اللزوم، حيث افترضت أن كل اقتصاد يجب

6- أمينة شفيق -خواطر على هامش إضراب المحلة الكبرى- 2007 - الأهرام - https://goo.gl/pa7REB

7- W. W. Rostow - The Stages of Economic Growth - The Economic History Review - New Series - Vol. 12 - No. 1 (1959) -http://www.ufjf.br/oliveira_junior/files/2009/06/rostow.pdf

أن يمر بنفس المراحل للتطور، في حين أنه من الممكن أن تتقدم اقتصادات بعض البلدان دون العبور بكل المراحل التي طرحها روستو، أو قد تصبح عالقة في مرحلة ما ولا تتطور بالضرورة إلى مرحلة أخرى.[8]

وكان هناك أيضًا نموذج (Solow1956) الذي ركز على أهمية زيادة أعداد وكفاءة القوى العاملة، وزيادة رأس المال عبر الادخار والاستثمار وتحسين التكنولوجيا.[9]

وطور الاقتصادي الياباني، أكاماستو كانامي، خلال الثلاثينيات نظريته التي صارت بعد ذلك واسعة الانتشار عن «الأوز الطائر» والتي قدمت أيضًا التصنيع كقاطرة للتقدم. لكنها طرحت تصورًا عن علاقة تبادلية بين البلدان المتقدمة والمتخلفة، حيث تقوم البلدان المتقدمة بتصدير السلع الرأسمالية والسلع الوسيطة، والتي ستساعد البلدان النامية على التصنيع المحلي بدلًا من استيراد المنتجات النهائية من الخارج. ولكن البلدان النامية لن تكتفي بذلك، وإنما في مرحلة متقدمة ستتجه لتصدير السلع النهائية المصنعة للبلدان المتقدمة، وهو ما سيدفع الأخيرة للبحث عن مجالات أخرى تحقق من خلالها النمو الاقتصادي. وهي الدورة التي يسميها أكاماستو بتدوير الميزة التنافسية. وكانت هذه النظرية إحدى الدعائم لقيام نموذج النمو الاقتصادي القائم على التصدير في آسيا.[10]

وفي 1954 قدم (Lewis) نموذجه للنمو القائم على التغييرات الهيكلية في الاقتصاد، والذي نظر إلى عملية انتقال العمالة من قطاعات الزراعة التقليدية إلى التصنيع كعامل رئيسي في توليد النمو الاقتصادي. لكنه انُتقد لاحقًا هو الآخر، لكونه يشجع صناع القرار على الاهتمام بالصناعة وإهمال القطاع الزراعي، على الرغم من أن للأخير دورًا أساسيًا في تلبية احتياجات الشعوب.[11]

ولا شك أن لهذا التوجه مزاياه، ليس فقط على مستوى تعظيم الإنتاج، ولكن لأن الوظائف الصناعية ساهمت في خلق الطبقة الوسطى القادرة على اتباع أنماط الاستهلاك الحديثة، مثل شراء التلفزيون والثلاجة والبوتاجاز، مما يغذي الطلب بالتبعية على هذه الصناعات ويدفع الاقتصاد لمزيد من التطور.

8- Giang Dang، Low Sui Pheng - Infrastructure Investments in Developing Economies: The Case of Vietnam - Springer - 2014 - chapter 2 - p16.

9- نفس المصدر ص 19.

10- MelaniCammett, BenRossSchneider, elments in the Politics of Development - Cambridge univerity -2018 - P.15 and 16 and 17 https://www.cambridge.org/core/series/elements-in-the-politics-of-development/3146C1B51B8FB-91D0A75672FC660D2B7.

11- Giang Dang، Low Sui Pheng - Infrastructure Investments in Developing Economies: The Case of Vietnam - chapter 2 - p17.

وتواكب مع تلك النماذج المشجعة على التصنيع تنظيرات التبعية الاقتصادية، والتي تبنتها البلدان التي حظيت باستقلالها عن المستعمِر. فرأت أن هذا المستعمِر كان يستنزف اقتصادها من خلال علاقته التجارية معها، حيث يشتري منها المواد الخام ويعيد تصديرها كسلع مصنعة ذات قيمة مضافة أعلى. لذا رأت أن توطين الصناعات المتقدمة في بلادها سياسة قومية لتحقيق الاستقلال الكامل من الاستعمار.

وفي مصر، كان انقلاب يوليو 1952 أفضل تمهيد لإطلاق قوى التحديث في الاقتصاد المصري. فبعد سنوات من مقاومة البرلمان لتشريعات الحد من الملكية الزراعية -لأن البرلمان كان يهيمن عليه طبقة من كبار الملاك الزراعيين- بدأت مصر في تنفيذ الإصلاح الزراعي بأوامر القيادة الجديدة.

وهو الإجراء الذي يدفع الرأسمالية للتوقف عن حجز ثروتها في النشاط الزراعي ذي الطابع الريعي والإنتاج التقليدي محدود القيمة، إلى الصناعة، حيث الإنتاج الأوفر المشغِل لقطاعات واسعة من العمالة، والدافع لقوى التحديث في المجتمع بأكمله.

ثم كانت حرب 1956 المدفوعة بالأساس برغبة نظام يوليو في الحصول على تمويل لبناء السد العالي، أكبر مشروع بنية أساسية في تلك الحقبة يهدف إلى نشر سبل الطاقة على امتداد وادي النيل، الأمر الذي يعجل بمشروعات التحديث. وعندما وُوجِهت طموحات الزعيم الشاب جمال عبد الناصر بالتعنت من البنك الدولي، ومن ورائه القوى الاستعمارية المهيمنة على هذه المؤسسة، كان قراره الجرئ بتأميم القناة.

مهدت هذه المواجهة لما عرف بعد ذلك بتمصير الاقتصاد المصري، أي الاستيلاء على ممتلكات الأوروبيين ونقلها لمصريين. وبعد المواجهة الحربية مع أنجلترا وفرنسا وإسرائيل، التي خرج منها ناصر منتصرًا على خصومه، أخذ النظام مسارًا جديًا في التخطيط الاقتصادي، حيث أُنشئت لجنة التخطيط القومي (1957) لتقوم بمهام التخطيط للتنمية. كما أُنشئت أيضًا المؤسسة الاقتصادية التي عُهد إليها بإدارة أموال الأعداء التي أُممت بعد عدوان 1956، فألحق بها 31 شركة من الشركات التي تم تأميمها، وكان أول برنامج صناعي من وضع وزارة الصناعة بالاشتراك مع لجنة التخطيط.[12]

بصفة عامة جاء رجال يوليو 1952 بطموحات مشابهة لما تطلعت إليه البرجوازية المصرية في بدايات القرن الماضي، من حيث دفع الصناعة نحو التمصير

12- علي النويجي -في تاريخ القطاع العام المصري- مدونة لأعمال الكاتب - http://www.alinweigy.com/node/30

والتعميق. وتبنى النظام رؤية تقوم على أن التصنيع مدخل رئيسي لتحقيق التقدم والتنمية. وانحاز بشكل واضح لمنظري التبعية الاقتصادية أكثر من التنظيرات الداعمة للاندماج في النظام التجاري العالمي. لكن الطبقة الحاكمة الجديدة رأت أن تحقيق هذه الطموحات يستلزم الإطاحة بالعديد من رموز تلك البرجوازية.

وكما يروي عبد السلام عبد الحليم عامر، في كتابه «الرأسمالية الصناعية في مصر»، فإن شركات بنك مصر كانت مستفيدة من سياسات الخمسينيات الداعمة للصناعة. مدللًا على ذلك بما تذكره شركة مصر للغزل والنسيج، أبرز الكيانات القائمة في مجموعة بنك مصر، في تقارير نشاطها في الخمسينيات عن التقدم الذي أحرزته صناعة المنسوجات، والذي أرجعته إلى السياسة التي وضعتها الجهات الحكومية لتشجيع الصادرات، وصندوق دعم صناعة الغزل والنسيج. كما أشادت شركة مصر صباغي البيضا في تقرير مجلس إدارتها عن عام 1960 بما اتخذته الحكومة من تبسيط إجراءات التصدير وتشجيع فتح أسواق جديدة، فضلًا عن تيسير استيراد ما يلزم تلك الصناعة من خامات ومعدات.

لكن في الوقت نفسه انزعجت الشركات الصناعية من تدخلات نظام يوليو في تحديد الأرباح الموزعة على المساهمين، وإلزام الشركات بشراء سندات حكومية والحد من عضوية مجالس إدارات الشركات.[13]

وفي المقابل كان النظام يرتاب من النفوذ السياسي للرأسمالية الصناعية، وما ساعد على هذا الارتياب هو عدم استجابة الرأسمالية الصناعية لخطط النظام الخاصة بتعميق الصناعة. ما رسخ لديه رؤية بأن القطاع الخاص لا يميل للصناعات ذات الطابع التنموي ويبحث عن الربح السريع، هذا بالرغم من أن مجموعة بنك مصر ساهمت في صناعات مهمة في هذا الوقت، كان من أبرزها شركة الحديد والصلب بحلوان، وشركة مصر للكيماويات.

وقادت كل تلك الملابسات إلى خطوة التأميم، التي يعلق عليها أنور عبد الملك في كتابه «المجتمع المصري والجيش» بقوله: تأميم البنك الأهلي وبنك مصر جناحي القوة المالية الرئيسيين في مصر في 11 فبراير 1960، كان نقطة التحول في تطور التحالف بين البرجوازية الصناعية المصرفية الكبيرة وبين الجهاز العسكري.[14]

مع وقوع هزيمة 1967، كان النظام في طريقه إلى تطبيق الخطة الخمسية الثانية، بعد أن حققت الأولى نجاحًا نسبيًا، لكن ظروف الحرب حالت دون إتمام هذه الخطة. وقبل نحو نصف عام من قرار القوات المسلحة المصرية بأخذ الثأر مما

13- عبد السلام عبد الحليم عامر -الرأسمالية الصناعية في مصر من التمصير إلى التأميم- الهيئة المصرية العامة للكتاب - 1993.

14- أنور عبد الملك -المجتمع المصري والجيش- الهيئة المصرية العامة للكتاب- 2013.(دار الطليعة للنشر 1974).

وقع في صيف العام السابع والستين، كانت الحكومة تحت حكم أنور السادات تستخدم للمرة الأولى تعبير «الانفتاح الاقتصادي» في بيانها في أبريل 1973، عندما تحدثت عن أن «سياسة الدولة تقوم على ضرورة الانفتاح على العالم الخارجي».[15]

كان ذلك مؤشرًا على موجة طويلة من تفكيك منظومة الإنتاج الناصرية التي كانت تستهدف بالأساس إقامة صناعات تحقق أكبر قدر ممكن من الاكتفاء الذاتي، فيما يعرف بسياسة إحلال الواردات. والاتجاه بسفينة الاقتصاد إلى عالم السوق الحر، الذي تكتفي فيه الدولة بلعب دور المراقب وترفع فيه الحواجز أمام دخول البضائع المستوردة والاستثمارات الأجنبية.

خلال الثمانينيات كانت نظريات جديدة للنمو الاقتصادي في طريقها إلى الرواج في بلدان العالم النامي، والتي يصفها البعض بأنها نماذج الثورة المضادة الكلاسيكية الجديدة، في إشارة إلى أنها كانت تستهدف بالأساس إسقاط النماذج القائمة على إحلال الواردات. ورأت تلك التنظيرات أن التخلف سببه انتشار الفساد وتدخل الدولة القوي في النشاط الاقتصادي بطريقة تسيء إلى استغلال الموارد، وما يسهم فيه تدخل الدولة من تشويه الأسعار.[16] بمعنى أن إنتاج الدولة لسلع مدعمة يجعل السوق كله يسعِّر النشاط الاقتصادي على أسس غير سليمة. فالسلعة التي تنتجها الدولة قد تكون مُدخل إنتاج لسلعة أخرى، أو قد تكون سلعة نهائية منافسة لسلعة ينتجها القطاع الخاص. ويرى اقتصاديون أن هذا التشوه في الأسعار قد يطرد المنتج الخاص الكفء، أو يؤدي إلى تفاقم أزمات اقتصادية.

وخلال التسعينيات راجت نظريات النمو الجديدة (New Growth Theory) والتي جاءت برؤى أكثر تفصيلًا لكيفية خروج الدول النامية من طور التخلف، حيث تؤكد تلك التنظيرات على أن ضخ الاستثمارات وحده ليس كافيًا لضمان النمو الاقتصادي المستدام، لكن يجب أن تكون ماكينة الرأسمالية عالية الإنتاجية. لذا فهي ألحت على التطور التكنولوجي كمدخل لتطوير هذه الإنتاجية، بجانب الانفتاح التجاري وكفاءة مؤسسات الدولة.[17]

وبصفة عامة، فإن واحدة من أهم الرسائل التي قدمتها هذه التنظيرات الحديثة للبلدان النامية كانت أن «رأس المال البشري» شيء مهم للغاية. لذا فإن حجم ما ينفق على البشر كنسبة من الناتج الإجمالي له دور أساسي في تحقيق فرص البلد

15- فؤاد مرسي -هذا الانفتاح الاقتصادي- دار الثقافة الجديدة 1976 - ص 10.

16- Giang Dang، Low Sui Pheng - Infrastructure Investments in Developing Economies: The Case of Vietnam - chapter 2 - p19.

17- Nazrul Islam - New growth theories : what is in there for developing countries ? - the journal of developing - fall 2004 - p 172 and 173.

في التقـدم.[18] إلا أن ذلـك لا يعنـي أن كل البلـدان التـي دخلـت في سـباق التصنيـع قـد اسـتفادت مـن التحـولات الكبـيرة في الاقتصـاد العالمـي بنفـس الدرجـة. فهنـاك مناطـق مثـل أمـيركا اللاتينيـة عاشـت فـترات مـن التقـدم وفـترات أخـرى مـن الجمـود النسـبي، وبلـدان أخـرى مثـل إفريقيا(جنـوب الصحـراء) لم تحقـق تقدمًـا متميـزًا في الصناعـة.

ويبـدو مـن البيانـات الحديثـة للتقسـيم الأخـير لـلأدوار في الاقتصـاد العالمـي، أن الـدول المتقدمـة -التـي بـدأت مشـوار الصناعـة منـذ وقـت مبكـر- تسـتأثر بالتكنولوجيـا، مـا يمكنهـا مـن الاسـتحواذ عـلى معظـم القيمـة المضافـة الصناعيـة التـي ينتجهـا هـذا الكوكـب. لكـن هـذه الهيمنـة تتراجـع تدريجيًـا تحـت وطـأة المنافسـة مـن بعـض البلـدان الناميـة، خاصـة الصـين.

وتسـعى البلـدان الأقـل دخـلًا للمشـاركة في الاقتصـاد العالمـي بـدور العمـل، فنصيـب البلـدان متوسـطة ومنخفضـة الدخـل في التوظيـف الصناعـي أعلى مـن نصيبهـم في القيمة المضافـة. والصـين وحدهـا أصبحـت تشـغل أكـثر مـن ضعـف مجمـل العمالـة في البلـدان مرتفعـة الدخـل.[19]

أيـن مـصر إذن مـن هـذه المنافسـة؟ لقـد حاولـت مـصر أن تغـير مـن مسـار التطـور الرأسـمالي منـذ حقبـة الانفتـاح متخليـة عـن نظريـة التبعيـة، وسـاعية وراء الاشـتباك في المنافسـة العالميـة عـلى تقسـيم الأدوار في العمـل والإنتـاج. وسـعى مبـارك إلى تقديـم حوافـز للرأسـمالية في الثمانينيـات وفي التسـعينيات عـبر قوانـين الاسـتثمار، ومـن خـلال توحيـد ضريبـة الدخـل في 2005، وحوافـز أخـرى، فهـل سـاعد ذلـك مـصر عـلى اللحـاق بركـب الرأسـمالية؟

زملاء الرأسمالية المصرية في الصف الدراسي.. أين هم الآن؟

بيانـات الدخـل القومـي في مـصر تخبرنـا أننـا متأخـرون عـن العـالم. فحتـى يونيـو 2017، كان البنـك الـدولي يصنـف مـصر ضمـن البلـدان الواقعـة في المرتبـة الدنيـا مـن الـدول متوسـطة الدخـل، والتـي يـتراوح متوسـط نصيـب الفـرد فيهـا مـن الدخـل القومي سـنويا بـين 1.006 دولارًا و3.955 دولارًا.[20]

18- نفس المصدر ص 175.

19- Manufacturing-Led Development - world bank - 2017 - overview p 5-6 - http://www.worldbank.org/en/topic/competitiveness/publication/trouble-in-the-making-the-future-of-manufacturing-led-development

20- World Bank Country and Lending Groups

https://datahelpdesk.worldbank.org/knowledgebase/articles/906519-world-bank-country-and-lending-groups.

ومـؤشر الدخـل القومـي يقيـس مجمـل دخـول الأطـراف الفاعلـة في النشـاط الاقتصـادي (باسـتثناء الأربـاح والخسـائر الرأسـمالية)[21] وبتنسـيب هـذا الدخـل إلى عـدد السـكان، يظهـر بشـكل واضـح حـظ هـذه الأمـة في الـثروة وإمكانيـة تنفيـذ الخطـط التنمويـة لتوزيـع هـذه الـثروة عـلى مواطنيهـا وتحسـين مسـتوى معيشـتهم.

وبالنظـر إلى تطـور تقسـيم البنـك الـدولي للبلـدان مـن حيـث نصيـب الفـرد مـن الدخـل القومـي منـذ عـام 1987، سـنجد أن مـصر كانـت قابعـة معظـم الوقـت تقريبًـا في الشريحـة الدنيـا مـن الدخـل المتوسـط، بـل وهبطـت إلى شريحـة الدخـل الأدنى في بدايـة التسـعينيات بعـد أزمـة الثمانينيـات الماليـة التـي كادت تقـود اقتصـاد البـلاد إلى الإفـلاس.

وبمقارنـة وضعنـا بالبلـدان العشر الكبـار، وفق تصنيف الاقتصـادي Jeffrey E. Garten التـي بـدا مـن مجمـل أدائهـا الاقتصـادي بعـد الحـرب العالميـة الثانيـة أنهـا تسـعى لأن تجـد لنفسـها مكانـة متميـزة في توزيـع الأدوار بمنظومـة الاقتصـاد العالمي،[22] سـنجد أن المكسـيك انتقلـت مـن الشريحـة الدنيـا في الطبقـة الوسـطى إلى الشريحـة العليـا خـلال تلـك الفـترة، وحافظتـا البرازيـل والأرجنتـين عـلى وضعهـما في الشريحـة العليـا مـن ذات الطبقـة في معظـم تلـك الفـترة، وانتقلـت الأرجنتـين إلى فئـة البلـدان مرتفعـة الدخـل في عامـين مـن مجمـل هـذه السـنوات.

وكافحـت آسـيا لـكي تخلـق دخـلًا كافيًـا لأعـداد سـكانها المهـول. فـكان نجـاح الصـين في أن تصبـح ثـاني أكـبر اقتصـاد في العـالم كافيًـا بالـكاد لتنتقـل مـن شريحـة الدخـل الدنيـا إلى الشريحـة العليـا في الطبقـة الوسـطى. بينـما تطـورت كوريـا الجنوبيـة، حيـث الكثافـة السـكانية الأقـل، مـن الشريحـة العليـا في الدخـل المتوسـط إلى شريحـة الدخـل المرتفـع.

وبالرغـم مـن أن إندونيسـيا تبـدو مـن أقـل بلـدان آسـيا حظًـا في نصيـب الفـرد مـن الدخـل، حيـث انتقلـت في هـذه الفـترة مـن بلـدان الدخـل الأدنى للشريحـة الدنيـا في الطبقـة الوسـطى، لكـن بالنظـر إلى أن عـدد سـكانها يفـوق ضعـف عـدد سـكان مـصر، فوصولهـا إلى هـذا المركـز يعـد إنجـازًا.

وكانـت بولنـدا في 1987 عنـد نفـس ترتيـب مـصر في الدخـل، لكنهـا الآن بـين بلـدان الدخـل المرتفـع، وكذلـك تركيـا وجنـوب إفريقيـا انتقلتـا مـن نفـس موقعنـا إلى تصنيـف بلـدان الشريحـة العليـا في الدخـل المتوسـط.[23]

21- François Lequiller، Derek Blades - Understanding National Accounts - OECD - P 19 - 20.

22- JEFFREY E. GARTEN - The Big Ten - 1997 - Nytimes- https://archive.nytimes.com/www.nytimes.com/books/first/g/garten-ten.html

23- WORLD BANK - How are the income group thresholds determined? - https://datahelpdesk.worldbank.org/knowledgebase/articles/378833-how-are-the-income-group-thresholds-determined

وإذا نظرنا إلى معدل نمو الدخل القومي في مصر على مدار العقود التالية للانفتاح سنجده متذبذبًا بشكل قوي. أحد أسباب ذلك اعتماد الاقتصاد المصري على توليد الدخل من مصادر ريعية، تحديدًا الصادرات النفطية، والتي واجهت تذبذات قوية، من أبرزها أزمة انخفاض أسعار النفط خلال الثمانينيات. لقد كانت هذه الأزمة على وجه التحديد أحد أبرز الأحداث التي دفعت اقتصاديين لاعتبار أن الاعتماد على ريع النفط أحد العوامل التي تعرض الاقتصاد لصدمات خارجية تهدد النمو الاقتصادي.[24]

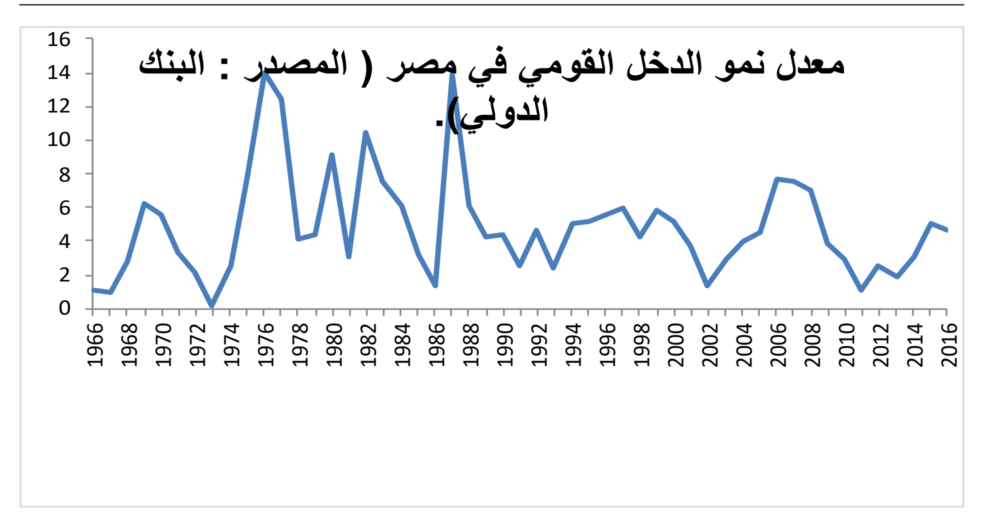
وإن كان دور العوائد الريعية قد تراجع في مصر تدريجيًا منذ تلك الفترة، حتى أصبحت مستوردة صافية للنفط في 2006، وللطاقة في 2012،[25] لكن بلدان نامية أخرى ممن ظلت تعتمد بكثافة على الريع النفطي عاشت صدمة أخرى مع انخفاض أسعار النفط في النصف الثاني من 2014 والتي كادت تقود بعض هذه البلدان إلى الإفلاس مثل فنزويلا.

رأسمالية إنتاجية أم ريعية؟

كما يظهر في الرسم التالي كان معدل نمو الدخل القومي متذبذبا بقوة على مدار العقود الماضية. ويظهر بوضوح تأثر الاقتصاد القوي بتطورات أسعار الطاقة العالمية، سواء انتعاش الدخل القومي في فترات ازدهار الأسعار (مثل الموجة التي تلت حرب 1973) أو تضرره من الانخفاض القوي لهذه الأسعار (مثل ما جرى خلال الثمانينيات). وهو ما يسلط الضوء على الطابع الريعي للاقتصاد، وما يثيره من معضلات في مواجهة التطور الرأسمالي في مصر.

24- Njimanted Godfrey Forgha1 Molem Christopher Sama2 Elvis Dze Achuo - Petroleum Products Price Fluctuations and Economic Growth in Cameroon - asianonlinejournals - file:///C:/Users/asus/Downloads/627-1344-1-PB.pdf

25- عمرو عادلي -أساطير اقتصادية: اقتصاد مصر الريعى- الشروق - 2014 - http://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=21112014&id=e5e95023-f8a3-40da-91bd-fadf8e48601d



ويذهب اقتصاديون إلى توصيف الاقتصاد المصري بأنه ليس ثريًا بالموارد الريعية، مثل بلدان الخليج مثلًا. كما أنه فشل في أن يلعب دورًا إنتاجيًا متميزًا يجعل له مكانة بين مصدري السلع للسوق العالمي، لذا هيمنت الصادرات البترولية على علاقته بالعالم. لماذا إذن فشلنا في لعب دور إنتاجي متميز في السوق العالمي؟[26]

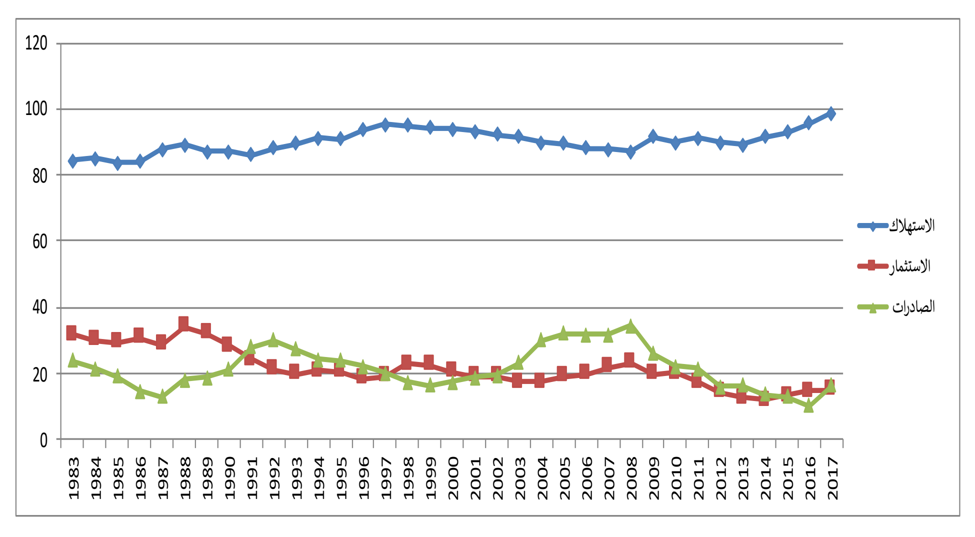
تتسم إيرادات الثروة الريعية بالتذبذب، وهي عرضة دائمًا للنفاذ. فأية هبة من هبات الطبيعة يأتي عليها وقت وتنتهي، لذا فإن مستقبل الأمم من حيث قدرتها على تنمية الثروة يرتبط بتعظيم قدراتها الإنتاجية. حيث إن كافة العناصر الفاعلة في الاقتصاد، الأُسر والمستثمرون والحكومة، ينفقون جزءًا كبيرًا من مداخيلهم على الاستهلاك. ويمثل الطلب الاستهلاكي بطبيعة الحال أحد الدوافع الرئيسية للنمو الاقتصادي، لكن إذا ظل الاقتصاد يستهلك ما ينتجه يكون واقفًا في محله لا يتطور، بل قد يتراجع مع زيادة السكان. لذا فإن التطور يرتبط بذلك الجزء الذي يدخره الاقتصاد ولا ينفقه على رغباته الاستهلاكية، بل يوجهه إلى الإنفاق على أدوات الإنتاج.

وبالنظر إلى مصر، فنحن أمام اقتصاد يقوم بالأساس على الطلب المحلي، أي أنه يعتمد بشكل كبير على استهلاك الثروات القادر على إنتاجها، ولا ينمي هذه الثروات بشكل كبير في ظل معدلات شبه ثابتة للاستثمار، تدور حول 20% من الناتج، وأيضًا للصادرات، تدور حول نفس النسبة. أي أننا أمام اقتصاد يتمدد التمدد الطبيعي الذي يحدث مع مرور الزمن وتزايد السكان ولكنه لا يتطور.

وتذهب تقديرات إلى أن الاقتصاد المصري يحتاج لمعدلات استثمار تتجاوز 25% لعدة سنوات، حتى تستطيع البلاد أن تضمن معدلات نمو مستدامة.[27]

26- نفس المصدر.

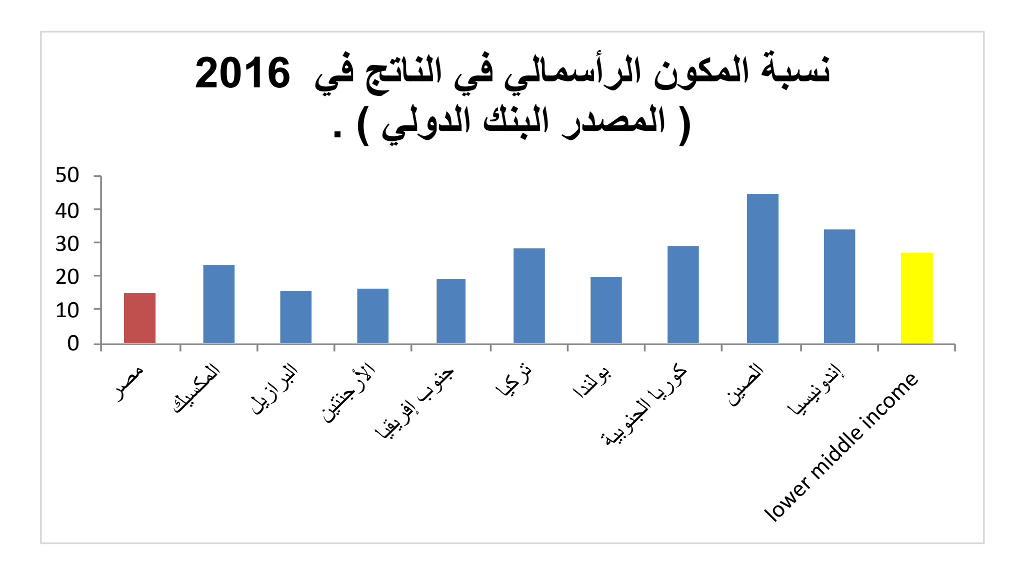
27- التقرير المصري للاستثمار نحو توزيع عادل لثمار النمو -الملخص التنفيذي- مجلس أمناء هيئة الاستثمار - 2008.



المصدر: حسابات الباحث من بيانات وزارة التخطيط- نسبة من الناتج الاجمالي.

ويعكس مؤشر مكون رأس المال في الناتج أيضًا صورة هذا التأخر الإنتاجي، إذ إن نسبة هذا المكون تقل في الوقت الراهن عن العشرة الكبار وعن متوسط البلدان التي تقع في شريحتنا من الدخل.

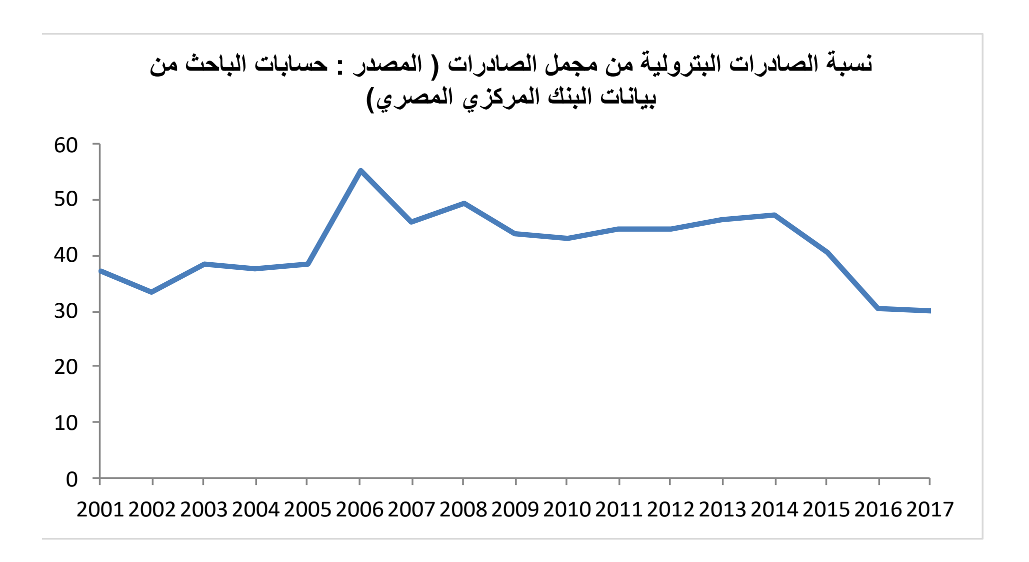
ويقيس مؤشر مكون رأس المال في الناتج الإنفاق على المنتجات التي ستُستخدم في الإنتاج مستقبلًا (بجانب عنصر التغير في قيمة المخزون من السلع المنتجة).[28]



28- François Lequiller، Derek Blades - Understanding National Accounts - OECD - P 25.

كـما لا يـزال اقتصادنـا يعتمـد بقـوة عـلى اسـتيراد السـلع الاسـتثمارية ومدخـلات الإنتـاج مـن الخـارج، بلغـت مسـاهمتها 53.8% مـن مجمـل الـواردات خـلال العـام المـالي 2017-2016.[29]

وتذهـب العديـد مـن الأدبيـات إلى أن توافـر الإيـرادات الريعيـة يحفـز الاقتصـاد عـلى الخمـول عـن الإنتـاج، طالما أن باطـن الأرض يُخـرج لنا الـثروة. وتعكـس بيانـات التجـارة الخارجيـة المصريـة كيـف تلعـب الإيـرادات الريعيـة دورًا أساسـيًا في الاقتصـاد، حيـث تسـاهم الصـادرات البترولية بما يـتراوح بـين ثلـث إلى نصـف مجمـل الصـادرات.



وتبـدو البـلاد متأخـرة للغايـة عالميًـا مـن حيـث المكـون التكنولوجـي في الصـادرات، في الوقـت الـذي ذهبـت فيـه دراسـات إلى أن تعظيـم المكـون التكنولوجـي في الصـادرات كان ضمـن الأسـباب الرئيسـية لضـمان معـدلات نمـو اقتصاديـة أفضـل.[30]

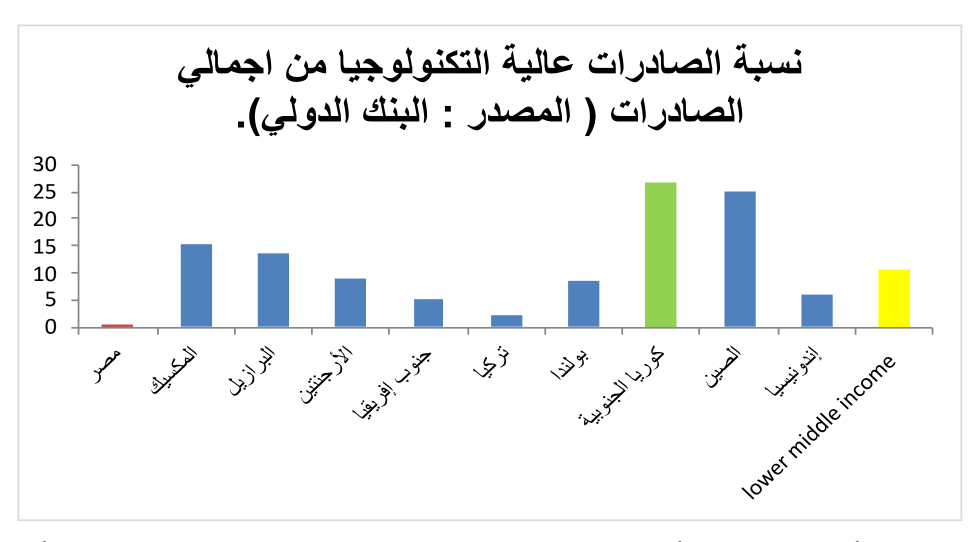
ويمثـل الـصراع عـلى التكنولوجيـا محـور الـصراع التجـاري في الوقـت الراهـن، فكلـما كان البلـد أقـدر عـلى تطويـر التكنولوجيـا، كلـما كان السـوق العالمـي في احتيـاج لإنتاجـه، وتمكـن البلـد المصـدر مـن تحسـين موازينـه التجاريـة والتحـول مـن العجـز إلى الفائـض.

ويخبرنـا صنـدوق النقـد الـدولي أنـه خـلال الفـترة مـن 1995 إلى 2014 كانـت الولايـات المتحـدة، واليابـان، وألمانيـا، وفرنسـا، وبريطانيـا، يسـتحوذون عـلى نحـو ثلاثـة أربـاع حصـة بـراءات الاخـتراع العالميـة. لكـن الصـين، وكوريـا الجنوبيـة، لم يـتركا لهـم السـاحة،

29- حسابات الباحث من بيانات البنك المركزي.

30- Esra Kabaklarli ، Mahmut Sami Duran ، Yasemin Telli Üçler - THE DETERMINANTS OF HIGH-TECHNOLOGY EXPORTS - Article in Atlantic Economic Journal 39(4) · December 2011.

وظلا يصارعان من أجل أن تنمو حصتهما من براءات الاختراع، حتى أصبحا من المنافسين الكبار دوليًا في هذا المجال.[31] وقد دفع هذا الصعود الأسيوي الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، إلى الدخول في حرب تجارية مع الصين، للحد من نفوذها في السوق الدولية.



ليس أمرًا عجيبًا إذن أن يعاني الاقتصاد المصري من عجز تجاري مزمن، طالما أنه خارج حدود هذه المنافسة الدولية على التكنولوجيا، ويسيطر عليه النمط الريعي بشكل كبير كمصدر لخلق الثروة.

ويهيمن الطابع الريعي على الاقتصاد في مجال العمل أيضًا، إذ إن الاحتياج القوي لبلدان الخليج للعمالة المصرية منذ الستينيات ساهم في خلق عوائد مرتفعة من تحويلات المصريين العاملين في بلاد النفط. وبحسب آخر تعداد، فإن عدد المقيمين في الخارج يبلغ نحو 9.4 مليون فرد، النسبة الأكبر منهم يقيمون في البلدان العربية.[32]

وتبرز أهمية دخول العاملين في الخارج في أوقات الأزمات الاقتصادية. فخلال فترة الاضطرابات التي تلت ثورة 2011 والتي أدت إلى تباطؤ الاقتصاد، ثم صدمة التعويم في نوفمبر 2016، كان المصريون في الخارج يزيدون من تحويلاتهم إلى أسرهم في مصر لمساندتهم في هذه الظروف الاقتصادية العصيبة، ويستفيدون بطبيعة الحال من فارق العملة، حيث إن دخولهم الدولارية تزداد قيمتها في السوق المحلي مع

31- IMF - World Economic Outlook، April 2018 - chapter 4.https://www.imf.org/en/Publications/WEO/Issues/2018/03/20/world-economic-outlook-april-2018#Chapter%204

32- تعداد مصر 2017 - مطوية المصريين في الخارج - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

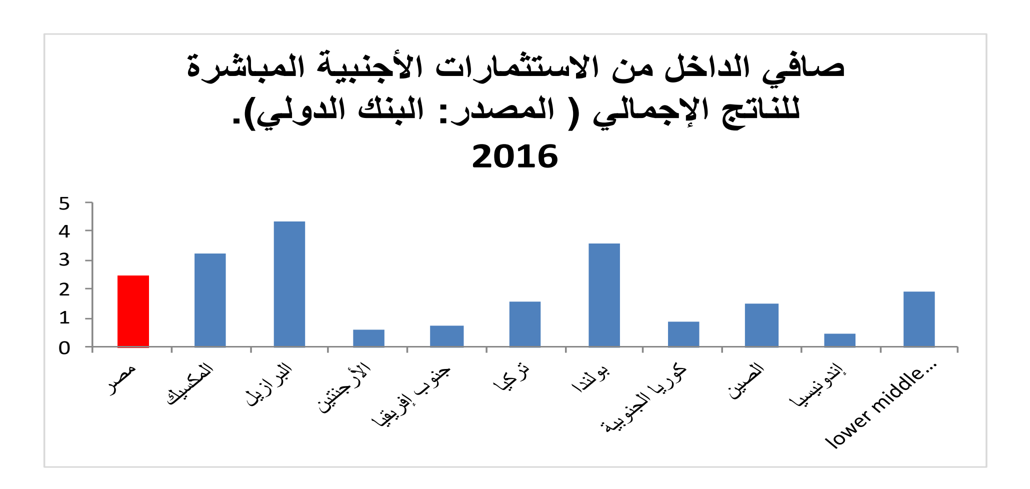
تراجع الجنيه. لذا ظلت هذه المصادر الريعية إحدى العوامل الأساسية التي تحافظ على استقرار المستويات المعيشية للأسر المصرية في أوقات الأزمات.

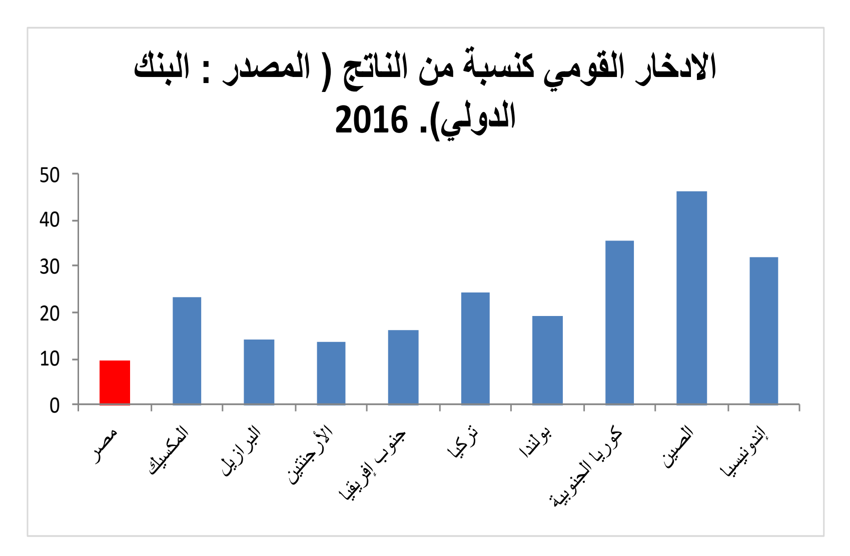
أين يستثمر الرأسماليون أموالهم؟

بالرجوع إلى توجهات الاستثمار، فإن مصر تتميز عن العديد من البلدان في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تتدفق على اقتصادها، كنسبة من الناتج الإجمالي، وهذه الميزة تعوضنا عن ضعف معدلات الادخار.

فالاستثمار يرتبط بشكل أساسي بالقدرة على الادخار، لأن هذا الإنفاق المجنب الذي لم يتم توجيهه إلى الاستهلاك هو الذي سيتحول لاحقًا إلى أصول إنتاجية.

وتعاني مصر من انخفاض في مستويات الادخار، لكنها تتميز بالقدرة على جذب استثمارات أجنبية مباشرة، حيث تبدو الأخيرة كنسبة مرتفعة من الناتج المحلي الإجمالي، لكن أين تتوجه هذه الاستثمارات؟ وإلى أي مدى هي مفيدة للتطور الرأسمالي أو التنمية؟



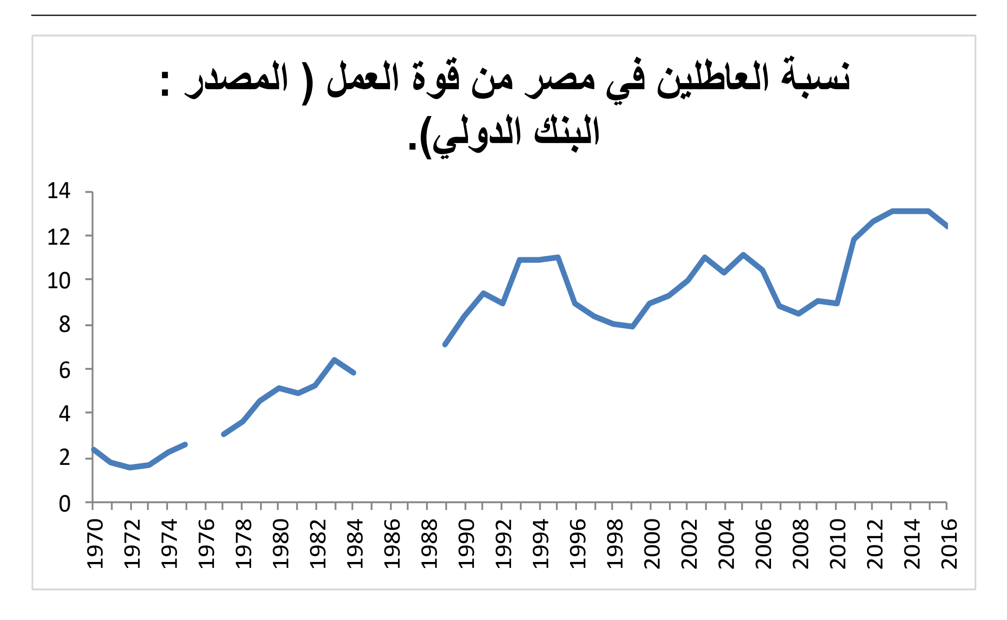


إذا نظرنـا إلى توجهـات الاسـتثمار الأجنبـي المباشر في مـصر، سـنجد أن جُـل اهتمامـه ينصـب أيضًـا عـلى النشـاط البـترولي، وهـو أمـر يؤثـر عـلى عمليـة التنميـة في مـصر في مجملهـا.

فالاسـتثمار في النفـط يحتـاج لبنيـة أساسـية ضخمـة ولتقنيـات متطـورة لا تمتلكهـا مـصر. لـذا فهـي تعتمـد في نشـاط اسـتخراج البـترول عـلى شركات مـن الخـارج تمتلـك تلـك الإمكانيـات. تعقـد معهـا الدولـة شراكات بأشـكال مختلفـة يربـح فيهـا الطرفـان (الدولـة والشركـة الأجنبيـة) مـن عمليـة اسـتخراج هـذه الـثروات الطبيعيـة مـن باطـن الأرض.

ونشـاط هـذه الـشركات يرتكـز بشـكل رئيـسي عـلى قدرتهـا عـلى الإنفـاق عـلى المعـدات الرأسـمالية، بينـما لا تحتـاج بقـوة لأعـداد كبـيرة مـن الأيـدي العاملـة، لـذا يوصـف نشـاط الاسـتخراجات البترولية بالاسـتثمار كثيـف رأس المـال.

مـن هنـا نسـتطيع أن نفهـم لمـاذا تتدفـق عـلى مـصر الاسـتثمارات الأجنبيـة وتظـل معـدلات البطالـة عنـد مسـتويات مرتفعـة نسـبيًا. إذ إن عمليـة إنتـاج النفـط تـدور بالأسـاس بـين طرفـين: الـشركات الأجنبيـة الآتيـة بمعداتهـا وتقنياتهـا، والحكومـة التـي تحصـل عـلى ريـع هـذا النفـط وتعيـد توزيعـه في قلـب العمليـة الاقتصاديـة، لـذا فـإن هيمنـة هـذا النمـط الريعـي عـلى الاسـتثمار تتسـبب في تعطيـل الطاقـات العاملـة في البـلاد.



قد يسأل البعض: طالما أن الحكومة تعيد توزيع الريع النفطي علينا، فلماذا لا نستشعر آثاره في عملية التنمية؟ والإجابة على هذا السؤال تتطلب النظر إلى الطريقة التي توجه بها الحكومة نفقاتها ومدى عدالتها في التوزيع. ومن الممكن أن نشير في هذا السياق إلى أن الحكومة اهتمت لسنوات طويلة بتشجيع الاستثمار في مواد البناء، ومنحت هذه الصناعات الطاقة بأسعار رخيصة للغاية، بالرغم من كثافة استهلاك هذه الصناعة لموارد الطاقة، وبينما لا تحتاج هذه الصناعات للعمالة الكثيفة، كانت تستفيد من الريع النفطي في صورة هوامش ربح مرتفعة للغاية تذهب إلى جيوبها مباشرة.

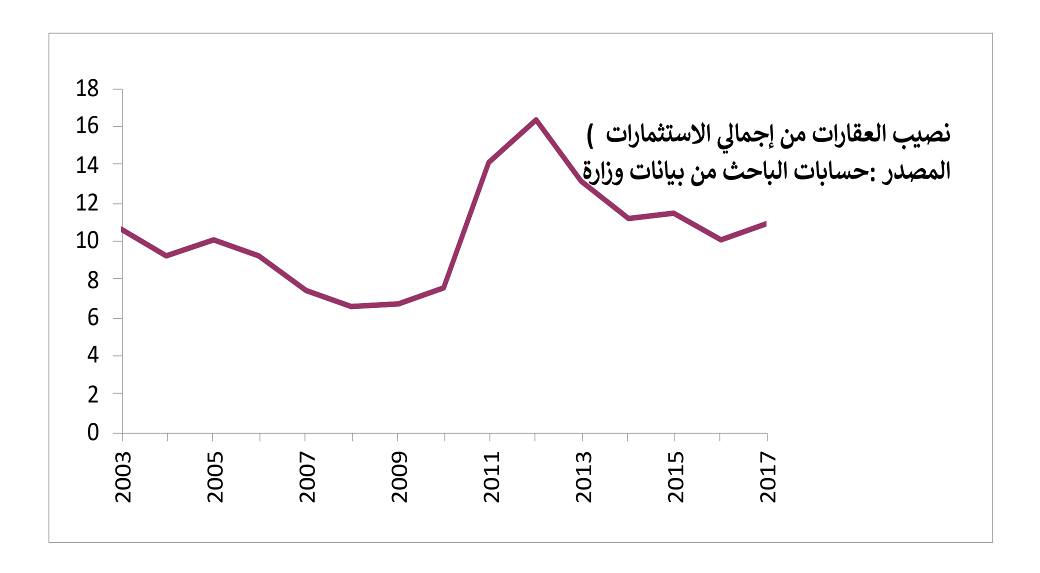
وإذا نظرنا نظرة أوسع لتوجهات الاستثمارات المحلية والأجنبية خلال الخمسة عشر عامًا الماضية، سنجد أنها أيضًا كانت تتركز بشكل كبير في قطاع البترول والغاز والاستخراجات والتكرير، بمتوسط 22.5% سنويًا كنسبة من مجمل الاستثمارات خلال الفترة من العام المالي 2002-2003 إلى 2016-2017. بينما كان متوسط الصناعات التحويلية في نفس الفترة 10.7%، وتوجه الرأسمالية في مصر نصيبًا مقاربًا تقريبًا للخدمات الإنتاجية، حيث إن أنشطة النقل والتخزين وصل متوسطها السنوي في ذات الفترة إلى 11.6%، وإن كان قد غلب عليها الاستثمارات العامة وليس الخاصة.[33]

ولا نستطيع أن نعمم بطبيعة الحال المتوسطات السابقة على أداء الاقتصاد، إذ إنه بالنظر للأداء السنوي تظهر الطبيعة المختلفة لكل قطاع. فمثلًا نصيب

33- حسابات الباحث من بيانات وزارة التخطيط عن الاستثمار بالأسعار الجارية.

الاستثمارات الصناعية تراجع بقوة خلال سنوات الاضطراب السياسي التالية للثورة، وتحديدًا العامين الماليين 2012 و2013، وعاد للانتعاش نسبيًا في الفترة التالية مع اتجاه الدولة لحل مشكلة نقص الطاقة في المصانع، خاصة عبر اللجوء لاستيراد الغاز.

وبدءًا من عام 2011، كان نصيب الاستثمارات العقارية من إجمالي الاستثمارات قد حقق طفرة ملحوظة. وهو ما يعزى إلى هروب جزء مهم من رؤوس الأموال لهذا القطاع من المخاطر السياسية للاستثمار، بجانب كونه ملاذًا آمنًا للمدخرات مع تزايد مخاطر العملة المحلية بدءًا من عام 2013.



ويرى اقتصاديون أن هذا الإقبال القوي على الاستثمار العقاري مضرًا بالتنمية وبالنمو الرأسمالي، فهذا القطاع لا يوفر فرص عمل دائمة مثل الصناعة. وبقدر تشابكه مع صناعات أخرى في مرحلة الإنشاء، مثل احتياجه إلى الأسمنت والحديد مثلًا، فإن هذا التشابك ينتهي بمجرد إتمام هذه العملية. فهو يجذب النمو الاقتصادى ولا يدفعه، يحدثه ولا يديمه. هذا بجانب أن العقار ليس من السلع القابلة للتجارة الدولية، أي أننا لا يمكن أن نصدره للخارج. لذا فتكثيف الاستثمار في قطاع يعتمد على الاستهلاك المحلي يجعل الاقتصاد أقل قدرة على خفض الضغوط الموجودة على موازينه الاقتصادية مع العالم الخارجي.[34]

34- محمد يوسف – القطاع العقاري و«نوعية» النمو الاقتصادي! - الشروق 2017 - https://goo.gl/jGqvDm

وقد كان التحول الأبرز خلال تلك السنوات في الاستثمارات العامة الخاصة بالبنية الأساسية في قناة السويس، والتي قفزت حصتها في العامين الماليين 2015 و2016 لأكثر من 8% بعد أن كانت أقل من 1%، وذلك بسبب رهان الدولة على أن يسهم التوسع في القناة في زيادة حصيلتها، وهو ما يذكرنا مجددًا بميل الدولة إلى حل مشكلاتها عبر النشاط الريعي وليس الإنتاجي.[35]

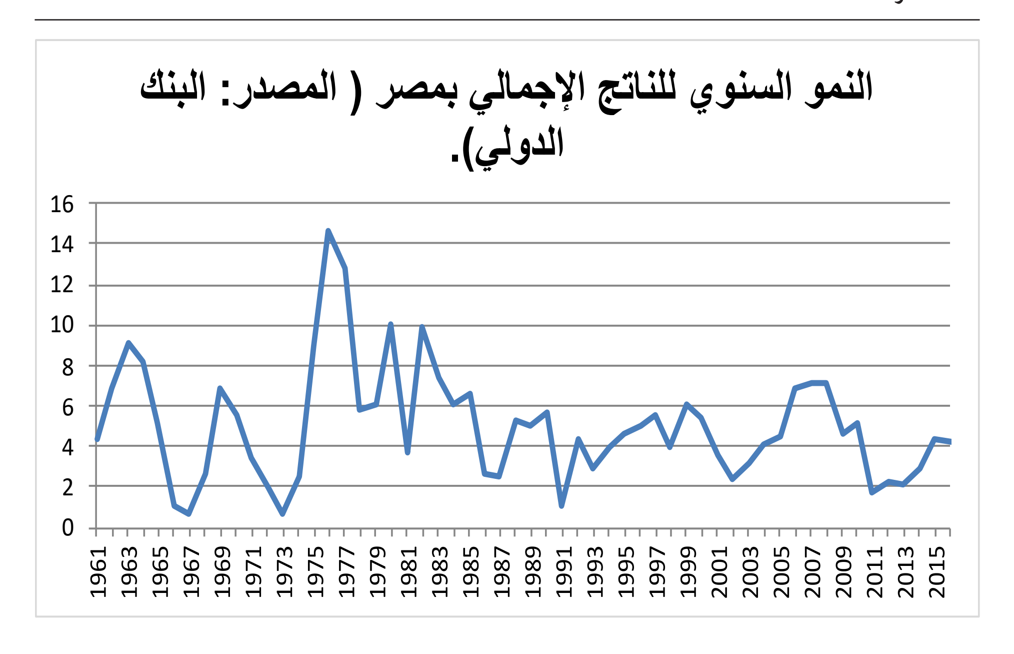
قيود النمو الرأسمالي في مصر

تعكس مؤشرات السنوات الأخيرة استعادة وتيرة النمو الاقتصادي، بعد أن كان الناتج الإجمالي دخل في موجة طويلة من التباطؤ منذ الأزمة المالية العالمية. وبينما تروج الدولة بأن هذا الزخم هو نتاج السياسات التي تطبق بالاتفاق مع صندوق النقد والبنك الدوليين تحت مسمى «الإصلاح الاقتصادي»، إلا أنه من المؤكد أن السياسات الحالية لم تمس بعد المشكلات الهيكلية في الاقتصاد التي تقوض من فرص نموه. لكي نفهم تلك المشكلات بصورة أوضح، نحتاج لأن ننظر إلى مؤشر النمو الاقتصادي على مدى تاريخي طويل نسبيًا.

كما يظهر في الشكل التالي، فإن معدل نمو الناتج الإجمالي لم يشهد فترة من الاستقرار على معدلات مرتفعة تسمح بتحقيق درجة أفضل من التراكم الرأسمالي، لكنه عاش فترات قصيرة من الطفرات. ويرى اقتصاديون، مثل جلال أمين، أن الطفرة الوحيدة التي كانت تؤهل الاقتصاد لنمو مستدام، تلك التي كانت مبنية على نشاط التصنيع في الستينيات. أما الطفرتان التاليتان في السبعينيات، والعقد الأول من الألفية الجديدة، فقد كانتا مبنيتين على قطاعات مؤهلة للتذبذب مثل البترول (الذي يتأثر بالأسعار العالمية) والسياحة والإنشاءات.[36]

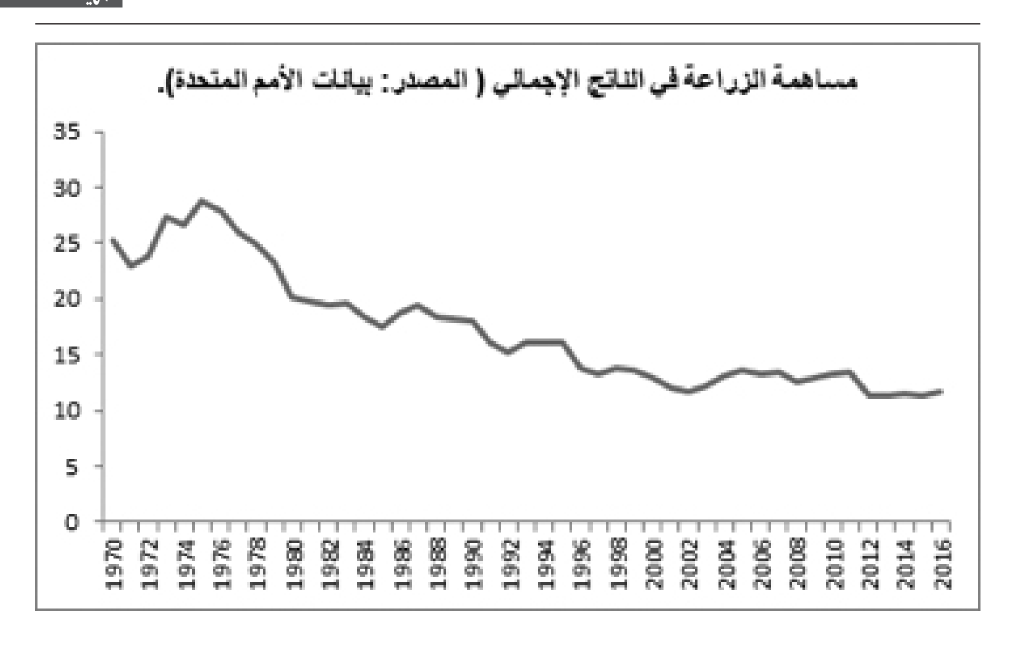
35- حسابات الباحث من بيانات وزارة التخطيط عن الاستثمار بالأسعار الجارية.

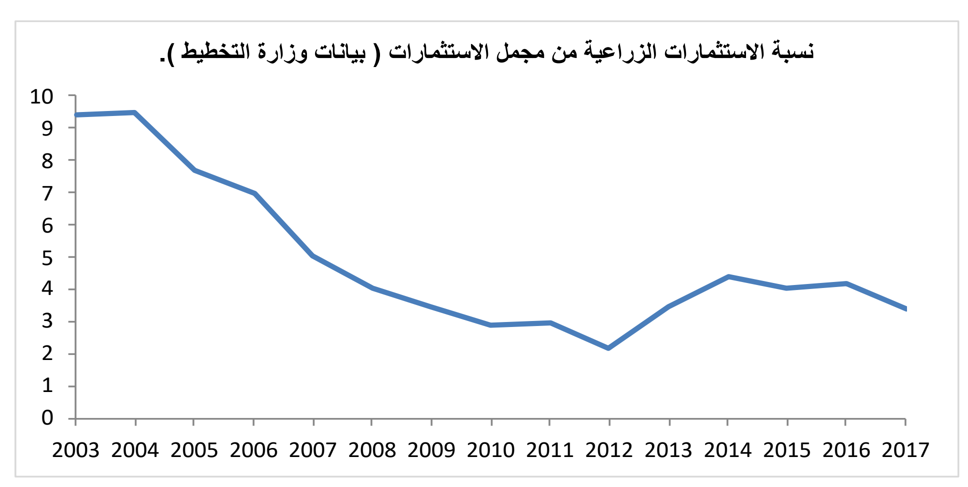
36- جلال أمين - قصة الاقتصاد المصري من عهد محمد على إلى عهد مبارك - دار الشروق- 2012.



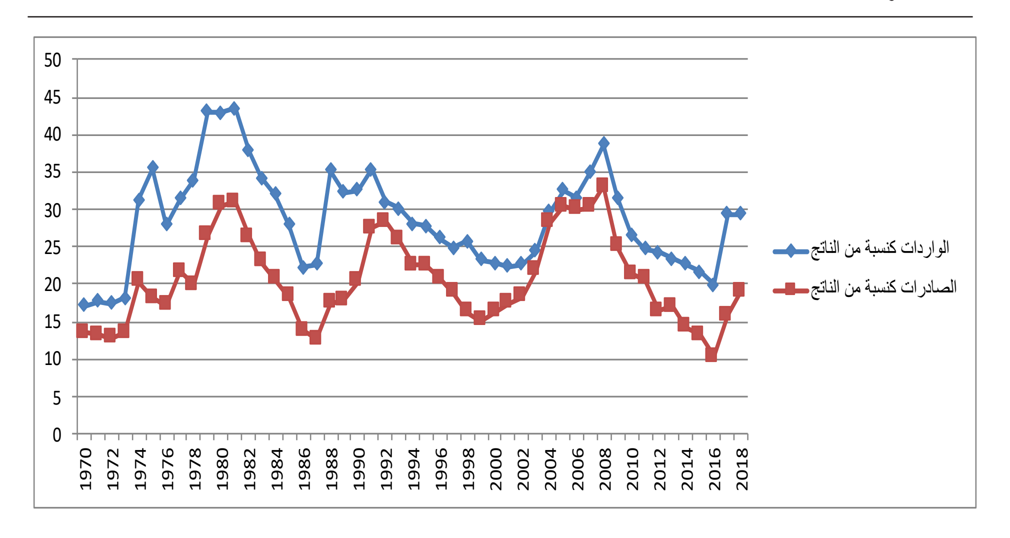
وبالنظر لهيكل الناتج الإجمالي منذ حقبة الانفتاح، يبدو أن الاقتصاد المصري شهد تغيرات غير قليلة، لكنها ليست تلك التغيرات التي تضعه على مسار النمو المستدام. فمساهمة الصناعة في الناتج الإجمالي لم تتغير تقريبًا منذ السبعينيات، بمتوسط سنوي 16% من 1970 حتى 2016.[37] بينما كان نصيب الزراعة من الناتج الإجمالي في تراجع مستمر، وكان نصيب هذا القطاع من مجمل الاستثمارات في تراجع أيضًا. صحيح أن نماذج النمو تحبذ الانتقال من التركيز على إنتاج السلع الأولية إلى أنماط إنتاج أكثر تحديثًا، لكن في الحالة المصرية كان تراجع الزراعة يعني اكتفاءً أقل من السلع الأولية التي تساهم بشكل كبير في العجز التجاري للبلاد، الأمر الذي كان يُعرِّض الاقتصاد بأكمله لصدمات متكررة من انخفاض العملة المحلية ويؤثر عليه سلبًا.

37- حسابات الباحث من قاعدة بيانات الأمم المتحدة بخصوص الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بالدولار.-https://unstats.un.org/unsd/snaama/dnlList.asp





هـذا الجمـود أو التراجـع في نصيـب الأنشـطة الإنتاجيـة مـن الاقتصـاد يدفعنـا للنظـر إلى تزايـد نصيـب التجـارة مـن الناتـج بنظـرة سـلبية. لأن نمـو النشـاط التجـاري في الحالـة المصريـة قـد يكـون مدفوعًـا بالاسـتيراد، الـذي يكـون في كثـير مـن الأحيـان لأغـراض اسـتهلاكية. ومـا يؤكـد عـلى ذلـك اسـتمرار تفـوق نسـبة الـواردات مـن الناتـج المحـلي عـلى الصـادرات (كـما يظهـر في الشـكل التـالي).



وحسب الاقتصادي جودة عبد الخالق، فإنه على الرغم من توسع مصر في اتفاقيات تحرير التجارة خلال العقود الأخيرة، لكن هيكل الصادرات هيمنت عليه الصادرات النفطية والصادرات منخفضة التكنولوجيا التي تمثل 90% من الصادرات المصنعة، وكان للانفتاح التجاري تأثير سلبي على الفقر والتوظيف.[38]

وتذهب العديد من الدراسات إلى أن ضعف الإنتاجية في مصر من أهم مكبلات النمو الاقتصادي. والمقصود بالإنتاجية (total factor productivity) حجم ما يتم إنتاجه منسوبًا لما تم إنفاقه على هذا الإنتاج. لذا فكلما ضعفت الإنتاجية، كان يعني ذلك أن الاقتصاد أشبه بأرض تستهلك سمادًا وبذورًا وتقاوي كثيرة، لكنها تخرج لنا محصولًا شحيحًا.

يرتبط تحسين الإنتاجية بقدرة الاقتصاد على استغلال الطاقات العاملة فيه، بحيث يُوجه العمال للانتقال (labour allocation) من القطاعات التقليدية منخفضة الإنتاجية إلى القطاعات الحديثة مرتفعة الإنتاجية، من الزراعة إلى الصناعة، وهو ما يعرف بـ (between sector effect) أو أن يقوم الاقتصاد بتحديث القطاعات التقليدية ذاتها ليحسن استغلال العمالة القائمة فيها وهو ما يعرف بـ (within sector effect).

وتذهب دراسة لبنك التنمية الإفريقي (عن الفترة من 2001-2008) إلى أن القطاعات الأعلى تشغيلًا في مصر مثل الزراعة، والخدمات الاجتماعية، والإنشاءات،

38- Gouda Abdel-Khalek - Growth، Economic Policies and Employment Linkages in Mediterranean Countries - ILO - 2010.

والتجارة، والسياحة، هي الأقل في إنتاجية العمالة.[39] لذا فهي توصي برفع إنتاجية قطاعات بها تركز عمالي كبير مثل الزراعة، عبر الاستثمار في تكنولوجيا تحسين الإنتاج، لكن يبدو من بيانات الاستثمار التي عرضناها في الفقرات السابقة، أن مصر كانت تسير في اتجاه معاكس.

وتشير الدراسة أيضًا إلى ضعف إنتاجية العمالة في القطاعات غير الرسمية. ويمثل هذا الاقتصاد الموازي أحد مكبلات النمو في ظل استحواذه على نسبة ضخمة من العمالة. لذا يوصي البنك الإفريقي بسياسات موجهة بتحسين إنتاجية هذا القطاع، سواء بالتدريب أو مساعدته على التوسع في نشاطه الاقتصادي.[40]

وتصف دراسة لمنتدى البحوث الاقتصادية العقد الأول من القرن الجديد بأنه«عقد ضائع من الإنتاجية»،[41] مؤيدة التحليل السابق بأن التوظيف مركز في القطاعات الأقل إنتاجية. فإذا جمعنا عدد الوظائف في قطاعات الزراعة والقطاع العام متضمنًا التعليم والصحة، سنجد أنهم يمثلون أكثر من نصف المشتغلين، بينما تساهم هذه القطاعات بـ30% فقط من الناتج.[42]

وبينما تتركز العمالة في قطاعات مثل الإنشاءات، فإن إنتاجية القطاع تقل عن 50% من متوسط الإنتاجية في الاقتصاد كله.[43] وتشير الدراسة في هذا السياق إلى أن سياسات الدولة ساهمت في تحفيز قطاع الإنشاءات، من خلال دعم الطاقة الذي يقلل من تكلفة إنتاج مواد بناء مثل الأسمنت، في الوقت الذي تنخفض فيه إنتاجية القطاع لأنه بعيد عن التحديث، ويفتقر إلى العمالة الماهرة.

وتبدو من بيانات منظمة العمل الدولية عن توزيع العمالة في مصر، أن هيكل التشغيل كان شبه ثابت خلال العقدين الأخيرين. حيث تستحوذ الخدمات على نصف العمالة تقريبًا، بينما تستحوذ كل من الزراعة والصناعة على ربع العمال.

عجز «الحماية الاجتماعية».. معضلة رأسمالية

وتعكس البيانات التفصيلية لتوزيع الطبقة العاملة على الأنشطة الاقتصادية استحواذ أنشطة ترتبط بالخدمات الحكومية على نسبة مهمة من هؤلاء العمال، بنحو 15%، وهي الخدمات الإدارية، وخدمات التعليم، والصحة. ويشير خبراء إلى

39- Employment and Productivity Growth in Egypt in a Period of Structural Change 2001-2008 - AFDP - 2014 - P 24 - https://goo.gl/9twKqc

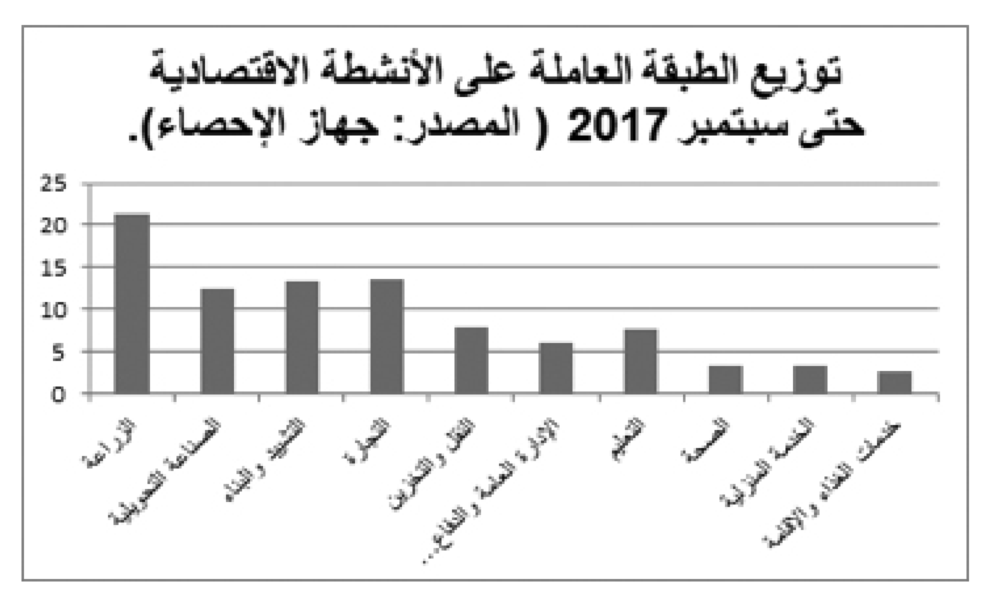
40- نفس المصدر ص 23.

41- Hanan Morsy، Antoine Levy and Clara Sanchez - GROWING WITHOUT CHANGING: A TALE OF EGYPT'S WEAK PRODUCTIVITY GROWTH - ERF - 2015 - P 2. https://goo.gl/JQzPrS

42- نفس المصدر ص 5.

43- نفس المصدر ص 5.

هـذه الظاهـرة كعامـل آخـر مكبـل للنمـو الاقتصـادي، فالدولـة اعتـادت منـذ السـتينيات عـلى أن تطبـق سياسـة تعيـين العمالـة في الوظائـف الحكوميـة بأعـداد تفـوق الحاجـة الإنتاجيـة لهـذه الوظائـف، كأحـد آليـات دولـة الرفـاه. وكان ذلـك لعـلاج العجـز القائـم في النمـوذج النـاصري عـلى أكـثر مـن صعيـد: أولًا عـلى صعيـد عـدم قـدرة هـذا النمـوذج عـلى خلـق وظائـف حقيقيـة تتـماشى مـع طموحـات المجتمـع بعـد تحـولات يوليـو 1952؛ وثانيًـا عـلى صعيـد ارتبـاط أشـكال الحمايـة الاجتماعيـة المختلفـة بدرجـة كبـيرة بالعمـل لـدى الدولـة.



وبرغـم تزايـد الأعبـاء الماليـة لسياسـة التعيينـات الحكوميـة خـلال العقـود التاليـة للسـتينيات، لكـن الدولـة لم تسـتطع أن تطـرح فكـرة تسريـح العمالـة الفائضـة (حتـى الآن) ربمـا بسـبب الحساسـية السياسـية لمثـل هـذه الخطـوة. فظـروف العمـل في القطـاع الخـاص كانـت أكـثر قسـوة ونسـبة كبـيرة مـن تعاملاتـه تتـم خـارج الإطـار الرسـمي، أي بـلا حمايـة اجتماعيـة، لـذا كانـت أي خطـوة صريحـة بتسريـح العمالـة الحكوميـة سـينظر لهـا عـلى أنهـا تخـلي منهـا عـن مسـاندة قطاعـات واسـعة مـن الطبقـة الوسـطى.

ومـن جهـة أخـرى، لم تقـم الدولـة بالـدور الـكافي لتحسـين الإنتاجيـة في العديـد مـن الجهـات التابعـة لهـا والمكتظـة بالعمالـة. فقـد قاومـت ضغوطًـا مـن تيـارات المعارضـة السياسـية التـي كانـت تطالبهـا بالتوسـع في الإنفـاق عـلى الخدمـات العامـة وتحسـينها، خاصـة وأن خدمـات مثـل التعليـم والصحـة تصـب بشـكل مبـاشر في صالـح التنميـة، بـل وتضمـن اسـتدامة النمـو الاقتصـادي. وحتـى بعـد أن نـصَّ دسـتور 2014 عـلى حـد أدنى

للإنفاق على هذه الخدمات، لم تلتزم به الدولة، وفقًا لتقديرات ناشطين حقوقيين.

الخلاصة أننا لدينا عجز كبير في سياسات الحماية الاجتماعية كانت تعوضه الدولة بتعيين عاملين في الجهاز الحكومي في وظائف ضعيفة الإنتاجية.

ويدور النقاش حول هذه المشكلة منذ الستينيات إلى وقتنا المعاصر، وهو ما يشير إلى العبء الاقتصادي لإهمال الدولة للسياسات الاجتماعية في بلادنا. حيث يشير إلى هذه المعضلة عبد العزيز الصبروت في تقييم الخطة الخمسية الأولى، ويقول إن «إيجاد فرص العمل لغالبية القوى العاملة، وتقديم الخدمات المجانية، قد أديا إلى التوسع في الخدمات في بعض الأحيان وبقدر الإمكان على حساب الإنتاج»، لكنه يطرح وجهة نظر تبرر هذا التوجه بأن «الأهداف الاجتماعية أقوى من منطق التخطيط والاقتصاد».[44]

وعلى امتداد نفس الخط، تقول دراسة معاصرة إن التغيرات الهيكلية لتوزيع العمالة في الفترة من الثمانينيات إلى 2005 كانت لصالح قطاع الخدمات، خاصة الخدمات الاجتماعية، معتبرة أنه توجه غير إيجابي على أداء الاقتصاد، ويعكس بطالة مختفية وراء أنشطة عمل غير منظمة وتتسم بانخفاض الإنتاجية.[45]

حوافز سخية لا تثير شهية الاستثمار!

كما أشرنا في فقرة سابقة، فإن ضعف معدلات الادخار القومي تجعل احتياج البلاد للاستثمار الأجنبي كمصدر خارجي لتمويل عملية التراكم الرأسمالي أمرًا شديد الأهمية.

وخلال العقود التي تلت هزيمة السابع والستين كانت الدولة المصرية تسير في طريق التراجع عن دورها كمستثمر صناعي وتتجه إلى لعب دور المنظم والمحفز للاستثمار، وفي هذا السياق أصدرت العديد من القوانين المحفزة للاستثمار. وفي كل مرة كانت الحوافز تزداد سخاء، ولا يمكن أن ننكر أن بعض من تلك الجهود أتى ثماره بالفعل، لكن مؤشرات إجمالي الاستثمار من الناتج، التي عرضناها في الفقرات السابقة، تُظهر أن نتيجة هذه الجهود في مجملها كانت مخيبة للآمال.

القانون الأكثر شهرة لتحفيز المستثمرين بالطبع هو قانون 43 لسنة 1974 والمعروف بقانون الانفتاح الاقتصادي. سر شهرته أنه ارتبط بحقبة الانفتاح التجاري للبلاد، التي مهدت لخروج الدولة من النشاط الإنتاجي والاكتفاء بدور المنظم

44- عبد العزيز الصبروت - في تقييم الخطة الخمسية الأولى - مجلة مصر المعاصرة - 1967 - ص 69.

45- Naglaa El-Ehwany and Nihal El-Megharbel -Employment Intensity of Growth in the Egyptian Economy، with a Focus on the Manufacturing Industries- ECES - 2009 - p 33.

للاقتصاد. وقدم هذا القانون حوافز ضريبية للمستثمرين العرب والأجانب، وتم تعديله في 1977 لكي تتاح الحوافز للمستثمرين المصريين أيضًا.[46]

وقد أعفت تشريعات السبعينيات أرباح المشروعات الاستثمارية من الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية لمدة خمس سنوات اعتبارًا من بداية الإنتاج. كذلك أجاز المشرع أن يكون الإعفاء لمدة عشر سنوات، ويكون ذلك في مشروعات التعمير وإنشاء المدن الجديدة، بشرط أن يكون المشروع خارج نطاق الأراضي الزراعية والمدن واستصلاح الأراضي.[47]

ويقول صفوت عبد السلام إنه إزاء ما أسفر عنه الواقع العملي من ثبوت عدم فعالية قانون 1974 المعدل بقانون 1977 في تشجيع الاستثمار بصفة عامة، والاستثمار الأجنبي بصفة خاصة، لذلك صدر قانون الاستثمار رقم 230 لسنة 1989، والذي جاء أكثر «سخاء» في منح الحوافز والإعفاءات الضريبية للمشروعات الأجنبية. حيث ضاعف من نسبة الإعفاء من سداد الضريبة على الدخل، إذ أصبح الإعفاء عن مبلغ يوازي 10% من القيمة الأصلية لحصة المساهم في رأس مال المشروع، بعد أن كانت النسبة 5% فقط، وزاد حد الإعفاء من ضريبة الدخل ليصبح 20% من حصة المساهم في رأس المال.[48]

وعاد نظام مبارك ليجدد تشريعات تحفيز الاستثمار الأجنبي بقانون جديد في 1997، استهدف مجالات وأنشطة معينة بغض النظر عن النظام القانوني الخاضعة له.[49] كما قرر المشرع، ولأول مرة، حافزًا جديدًا يتمثل في تخصيص الأراضي في مناطق معينة للشركات والمنشآت الخاضعة للقانون بدون مقابل.[50]ويظهر من تتبع مسار الاستثمارات الأجنبية أن نصيبها في مجمل الاستثمار كان يتضائل برغم تلك الجهود، ربما يفسر لنا ذلك جزئيًا هذا الإسهاب في التشريعات المحفزة. فقبل تولي مبارك كان السادات قد مهد الطريق لحضور قوي للاستثمار الأجنبي في البلاد، حيث ارتفع إسهام هذه الأنشطة في مجمل الاستثمار من 1% عام 1975 إلى 20% في 1981.[51] إلا أن حوافز مبارك السخية أتت بنتائج عكسية ليتراجع نصيب هذه الاستثمارات من مجمل الاستثمارات في البلاد من 23% عام 1989 إلى 18% عام 1990، ثم 6% في 1996 إلى 3.3% في العام الذي أصدر فيه أخر قوانينه المحفزة للاستثمار 1997.[52]

46- صفوت عبد السلام - الحوافز الضريبية وأثرها على الاستثمار والتنمية في مصر - مجلة العلوم القانونية والاقتصادية - ص 193.
47- نفس المصدر ص 194.
48- نفس المصدر ص 198 و 201.
49- نفس المصدر ص 206.
50- نفس المصدر ص 212 و 216.
51- نفس المصدر ص 230.
52- نفس المصدر ص 231 و 232.

ويـرى خـبراء أن هــذه المـؤشرات دليـل عــلى أن الحوافــز الضريبيــة وحدهــا ليسـت كافيـة، وأن ظـروف الاقتصـاد الـكلي، مثـل الأزمـة المالية في النصـف الثـاني مـن الثمانينيـات، أو الاضطرابـات السياسـية، مثـل حـرب العـراق، تلعـب دورًا مهـمًا أيضًـا في توجيـه الاسـتثمار الأجنبـي.

المفارقـة الكـبرى أن أخـر حكومـات مبـارك انتقـدت بقـوة أسـلوب الدولـة في التحفيـز، حيـث عـبر وزيـر ماليـة حكومـة أحمـد نظيـف بشـكل واضـح عـن سـخطه عـلى سياسـة الإعفـاءات الضريبيـة، وقـت أن كان يضـع قانونًـا جديـدًا للضرائـب في 2005.

وقـال الوزيـر يوسـف بطـرس غـالي إن الاتجـاه السـائد عالميًـا هـو إلغـاء الإعفـاءات الضريبيـة للمسـتثمرين، معتـبرًا أنهـا مـن المداخـل الرئيسـية التـي تشـجع عـلى التهـرب الضريبـي. وبسـخرية لاذعـة مـن سياسـة تعظيـم الحوافـز في المناطـق المحرومـة مـن التنميـة، قـال غـالي إن إلغـاء هـذه الإعفـاءات لـن يؤثـر عـلي جـذب الاسـتثمار لمناطـق الصعيـد، لأنـه لم تحـدث اسـتثمارات أساسًـا في ظـل وجـود الإعفـاءات.[53]

وبعـد عشريـن عامًـا مـن أخـر قوانـين مبـارك للاسـتثمار، اتجهـت الدولـة لإصـدار قانـون يسـتعيد زخـم الاسـتثمار الأجنبـي. خاصـة وأن الاقتصـاد في السـنوات الأخـيرة صـار مكبـلًا بالتزامـات متفاقمـة مـن المديونيـة الخارجيـة، وأصبـح احتياجـه لهـذه التدفقـات الاسـتثمارية أمـرًا حتميًـا لضـمان عـدم الوقـوع في اختناقـات ماليـة مسـتقبلية.

إلا أن مناقشـات القانـون الجديـد أظهـرت أن ثمـة انقسـام بشـأن سياسـة الحوافـز داخـل الدولـة لم يتـم حسـمه. وظهـر هـذا الخـلاف عـلى السـطح مـع تمسـك وزيـرة الاسـتثمار بعـودة المناطـق الحـرة (الخاصـة) في القانـون الجديـد، التـي تراهـا وزارة الماليـة بابًـا للتهـرب الضريبـي.[54]

قبـل هـذا النقـاش ببضعـة أشـهر، كانـت صحفيـة في جريـدة «اليـوم السـابع» نـشرت تحقيقًـا اسـتقصائيًا عـن المناطـق الحـرة، وهـي مسـاحات تعاملهـا الدولـة معاملـة ضريبيـة خاصـة في مقابـل أن تسـتهدف بالأسـاس نشـاط التصديـر (بعضهـا مناطـق عامـة وأخـرى تخصـص لمـشروع واحـد تسـمى بالخاصـة). وأظهـر التحقيـق أن تلـك المناطـق صـارت منفـذًا كبـيرًا تتهـرب عـن طريقـه رأسـمالية مبـارك مـن العـبء الضريبـي والرسـوم الجمركيـة.

وبحسـب التحقيـق الـذي قامـت بـه الصحفيـة منـى ضيـاء، فـإن المناطـق الحـرة لم تحقـق هدفهـا في اجتـذاب الاسـتثمار الأجنبـي. حيـث كانـت رؤوس الأمـوال الأجنبيـة في

53- ياسر صبحي -قانون الضرائب الجديد يسهم في حل جوهري لعجز الموازنة على المدى المتوسط - الأهرام - 2004 - **http://www.ahram.org.eg/Archive/2/12/2004/ECON4.HTM**

54- «الاستثمار» بين قرضين.. فلسفة لا تتغير بتغير القوانين - وعد أحمد - مدى مصر - 2017 - https://goo.gl/ZU5SYz

هذه المناطق تتقلص خلال العشرين عامًا الماضية، وحل محلها استثمارات مصرية بلغت نسبتها 82% من رؤوس الأموال المستثمرة بالمناطق الحرة عام 2015.[55]

وأصبحت هذه المناطق التي خرجت عن الهدف المقصود من إنشائها مجالًا واسعًا لتهريب السلع من الرسوم الجمركية، وملاذات ضريبية تستخدم في تحويل الأرباح دون الخضوع للضرائب. خاصة وأن وزارة المالية لا تتمكن من الاطلاع على ميزانيات الشركات العاملة في هذه المناطق. وهو ما يصعب عليها كشف التلاعبات التي تقوم بها الشركات للتهرب من عبء الضرائب، وفقًا للتحقيق الصحفي.

وتعود جذور سياسة المناطق الحرة إلى الخمسينيات. وبدأت فكرة المنطقة الحرة الأشهر في مصر، بورسعيد، من الحقبة الناصرية، حيث صدر قانون تنظيمها في 1966، لكن تطبيقها تعطل بسبب حرب 1967.[56]

وعادت المنطقة الحرة ببورسعيد إلى الحياة في 1976، لتصبح منفذًا رئيسيًا للسلع المستوردة المعفاة من الأعباء الجمركية، ورمزًا للانفتاح التجاري على نمط الاستهلاك في العالم الغربي الرأسمالي، مع أفول عصر تبادل السلع مع بلدان الكتلة الشرقية.

وإن كان الهدف من إنشاء المناطق الحرة لم يكن استهلاكيًا بالأساس، فقد كانت الدولة تتطلع لأن تكون أداة من أدوات تحفيز النشاط التصديري. حيث تيسر لمصنعي تلك المناطق استيراد مدخلات الإنتاج مقابل أن يقوموا بنشاط تصديري.

لكن الواقع، كما تقول إيمان مرعي، الخبيرة بمركز الأهرام للدراسات، إن المناطق الحرة في الوقت الحالي أصبحت تستهدف الأسواق المحلية بشكل رئيسي وليس التصدير. ولا يمثل ذلك فقط فرصة مهدرة لجلب العملة الصعبة، لكن أيضًا منافسة غير عادلة للمنتجين المحليين خارج المناطق الحرة.[57]

بل صارت تلك المناطق إحدى المصادر المولدة للعجز التجاري عبر نشاطها الاستيرادي الشره. فخلال الفترة من 2011-2012 إلى 2015-2016، أسهمت المناطق الحرة بنحو 10.3 مليار دولار من الصادرات السلعية، و5.9 مليار دولار من الصادرات الخدمية، بينما كان نصيب تلك المناطق من إجمالي الواردات حوالي 8.45 مليار دولار.[58] لكن في النهاية أعاد قانون الاستثمار الجديد الحياة لسياسة المناطق الحرة الخاصة، وجدد أيضًا سياسات الإعفاءات الضريبية، بطرحه إمكانية تطبيق خصم من صافي الأرباح الخاضعة للضريبة لمدة لاتزيد عن سبع سنوات. وقد استهدفت

55- عودة المناطق الحرة جدل لا ينتهي - منى ضياء - اليوم السابع - مايو 2017 - https://goo.gl/ARwiLr.

56- إيمان مرعي - المناطق الحرة في مصر قراءة نقدية - مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية - 2017 - http://acpss.ahram.org.eg/News/16491.aspx

57- نفس المصدر.

58- نفس المصدر.

تلك الحوافز المناطق الأكثر احتياجًا للتنمية، ونوعيات معينة من المشروعات الأقرب للأهداف التنموية أيضًا، مثل المشروعات الصغيرة.[59]

ولا يزال من المبكر أن نحكم على مدى نجاح تلك الحوافز في زيادة إقبال الاستثمار الأجنبي على مصر. لكن المؤكد أن تيسيرات الضرائب والجمارك لا تكفي وحدها لجذب الاستثمار. فهناك عوامل أخرى تتحكم في رغبة المستثمرين، منها مخاطر الاقتصاد الكلي للبلاد، فهناك مؤسسات تصنيف ائتماني تضع ديونًا مصرية تحت تصنيف «درجة الاستثمار» وهو ما يعكس رؤية غير إيجابية بشأن الوضع المالي للبلاد، حتى وإن لم ينعكس ذلك بشكل كبير على إقبال مستثمري الديون على شراء الأوراق المالية السيادية في مصر، فهو قد يؤثر على قرارات المستثمرين في أنشطة إنتاجية على الأجل الطويل.[60]

ويؤثر أيضًا المناخ السياسي للبلاد على شراهة الاستثمار الأجنبي، ومدى الإحساس بسيادة القانون والقدرة على الحد من الفساد، ويُظهر مؤشر (voice and accountability)[61] تدهور وضع مصر قياسًا عليه.[62]

ويستشعر المستثمرون الأجانب بالقلق من الفساد وغياب القانون لما يسهم فيه ذلك من زيادة تكاليف أعمالهم، عندما يتعلق الأمر بإنهاء إجراءات حكومية أو بالدخول في مناقصة عامة على سبيل المثال. وقد حاولت الحكومة أن تحد من هذه المخاوف عبر مساعيها لاختصار إجراءات تأسيس الشركات، ومنحها التراخيص عبر شباك واحد في هيئة الاستثمار، لكن هذه التجربة واجهت الكثير من العقبات.

من يستغل من؟

كل الطروحات السابقة كان الهدف منها رسم صورة عن نمط التطور الرأسمالي في مصر، أو كيف تعمل الماكينة الرأسمالية؟ ما هي العوامل التي تعزز من قدراتها؟ أو تلك التي تكبح من فرصها في النمو؟

لكن مؤلفي هذا الكتاب لا يفترضون أن نجاح التطور الرأسمالي في مصر سيؤدي بالضرورة إلى تحسين معيشة المواطنين. صحيح أن الدولة نجحت إلى حد ما في صناعة نمط من التنمية الرأسمالية، لكن ثمار هذه التنمية لا توزع بعدالة. فإذا نظرنا إلى المدن الصناعية، سنجد أن العمالة تتركز بكثافة في المدن الواقعة بالقرب

59- قانون الاستثمار 72 لسنة 2017 - مادة 11 - https://goo.gl/CqvWuR.

60- Investors Are Ignoring Egypt's Credit Ratings - Ahmed Feteha - Bloomberg - 2018 - https://goo.gl/HiWQ38.

61- يقيس هذا المؤشر مدى قدرة المواطنين على المشاركة في اختيار حكومتهم وحرية التعبير وحرية التنظيم وحرية الإعلام.

62- World Bank voice and accountability index - https//:www.theglobaleconomy.com/Egypt/wb_voice_accountability/

مـن القاهـرة، والجيـزة، والإسـكندرية، تحديـدا في6 أكتوبـر، والعـاشر مـن رمضـان، والعبـور، والسـادات، وبـرج العـرب، أمـا المـدن الصناعيـة الباقيـة وعددهـا حـوالي 104، فنصيبهـا مـن العـمال يقتـصر عـلى نحـو 30% مـن مجمـل العاملـين في المـدن والمناطـق الصناعيـة والحـرة. وهـو غيـاب فـج للعدالـة الجغرافيـة في توزيـع التنميـة الرأسـمالية، وحتـى في المـدن التـي تتسـم بكثافـة التواجـد العـمالي، فـإن نصيـب الأجـور لصـافي قيمـة الإنتـاج[63] لا يتجـاوز في أحسـن الأحـوال نسـبة 5%.[64]

وقـد كان السـخط عـلى نمـط التطـور الرأسـمالي في مـصر وعـدم عدالـة توزيـع ثمـار النمـو الاقتصـادي، أحـد محـركات الثـورة المصريـة، فقـد جـاءت ثـورة 2011 بعـد سـنوات مـن النمـو الاقتصـادي القـوي، ولكـن مـع مسـتويات مرتفعـة أيضًـا مـن الفقـر.

وكان الخطـاب الـذي يتـم ترويجـه بقـوة عشـية الإطاحـة بمبـارك، هـو ضرورة الحفـاظ عـلى نموذجـه الاقتصـادي. وتواصـل سـاعتها الهجـوم عـلى الاحتجاجـات العماليـة ووصفهـا بالمطالـب الفئويـة، أي المطالـب الشـخصية الأنانيـة في مواجهـة المصلحـة الوطنيـة، والدفـاع عـن نمـوذج مبـارك الاقتصـادي بزعـم أن تغيـيره هـو تعطيـل لـ«عجلـة الإنتـاج».

ومثَّـل الكاتـب الصحفـي، والناشـط اليسـاري، وائـل جـمال، آنـذاك، أحـد الأصـوات البـارزة في نقـد هـذا الخطـاب، عندمـا رفـع شـعار «قـل حقـوق اجتماعيـة ولا تقـل مطالـب فئويـة»،[65] و«الشـعب يريـد عجلـة إنتـاج أخـرى»،[66] وقـد سـاهمت هـذه الكتابـات وغيرهـا في إثـارة جـدل واسـع وقتهـا حـول أي نظـام اقتصـادي نحتـاج إليـه؟ إلا أن الأمـور بالطبـع انتهـت إلى إعـادة إنتـاج تجربـة مبـارك الاقتصاديـة.

لـذا يجـب أن نتطـرق عنـد الحديـث عـن نمـط التطـور الرأسـمالي في مـصر إلى مسـألة الاسـتغلال. وليـس المقصـود هنـا تبنـي وجهـة النظـر الماركسـية بـأن النظـام الرأسـمالي مسـتغل بطبيعتـه، فهـذه قضيـة خلافيـة بـين أبنـاء المـدارس الاقتصاديـة المختلفـة. لكننـا نريـد التطـرق إلى أشـكال الاسـتغلال التـي لا يمكـن أن يختلـف عليهـا اثنـان.

فبجانـب قضيـة الأجـور، هنـاك أنمـاط أخـرى مـن الاسـتغلال تحـدث بسـبب نمـط عمـل الرأسـمالية ذاتـه. كأن تقـوم سياسـة الدولـة مثـلًا عـلى تسـليع السـكن، لـكي توفـر لنفسـها وللمسـتثمرين العقاريـين فرصًـا أفضـل في الربـح، عـلى حسـاب فـرص المواطنـين في الحصـول عـلى هـذه الخدمـة الحيويـة. أو أن يقـوم النظـام المـالي بإتاحـة الفـرص لكبـار المسـتثمرين عـلى التهـرب مـن الضرائـب، بينـما يلتـزم صغـار الموظفـين قـصرًا بسـداد الضرائـب مـن رواتبهـم.

63- المقصود بصافي قيمة الإنتاج هو قيمة الإنتاج مطروحا منها التكاليف الاستثمارية.

64- هيئة التنمية الصناعية - اتجاهات الصناعات التحويلية في مصر خلال الفترة من -2011-2017 https://goo.gl/4L8dZm

65- وائل جمال - قل حقوق اجتماعية ولا تقل مطالب فئوية - الشروق - 2011 - https://goo.gl/t5GTaM

66- وائل جمال - الشعب يريد عجلة إنتاج أخرى - الشروق - 2011 - https://goo.gl/PbUUxU

الحقيقـة أن هـذه وغيرها مـن أشـكال الاسـتغلال، أصبحـت سـمة النظـام الرأسـمالي في العديـد مـن بلـدان العـالم وليـس في مـصر فقـط. بـل أصبـح الرأسـماليون يسـاندون بعضهـم البعـض بطـرق عابـرة للقـارات، مـن خـلال الضغـط عـلى الحكومـات لقبـول اتفاقيـات اسـتثمار ترغمهـا عـلى شروط غـير عادلـة للاسـتثمار، أو الوقـوف وراء جهـات التحكيـم الـدولي لتهديـد الحكومـات التـي تحـاول أن تواجـه الـشروط غـير المنصفـة للاسـتثمار بالغرامـات الماليـة الباهظـة.

هنـاك أيضًـا القـوى الناعمـة للرأسـمالية المتمثلـة في آلـة الدعايـة المهولـة، التـي أصبحـت تشـكل عاداتنـا الاسـتهلاكية كل يـوم وتتحكـم في قراراتنـا الشرائيـة وتوجههـا لتحقيـق أكـبر فرصـة ممكنـة للربـح، حتـى وإن كان ذلـك عـلى حسـاب صحة المسـتهلكين أو نظافـة بيئتهـم.

وفي هـذا السـياق سـتحاول فصـول الكتـاب التاليـة أن تـشرح نمـط التراكـم الرأسـمالي في مـصر. وكيـف يُسـخر كل الأدوات الممكنـة مـن سـلطة الدولـة، إلى آلـة الدعايـة، إلى المؤسسـات العابـرة للقـارات لتحقيـق أهدافـه الاقتصاديـة؟ وماهـو دور الرأسـمالية المحليـة في هـذه الماكينـة، وكذلـك دور الرأسـمالية العالميـة؟

بمعنـى آخـر سـنحاول أن نرسـم «بورتريـه» لمـلاك مـصر الجـدد. هـؤلاء الذيـن يتحكمـون في قـرارات الإنتـاج بمـصر منـذ حقبـة الانفتـاح الاقتصـادي حتـى الآن. وأن نتعـرض لأشـكال الاسـتغلال المختلفـة التـي يمارسـونها مـن أجـل خدمـة هـدف التراكـم الرأسـمالي.

القسم الأول
صراع الملكية والعمل

الفصل الأول: ملامح من تاريخ البنوك والديون السيادية

محمد جاد

الفصل الثاني: القطاع المالي كآلية لتركز الثروة 2010-2000

أسامة دياب

يركـز هـذا القسـم عـلى نشـاط القطـاع المـالي في مـصر، والمقصـود بـه الأنشـطة المصرفيـة وأنشـطة التمويـل والوسـاطة والمضاربـة.

ويطـرح لمحـات مـن قصـص التراكـم الرأسـمالي التـي حققهـا هـذا القطـاع عـبر تاريـخ طويـل منـذ عهـد الأسرة العلويـة حتـى حقبـة جـمال مبـارك.

ويقـدم في هـذا السـياق تصـورا عامـا عـن أن هنـاك حالـة مـن التناقـض بـين تنامـي هـذا القطـاع وتعاظـم نصيبـه مـن الناتـج الاقتصـادي للبـلاد، وبـين تراجـع مكتسـبات الطبقـة العاملـة ونصيبهـا مـن الناتـج.

ويتجـلى هـذا التناقـض، بـين مـلاك الصكـوك وقـوة العمـل، خـلال الحقـب التـي سـيطر فيهـا القطـاع المـالي عـلى صناعـة السياسـات الاقتصاديـة، حيـث مالـت السياسـات للتقشـف في الإنفـاق الاجتماعـي وتركـز الـثروة والدخـل في طبقـات محـدودة مـن المجتمـع.

الفصل الاول

ملامح من تاريخ البنوك والديون السيادية
صراع الملكية مع العمل في مصر

محمد جاد

يـرى كارل ماركـس أن كل علاقـات الإنتـاج الرأسـمالي تنطـوي عـلى اسـتغلال للعمالـة، والمقصـود بتعبـير الاسـتغلال هـو عـدم إعطـاء العامـل حقـه في القيمـة التـي أنتجهـا، وتنبـع هـذه الرؤيـة مـن أن ماركـس لم يؤمـن سـوى بالعمـل كمصـدر حقيقـي للجهـد الـذي يسـتحق المكافـأة.

بمعنـى آخـر، فـإذا افترضنـا أن لدينـا قطعـة صـماء مـن الخشـب تـم تحويلهـا مثـلا إلى مقعـد أو مائـدة، هـذا المنتـج لـه قيمـة وطرحـه في السـوق يُمكننـا مـن أن نجنـي الربـح، وبالتأكيـد فـإن مـن تشـاركوا في تحويـل هـذه المـادة الخـام إلى منتـج نافـع في حياتنـا هـم الأحـق بتقاسـم الربـح الناتـج عنـد بيعـه. في هـذه الحالـة يـرى ماركـس أن العامـل الـذي قـام بتقطيـع الخشـب مثـلاً أو لصـق أرجـل المائـدة بالغـراء هـو فقـط صاحـب الفضـل في إنتـاج هـذا المنتـج.

في مقابـل هـذه الرؤيـة، يدافـع الرأسـماليون عـن دورهـم في عمليـة الإنتـاج قائلـين إن لهـم الفضـل في توفـير الآلات ومعـدات الإنتـاج، وهنـا يـرد ماركـس بـأن الفضـل في وجـود هـذه المعـدات يُعـزى إلى عـمال آخريـن قامـوا بصناعتهـا.

ومنـذ أن قـدم ماركـس طرحـه خـلال القـرن التاسـع عـشر وهنـاك جـدل حولـه، اتفـق البعـض حـول رؤيتـه للقـوى العاملـة كصاحبـة الفضـل الوحيـد في الإنتـاج، واختلـف آخـرون معـه .. لكـن بالتدريـج كان التعاطـف مـع موقـف الطبقـة العاملة يتزايد وتتسـع رقعتـه، وذلـك لأن نصيـب أجـور الطبقـات العاملـة في إجـمالي مـا يتـم إنتاجـه كان دائمًـا شـديد الضآلـة، ونصيـب مـن لا يعملـون بأيديهـم ويمتلكـون صكـوك الملكيـة للمصانـع والمعـدات والمنشـآت التجاريـة يمثـل معظـم القيمـة الناتجـة عـن عمليـة الإنتـاج.

لهـذا السـبب اكتسـب شـعار ماركـس الشـهير «يـا عـمال العـالم اتحـدوا» شـعبية واسـعة، وتفاوتـت درجـات التفاعـل معـه بـين رغبـة البعـض في إلغـاء الملكيـة الخاصـة لوسـائل الإنتـاج تمامًـا وتوزيـع الناتـج عـلى مـن يعملـون بأيديهـم فقـط، او تعاطـف آخريـن مـع حـق المُـلاك في الربـح الرأسـمالي بـشرط أن يكسـبوا بمعـدلات معقولـة لا أن يلتهمـوا كل الكعكـة ويُلقـوا للعاملـين الفتـات.

في هـذا السـياق كان الـصراع بـين أصحـاب صكـوك الملكيـة وأصحـاب الأيـادي الخشـنة محـركًا أساسـيًا للتطـور السـياسي في تاريخنـا الحديـث، وفي مراحـل كثـيرة من هـذا التاريخ كان لـدى «المُـلاك « القـوة الكافيـة للدفـاع عـن الصكـوك التـي في حوزتهـم ومـا تمثلـه مـن حـق معنـوي في اقتسـام النصيـب الأكـبر مـن ثمـار العمليـة الإنتاجيـة، وفي فـترات أخـرى اسـتطاع العاملـون أن يتحـدوا ويُشـكلوا قـوة ضاربـة للدفـاع عـن حقوقهـم.

على هذه الخلفية، يبدو النشاط المالي كأكثر صيغ الملكية في صدام مع العمل، فهو أكثر الأنشطة بعدًا عن العملية الإنتاجية، بمعنى أوضح فصاحب المصنع يمكن أن يزعم أن له الحق في مقاسمة العمال في الربح لأنه أسس هذا المكان وعاش أيامًا حلوة في أوقات الرواج، وفي أوقات الركود تحمل الخسائر التي وقعت عليه.

لكن صاحب البنك الذي قدم قرضًا لهذا المصنع لم يمر بهذه التجارب ومع ذلك يقاسم صاحب المصنع في الربح، والمبرر الوحيد لهذه المشاركة هو الوثيقة التي تثبت قيمة القرض المقدم للمصنع وأجل هذا القرض والفائدة المستحقة عليه .. مجرد ورقة تمنح صاحب البنك الحق في تقاسم الربح مع من يضيعون أعمارهم على خطوط الإنتاج.

بمعنى أوضح فإن ماركس يرى أن صاحب المصنع يحقق أرباحه من استغلال جهد العمال، وصاحب البنك يستغل صاحب المصنع.

هذا فيما يتعلق بعلاقة المصرف المُقرض بالرأسمالي المقترض، فماذا عن اقتراض الدولة من المصرفيين؟ إن الأمر يكون أكثر سوءًا في نظر ماركس.

يستخدم ماركس تعبير «وهمي» ويكرره بشكل ملفت للنظر وهو يتحدث عن العلاقة بين المقرضين والمقترضين، وما يقصده بهذا التعبير هو أن الجهة الناشطة في عملية التسليف تتصور نفسها تقوم بنشاط رأسمالي (إنتاجي)، ولكن في الواقع هي لا تقوم بأكثر من تقديم الأموال والحصول على صك ملكية في الإيرادات المستقبلية للمقترض، لذا فهي رأسمالية وهمية.

وتتزايد الأوهام في حالة إقراض الدولة، فقد يبدو في الظاهر أن المصرف يسلف الدولة مبلغًا لكي يشاركها في نشاط إنتاجي ما ويتقاسم معها الربح من خلال فائدة القرض، لكن عمليًا فإن الدول تستدين في أحيان كثيرة للإنفاق على مباني المسئولين الفارهة مثلاً أو لتدبير الأموال لسداد ديون قديمة، أو كما يقول ماركس «إن رأس المال هذا قد استُهلك، أُنفق من جانب الدولة ولم يعد له وجود».[1]

ومقابل هذه القروض يلزم الدائنون الدولة بسداد الفوائد وهي في هذه الحالة تكون بمثابة عملية مشاركة للدولة في نسبة من إيراداتها الضريبية، أي أنهم يملكون جزءًا من ثمار عمل المجتمع «إن الحصة التي تؤول إلى الدائن الأصلي من الضرائب السنوية تمثل بالنسبة إليه فائدة عن رأس ماله تمامًا مثل الحصة التي تؤول إلى المرابي من ثروة المدين المبذر، رغم أن مبلغ القرض لم يُنفق في الحالتين كرأسمال».[2]

1- كارل ماركس - رأس المال - المجلد الثالث - الفصل التاسع والعشرون - ص 548.

2- كارل ماركس - رأس المال - ص 549.

ويزيـد ماركـس عـلى انتقـاده للمصرفيـين بإشـارته إلى أن الأمـوال التـي يُقرضونهـا للدولـة ليسـت مملوكـة لهـم بـل هـي مـن ودائـع المواطنـين «إن الرأسـمالي النقـدي يجعـل مـن مدخـرات الآخريـن رأسـماله الخـاص (...) فـلا يعـود الأمـر مقتـصرًا عـلى أن الربـح يقـوم عـلى تملـك عمـل الآخريـن، بـل إن رأس المـال الـذي يتـم بواسـطته تحريـك واسـتغلال عمـل الآخريـن يتألـف مـن ملكيـة الآخريـن».

هكـذا تنشـأ النخـب الماليـة، وفـق رؤيـة ماركـس، عـالم منغلـق عـلى نفسـه مـن أصحـاب صكـوك الديـن، يتربحـون مـن الوسـاطة بـين المدخريـن والمدينـين. يظهـرون أمـام الأعـين كرأسـماليين يسـاهمون في تنميـة ثـروة المجتمـع، لكنهـم عمليًـا يديـرون عالمًـا مـن الأوهـام.

قـد لا يتفـق الجميـع عـلى تصـورات ماركـس بشـأن النخـب الماليـة، ويـرى البعـض أن نشـاط المصرفيـين هـو في حـد ذاتـه عمـل بنـاء لمـا يسـهم فيـه مـن تحقيـق الوسـاطة بـين ودائـع المدخريـن وأنشـطة الإنتـاج، أو تدبـير التمويـل لحكومـات لا تقـدر عـلى تغطيـة نفقاتهـا الأساسـية بالاعتـماد عـلى إيراداتهـا فقـط.

ولكـن يعـود الكثـيرون لتذكـر ماركـس وتصوراتـه عـن وهميـة رأس المـال المـصرفي في أوقـات الأزمـات الماليـة، وذلـك لأن هـذه الأزمـات تحـدث عندمـا يتزايـد نفـوذ الدائنـين ويتـم إطـلاق يدهـم لابتـكار كل أشـكال الإقـراض الممكنـة وتحويـل الباقـين سـواء كانـوا حكومـات أو منتجـين أو حتـى مسـتهلكين إلى مقترضـين منهـم.

نتيجـة لذلـك تتصاعـد أربـاح القطـاع المـالي بشـكل ملفـت، ومـا يعـزز مـن هـذه الأربـاح تصاعـد الأصـوات المطالبـة بـضرورة تخفيـف الضرائـب عـن الأعـلى دخـلاً بسـبب المنافسـة الشرسـة وحريـة حركـة رؤوس الأمـوال.

وفي هـذا السـياق تضطـر الحكومـات أو حتـى المسـتهلكين للاقـتراض أكـثر وأكـثر لتسـيير حياتهـم، وربمـا يدخـل المنتجـون أيضـا في دورة مـن الركـود ولا يجـدون غـير القـروض كحـل للنجـاة مـن الإفـلاس.

يسـتمر هـذا الوضـع حتـى تـأتي الأزمـة وتكشـف أن اشـتهاء الربـح أدى إلى إقـراض فئـات لا تقـدر عـلى سـداد التزاماتهـا.

ومـا يزيـد مـن فـرص وقـوع الأزمـة هـو القيـم الوهميـة التـي تخلقهـا أعـمال المضاربـة، والتـي تتزايـد في المجتمعـات التـي يتصاعـد فيهـا دور النشـاط المـالي «إن المكاسـب والخسـائر الناجمـة عـن تقلبـات أسـعار صكـوك الملكيـة (...) تغـدو بطبيعـة الأشـياء أكـثر فأكـثر ثمـرة المقامـرة بـدلا مـن العمـل بوصفـه الطريقـة الأصليـة لكسـب الملكيـة الرأسـمالية».[3]

3- كارل ماركس - رأس المال - الفصل الثلاثون - ص 562.

في هـذه اللحظـات يتذكـر الجميـع أن هـؤلاء الرجـال المتأنقـين الجالسـين في مكاتـب زجاجيـة في أحيـاء المـال الشـهيرة يجنـون هـذه الأربـاح الهائلـة فقـط بسـبب أنشـطة الوسـاطة والمضاربـة، وأن نفوذهـم جعـل للسـمسرة أولويـة عـلى الإنتـاج ذاتـه، وأن الأزمـة جعلـت مـن صكوكهـم مجـرد حـبر عـلى ورق وبـددت الأوهـام.

لـذا، ففـي أوقـات الأزمـات الماليـة يبـدو تصـور ماركـس عـن النخـب الماليـة منطقيًـا للغايـة وهـو يحـذر مـن انفصـال أحيـاء المـال عـن الاقتصـاد الإنتاجـي قائـلا: «إن هـذه السـندات في واقـع الأمـر لا تمثـل غـير حقـوق متراكمـة وسـندات حقـوق في إنتـاج مقبـل، وإن القيمـة النقديـة أو قيمـة رأس مـال هـذه السـندات إمـا أنهـا لا تمثـل رأس مـال أبـدا كـما هـو حـال ديـون الدولـة أو أنهـا تنتظـم بصـورة مسـتقلة عـن قيمـة رأس المـال الفعـلي الـذي تمثلـه».[4]

لقـد تعاقبـت الأزمـات بعـد أن كتـب ماركـس هـذه الكلـمات في كتابـه الأشـهر «رأس المـال»، لكـن النظـام الرأسـمالي لم ينهـر، فقـد سـاهمت بعـض الأزمـات فقـط في تراجـع نفـوذ رجـال المـال لفـترة وإعـادة توزيـع ثمـار الاقتصـاد عـلى مجتمـع العمـل، وتمـت تسـوية أزمـات أخـرى عـن طريـق فـرض المزيـد مـن التقشـف عـلى مجتمـع العمـل للوفـاء بمسـتحقات حملـة صكـوك الديـن.

بـل وشـجع تقلـص فـرص الربـح مـن النشـاط الإنتاجـي أن يتجـه بعـض المنتجـين ليتحولـوا إلى مصرفيـين ليصبحـوا جـزءًا مـن نخبـة رجـال المـال، مـما يعـزز مـن نفـوذ هذه النخبـة أكـثر وأكـثر.

باختصـار فـإن الأزمـات الماليـة جسـدت لحظـات الـذروة في الـصراع بـين رأس المـال المـالي (الجهـات الدائنـة) والطبقـات العاملـة.

عـلى هـذه الخلفيـة سـأحاول في هـذا الفصـل أن أتتبـع تاريـخ الديـون السـيادية في مـصر، أي ديـون الدولـة مـن مختلـف المُقرضـين، لمـا يجسـده هـذا اللـون مـن التعامـلات كواحـد مـن أكـثر المجـالات التـي تفتـح البـاب لتوسـع نشـاط القطـاع المـالي في الاقتصـاد، ومـا يعـبر عنـه كأحـد أبـرز مظاهـر الملكيـة التـي تتصـادم مـع مصالـح مجتمـع العمـل.

لم يقتـصر الأمـر عـلى مشـاركة البنـوك والمؤسسـات الماليـة للدولـة في إيراداتهـا المسـتقبلية، لكـن مـصر شـهدت احتـلالا كامـلا في نهايـة القـرن التاسـع عـشر كانـت أحـد مبرراتـه الدفـاع عـن هيبـة الديـن، وتـم عـلى أثـره تأسـيس سـلطة جديـدة مهـدت الطريـق أمـام عبـور رؤوس الأمـوال الأجنبيـة إلى شـتى المجـالات المتاحـة في مـصر.

4- كارل ماركس - رأس المال - الفصل التاسع والعشرون - ص 553.

كانت الديون وسيلة لرؤوس أموال العالم المتقدم في تحقيق التراكم من خلال إقراض الدولة المصرية، ثم وسيلة للتحكم والسيطرة لفتح مجالات جديدة للتراكم، كما جرى خلال العقود الأولى من القرن العشرين.

وبعد نحو 100 عام من واقعة الاحتلال كانت أزمة حادة من المديونية تحاصر الدولة في مصر، في هذه الفترة كان نظام عالمي جديد قد تأسس تحت قيادة صندوق النقد الدولي، اضطرت الدولة لعقد اتفاق مع الصندوق بمقتضاه تمت تسوية الديون القديمة، وفي نفس الوقت فتح مجالات جديدة أمام رؤوس الأموال لتحقيق التراكم.

وما بين الحقبتين، تسعينيات القرن التاسع عشر وتسعينيات القرن العشرين، جرت محاولات عدة داخل مصر لكبح قوى الملكية، والحد من سيطرة الدائنين، وتعزيز نصيب مجتمع العمل في ثمار الاقتصاد.

كما جرت تحولات عدة للمؤسسات المالية المنتمية للعالم المتقدم مع تعاقب الأزمات المالية عليها، وأثرت هذه الأزمات على تحركاتها تجاه مصر، وازداد هذا التأثير مع اندماج مصر بشكل أكبر في النظام المالي العالمي.

سأحاول في هذا الفصل أن أتتبع رحلة صعود وهبوط سيطرة القطاعات المالية على الاقتصاد في مصر، وكيف تعاقبت المؤسسات المختلفة على لعب دور السيطرة المالية على مصر من خلال الديون السيادية، بدءًا من البنوك الأجنبية حتى البنوك المحلية ومستثمري الديون من الأجانب.

الحرب من أجل هيبة الديون

في 1882 جاءت القوات البريطانية لمصر لكي تقضي على انتفاضة عرابي، ويرى مؤرخون أن هذه الهجمة الاستعمارية كانت مدفوعة بالأساس برغبة بريطانية في الحفاظ على «هيبة الدين».

لقد سبق انتفاضة عرابي أزمة مالية طاحنة في مصر، بعد أن تراكم الدين الخارجي على الأسرة العلوية، وحاولت البلاد الأوروبية الدائنة أن تفرض تقشفا عنيفا على البلاد لإلزام مصر بسداد ديونها من خلال «المراقبة الثنائية«، وهو ما تسبب في حالة من السخط العام مهدت لانقلاب الجيش بقيادة عرابي على خديوي البلاد.

ثم جاءت هجمة 1882 لكي ترسخ وجودًا عسكريًا بريطانيًا سيستمر لعدة عقود، ولكي تؤسس لسياسات تقشفية جديدة تقدم مثالا لكل البلاد المتخلفة في

هـذا الوقـت عـلى قـدرة أوروبـا عـلى إلـزام كل مسـتدين عـلى سـداد دينـه ولـو بالقـوة المسـلحة.

تقـدم تجربـة مـصر مـع الديـن الخارجـي خـلال القـرن التاسـع عـشر، نموذجًـا عـلى كيفيـة خلـق تراكـم رأسـمالي واسـع النطـاق مـن خـلال إقـراض المؤسسـات الماليـة للدولة.

وتتفـق تطـورات الوضـع في مـصر في تلـك الحقبـة بدرجـة كبـيرة مـع تحليـلات روزا لوكسـمبرج عـن أن قـروض المؤسسـات الماليـة لم تكـن فقـط تخلـق الأربـاح للدائنـين، ولكـن تدفـع في مسـار تحديـث الـدول المتخلفـة بمـا يجعلهـا تندمـج بشـكل أكـبر في المنظومـة الرأسـمالية، وهـو مـا يجعـل مـن هـذه القـروض داعـمًا للمزيـد مـن فـرص الإقـراض في المسـتقبل، والتراكـم لهـذه المؤسسـات وللعـالم المتقـدم بصفـة عامـة.

بحسـب قـراءة روزا لوكسـمبرج، فقـد لعبـت الأسرة العلويـة دورًا رئيسـيًا في التمهيـد لتحـول الاقتصـاد المـصري للنمـط الرأسـمالي، وذلـك مـن خـلال تحفيـز عمليـة زراعـة حاصـلات مطلوبـة بقـوة في السـوق الدوليـة مثـل القطـن.

وتقـول روزا في هـذا السـياق: «.. مـن الناحيـة الاقتصاديـة لم يتخـط الأمـر في البدايـة توفـير الـشروط اللازمـة للاقتصـاد النقـدي. وقـد تحققـت هـذه الـشروط أيضـاً عـبر وسـائل العنـف المبـاشرة للدولـة. اسـتخدم محمـد عـلي مؤسـس مـصر الحديثـة حتـى الثلاثينيـات مـن القـرن التاسـع عـشر أسـلوبًا يتسـم بالبسـاطة الأبويـة: فسـنويًا كان «يشـتري» كحكومـة مـن الفلاحـين كل محصولهـم، لـكي يبيـع لهـم الحـد الأدنى منـه الـلازم لقوتهـم وبِذارهـم فيـما بعـد بأسـعار أعـلى. وعـلاوة عـلى ذلـك أوصى بزراعـة القطـن الآتي مـن شرق الهنـد وقصـب السـكر الآتي مـن أمريـكا والنيلـة والفلفـل، وحـدد للفلاحـين رسـميًا مـا يزرعونـه مـن هـذه النباتـات وبأيـة كميـة، فيـما أعلـن احتـكار الدولـة للقطـن والنيلـة، بحيـث لا يباعـان إلا لهـا. ولم يكـن يسـمح بإعـادة بيعهـما إلا مـن خلالهـا أيضًـا. ومـن خـلال هـذه الأسـاليب دخلـت تجـارة البضائـع إلى مـصر».[5]

لقـد اسـتهدفت سياسـات محمـد عـلي بنـاء اقتصـاد صناعـي حديـث وحـاول أن يوفـر لـه الحمايـة مـن منافسـة المنتجـات الأوروبيـة، وتسـبب ذلـك مـع طموحاتـه العسـكرية بالمنطقـة في الدخـول في صـدام مـع القـوى الأوروبيـة أجـبره في النهايـة عـلى كبـح مخططاتـه تلـك. وألزمـه بإنهـاء الحمايـة الجمركيـة التـي كان يفرضهـا عـلى صناعاتـه الوليـدة آنـذاك.[6]

5- روزا لوكسـمبرج - عـن الثـورة والحـزب وأفـول الرأسـمالية نصـوص مختـارة - تراكـم رأس المـال - ترجمـة أحمـد فـاروق - مؤسسـة روزا لوكسـمبرج - 2016 - ص 90

6- بعـد أن تـم وقـف توسـعاته العسـكرية في المنطقـة اضطـر محمـد عـلي لقبـول اتفـاق تحريـر التجـارة الأنجلـو عثـماني لعـام 1838 والـذي بمقتضـاه تـم تبنـي نظـام جمـركي جديـد أكـثر تحفيـزا عـلى الاسـتيراد.

Helen Chapin Metz- Egypt: A Country Study- Library of Congress- 1990-http://countrystudies.us/egypt/21.htm .

وبالرغـم مـن تعـثر مـشروع محمـد عـلي، فقـد سـاهمت جهـوده في وضـع بـذور الاقتصـاد الحديـث في مـصر، وهـو مـا شـجع عـلى تعزيـز علاقـات مـصر التجاريـة بالعـالم الخارجـي وجـذب المصـارف الأوروبيـة لتمويـل هـذه التجـارة.

تقـول روزا عـن دوافـع المصـارف لتوفـير التمويـل للبلـدان المتخلفـة في هـذه الفـترة: «... لكـن في الخـارج، حيـث لم يتطـور الإنتـاج الرأسـمالي بعـد، نشـأ طلـب جديـد لـدى الطبقـات غـير الرأسـمالية أو تـم خلقـه بالقـوة. (...) لا بـد أن يتحقق «الانتفـاع» بالبضائع ودفـع أثمانهـا عـلى يـد المسـتهلكين الجـدد. ولذلـك يجـب أن يمتلـك المسـتهلكون الجـدد الأموال».[7]

وتعمـق نشـاط القطـاع المـالي في الاقتصـاد بشـكل أكـبر في عهـد أبنـاء محمـد عـلي سـعيد وإسـماعيل، كان لـدى الابنـين اشـتهاء قـوي للحصـول عـلى الأمـوال من المؤسسـات الأوروبيـة، إمـا بسـبب الـترف في الحيـاة الشـخصية أو طموحـات الأسرة في الدخـول بقـوة كمسـتثمرين في المجـالات الرأسـمالية الحديثـة، أو الرغبـة في دخـول التاريـخ كرمـوز سـاهمت في تحديـث مـصر، هـذه الطموحـات في مجملهـا دفعـت نحـو الإفـلاس وسـيطرة المـال الأوروبي عـلى الاقتصـاد والسياسـة.

بـدأت القصـة المأسـاوية مـع إبـرام سـعيد أول ديـن خارجـي عـلى مـصر في 1862، عـلى خلفيـة ضغـوط ماليـة قويـة عـلى البـلاد، ووجـد فرصـة للحصـول عـلى هـذا التمويل مـع « كـثرة الأمـوال التـي كانـت تنشـد الفوائـد الباهظـة في البلـدان النائيـة»[8].

ومـن العوامـل التـي شـجعت الأجانـب عـلى تمويلـه اطمئنانهـم لقـدرة مـصر عـلى السـداد بفضـل فـورة الإيـرادات الآتيـة مـن نشـاط تصديـر القطـن، فقـد تزامـن عهـد سـعيد مـع الحـرب الأهليـة في أمريـكا التـي أدت لتقليـص الإنتـاج العالمـي للقطـن مـما زاد مـن أسـعاره، وخـلال عـشر سـنوات (بـين 1852 و 1862) زادت قيمـة صـادرات مـصر مـن 1.9 مليـون جنيـه اسـترليني إلى 5.1 مليـون جنيـه.[9]

وتـوفي سـعيد بعـد هـذا القـرض بعـام ليـترك البـلاد أمـام مشـكلات ماليـة عـدة، ربمـا أهمهـا التزاماتـه بسـداد كامـل حصتـه في مـشروع قنـاة السـويس ، %44 مـن رأس المـال الـكلي، والتـي كانـت تفـوق قدراتـه الماليـة.

تقـول لوكسـمبرج: «كانـت قنـاة السـويس، نموذجًـا فريـدًا لتراكـم رأس المـال الأوروبي عـلى حسـاب أوضـاع بدائيـة. التزمـت مـصر أولاً بتوفـير 20 ألفًـا مـن الفلاحـين الذيـن يعملـون بالسـخرة عـلى مـدى سـنوات، وثانيًـا بـشراء أسـهم بقيمـة 70 مليـون مـارك أي مـا يعـادل أربعـين في المئـة مـن إجـمالي رأس مـال شركـة قنـاة السـويس (...) وهـذه الملايـين السـبعين كانـت أساسًـا للديـن الحكومـي الهائـل لمـصر».

7- روزا لوكسمبرج ص 88.

8- محمود الدرويش - دين مصر العام 1860 1929- - مصر المعاصرة.

9- Mohamed Ali Rifaat - The Monetary System Of Egypt - George Allen and Unwin LTD 1935 - Chapter 1 - P23.

منذ وقت مبكر كان إقراض الدولة واستثمار المال العام مسألة مغرية للمصرفيين الأجانب، ففي 1848 كانت هناك محاولة للتعاون مع أحد المصرفيين لاستثمار أموال بيت المال وإقراض الحكومة ولكن لم تكتمل.

وفي أواخر عهد سعيد تم إنشاء بنك أوف إيجبت والذي يعد بداية للأعمال المصرفية في مصر (مقره لندن)، تبعه إنشاء مصارف عدة استهدفت تمويل النشاط التجاري لمصر وتمويل الدولة.[10]

وفي بداية توليه للسلطة (1863)، أراد إسماعيل أن يغير الصورة الذهنية عن إسراف الأسرة العلوية قائلا: إن «أساس كل إدارة طيبة هو النظام والاقتصاد في الأموال، وسوف أسعى إلى هذا النظام وهذا الاقتصاد بكل وسيلة ممكنة، وفي الوقت نفسه كدليل على نواياي الحازمة قررت من الآن التخلي عن النظام الذي اتبعه من سبقوني وأن أضع لنفسي راتبًا لا أتعداه»[11].

لكن السنوات التالية لحكمه خالفت هذه الرؤية مع طموحه الجامح للاندماج في النظام الرأسمالي العالمي، وعلاقته القوية بمؤسسات التمويل الأوروبية، نقتبس من روزا الفقرات التالية وهي تروي كيف دارت عجلة التحديث والديون في تلك الفترة:

«بدأ تحول مفاجئ تمثل في الإحلال الجزئي للمضخات البخارية محل السواقي العتيقة التي تُديرها الثيران والتي كان يعمل منها خمسون ألفًا في الدلتا وحدها على مدار سبعة أشهر في العام. وصارت حركة المواصلات بين القاهرة وأسوان تتم بالبواخر الحديثة».

«.. فجأة أصبح عدد لا يحصى من القرى ملكًا خاصًا للخديوي، دون أن يتمكن أحد من إيجاد تبرير قانوني لذلك. وكان الغرض هو استغلال هذا المجمع الضخم من القرى الصغيرة خلال فترة قصيرة في زراعة القطن. وقد قلب هذا كل التقنيات الفلاحية المصرية التقليدية رأسًا على عقب».[12]

«وتوسعت شركة فاولر للمعدات الزراعية فجأة توسعًا هائلاً، وذلك لتلبية احتياجات الخديوي على حساب مصر».

«تحول إسماعيل باشا إلى نوع جديد من المضاربات: إنتاج قصب السكر (..) وللمرة الثانية قُلبت الزراعة المصرية رأسًا على عقب ووجد رأسماليون فرنسيون وإنجليز مجالاً جديدًا للتراكم الأسرع».[13]

10- حسين فهمي - إصلاح البنك الأهلي -

11- ديفيد لاندز - بنوك وباشاوات - ترجمة عبد العظيم أنيس - كتاب الأهالي - 1985 - ص 116.

12- روزا لوكسمبرج ص 91.

13- روزا لوكسمبرج ص 93.

وأخـيرًا تقـول لوكسـمبرج: «مـن الـذي وفـر رأس المـال لهـذه المشروعـات؟ إنهـا القــروض الدوليــة»[14].

في أولى سـنوات حكمـه توسـع إسـماعيل في الاقـتراض بشـكل شره، ولكنـه كان حريصًـا عـلى أن يـبرم قروضـه تحـت صيـغ أخـرى غـير صيغـة القـرض العـام، لأنهـا كـما يقـول الباحـث الأمريـكي ديفيـد لانـدز تخضـع لرقابـة الدولـة العثمانيـة، كـما أن هـذه القـروض تجـرح «اعتـزاز إسـماعيل الوهمـي بأنـه لم يضـف الى قـرض مـصر القومـي، وهـو اعتـزاز كاعتـزاز المـرأة السـاقطة بآخـر مظاهـر الفضيلـة»[15].

ومـع اتجـاه الحـرب الأمريكيـة للانتهـاء وهـدوء فـورة أسـعار القطـن، وكذلـك تزايـد الضغـوط الماليـة عـلى إسـماعيل، أصبـح لا مفـر مـن عقـد ديـن عـام جديـد، والـذي تـم إصـداره في 1864.

وتوالـت بعدهـا سلسـلة مـن القـروض، سـعى خلالهـا الخديـوي لاسـتغلال كل مصـدر متـاح للإيـراد وفـرض الضرائـب الممكنـة والاسـتفادة مـن كل أصـل تحـت يـده لـكي يعـزز مـن قدرتـه عـلى اجتـذاب الأمـوال الأوروبيـة.

مهـدت تجربـة إسـماعيل لتدخـل الأجانـب بشـكل سـافر في الحيـاة المصريـة، بـدأ ذلـك بإنشـاء صنـدوق الديـن في 1876 والـذي كان لزامًـا عـلى الدولـة أن ترسـل لـه الأمـوال التـي يتـم جمعهـا مـن إيـرادات المديريـات المخصصـة لسـداد الديـن العـام.

وفي 1879 حـاول إسـماعيل أن يفـرض تصـوره الخـاص عـن شروط تسـوية الديـن، لكـن الـدول المانحـة لم تقبـل قراراتـه وهـو مـا قـاد إلى عزلـه في نفـس العـام وفـرض الرقابـة الثنائيـة (الإنجليزيـة - الفرنسـية) عـلى الاقتصـاد المـصري تحـت حكـم خلفـه توفيـق.[16]

مثلـت هـذه الرقابـة الثنائيـة، شـكلاً مبكـرًا مـن عمليـة الإدمـاج القـسري للمجتمـع المـصري في عـالم المـال الحديـث، حيـث يتـم تكييـف كل السياسـات لخدمة فائـض الموازنة العامـة بهـدف سـداد مسـتحقات أصحـاب الديـون.

ولأن عمليـة الإدمـاج تلـك جـاءت بشـكل فـج عـلى يـد أجانـب فقـد اسـتفزت الـروح القوميـة في مـصر، مـما أدى لتصاعـد الانتقـادات في الصحافـة لدرجـة دفعـت الحكومـة لتطبيـق إجـراءات قمعيـة ضـد الصحـف.

وروجـت الحكومـة إلى أن المراقبـين الأوروبيـين مجـرد مستشـارين وليسـوا تنفيذيـين، لكـن واقعيًـا كان المراقـب الإنجليـزي (بارنـج) وزميلـه الفرنـسي دي بلينـير يريـان أنهـما

14- روزا لوكسمبرج ص 94.

15- ديفيد لاندز ص 194.

16- محمود الدرويش -دين مصر العام.

يمارسـان شـكلاً مـن أشـكال الحكـم، حيـث يقـول بارنـج ذلـك بوضـوح وهـو يـروي عـن تجربتـه في مـصر: «الآن أتـولى والرجـل الفرنـسي إدارة البـلاد مـع الإبقـاء عـلى مظهـر الإدارة الذاتيـة».

وبحسـب المـؤرخ البريطـاني، جـورج أويـن، فقـد «كانـت لهـما (المراقبـان) مـا أسـماه بارنـج «الرؤيـة الموحيـة» في مجلـس النظـار (الـوزراء) الـذي كان لهـما حـق حضـوره والإدلاء بآرائهـم دون أن يكـون لهـما حـق التصويـت عـلى القـرار، وتـركا كل الأعـمال التفصيليـة الماليـة لموظفـي نظـارة الماليـة ونـادرًا مـا ظهـر اسـمهما في أي مسـتند رسـمي ولكـن لم تغـادر أيـة ورقـة ذات أهميـة مقـر النظـارة دون أن يكـون إعدادهـا قـد تـم تحـت إشرافهـما كـما لم يكـن باسـتطاعة أي وزيـر أن يضيـف شـيئًا الى موازنـة نظارتـه دون موافقـة مجلـس النظـار. كانـت تلـك هـي الظـروف التـي أتاحـت لبارنـج ودى بلنـير مـمارس عمـل الرقابـة الحسـاس دون أن يبـدو في موقـع السـيطرة عـلى صنـع القـرار ويؤكـد بارنـج أن هـذه الطريقـة قـد نجحـت».[17]

وقـد كانـت الحكومـة المصريـة آنـذاك، ممثلـة في ريـاض باشـا رئيـس الـوزراء، تـرى في هيمنـة رجـال المـال الأوروبيـين عـلى السياسـة في البـلاد «شر لا بـد منـه»، لكـن الباشـا كان يأمـل في أن تطبـق إجـراءات تسـاعد عـلى التعـافي وبعدهـا تنتهـي هـذه الأزمـة [18]، إلا أن الوضـع اسـتمر لعقـود، وهيمنـة رجـال المـال ترسـخت بشـكل أكـبر.

ويصـف الاقتصـادي المـصري محمـد عـلي رفعـت، في كتـاب أصـدره بعـد عقـود مـن بدايـة هـذه المراقبـة (1935)، بكلـمات مريـرة طبيعـة السياسـات المطبقـة تحـت حكـم ممثـلي الديـون الأوروبيـة قائـلا: «بينـما كانـت كوبونـات الديـن يتـم سـدادها بالكامـل بعائـد يـتراوح بـين 7 الى 25% كان التعليـم والصحـة يحتـضران، وفي الوقـت الـذي كان فيـه المسـئولون الأوروبيـون في الخدمـة بالحكومـة (المصريـة) يتلقـون كامـل رواتبهـم كان زملاؤهـم المصريـون يعملـون بـدون أجـر لعـدة شـهور (...) مـن عـار نتائـج السـيطرة الدوليـة الأسـلوب الفـج في جمـع الإيـرادات مـن الفلاحـين الفقـراء».[19]

لا شـك أن حكـم الأسرة العلويـة انطـوى عـلى أشـكال مـن القسـوة مشـابهة لمـا بـدأ في التجـلي تحـت سـيطرة أصحـاب الديـن الأوروبيـين، لكـن الملمـح المميـز في تجربـة المراقبـة الثنائيـة هـو مـا تعكسـه مـن أشـكال الاسـتغلال المرتبطـة بسـيطرة القطـاع المـالي عـلى الاقتصـاد.

17- جورج أوين - اللورد كرومر الامبريالي والحاكم والحاكم الإستعماري - طبعة عربية ترجمة رؤوف عباس - أوكسفورد 2004.

18- نفس المصدر.

19- Mohamed Ali Rifaat - P 26.

لقد كانت المعركة بالأساس على ضرورة التزام مصر بسداد الديون وفوائدها، أو بمعنى آخر احترام كل كلمة في صكوك السندات التي باعتها البلاد للأجانب، لترسيخ علاقة بين مصر والاقتصاد العالمي يكون فيها قانون «الملكية» حاكمًا ونافذًا، لذا كان منطقيًا أن يتطور الصراع إلى مرحلة الصدام، بين القوى المجتمعية الساخطة في مصر والتي تمثلت في الفئات التي ساندت ثورة عرابي (1882)، وبين القوة العسكرية البريطانية لردع حركة التمرد المصرية وتأكيد سلطة رجال المال، كان الاحتلال البريطاني في مصر، بوصف علي رفعت، يهدف «لاستعادة هيبة مصداقية السيطرة المالية الدولية لحماية مصالح حملة الديون الأوروبيين».

وتحققت السيطرة العسكرية، ليأتي الاحتلال البريطاني باللورد كرومر حاكمًا استعماريًا للبلاد، وفي عهد كرومر ترسخت سيطرة رأس المال المالي بشكل أكبر على الاقتصاد، لا عجب في ذلك فالرجل جاء من قلب عالم الأموال.

من الأوهام إلى التقشف

«هذا هو المسرح وترتيبه ويبقى أن نحلل شخصية الممثل الأول في هذه المأساة التاريخية .. شخصية كرومر» بهذه الكلمات يقدم حسين فهمي، أستاذ الاقتصاد السياسي بجامعة الإسكندرية في الأربعينيات قصة تطور السياسات النقدية في مصر تحت حكم الاحتلال.

يلخص فهمي شخصية «الممثل الأول» للتراجيديا المصرية بوصفه أنه «رجل مالي»، ويقول في هذا السياق عن تاريخه «كان مراقبا في عهد المراقبة الثنائية سنة 1879 فله تاريخه وماضيه في عالم المال، فهو ليس بالشخصية الجديدة في هذا المضمار بل لعل المسائل المالية تسري في دمه سريانًا فهو يمت إلى أسرة بارنج التي تمتلك بيتًا من بيوت القبول في إنجلترا».

تتماشى أوصاف كرومر كـ «رجل مالي» مع طبيعة سياساته الاقتصادية خلال سنوات إدارته لمصر كما يصفها علي رفعت، والتي تظهر فيها آثار عقلية حي المال في لندن بشكل صارخ.

ويقول رفعت: «مصر لم تكن قادرة (تحت حكم كرومر) على تحقيق أي إنجاز أو رخاء .. ولكن اللورد كرومر في العديد من المناسبات كان يُثني على نفسه لكونه أبعد عن (البلاد) الإفلاس المالي. هذا الإنجاز تحقق بتكلفة مرتفعة حتى الأرثوذكثية المالية التي يدعي أنه متحمس لها ستكون قليلة الرضاء عن نجاحه في توازن الموازنة، استمرار الوضع الراهن كان ملخص نجاحاته. بمعنى أبسط يعني

ذلك (...) ضرائب الأراضي المفرطة والجائرة لن يتم تخفيضها، بينما أصبح التعليم مهزلة وتم تهميش الخدمات الاجتماعية».[20]

لا يعني ذلك أن سياسات كرومر اقتصرت على التقشف وفرض الضرائب، لقد ساهم أيضا في التوسع في البنية الأساسية وتعزيز الزراعة، ولكن رفعت كان يرى أن سياساته الاقتصادية مدفوعة بدرجة كبيرة بهدف تعزيز الإيرادات المالية ودمج مصر في الاقتصاد العالمي، حتى وإن كان ذلك على حساب مصالح المصريين.

ويقول في هذا الصدد: «المجال الثاني الذي يعتبره كرومر نجاحًا كان إحياء أعمال الري التي تم تهميشها منذ بدء السيطرة الدولية. (...) كانت تلك الأعمال تتطور لتشجيع حصاد القطن لخلق الإيرادات، بالرغم من التأثير السلبي لهذه الزراعة غير المقيدة على التربة على المدى الطويل (..)».

كان كرومر على خطى إسماعيل في مسألة الاهتمام بالقطن «يقدر هذا المصدر للثروة من المنظور المالي»، كما يقول رفعت، بالرغم من أن زراعات مثل الأغذية قد يكون لها قيمة أكبر في حياة الفلاح ولكن لن تكون قيمة من وجهة النظر التجارية مثل القطن الذي ستجني صادراته كميات هائلة من الأموال «وستضع بذرة نمو مجتمع تجاري».[21]

قام الاحتلال الإنجليزي إذن بدور المدافع عن هيبة الدين، ومارس أشكال الانضباط المالي وتعظيم الإيرادات من خلال حكمه، بقيت إذن المهمة الثانية المتعلقة باستغلال السيطرة لتمهيد الطريق أمام تدفق المزيد من رؤوس الأموال لمصر لخلق المزيد من القروض.

ويقول حسين فهمي في هذا السياق: «وضع مالية الدولة تحت المراقبة حولت الاستثمار من إقراض الدولة إلى إقراض طبقة أخرى لا تقل في إسرافها وانعدام تبصرها عن الدولة في عهد إسماعيل وهي طبقة كبار الملاك».[22]

تجسدت أشكال التراكم الجديدة، بعد أزمة إفلاس إسماعيل، في مجالين رئيسيين، الأول هو إقراض ملاك الأراضي، والثاني تمويل عملية تمدين مصر.

يرى أستاذ التاريخ أرون جاك أن أزمة «الكساد الطويل»، التي سيطرت على أوروبا بين سبعينيات القرن التاسع عشر وحتى التسعينيات، ساهمت في دفع رؤوس الأموال بقوة للبحث عن مجالات للربح في مصر.

ويقول جاك في هذا الصدد: «خلال كساد 1873 - 1896 فوض المستثمرون الأوربيون البنوك وأسواق المال في لندن وباريس وبروكسل لوضع رؤوس أموالهم

20- Mohamed Ali Rifaat - P 31.

21- Mohamed Ali Rifaat - P 32.

22- حسين فهمي - إصلاح البنك الأهلي- مجلة كلية الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية - جامعة الإسكندرية - 1945.

الخاملة في أي مكان يحقق عائدًا مرتفعًا ومأمونًا» «رؤوس الأموال التي جاءت (لمصر) من الخارج بين 1897 و1907 تخطت إجمالي ما تم جمعه خلال الخمسين عامًا السابقة. خلال نفس العقد ارتفع رأس المال المدفوع للشركات العاملة في مصر من 13.8 مليون جنيه إسترليني إلى 87.1 مليون. نصيب الأسد ذهب لتأسيس بنوك وشركات تمويل عقاري».[23]

هذه الأموال الشرهة التي تبحث عن الربح رأت في مصر، التي خضعت تحت حكم الأسرة العلوية ثم البريطانيين لعملية تسليع للأرض (بمعنى توجيه النشاط الزراعي نحو إنتاج السلع القابلة للبيع في السوق العالمية)، فرصة سانحة لتقديم القروض للمزارعين.

أما عن تمويل تمدين وتحديث مصر، يقول أستاذ العلوم السياسية روبرت فيتاليس: إن سلطة الاحتلال لعبت دورًا رئيسيًا في تيسير عملية التنازل عن أصول للدولة أو امتيازات لإدارة الخدمات العامة لرؤوس الأموال الأجنبية، وهو ما اعتبره صورة مبكرة لـ «الخصخصة».

ويشرح فيتاليس في هذا السياق كيف استطاعت أسر أجنبية مقيمة في مصر أن تنشئ إمبراطوريات يمتد نفوذها لقطاعات مختلفة، وأن تستثمر علاقاتها بمؤسسات المال الغربية وصداقتها مع السلطات والمسئولين في مصر في خلق مراكز احتكارية لها داخل البلاد في قطاعات شديدة الحيوية.

ومن الأمثلة على الأسر الأجنبية المقيمة في مصر التي كونت كيانات ضخمة، أسرة رالف سوارس التي توسعت في مجالات متعددة من أبرزها النقل وصناعة المنتجات الزراعية.

ويقول فيتاليس في هذا الصدد: «مجموعة سوارس استفادت بشكل قوي من العمليات الواسعة لمنح حقوق الملكية خلال حقبة نظام كرومر 1883 - 1907 والتي مهدت الطريق أمام هؤلاء المستثمرين للتوسع في قطاعات اقتصادية جديدة».[24]

بجانب حركة رؤوس الأموال النشيطة في المجالات المذكورة سابقا، تجلت سيطرة القطاع المالي بشكل واضح من خلال البنك الأهلي، والذي مهد الطريق أمام عملية استنزاف للموارد المصرية لصالح الخزانة البريطانية.

تأسس البنك الأهلي في مصر سنة 1898 ، بمشاركة كل من رجل المال البريطاني إرنست كاسل وعائلتين من أبرز العائلات المهيمنة على الاقتصاد آنذاك سوارس

23- Aaron G. Jakes - Egypt's Occupation Colonial Economism and the Crises of Capitalism - Stanford University Press - Chapter 3 - 2020.

24- Robert Vitalis - When Capitalists Collide Business Conflict and the End of Empire in Egypt - Chapter 2- University Of California Press.

وسـالفاجوس.[25] وكان مـن حـق البنـك ممارسـة الأنشـطة المصرفيـة المعتـادة للبنـوك متلقيـة الودائـع، بجانـب ممارسـة بعـض مهـام البنـوك المركزيـة ومـن أبرزهـا في هـذا الوقـت إصـدار النقـد.

ولم يظهـر الجنيـه الورقـي إلى الوجـود إلا في عهـد البنـك الأهـلي، بعـد أن تبنـت البلاد قاعـدة الذهـب في 1885 ضمـن إجـراءات لإصلاح الحيـاة النقديـة،[26] لكـن إصـدار العملات لم يكـن الـدور الوحيـد المنتظـر مـن البنـك، باعتبـاره شـكلاً أوليًـا للبنـك المركـزي في مـصر،[27] إذ وجهـت للبنـك انتقـادات كثـيرة بسـبب غيـاب دوره كمنظم للقطـاع المصرفي يسـاند الاقتصـاد في أوقـات الشـدة، واهتمامـه بشـكل أكـبر بالعمـل كبنـك تجـاري يبحـث عـن فـرص الربـح، لـذا فـإن فهمـي يصفـه بأنـه «يجنـي ثمـار حقـوق البنـوك المركزيـة دون تحمـل لتبعاتهـا».[28]

ويبرهـن عـلى ذلـك بأدائـه في واقعتـين، الأولى أزمـة 1907، والثانيـة أزمـة الكسـاد العالمـي في 1929، وفي كلتـا الأزمتـين كان مـن المنتظـر أن يقـوم البنـك الأهـلي بالتوسـع في الائتـمان كوسـيلة لمسـاندة الاقتصـاد لكـن البنـك تـصرف كبنـك تجـاري وقلـص مـن نشـاطه في مجـال الإقـراض.

بـل إن أداء الأهـلي كبنـك تجـاري تجـلى بشـكل واضـح في أزمـة بنك مـصر 1939، كان للأخـير تجربـة واعـدة في العشرينيـات أسسـها طلعـت حـرب بهـدف تحفيـز المصريـين عـلى جمـع رؤوس أموالهـم وتوجيههـا لتمويـل أنشـطة يحتاجهـا الاقتصـاد بشـدة وعـلى رأسـها الصناعـة بطبيعـة الحـال.

مـع تطـور تجربـة بنـك مـصر أصبـح منافسًـا شرسًـا للبنـك الأهـلي في جـذب ودائـع العمـلاء، وتزامـن ذلـك مـع تزايـد إقبـال المصريـين عـلى التعامـل مـع البنـوك الحديثـة بعـد الحـرب العالميـة الأولى، وعندمـا دخـل «مـصر« في أزمـة ماليـة عنيفـة في نهايـة الثلاثينيـات كان أمـام الأهـلي خيـاران إمـا أن يتـصرف كبنـك مركـزي ويسـاند البنـك المتعـثر أو أن يتجاهـل ذلـك ويـترك البنـك المنافـس لـه للسـقوط، وقـد اختـار الخيـار الثـاني.

ارتبـاط البنـك ببريطانيـا تجـلى بشـكل واضـح في اتجاهـه القـوي للاسـتثمار في الديـون البريطانيـة، وعـن ذلـك يقـول فهمـي: «مـا يسـتلفت النظـر بشـكل ظاهـر (في قوائـم البنـك الأهـلي الماليـة) هـو نسـبة الاسـتثمارات الى السـلفيات (القـروض) والحـوالات

25- نفس المصدر.

26- Mohamed Ali Rifaat - Chapter 2 - P47،49.

27- لم يكـن الأهـلي بنـكا مركزيـا بالمعنـى المعـروف في عصرنـا الراهـن، ففـي هـذا الوقـت كانـت البنـوك المركزيـة في أوروبـا بنوكًا خاصـة ولكن تقـوم بـدور مـا في تنظيـم السـوق، مثـل بنـك إنجلـترا في بريطانيـا، وفي فـترة لاحقـة تـم تأميـم هـذه البنـوك ليصبـح لهـا دور أكـثر انفصـالا عـن العمـل المصرفي بمعنـاه التجـاري وأكـثر ارتباطـا بالعمـل التنظيمـي، مـع منـح هـذه البنـوك درجـة مـن الاسـتقلالية عـن الحكومـات.

28- حسين فهمي - إصلاح البنك الأهلي - مجلة كلية الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية - جامعة الإسكندرية - 1945.

المخصومة، ويبدو أن أغلب ودائع البنك تتجه نحو الاستثمارات بدلاً من اتجاهها نحو السلفيات التي يفيد منها النشاط الاقتصادي مباشرة، وأصبح دخل الاستثمارات يمثل تسعة أعشار إيراد البنك».

والمقصود بتعبير الاستثمارات هو نشاط شراء أوراق الدين والذي كان يتركز في عمليات شراء لسندات الخزانة البريطانية (أي لتمويل الدين البريطاني) ، وعن ذلك يقول فهمي: «أن يستثمر البنك أكثر من 70% من ودائعه في الأوراق (الديون) فإن ذلك مما يفقد البنك صفته التجارية، فالبنك الأهلي بوضعه الحاضر قد أصبح بنكًا من بنوك الاستثمار لا بنكًا للودائع».

ويتسائل فهمي: «.. وقد يبدو غريبًا أن هذه السياسة التي اتبعها البنك الأهلي في استثمار الجزء الأكبر من ودائعه في الأوراق، وخصوصًا في السندات الإنجليزية وسندات الخزينة البريطانية لم يبدأ بشكل ظاهر إلا بعد أن خرجت إنجلترا في سنة 1931 عن قاعدة الذهب وكونت صندوق الموازنة، وزاد المتداول من سندات الخزينة في أسواق لندن. ترى هل أصبح البنك الأهلي يُعنى بمصالح الخزينة البريطانية قبل عنايته بالاقتصاد الأهلي في مصر بل وبمصالح المساهمين أنفسهم ؟»[29]

صحيح أن مصر، من خلال استثمارها في الدين الإنجليزي، كانت بذلك تعزز من موقفها كدائن وليس مدينًا، إلا أنها لم تستغل صكوك الدين تلك كأداة للهيمنة على السياسة البريطانية واعتصار ثمار إنتاجها مثلما فعلت المملكة الإنجليزية في وادي النيل، بل تحولت أوراق الدين تلك لأداة لاستغلال المصريين، وذلك لأن صكوك الملكية تتحول لمجرد حبر على ورق إذا ما افتقر أصحابها للقوة التي تحمي مصالحهم.

لقد ساهم توسع البنك الأهلي في شراء الديون الإنجليزية لنشأة ما يعرف باسم أزمة «الأرصدة الإسترلينية»، ولكي نفهم أبعاد تلك الأزمة وكيف استغلتها بريطانيا لامتصاص فوائض الاقتصاد المصري، نحتاج لإطلالة سريعة على التحولات التي كانت تجري في مجال السياسات النقدية في تلك الفترة.

29- حسين فهمي - إصلاح البنك الأهلي.

عندما تفلس الإمبراطوريات

كما أشرنا في فقرة سابقة، فقد تبنت مصر قاعدة الذهب في أواخر القرن التاسع عشر، وبمقتضى هذه القاعدة كان يجب أن يكون لدى البنك المركزي للبلاد غطاء ذهبي لنصف قيمة الأموال التي يقوم بطباعتها، والنصف الثاني يتم تغطيته بأوراق مالية من السندات على الخزانة المصرية.

والواقع أنه كان للذهب دور رئيسي في تيسير الحياة الاقتصادية بمصر خلال القرن التاسع عشر وحتى بدايات القرن العشرين، حيث كانت العديد من الصفقات والتمويلات تتم بالاعتماد على العملات الذهبية خاصة فيما يتعلق بتجارة القطن.[30]

بينما لم يكن هناك طلب قوي على النقود المطبوعة بداية تداولها مقارنة بالذهب، فحتى اندلاع الحرب العالمية الأولى كان إجمالي المتداول من النقد المطبوع في مصر لا يتجاوز 3 ملايين جنيه.[31]

لذا كان استيراد الذهب ضروريًا لإتمام العديد من المعاملات، ومع اندلاع الحرب العالمية الأولى تعطلت حركة نقل الذهب، مما أصاب المنظومة الاقتصادية بالشلل.

تسببت هذه الظروف في التأثير على استيراد الذهب المستخدم كغطاء نقدي، الأمر الذي دفع السلطات في مصر إلى إجراء تعديل على السياسة النقدية في 1914، إذ ظلت تشترط تغطية نصف النقد بهذا المعدن النفيس، لكنها أعفت البنك الأهلي من شرط استيراد هذا الغطاء من الخارج، أي أن مجرد ملكية البنك لكمية الذهب المطلوبة حتى وإن كانت مودعة في الخزائن البريطانية أصبح كافيًا للسماح بطباعة النقد في مصر.

لكن المشكلة أصبحت أكثر تعقيدًا عندما أعلنت بريطانيا في 1916 عن أنها أصبحت عاجزة عن توفير الذهب الكافي لمصر، في هذا السياق تم السماح بأن تحل سندات الخزانة البريطانية محل الذهب. وكان ذلك مدخلا مهما لتوسع مصر في شراء الديون البريطانية. وزادت الحرب العالمية الثانية من حركة الإقراض المصرية لبريطانيا.[32]

وفي تلك الفترة تم ربط الجنيه المصري بالإسترليني وزادت شعبية البنكنوت المصري، فارتفع حجم النقد المصدر من 19.9 مليون في 1916 إلى 64 مليونًا في 1919.[33]

ووصلت قيمة الديون البريطانية سنة 1947 إلى 425 مليون جنيه إسترليني، تمت مراكمتها من السيولة المصرية التي تغذي الخزانة البريطانية وتحرم الاقتصاد المصري من موارد كان في حاجة إليها.

30- Mohamed Ali Rifaat - Chapter 2 - P50.

31- حسين فهمي - إصلاح البنك الأهلي.

32- حسين فهمي - إصلاح البنك الأهلي.

33- حسين فهمي - إصلاح البنك الأهلي.

وقد خاض المسئول المصري، محمود الدرويش، بمشاركة مسئولين آخرين، مفاوضات شاقة مع البريطانيين لتخليص مصر من شباك هذه المؤامرة واسترداد أقصى ما يمكن استرداده من المستحقات المصرية، وقد كانت حججه أكثر رجاحة، لكن ميزان القوة كان لا يزال في يد المملكة الإنجليزية.

«في شهر سبتمبر من عام 1945 أوفدت الحكومة المصرية مندوبًا إلى لندن أبلغ المسئولين في الخزانة البريطانية بأنه يهم مصر أن تعرف ماذا تنوي بريطانيا أن تفعل بخصوص الديون الإسترلينية»، هكذا بدأت المفاوضات كما يروي الدرويش في مذكراته عن تلك الحقبة.[34]

ما تدفع به بريطانيا كان مدهشًا إذا ما قارناه بخطابها وقت فرض الرقابة على مصر، لقد تحدثت صحيفة التايمز بلغة مالية صارمة عن الوضع المالي المتردي المثير للاستياء الذي وصلت إليه مصر، وكيف أن فرض هذه الرقابة وما تستدعيه من إجراءات تقشفية قاسية بات ضروريًا قبل أن يفوت الأوان ويصبح الوصول لاتفاق لتسوية هذا الدين أمرًا مستحيلاً.

أما في أزمة الأرصدة الإسترلينية فقد كان الخطاب مختلفًا تمامًا، فقد أصبحت بريطانيا تؤمن بأنه إذا ما أصبح الدين فوق احتمال البلد المستدين وسيفرض شروطًا شديدة القسوة بالنسبة لها، أو سيدفعها للتفريط في أصول مثل أسهم قناة السويس والبنك الأهلي، يجب إعادة النظر والبحث في تخفيض الدين أو إلغائه. «إن ديونًا بمثل هذه الضخامة ليستغرق أداؤها جيلاً أو أكثر من جيل».[35]

وفي هذا السياق تحدثت بريطانيا عن أن ظروفها الحالية تستدعي تساهلاً كبيرًا وأن «الأقساط التي سيكون في وسع الحكومة البريطانية دفعها يجب أن تكون متواضعة جدًا».

وساقت إنجلترا في سبيل إثبات حاجتها لإسقاط جزء من مديونياتها حججًا غريبة، منها أن الديون المصرية كانت ديون حربية بالأساس وأنها ساهمت في حماية البلاد من هتلر وموسوليني اللذين كانا سيفرضان علينا «جزية فادحة».

بل وأصبح الهدف من الحرب العالمية الثانية هو خدمة المصالح المصرية، كما جاء في رواية المفاوض البريطاني «فقد كنا نبذل المال في بلادكم لأننا كنا نحارب لكي نخرج منها».[36]

34- محمود الدرويش - مفاوضات الأرصدة الإسترلينية سنة 1947 - مجلة مصر المعاصرة - 1966.

35- نفس المصدر.

36- نفس المصدر.

ودفعت بريطانيا بأن التمويلات التي أخذتها من مصر للإنفاق على الحرب تم إنفاق جزء منها على استهلاك المنتجات داخل مصر، حيث كانت القوات البريطانية تقوم بعمليات عسكرية داخل مصر، وبالتالي فإن الاقتصاد المصري استفاد من هذا الإنفاق.

ولم تقتصر الحجج على فكرة أن الإنفاق على الحرب وتعافي الاقتصاد البريطاني كان لصالح مصر، بل دخل المفاوض الإنجليزي في جدل غريب عن قيمة السلع والخدمات التي باعتها مصر لبريطانيا في مقابل الديون، فقد كانت معدلات التضخم في مصر مرتفعة آنذاك، لذا اعتبر الإنجليز أنهم اشتروا بالديون سلعًا بأسعار متضخمة.

على أي حال فإن جعبة المفاوض المصري في الأربعينيات لم تخل من الحجج المقابلة، وربما من أكثرها ذكاء إشارته إلى أن تخفيف العبء المالي على بريطانيا يتطلب تخفيف التزاماتها العسكرية خارج المملكة وعلى الأخص في الشرق الأوسط، في إشارة إلى التسريع بالجلاء من بلدان المنطقة.

وأوجز الدرويش الحالة المصرية بوصفه للحالة المزرية لها وهي في موقع الدائن قائلاً: «الشعب المصري المسكين (...) لم يستفد من ظروف الحرب ولا من الأرصدة بل قاسى الأمرين من جرائهما في شكل ارتفاع الأسعار وقلة السلع والمواد الغذائية وزيادة الفوارق بين الإيرادات اتساعا عما كانت عليه قبل الحرب».[37]

وتحدث عن أن المصريين كانوا يعانون من نقص الموارد التي كان يستنزفها الجيش الإنجليزي «لقد كان على الأهلين أن يقنعوا بالخبز المخلوط بينما كانوا يرون أنه ليس أفراد الجيش البريطاني وحدهم هم الذين يأكلون الخبز الأبيض بل يشاركهم كل من أسعدهم الحظ بالاتصال بمخازن النافي وبصفة خاصة أفراد الجالية البريطانية».[38]

بل إن الأثر السيئ لسياسة تمويل الديون البريطانية لم يقتصر على توجيه الموارد لخدمة الجيش، وإنما تعديل الدورة الزراعية «لتلائم مقتضيات الحرب وما ترتب على ذلك من إضعاف التربة».

ويتساءل «هل في شرعة الإنصاف والحق أن المدين الثري يطالب الدائن الفقير بإلغاء جزء كبير مما لدى الطرف الآخر إن لم يكن كله؟».[39]

37- نفس المصدر.

38- نفس المصدر.

39- نفس المصدر.

انتهت عملية تسوية الدين البريطاني ولكن بكثير من الخسائر للجانب المصري، حيث يقول درويش إن انخفاض قيمة الجنيه الإسترليني في 1949 بمقدار 30.5% بجانب ارتفاع الأسعار، ساهم في خفض قيمة الجنيهات الإسترلينية التي استردتها مصر في 1951 إلى ثلث القيمة التي كانت عليها وقت أن قد أقرضتها لبريطانيا[40].

سنؤمم بنوك الأعداء

كما رأينا في الفقرات السابقة، فإن القطاع المالي الأجنبي منذ انفتاحه على مصر خلال القرن الـ 19 قام بعدة أدوار متعاقبة، بدأت بتسليف الدولة، وكانت هذه السلفيات تهدف إلى تحديث مصر لكي تصبح أكثر احتياجًا للاقتراض من جديد لاستيراد التكنولوجيا أو لتصدير المنتجات الزراعية للخارج.

وعندما تعثرت مصر تم احتلالها تحت ذريعة الدفاع عن هيبة الدين، وتحت حكم الاحتلال توسع النشاط المالي والمصرفي الأجنبي في مصر لتمويل المزارعين والبنية الأساسية والخدمات العامة.

وفي هذا السياق تكونت مراكز احتكارية ضخمة لمستثمرين مصريين وأجانب ذوي علاقة وثيقة بالأموال الأوروبية، بما يجسد هيمنة قوية لمجتمع الملكية في مصر.

على أساس هذه الخلفية كانت هناك شعبية واسعة خلال عقد الخمسينيات لإجراءات تمصير البنوك الأجنبية القائمة في البلاد، والتي تزامنت مع صحوة لمجتمع العمل في مصر في مواجهة النخبة المالكة ومؤسسات المال.

فقد أصدرت السلطات تحت حكم الرئيس الأسبق جمال عبد الناصر في يناير 1957 قانونًا يلزم بأن تكون كل البنوك التي تعمل في مصر وطنية ومملوكة لمصريين بشكل دائم، وفي هذا السياق تم دفع تعويضات لبنوك أجنبية فرض القانون تمصيرها، واستخدمت وكالة الأنباء الرسمية آنذاك تعبير «بنوك الأعداء» في وصف هذه البنوك[41].

الواقع أن صفة العداوة تلك لم تنسحب على البنوك الأوروبية بسبب الماضي المؤلم فقط، ولكن الوضع الاقتصادي الجديد الذي جاء في سياقه نظام يوليو 1952 كان يفرض حتمًا صدامًا قويًا مع الدائنين الأجانب.

40- على أثر تأميم شركة قناة السويس لجأت بريطانيا الى تجميد جميع الأرصدة النقدية الموجودة لديها الخاصة بمصر، وفي 28 فبراير 1958 أبرمت "اتفاقية التسويات المالية" والتي بمقتضاها تدفع مصر 27.5 مليون جنيه استرليني تعويضا عن الممتلكات البريطانية التي تم تأميمها، على أن تفرج بريطانيا عن باقي الأرصدة الخاصة بمصر، والتي قدرت ب 41.5 مليون جنيه استريليني، وذلك بعد خصم الـ 27.5 مليون جنيه المستحقة على مصر. بنك مصر النشرة الاقتصادية يونيو1963.

41- The Times - British Banks In Egypt Nationalisation Measures - January 1957
https://www.thetimes.co.uk/archive/article/1957-01-16/8/13.html?region=global#start%3D1956-01-01%26end%3D1957-12-31%26terms%3Dbank%20egypt%26back%3D/tto/archive/find/bank+egypt/w:1956-01-01%7E1957-12-31/1%26next%3D/tto/archive/frame/goto/bank+egypt/w:1956-01-01%7E1957-12-31/2

بداية فإن النظام الجديد كانت أمامه ضرورات قوية للتوسع في البنية الأساسية والأنشطة الإنتاجية، وذلك لعدة أسباب منها أن هذا التحول التنموي كان أحد المبررات التي تمنح انقلاب يوليو شرعية وتبرر حدوثه، هذا بجانب الحاجة الملحة لتحديث الاقتصاد المصري في تلك الفترة للحد من معدلات الفقر واحتواء زيادة السكان، ولاستكمال عملية تحديث الاقتصاد وفصله عن التبعية للاقتصادات التي كانت تستعمره من قبل.

في هذا السياق أصبحت الحاجة ملحة بشدة لتدفقات النقد الأجنبي، يظهر ذلك في أكثر من تعليق للبنك الأهلي في تلك الفترة، حيث يتحدث في تقرير اجتماعه السنوي عن سنة 1954 عن أن البلاد تخطط لمشروعات تنموية بتكلفة ضخمة، 280 مليون جنيه، منها 180 مليونا لمشروع السد العالي وحده، وأن هذا النوع من الإنفاق سيمثل ضغطًا قويًا على رصيد البلاد من النقد الأجنبي، خاصة وأن نصف تكلفة هذا البرنامج التنموي تقريبًا سيتم توجيهها لتمويل معدات مستوردة من الخارج[42].

وفي 1956 يتحدث البنك أيضا في تقرير اجتماعه السنوي عن طلب ضخم على النقد الأجنبي في مصر، خاصة بسبب الإنفاق على التنمية.[43]

هذه الحاجة الملحة للتمويل الخارجي، ولاستيراد التكنولوجيا من العالم المتقدم، هي التي قادت الرئيس الأسبق جمال عبد الناصر لطلب قرض من البنك الدولي لتمويل السد، وهو المشروع الذي لم ينكر البنك أهميته القصوى للبلاد، حيث قال في تقرير عنه سنة 1955 «بدون السد العالي فإنه من المرجح أن يتأخر نمو الاقتصاد عن معدل الزيادة المحتمل في السكان».[44]

لكن الاتفاق انهار لاحقًا، لأن البنك طلب شروطًا لم تقبلها مصر، وقد تحدث ناصر عن طبيعة هذه المطالب في خطاب شهير في 1956 «يجب أن يتفاهم البنك - البنك الدولي - مع الحكومة المصرية، ويتفق معها من وقت لآخر (...) لازم أنا أتفق معاه ازاى أظبط مصروفات الدولة، ولازم البنك الدولى يوافق على هذا الكلام!»[45]

42- البنك الأهلي - تقرير اجتماع الجمعية العامة العادية الخامس والخمسين - 1956.

43- The Times- Company Meeting National Bank Of Egypt - April 1956 - https://www.thetimes.co.uk/archive/article/1956-04-05/15/1.html?region=global#start%3D1956-01-01%26end%3D1957-12-31%26terms%3Dbank%20egypt%26back%3D/tto/archive/find/bank+egypt/w:1956-01-01%7E1957-12-31/1%26prev%3D/tto/archive/frame/goto/bank+egypt/w:1956-01-01%7E1957-12-31/3%26next%3D/tto/archive/frame/goto/bank+egypt/w:1956-01-01%7E1957-12-31/5

44- International Bank For Reconstruction and Development - Egypt Saad El aali (high dam) project - 1955.

45- من نص خطاب الرئيس جمال عبد الناصر في عيد الثورة الرابع من الإسكندرية «خطاب تأميم قناة السويس» على موقع http://nasser.bibalex.org/Data/GR09_1/Speeches/1956/560726.htm

المخاوف من «المشروطية» نبعت من إحساس ناصر بأن البنك لا يمثل جهة محايدة، وعن هذا قال في الخطاب المشار إليه: «حينما وصل بلاك -اللى هو مدير البنك الدولى- وابتدا يتكلم معايا فى تمويل السد العالى وقعد يقول: إن إحنا بنك دولي، إحنا ما إحناش بنك سياسى، وأنا ماليش دعوة بأمريكا مطلقًا، أنا مستقل أقول الرأي اللي أؤمن به، فأنا قلت له إن مجلس الإدارة بيمثل دول، كيف يكون مجلس الإدارة بيمثل دول وما يكونش بنك سياسي؟».

ويبدو من الخطاب أن الرئيس كان يتبنى رؤية قريبة من مدرسة التبعية التي ترى أن الدول المتقدمة تعمل دائمًا على خلق نظام عالمي تكون فيه البلدان المتخلفة مجرد مُصدر للمواد الخام ومستورد لفوائض إنتاجها من السلع المصنعة، بما يضمن للعالم المتقدم استمرار تفوقه.

ويعبر ناصر عن ذلك بوضوح وهو يقول: «ما شفتش أبدًا معونة أمريكية متجهة إلى التصنيع؛ لأن المتجهة إلى التصنيع طبعًا حتكون منافسة، ولكن المعونة الأمريكية دائمًا متجهة إلى الاستهلاك».

في نهاية هذا الخطاب أعلن ناصر عن تأميم قناة السويس، كحل أخير أمام نظامه لتوفير تمويل لمشروع السد بدون شروط سياسية.

لم تكن فكرة تأميم القناة، مجرد رد فعل لتدخلات البنك الدولي في اقتصاد مصر، وكذلك تمصير البنوك الأجنبية مجرد رد فعل ضد الهجوم العسكري الذي شنته بريطانيا وفرنسا في محاولة يائسة لاستعادة السويس إلى قبضتهم، ولكن الاستحواذ على مثل هذه الأصول كان طموحًا في ذهن صانع القرار المصري من قبل اندلاع هذه الأحداث.

فقد طرح الدرويش أثناء مفاوضاته على تسوية أرصدة الإسترليني بالاستحواذ على حصص البريطانيين في السويس والبنك الأهلي مقابل جزء من ديون المملكة، في محاولة لاستغلال أزمة الديون تلك لتصحيح أوضاع مختلة فرضتها ديونا سابقة على مصر، ولكن بريطانيا رفضت ذلك بشكل قاطع.

كان الطموح في كسر علاقات الملكية القديمة قائمًا منذ عقود، وعندما حانت الفرصة لناصر، وقد تمثلت هذه الفرصة في حالة الضعف والإنهاك التي كانت عليها إنجلترا بعد الحرب العالمية الثانية، لم يكتف بإحلال طبقة مالكة أجنبية بأخرى مصرية عن طريق تمصير القناة والبنوك، ولكن الطموح كان في خلق نموذج اقتصادي جديد منحاز للقوى العاملة.

لقد عبر ناصر في خطاب 1956 بجلاء عن قناعته بعبثية اتفاقات مصر السابقة مع المؤسسات المالية وما أنتجته من شروط لاعتصار إيرادات البلاد «عملوا زمان قروض وفوايد على القروض، والنتيجة إن بلدنا احتُلت».

كما رأى أن عمل المصريين على حفر القناة هو الذي يرسخ الحق الأساسي للدولة في إيراداتها «حُفرت قنال السويس بواسطة أبناء مصر، 20 ألف مصري ماتوا وهم بيحفروها»، الأمر الذي يجعل من هذا الخطاب بمثابة حضور طاغ للروح الماركسية في مصر، حيث تبدو صكوك الدين محض أوهام وتُنسب الحقوق في ثمار الاقتصاد إلى الطبقات العاملة.

لا يعزى ذلك فقط إلى توجهات ناصر الشخصية أو بعض الآراء لمن هم في الطبقة الحاكمة آنذاك، ولكن هذه الحقبة شهدت تحولات مماثلة نحو الانحياز للطبقة العاملة حتى في بلدان الغرب الرأسمالية، لهذا يطلق الاقتصادي الفرنسي توماس بيكتي على الحقبة بين الحرب العالمية الثانية ونهاية السبعينيات حقبة «انهيار مجتمع الملكية»[46].

في هذه الفترة شاعت الكثير من السياسات لإعادة توزيع الدخل والثروة، مثل التأميمات والضرائب التصاعدية وغيرها، وذلك بدافع من عدة عوامل من ضمنها التضحيات الكبيرة التي قدمتها الطبقات العاملة في الحربين العالميتين وحماية أصحاب الملكية من خطر الفاشية، وكذلك صعود نموذج الاتحاد السوفيتي وانتشار أفكار ماركس عن قيمة العمل.

وقد سارت مصر بالتدريج تحت حكم ناصر صوب هذا النهج من السياسات، الأمر الذي مهد لاستيلاء الدولة بشكل كامل على البنوك القائمة، بمعنى التأميم وليس مجرد التمصير، في بداية الستينيات.

يتحدث ناصر في خطاب عام 1961 عن تركز الثروات في مصر وكيف ساهمت إجراءاته الاشتراكية الطابع في إعادة توزيع هذه الثروات لصالح مجتمع العمل قائلا: «أممنا البنوك وأممنا شركات التأمين وأممنا عددًا من المصانع وأممنا عددًا من الشركات التجارية أممنا التجارة الخارجية كلها ثم أممنا 50% من شركة البترول الإنجليزية المصرية وبعض الشركات الأخرى ثم أممنا ما يزيد عن 10 آلاف جنيه في بعض الصناعات الأخرى، (...) جميع المكاسب تتكتل لفئة قليلة (...) كل اللي انطبقت عليهم قوانين التأميم والـ 50% والزيادة عن 10 الاف جنيه 5622 (فرد) من 27 مليون بني آدم بيشتغلوا من الصبح لـ بالليل»[47].

قبل وقوع ثورة يوليو 1952، كان هناك اتجاه واضح في مصر لتبني سياسات ضريبية أميل لإعادة توزيع الدخل والثروة، فقد بدأت مصر في تطبيق الضرائب على الدخل سنة 1939، ثم اتجهت لضرائب الدخل التصاعدية من خلال قانون الضريبة العامة على الإيراد سنة 1949.

46- Thomas piketty - Capital And Ideology - The Belknap Press of Harvard University Press - 2020.

47- الخطاب على موقع يوتيوب https://www.youtube.com/watch?v=X5J1BN07_bA

وصل أعلى سعر للضريبة العامة على الإيراد وقت صدور القانون إلى 50%، وزاد تدريجيًا حتى 95% في 1965، وهو ما يتماشى مع توجهات ضرائب الدخل في البلدان الرأسمالية في تلك الفترة كما يشرح بيكتي عن حقبة انهيار مجتمع الملكية.

وبدأت مصر في 1944 أيضا، وبعد مقاومة داخلية من البرلمان، في تطبيق الضرائب على المواريث، وهي الأداة التي رأي بيكتي أنها ساهمت بشكل كبير في الحد من اللامساواة في توزيع الثروة في أوروبا خلال ذات الفترة، وقد توسع ناصر أيضا في تطبيق هذا اللون من الضرائب.[48]

لكن حداثة عهد مصر بالضرائب الحديثة، ضرائب الدخل والمواريث، حدت من فرص الجهاز الضريبي المصري على الحد من التهرب، لذا كانت مساهمة الضرائب التوزيعية التي أشرنا إليها في الفقرات السابقة محدودة نسبة إلى مجمل الحصيلة الضريبية، وقد اعتمد النظام الناصري بشكل أساسي على إعادة توزيع الثروة في المجتمع من خلال سياسات التأميم والتي تركزت بشكل رئيسي في بداية الستينيات.

وقد كان للتحول نحو القطاع العام دور رئيسي في تغيير طبيعة النخبة المالية في مصر، فقد انكمش بشدة دور سوق المال وتراجعت أجواء المضاربة في مقابل صعود أهمية الاقتصاد الإنتاجي (الحقيقي) المتمثل في ميل نظام 23 يوليو لتعميق الصناعة.

نشأت أول بورصة في الشرق الأوسط في الإسكندرية في 1883، وبحلول 1900 كانت هناك 230 شركة مساهمة برأس مال مدفوع 29 مليون جنيه، وفي 1958 زاد عدد الشركات المساهمة إلى 925 شركة، كل هذه الشركات طرحت أسهما في طروحات عامة وكانت هناك 275 شركة مقيدة معظمها كان يتم التداول عليه.

وبعد الحرب العالمية الثانية اتجه القطاع الخاص للتوسع في صناعات متنوعة، وعمل على تمويل جزء كبير منها من خلال البورصة، شملت العديد من المنتجات الاستهلاكية والوسيطة.

ومع صعود حركة التأميمات انخفض عدد الشركات المقيدة إلى 55 في 1975 وانخفضت قيمة التداولات في السوق (turnover) من 66.7 مليون جنيه في 1958 الى 4 ملايين جنيه في المتوسط بين 1963 و 1974.[49]

وقد لجأ القطاع العام جزئيًا لسوق المال كمصدر للتمويل، حيث اتجهت الدولة لإصدار سندات تطرح للاكتتاب العام وتوجه لتمويل أنشطتها الاقتصادية، لكنه اعتمد بشكل أكبر على التمويل عن طريق البنوك العامة بجانب مساهمات من

48- محمد جاد وآخرون - الضرائب مصلحة من؟ - دار المرايا للإنتاج الثقافي - 2020.

49- World Bank - Reform and Development of the Securities Market - 1992.

أجهـزة حكوميـة أخـرى مثـل التأميـمات، وسـاعدت السياسـات الضريبيـة عـلى تحفيـز المواطنـين لتوجيـه مدخراتهـم إلى البنـوك.

ولم يقتـصر تأثـير صعـود القطـاع العـام عـلى تعطيـل مؤسسـات المـال الرئيسـية في البـلاد فقـط، البورصـة والبنـوك الخاصـة، ولكنـه أخـذ الاقتصـاد بأكملـه في مسـار مخالـف لمسـار مجتمـع الملكيـة، فقـد كان إنتـاج القطـاع يتـم تخطيـط أهدافـه وتتحـدد أسـعاره عـلى أسـس اجتماعيـة وليـس عـلى أسـاس الربـح والخسـارة.

كـما أن علاقـات العمـل الداخليـة لم تكـن تراعـي أهـداف الربـح أيضـا بقـدر مـا كانـت تراعـي توفـير الأجـر اللائـق للعمالـة، وتحفيـز العاملـين عـلى المشـاركة في إدارة الـشركات.

واحـدة مـن السياسـات التـي يشـير لهـا بيكتـي كملمـح أسـاسي لانهيـار مجتمـع الملكيـة هـي السياسـة الخاصـة بإلـزام الـشركات الخاصـة بوضـع العـمال في مجالـس إدارتهـا، وهـي السياسـة التـي طبقتهـا بلـدان أوروبيـة مثـل ألمانيـا، وبحسـب بيكتـي سـاهمت بشـكل كبـير في تحسـين أداء الـشركات وفي جعـل سياسـات الأجـور أكـثر انحيـازاً للعاملـين.[50]

وقـد طبقـت مـصر نهجًـا مشـابهًا لهـذه السياسـات، عـلى سـبيل المثـال ألزمـت في 1961 الـشركات المسـاهمة بـأن يكـون هنـاك اثنـان مـن ممثـلي العـمال والموظفـين في مجلـس إدارة الشركـة الـذي يصـل إجـمالي عـدد أعضائـه إلى 7 أعضـاء،[51] وفي سـنة 1963 صـدر قانـون يلـزم الـشركات والمؤسسـات الخاصـة بعضويـة 4 مـن العاملـين في مجلـس إدارة إجماليـه 9 أعضـاء.[52]



سيطرة الشعب على جميع وسائل الإنتاج قد تأكدت واستقرت

الأهرام أبريل 1964

50- Thomas piketty (2020).

51- قانون 137 لسنة 1961 بتشكيل مجالس إدارة الشركات المساهمة.

52- قانون 141 لسنة 1963 في شأن تشكيل مجالس الإدارة في الشركات والجمعيات والمؤسسات الخاصة وكيفية تمثيل العاملين فيها.

سراب النقود

بحلول عقد الثمانينيات بدا أن النموذج الاقتصادي - الاجتماعي الناصري غير قابل للاستدامة، حيث تكالبت عليه الأعباء المالية لدرجة أنه أصبح غير قادر على الوفاء بالتزاماته.

بحسب تقديرات البنك الدولي فإن الإنفاق على المنشآت ذات الطبيعة العامة زاد من 20% من الناتج الإجمالي في 1953-1952 إلى 60% في 1983-1982، وظل العجز يدور حول مستوى 20% من الناتج خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات.[53] بمعنى أوضح كانت هناك أزمة مالية تتفاقم وتبدو الدولة عاجزة عن إيجاد حلول غير المسكنات.

فمثلا على صعيد الالتزامات الخاصة بالتمويل الخارجي فقد ساهمت المعونات الأجنبية بشكل مهم في سد تلك الاحتياجات، كما تعاظم دور الإيرادات البترولية وإيرادات قناة السويس في تلك الفترة ليساهما في زيادة إيرادات الريع الخارجي exogenous revenue من مجمل الإيرادات من 11% في 1976 إلى 35% في 1980 - 1981.[54]

لكن الأعباء الخارجية كانت أكبر من قدرة النظام على خلق الإيرادات الدولارية، خاصة مع حاجة البلاد القوية لاستيراد التكنولوجيا من الخارج في ظل عملية تحديث الاقتصاد التي استمرت بعد رحيل ناصر، علاوة على الديون العسكرية التي تراكمت بسبب حرب 1973.

ضعف الإيرادات الدولارية شجع على الاعتماد على التوسع في الاعتماد على التمويل من مصادر محلية، مثل البنوك الحكومية،وذلك لأن مخاطر التعثر في سداد الأخير تعدل أقل من الأول، بمعنى أبسط فإن الدولة لا تقدر على خلق دولارات من العدم لسداد ديونها، ولكنها تستطيع طباعة الجنيه بغزارة.

توفير التمويل للدولة عن طريق طباعة الأموال، المقصود به هو لجوء الحكومة للاستدانة من البنك المركزي عن طريق «السحب على المكشوف «[55]، وهو ما يضطر المركزي لأن يقوم بالتوسع في المعروض من النقد لتغطية احتياجات الحكومة. ويتسبب ذلك في التقليل من القيمة الحقيقية للجنيه، مما ينتج معدلات التضخم التي نستشعرها في حياتنا اليومية.

53- Sadiq Ahmed- Public Finance in Egypt Its Structure and Trends - World Bank - 1984.

54- Sadiq Ahmed

55- السحب على المكشوف مصطلح محاسبي مقصود به قيام العميل بإصدار شيكات لا يقابلها رصيد حقيقي لدى البنك وسماح البنك بصرف هذه الشيكات كنوع من أنواع التمويل.

لـذا فـإن الاقتصاديـين يعتـبرون أن طريقـة طباعـة النقـود لسـد الديـن هـي أشـبه بفـرض «ضريبـة تضخـم» غـير معلنـة عـلى المواطنـين، بمعنـى أن البنـك المركـزي يطبـع الأمـوال لسـد عجـز الخزانـة، والخزانـة توجـه هـذه الأمـوال لتوفـير الأجـور والدعـم للمواطنـين، ثـم يتلقـى المواطـن في آخـر المطـاف الأجـر بقيمتـه التـي يعرفهـا (القيمـة الاسـمية) لكنـه يـدرك بعـد حـين أن الأسـعار ترتفـع وراتبـه لم يـزد بنفـس الوتـيرة، لأن القيمـة الحقيقيـة للنقـود قـد انخفضـت.

وتحمـل ضريبـة التضخـم فائـدة للحكومـة، لأنهـا تعنـي تـآكل القيمـة الحقيقيـة للديـون القائمـة عليهـا بالعملـة المحليـة.

يقـول البنـك الـدولي عـن تمويـل عجـز الإنفـاق العـام خـلال الثمانينيـات: «تقريبـا نصـف التمويـل جـاء مـن قـروض مـن غـير البنـك المركـزي، والربـع مـن القـروض الدوليـة، والباقـي عـن طريـق طباعـة النقـود».[56]

كان للمركـزي إذن دور رئيـسي في تمويـل الحكومـة، ولكـن حتـى طباعـة النقـود عـلى أسـس تخالـف واقـع الاقتصـاد مسـألة لهـا حـدود، لـذا فقـد لعبـت البنـوك دورًا محوريًـا أيضـا في شراء الديـون الحكوميـة في هـذا الوقـت.

بالرغـم مـن أن البنـوك لم يكـن لهـا دور بطبيعـة الحـال في طباعـة النقـد الزائـد، لكنهـا كانـت تتأثـر سـلبًا بهـذه الزيـادة، إذ إن التضخـم الناتـج عـن سياسـة المركـزي يـؤدي لتـآكل أموالهـا.

تفـترض النظريـات الاقتصاديـة أن هـذا الوضـع سـيؤدي مـع الوقـت لتعـثر الحكومـة عـن سـداد التزاماتهـا المحليـة، وذلـك لأنـه عندمـا يرتفـع التضخـم فـإن البنـوك تطلـب في المسـتقبل أسـعارًا أعـلى للعائـد عـلى الديـون التـي تقدمهـا للدولـة، وذلـك حتـى تضمـن أن أموالهـا لا تتـآكل بفعـل زيـادة الأسـعار، خاصـة وأن هـذه البنـوك تسـلف الحكومـة مـن أمـوال المودعـين، وهـي ملزمـة بـأن تقـدم لهـم عائـدًا عـلى ودائعهـم يحفـظ أموالهـم مـن التضخـم، وإلا تكـون الفائـدة المقدمـة لهـم «فائـدة سـلبية».

وهكـذا تتراكـم ديـون الحكومـة بفعـل طباعـة النقـود التـي تـؤدي لزيـادة التضخـم ثـم إلى زيـادة الفائـدة حتـى تصبـح الديـون غـير قابلـة للسـداد، ولكـن هـذا الكابـوس لم يحـدث، لأنـه بالرغـم مـن تمـادي المركـزي في هـذه الفـترة في طباعـة النقـد فـإن التضخـم لم يرتفـع لمعـدلات مماثلـة للبلـدان التـي قامـت بسياسـات مشـابهة.

أثـارت هـذه الظاهـرة دهشـة باحثـين في البنـك الـدولي، وفي ورقـة منشـورة عـن هـذا الموضـوع أرجعـوا الفضـل في تواضـع مسـتويات التضخـم إلى المودعـين، لأن البنـوك كانـت تقـدم لهـم فائـدة سـلبية وكانـوا راضـين بذلـك، والدليـل عـلى الرضـا بطبيعـة الحـال هـو أنهـم كانـوا يوجهـون مدخراتهـم إلى القطـاع المـصرفي.

56- Marcelo Giugale and Hinh T. Dinh - Money، Inflation،and Deficit in Egypt - World Bank - 1990.

البنـوك لم تكـن أكـثر مـن وسـيط لاسـتغلال المواطنـين، فالفضـل الأسـاسي في حمايـة الاقتصـاد مـن الانهيـار في الثمانينيـات يعـزى لمـن أودعـوا أموالهـم في البنـوك وليـس للبنـوك نفسـها.

ربمـا يسـتدعي هـذا الوضـع إلى الأذهـان تصويـر ماركـس للمصـارف التـي تتـصرف في أمـوال المودعـين وكأنـه رأسـمالها الشـخصي.

لمـاذا اسـتمر المصريـون في توجيـه مدخراتهـم في البنـوك بالرغـم مـن أن القيمـة الحقيقيـة لثروتهـم كانـت تتـآكل، التفسـيرات المطروحـة لذلـك كانـت تـدور حـول أن المصريـين كانـوا خاضعـين بشـكل غـير واع لمـا يسـمى بـسراب النقـود الوهميـة (money illusion)، بمعنـى أن المواطـن لا يـدرك فعـلا أن الأسـعار تزيـد بوتـيرة أكـبر مـن زيـادة أموالـه.

وهنـاك تفسـيرات أخـرى ترجـع إلى أنـه لم يكـن متاحًـا أمـام المواطنـين اسـتثمار مدخراتهـم في الأصـول الأجنبيـة، إذ إن الدولـة ظلـت حتـى هـذا الوقـت تسـيطر على سـعر الـصرف، وفي نفـس الوقـت تفـرض عقوبـات بوليسـية شـديدة عـلى التعامـلات في السـوق السـوداء.[57]



الأهرام 1966

وهنـاك تفسـير ثالـث يمكـن أن نضيفـه للعاملـين السـابقين، وهـو أن العقـد الاجتماعـي في مجملـه كان مقبـولا للمواطنـين، فالدولـة كانـت تسـتدين مـن أجـل توفـير خدمـات عامـة مجانيـة أو بأسـعار مخفضـة، التعليـم، النقـل، الصحـة، أو لتحديـث القطـاع العـام الإنتاجـي الـذي كان يبيـع سـلعه بأسـعار أقـل مـن أسـعار القطـاع الخـاص ويوفـر الوظائـف بـشروط كريمـة للعاملين، أو تسـتدين مـن أجـل دعـم السـلع

57- Marcelo Giugale and Hinh T. Dinh.

المحـددة أسـعارها إداريًـا مثـل الخبـز والوقـود، وبالتـالي في هـذا السـياق لم تكـن هنـاك ضغـوط معيشـية قويـة عـلى المواطنـين تحفزهـم عـلى البحـث عـن بدائـل اسـتثمارية أكـثر ربحًـا لمدخراتهـم.

لكـن هـذا الوضـع لم يكـن قابـلا للاسـتدامة كـما ذكرنـا مـن قبـل، خاصـة أن الديـون الخارجيـة لا يمكـن مواجهتهـا بطبـع النقـود المحليـة، وقـد أدركـت الدولـة مـن وقـت مبكـر حاجتهـا للانفتـاح عـلى كيانـات التمويـل الدوليـة، بالرغـم مـن ذكرياتهـا السـيئة معهـا مـن بنـوك إسـماعيل الأجنبيـة إلى البنـك الـدولي في 1956، مـن هنـا كانـت بدايـة النقـاش مـع صنـدوق النقـد الـدولي في السـبعينيات حـول إعـادة هيكلـة الاقتصـاد وتحويلـه صـوب مسـار السـوق الحـر.

لم تنقطـع علاقـة الدولـة بمؤسسـات التمويـل تمامـا خـلال السـتينات، حيـث لجـأ النظـام النـاصري تحـت ضغـط نقـص مـوارد النقـد الأجنبـي إلى توقيـع اتفـاق مسـاندة مـع صنـدوق النقـد الـدولي في 1962، لكنـه انهـار بعـد عقـده بفـترة وجيـزة.

وفي 1966 تتحـدث صحيفـة الأهـرام عـن عـودة العلاقـات مـع البنـك الـدولي بعـد مـا تصفـه بــ «سـنوات الجفـاف» وهـي السـنوات انقطعـت فيهـا العلاقـة تمامـا منـذ قـرض 1959 والـذي تـم توجيهـه لتوسـعة وتعميـق قنـاة السـويس.

لكـن الطريـق أمـام التقـارب مـع هـذه المؤسسـات أصبـح ممهـدا بشـكل أكـبر مـع سياسـات الانفتـاح، وخـلال تلـك الحقبـة أبرمـت مـصر اتفاقـات تمويليـة مـع الصنـدوق في 1977 و 1978، لكـن هـذه الاتفاقـات لم يتـم تنفيذهـا بالكامـل.

وقـد أثـارت سياسـات الصنـدوق جـدلا واسـعا في مـصر خـلال السـبعينات، ومـا يبـدو مـن طبيعـة الجـدل المثـار آنـذاك هـو أن مسـالة الانفتـاح عـلى سياسـات هـذه المؤسسـة كانـت لا تـزال مطروحـة للنقـد حتـى عـلى مسـتوى دوائـر السـلطة، أو عـلى الأقـل تظاهـرت السـلطة بذلـك في مواجهـة الاحتجاجـات الشـعبية القويـة ضـد التقشـف في تلـك الفـترة.

في 1975 أجـرى إبراهيـم نافـع حـوارًا مـع وزيـر الماليـة لصحيفـة الأهـرام، سـأله فيـه بشـكل صريـح عـن ضغـوط صنـدوق النقـد الـدولي عـلى مـصر لتخفيـض قيمـة الجنيـه، ولم يناقـش الوزيـر مسـألة طريقـة تقييـم قيمـة الجنيـه أمـام العمـلات الأجنبيـة وهـل هـي قيمـة عادلـة أم لا، ولكـن إجابتـه كانـت مبـاشرة وتصـب في المسـألة الاجتماعيـة بشـكل صريـح، نعـم نحـن نـدرك أن الجنيـه في مـصر مسـعر بشـكل مختـل ولكننـا لا نقـدر عـلى تعديلـه حتـى لا نزيـد مـن أعبـاء المواطنـين، لم يقـل الوزيـر ذلـك حرفيًـا وإنمـا هـذه هـي ترجمـة أكـثر وضوحًـا لـرده في ذلـك الحـوار «كان رأينـا الـذي أقنعنـا بـه الصنـدوق أننـا إذا خفضنـا قيمـة العملـة حاليًـا فهـذا معنـاه أننـا نرفـع أسـعار السـلع جميعًـا».[58]

58- إبراهيم نافع - حديث خطير لوزير المالية - الأهرام 22 أغسطس 1975.

لكـن في نفـس الحـوار، بـدا أن الدولـة تـدرك أن الانفتـاح عـلى قـوى السـوق الحـر عالميًـا ومـا يسـتدعيه مـن إجـراءات قاسـية عـلى المواطنـين أمـر ضروري سـيتم إن آجـلاً أم عاجـلاً.

فقـد قـال الوزيـر لنافـع بشـأن تقريـر الصنـدوق عـن تقييمـه للوضـع في مـصر: «صنـدوق النقـد هـام بالنسـبة لنـا، ولا ترجـع أهميتـه إلى مـا يقدمـه مـن قروض فحسـب وإنمـا تعـود أهميتـه إلى مـا يكتبـه مـن تقاريـر. إذ إن أي تقريـر يكتـب لصالـح مـصر يسـاعد عـلى زيـادة مركـز مـصر دوليًـا، ويسـهل عمليـة الاقـتراض مـن البنـوك الدوليـة بفائـدة منخفضـة لمـا تتمتـع بـه الدولـة مـن الثقـة التـي يؤكدهـا الصنـدوق».

بمعنـى أوضـح، فقـد أدركـت الدولـة آنـذاك أن عالمًـا جديـدًا في طريقـه للتشـكل سـيكون فيـه الدائنـون أكـثر تماسـكًا وتوحـدًا مـن قبـل، وأكـثر قـدرة عـلى السـيطرة.

لقـد اعتمـد النظـام النـاصري جزئيًـا عـلى سـد فجـوة التمويـل الخارجـي والحاجـة لاسـتيراد التكنولوجيـا مـن خـلال الاقـتراض مـن الاتحـاد السـوفيتي بـشروط شـديدة التيسـير، لكـن في نفـس الوقـت كانـت الجبهـة الغربيـة تتوحـد بشـكل أكـبر تحـت لـواء صنـدوق النقـد الـذي تأسـس في 1944 بهـدف إيجـاد كيـان موحـد ينظـم الحيـاة الماليـة في العـالم بـأسره.

ومـع تداعـي الاتحـاد السـوفيتي أصبح اللجـوء للصندوق أمرًا شـبه محتـوم، والخضوع لنموذجـه الاقتصـادي شرطًـا واضحًـا للحصـول عـلى شـهادة الثقـة التـي تسـتطيع الدولـة مـن خلالهـا أن تتعامـل بمرونـة أكـبر مـن البنـوك الدوليـة المختلفـة.

يقـول أسـتاذ الاقتصـاد السـياسي جيرمـو روس: إنـه «منـذ الثمانينيـات فصاعـدًا تزايـد اعتـماد الدائنـين مـن القطـاع الخـاص والبلـدان الدائنـة عـلى تدخـل صنـدوق النقـد الـدولي، والـذي بجانـب قروضـه المشروطـة لعـب بفاعليـة دور الجهـة التـي تضمـن الانضبـاط المـالي للمقترضـين السـياديين[59] الذيـن يتعرضـون للضغـوط، ويراقـب التزامهـم بـشروط القـرض لضـمان التزامهـم بالسـداد الكامـل وفي الوقـت المطلـوب.

بـل ومنـح ختـم الاعتـماد بعـد الانتهـاء بنجـاح مـن برنامـج (stand by arrange-ment)[60] بمـا يعطـي إشـارة إلى مسـتثمري القطـاع الخـاص أن المقترضـين ممـن كانـوا يعانـون مـن الضغـوط يتبعـون سياسـات ملائمـة وملتزمـون بالسـداد.

بجانـب إبقـاء المقترضـين ملتزمـين بالسـداد.. فـإن الاعتـماد المتزايـد عـلى تدخـلات الصنـدوق جعلـه يلعـب دور البوابـة التـي مـن خلالهـا يمكـن الوصـول إلى سـوق

59- المقصود بتعبير القرض السيادي المديونية العامة التي تقع على عاتق الحكومات.

60- نوع من اتفاقات القروض التي يقدمها صندوق النقد والتي ترتبط بشرط تنفيذ برنامج اقتصادي محدد.

(التمويل) وهو في المقابل يساعد مقرضي القطاع الخاص على البقاء متوحدين[61]".[62]

خلال النصف الثاني من القرن العشرين كان عدد من كبار الدول الدائنة للعالم النامي يشكل تكتلاً للتفاوض على تسوية الديون تحت اسم نادي باريس، تطور دوره بالتدريج وتزايدت أهميته مع تزايد أزمات المديونية في العالم النامي.

ووفقا للاقتصادي لكس رايفيل، فقد كان من أبرز مبادئ النادي هو «المشروطية« بمعنى أن تتم إعادة هيكلة الديون فقط للبلدان التي تطبق إصلاحات تضمن تحسن ميزان المدفوعات لديها، وأن الالتزام بالإصلاح ارتبط بصندوق النقد.

ويقول عن ذلك «النادي لا يريد تكرار عملية إعادة الهيكلة لذا فهو لن يجلس ويتفاوض حتى تصل الدولة المقترضة لاتفاق مع الصندوق على برنامج للإصلاح»[63]، الأمر الذي عمق أكثر وأكثر من هيمنة صندوق النقد على سياسات العالم النامي.

بناء على هذه الخلفيات نستطيع أن نفهم لماذا اكتسب تعبير «شهادة الثقة» هذا الصوت الرنان في وقتنا الحاضر، فقد كان الصندوق يتحول بالتدريج إلى بوابة لاعتماد البلدان المسموح لها بالنفاذ إلى مصادر التمويل الدولية.

ستستخدم الدولة المصرية هذا التعبير مرات كثيرة خلال العقود التالية، وهي تدخل بالتدريج في مرحلة جديدة من «الانضباط المالي».


الأهرام

Al-Ahram

رئيس مجلس الادارة ورئيس التحرير

ابراهيم نافع

٢٠ صفحة

١٠ قروش

مبارك : اقتصادنا جيد ويسير فى الطريق السليم بشهادة صندوق النقد

الرئيس فى زيارته لمزارع جنوب التحرير و ٥ مصانع بالقاهرة :

قدرنا ان نسدد ديوننا للشرق والغرب معا ونبنى البنية الأساسية ونزيد انتاجنا

القطاعان العام والخاص كلاهما ينتج لمصر

إعادة النظر فى اوضاع من خصصت لهم أراض ولم يزرعوها

الأهرام 5 - مايو - 1987

61- المقصود بتعبير متوحدين هو أن يكون الدائنون جبهة موحدة في مواجهة المقترضين حتى لا يتمكن الطرف الأخير من التحلل من التزاماته وعدم سداد ديونه.

62- Jermo Roos - Why Not Default، the political economy of sovereign debt - introduction، the sovereign debt puzzle - Princeton University Press - 2019

63- Lex Rieffel - Restructuring Sovereign Debt The Case for Ad Hoc Machinery - Brookings Institution Press - 2003 - Chapter 5 - P71.

شر لا بد منه

الضغـوط الخانقـة للمديونيـة في مـصر كانـت تدفـع الدولـة بالتدريـج للوصـول لاتفـاق قـرض مـع صنـدوق النقـد مـشروط بإعـادة هيكلـة الاقتصـاد، بهـدف الخـروج مـن نمـوذج الاقتصـاد النـاصري وتخفيـف الأعبـاء الماليـة عـلى الدولـة، وكذلـك الحصـول عـلى «شـهادة الثقـة« مـن الصنـدوق لتيسـير الانفتـاح عـلى مؤسسـات المـال الدوليـة.

وعقـدت مـصر بالفعـل اتفـاق قـرض مـع الصنـدوق في 1987، كان مصحوبًـا ببرنامـج لتحريـر الاقتصـاد واتفـاق مـع دول «نـادي باريـس» لإعـادة هيكلـة الديـون الخارجيـة للبـلاد، لكـن الاتفـاق تعـثر ولم يسـتكمل الصنـدوق إرسـال دفعـات القـرض المتفـق عليـه لعـدم التـزام الحكومـة بتطبيـق الإجـراءات المطلوبـة.

وعـادت البـلاد مجـددًا للاتفـاق مـع صنـدوق النقـد في 1991 عـلى قـرض مـشروط برؤيـة واسـعة لمسـاندة الاقتصـاد وتحريـره تعـرف باسـم «التثبيـت والتكيـف الهيـكلي» كانـت نقطـة انطـلاق أكـثر جديـة للدخـول في عـالم السـوق الحـر.

وفي 25 مايـو 1991، توصلـت مـصر لاتفـاق مـع 17 دولـة مـن أعضـاء نـادي باريـس عـلى تخفيـض وإعـادة جدولـة جـزء كبـير مـن ديونهـا تجاههـم، جـاء ذلـك بعـد أيـام مـن اتفـاق البـلاد مـع الصنـدوق في منتصـف مايـو مـن نفـس العـام.

وفي تلـك الفـترة، 1991 - 1990، ألغـت بلـدان خليجيـة ديونًـا عـلى مـصر وكذلـك أسـقطت الولايـات المتحـدة ديونًـا عسـكرية عـن البـلاد، وبلـغ إجـمالي الديـون التـي تـم الإعفـاء منهـا مـن قبـل هـؤلاء الدائنـين 13.7 مليـار دولار.[64]

إسـقاط الديـون المصريـة جـاء مدفوعًـا بعاملـين رئيسـيين، الأول هـو مكافـأة مـصر عـلى موقفهـا المعـارض لغـزو العـراق للكويـت، والثـاني هـو الالتـزام بإجـراءات صنـدوق النقـد الاقتصاديـة.

تحـت مظلـة الرؤيـة الاقتصاديـة للمانحـين لمـصر تـم تحريـر سـعر الفائـدة، بمعنـى حريـة البنـوك في تحديـد الفائـدة بشـكل متفـاوت بـين بنـك وآخـر، وبـدء التحـرك في مسـار تحريـر سـعر الـصرف.

هـذا بجانـب إجـراءات التحـرك نحـو إخـراج الدولـة مـن النشـاط الإنتاجـي عـن طريـق خصخصـة القطـاع العـام، والبـدء في إنهـاء التسـعير الإداري للطاقـة مـن خـلال رفـع أسـعار المشـتقات البتروليـة ومحاولـة تقريبهـا مـن سـعر التكلفـة الحقيقيـة.

تعنـي هـذه الإجـراءات في مجملهـا إحيـاء مجتمـع الملكيـة مـن جديـد في مـصر.. فكيـف تـم تمهيـد هـذا التحـول الكبـير للمجتمـع الـذي لا يـزال متأثـرًا بالشـعارات الناصريـة ؟

64- John Williamson And Mohsin Khan - Debt Relief for Egypt? - Policy Brief - Peterson Institute for International Economic - 2011.

ركـز الخطـاب الإعلامـي للدولـة خـلال مرحلـة التحـول تلـك عـلى ثلاثـة عوامـل اختلطـت فيهـا الأوهـام بالحقائـق بشـكل كبـير.

العامـل الأول كان التعهـد بـأن الدولـة لـن تنسـحب مـن دورهـا الإنتاجـي أو الاجتماعـي، والثـاني هـو الإيحـاء بـأن الإجـراءات التحرريـة الجديـدة مسـألة مرحليـة سـيتم تجاوزهـا في فـترة قصيـرة، أمـا العامـل الثالـث فهـو الترويـج لفكـرة مجتمـع جديـد يتحـول فيـه العـمال إلى مُـلاك صغـار.

وبشـكل أكـثر تفصيـلا، فقـد كانـت مانشـتات الصحـف تكـرر في أواخـر الثمانينيـات وأوائـل التسـعينيات عـلى تعهـدات الدولـة بالحفـاظ عـلى اسـتقرار الأسـعار، وعـدم تصفيـة القطـاع العـام، وكان ذلـك مـن قبيـل الأوهـام بطبيعـة الحـال إذ كانـت الدولـة تتجـه لرفـع أسـعار الوقـود وتخفيـض قيمـة الجنيـه وإطـلاق برنامـج الخصخصـة.



رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير
ابراهيم نافع
Al-Ahram 26 APRIL 1991

صدقى: لن يمس سعر أية سلعة لها علاقة أساسية بحياة المواطنين

رئيس الوزراء عقب افتتاحه للمؤتمر الإسلامي أمس:
الدولة تدعم المواد البترولية بنحو ٧٠٪ من قيمتها
ولم تتخذ حتى الآن قرارات بزيادة سعر البنزين
الضرائب والرسوم على الكماليات ٣ آلاف بالمائة

بقلم: إبراهيم نافع
الدور الأمريكي... والحلف الاسرائيلي!

الأهرام أبريل 1991



from UTC
a member of the ... Group of Companies
Al-Ahram ... DECEMBER 1989

مراعاة قدرة المواطنين وطاقاتهم فى الاصلاح الاقتصادى والتدرج فى تطبيقه

مبارك في اجتماعه بالمكتب السياسي للحزب الوطني:
توحيد الأسعار تدريجيا لتوفير السلع للمواطنين
ومنع تسرب الدعم واستغلال السوق السوداء

وصول صفوت الشريف الى دمشق مبعوثا شخصيا من مبارك إلى الأسد

مسئول برئاسة الجمهورية يؤكد:

الأهرام ديسمبر 1989


الأهرام
24 APRIL 1990
تصور محدد لاصلاح القطاع العام وتطويره تجرى دراسته
الرئيس مبارك في تصريحات للصحفيين في قطار شبين الكوم:
لن نبيع أو نصفي القطاع العام وهدفنا أن يكون منتجا وقادرا على المنافسة
الضجة المثارة حول قضية البيع يشوبها سوء فهم
اتفقنا حتى الآن على تمليك الوحدات الانتاجية واستخدام العائد في انشاء مشروعات جديدة
كتب - سلامة أحمد سلامة:
احباط محاولة انقلاب عسكري في السودان
المتآمرون حاولوا اقتحام مقر القيادة والاستيلاء على المطار

الأهرام أبريل 1990

كـما حاولـت الدولـة الترويـج لفكـرة أن الإجـراءات المؤلمـة، مثـل التـي تتسـبب في زيـادة الأسـعار أو التقشـف في الإنفـاق العـام، هـي «شر لا بـد منـه» وكأنهـا مسـألة مرحليـة سرعـان مـا سـتنتهي لتتحسـن بعدهـا أحـوال الاقتصـاد وتخـف الضغـوط عـلى المواطنـين.


الأهرام
Al-Ahram 7 JUNE 1991
هذا العام شهد أصعب الاجراءات الاقتصادية وستكون الاعباء أقل في الاعوام القادمة
الرئيس في اجتماع النادي السياسي للحزب الوطني:
حتى يقوم قطاع الأعمال بدوره الاقتصادي والاجتماعي
ترشيد الاستهلاك والحد من زيادة السكان ضرورة ملحة

الأهرام يونيو 1991



الأهرام

Al-Ahram 31 MAY 1991

مبارك: حرية القلم سمة تتمتع بها مصر ولا مثيل لها فى المنطقة وإعلامنا يقوم على الحق والحقيـ

قرار عـودة قواتنا من الخليج مصـرى وسنقوم بتقدير الموقف إذا احتاج الأمر إلى ارسالها مرة أخر

الإمكان كلما اضطررنا إلى تحريك الأسعار

الرئيس فى الاحتفال بالعيد الثامن للاعلاميين:

إجراءات الاصلاح الاقتصادي كان شرا لابد منه

كان يعمل للاستيلاء على الخليج كله

لاحـل للقضية الفلسطينية الا إذا كـان أطرافها لديهم الرغبة الأكيدة فى الحـل

الأهرام - مايو 1991

وأتاحـت صحيفـة الأهـرام مسـاحة للأصـوات المنتقـدة لسياسـات الـدول الدائنـة في فـرض التقشـف ورفـع الحمايـة الاجتماعيـة عـن الشـعوب المدينـة، ونـشرت في صفحتهـا الثالثـة مقـالا مطـولا لشـيخ الأزهـر اعتـبر فيـه أن الـدول الغنيـة التـي تثقـل البلـدان الفقـيرة بأعبـاء الديـون بلـدان آثمـة.



فى الربا الدائن والمدين مخطئان فى حق الله

والإثم فى الربا قد يقع على الدول الغنية التى تقرض الدول الفقيرة بفوائد عالية لا تقدر على سدادها

بقلم فضيلة المفتى د. محمد سيد طنطاوى

الأهرام - مايو 1991

أمـا عـن المجتمـع الجديـد في السـوق الحـر فهـو سـيكون بدرجـة كبـيرة مجتمعًـا مـن صغـار الملاك، أو المسـتثمرين، حيـث سـتنفتح البنـوك بشـكل أكـبر عـلى تمويـل الـشركات الخاصـة التـي يؤسسـها المواطنـون جنبًـا إلى جنـب مـع القطـاع العـام، وسـيتم توزيـع أسـهم ملكيـة عـلى العـمال في الـشركات العامـة التـي يعملـون بهـا، وسـتطرح الحكومـة مشروعـات زراعيـة عـلى شـباب الخريجـين ليتملكوهـا ويطوروهـا بجهدهـم الخـاص.



الأهرام

رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير
إبراهيم نافع

19 JUNE 1990

تمليك عدد من شركات القطاع العام
للعاملين فيها بأسهم طبقا للأقدمية
الانتفاع بالملكية بعد مرور ٣ سنوات
يستحق العامل بعدها ٣٠٪ من قيمة الاسهم كبداية
شركات السياحة والتعمير والصناعة طلبت بدء التنفيذ
أولوية للشركات الزراعية والقادرة على التصدير

الأهرام يونيو 1990



٧ ○ ١٩٩٠/٣/٢٣ ○ اقتصاد

كيف يجري التحول

من الملكية العامة إلى الخاصة ؟

الأولوية لمشروعات المحافظات والزراعة والسياحة والأسر المنتجة

نهال شكري

الأهرام مارس 1990



الأهرام

رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير
إبراهيم نافع

Al-Ahram 20 MARCH 1990

مشروع لتمليك العاملين لأسهم بعض شركات القطاعين العام والخاص والاستثماري
قرارات هامة لبنك الاستثمار القومي:
السماح للعاملين بإدارة وأرباح شركاتهم
من خلال جمعيات تأسيسية تتملك أسهمها

بقلم: إبراهيم نافع

الأهرام مارس 1990

بقدر ما تبدو صورة المجتمع الجديد كما روجت لها السلطة في التسعينيات محض أوهام بعد مرور عقود على هذا التحول، لكن هناك شيء من الحقيقة في هذا الخطاب ساعد على توفير المساندة السياسية للتحول للسوق الحر.

صحيح أن جزءًا ضخمًا من القطاع العام تمت تصفيته، وانتقلت ملكيته إلى رجال الأعمال وليس العمال، وأن قروض البنوك أصبحت متركزة في أيادي كبار المستثمرين بينما تفشت البطالة في أوساط الشباب، لكن كانت هناك قطاعات من المجتمع تتوق إلى التحرر الاقتصادي كطريق لتحقيق الخلاص ولكن بشكل فردي.

فكرة الخلاص الفردي تجلت بشكل واضح في طبقة المصريين العاملين في الخارج، هذه الفئة التي وجدت في أسواق العمل بالخليج فرصة لتكوين دخول تتماشى مع ارتفاع الأسعار، ولمراكمة مدخرات متواضعة بالعملة الصعبة، لكن عند عودتهم لمصر كانوا يصطدمون بإجراءات التحكم في أسعار الصرف، ما يعني أن أي محاولة لبيع عملاتهم الأجنبية في سوق الصرف الرسمي ستؤدي لبيعها بأقل من قيمتها السوقية وتآكل هذه المدخرات، لذا أصبح تحرير سعر الصرف رغبة ملحة لديهم.

ومع تعاظم دور الخليج كسوق لعمل المصريين، أصبحت الدولة هي الأخرى تنظر لمدخرات المصريين كفرصة مهدرة كان من الممكن أن تجمع من خلالها نقدًا أجنبيًا يخفف من ضغوط التمويل الخارجي لديها، وهو ما عزز من فرص تقارب مصر مع شروط الصندوق التحررية آنذاك، لم يكن تحرير سعر الصرف مجرد إملاء من الخارج ولكن رغبة داخلية ملحة أيضا.

وبدأت البلاد خطوات جادة في هذا المسار سنة 1987 مع إنشاء غرفة يومية لتحديد سعر صرف حر على أساس العرض والطلب، وحرصت البنوك آنذاك على إنشاء إدارات خاصة لجذب تمويلات المصريين في الخارج لهذا السوق الحر للعملة.

لكن هذا السوق الحر ظل سوقًا موازيًا لسوق آخر للنقد تتحكم فيه الدولة، بحيث توفر الدولة العملات الصعبة بأسعار أقل من سعرها السوقي لأنشطة أخرى تؤثر على تكاليف معيشة المواطنين مثل الأنشطة الإنتاجية للسلع الأساسية، وفي 1991 قررت الدولة توحيد أسواق الصرف تحت سعر واحد، ليبدأ الجنيه رحلته في التراجع أمام الدولار بشكل تدريجي.

مثل المصريون القادمون من الخارج، بجانب الطبقة التي نشطت في أعمال التجارة خلال الانفتاح الاقتصادي، نواة لمجتمع المالكين الجدد، وهذه الطبقة كانت تبحث عن منافذ لتنمية أموالها، وكانت القيود المفروضة على القطاع المالي تحول دون إيجاد هذه المنافذ، ومن أبرزها تحكم الدولة في أسعار الفائدة وإبقائها منخفضة للحفاظ على تكلفة محدودة للدين العام.

لذا يرى الاقتصادي محمود عبد الفضيل أن الفائدة المنخفضة للبنوك بجانب ضعف سوق المال ساهما بدرجة كبيرة في تشجيع قطاع من المواطنين على الاستثمار في شركات توظيف الأموال، والتي قادت لكارثة إفلاس مؤسسة الريان



السوق الحرة للنقد تسجل إقبالا شديدا في يومها الثالث

العاملون بالخارج : التعامل مع البنوك أكثر أمانا

إقبال السائحين على التحويل من خلال البنوك

١٦ ألف جنيه في ساعتين

عبد المحسن سلامة

توقف مضاربات شركات السياحة والفنادق والسماسرة

الأهرام - مايو 1987

وضياع حقوق المودعين،[65] وفي هذا السياق كان تحرير سعر الفائدة ومساعي تنشيط سوق المال في مطلع التسعينيات دفعة جديدة للمالكين الجدد.

المحصلة أن عقد التسعينيات كان مرحلة تحول كبيرة، على مستوى الانعتاق من النموذج الناصري اقتصاديًا، وتغير توجهات قطاعات من المجتمع من البحث عن الخلاص من خلال الانتماء لطبقة عاملة تساعدها سياسة التأميم على تملك وسائل الإنتاج إلى خلاص فردي يتحقق من خلال العمل في الخارج والتربح من سعر العملة في السوق أو من المضاربة على الأسهم والادخار في شهادات استثمار بعائد مرتفع.

تعميق حالة الأوهام

سياسات التسعينيات التي وضعها صندوق النقد ساهمت في الحد من التدهور المالي للدولة، بما يحقق الانضباط المالي الذي ينشده دائمًا الدائنون الدوليون لضمان أن المقترض لن يتعثر من جديد، وقد اقترن ذلك بطبيعة الحال بميل للتقشف في الإنفاق الاجتماعي وللتخلص من أصول الدولة.

وقامت تلك المؤسسة المالية بتمهيد الطريق أمام الاعتماد بقوة على المؤسسات المالية من خلال الضغط لتطبيق العديد من السياسات التي فتحت الباب أمام المزيد من الاستثمار في الدين السيادي المصري، وقد تشارك في هذه الاستثمارات بقوة كل من المؤسسات المالية الدولية والبنوك المحلية، وهو ما سنحاول أن نشرحه بشكل مفصل خلال الفقرات التالية.

ربما من أهم التحولات التي جرت خلال التسعينيات في سبيل التحول إلى اقتصاد السوق هو نشأة سوق أذون الخزانة في مصر.

65- محمود عبد الفضيل - مستقبل سوق المال والتمويل في مصر - الأهرام - ديسمبر 1989.

والمقصود بأذون الخزانة صك الدين الذي تبيعه الجهة الراغبة في الحصول على قرض، وهو نوع من الديون قصيرة الأجل، وتقوم الحكومة بالاقتراض عن طريق تفويض البنك المركزي لطرح أذون تساوي في قيمتها حجم التمويل الذي تحتاجه خلال السنة المالية، وتتنافس الجهات القادرة على شراء هذه الأذون من بنوك ومستثمرين، وكلما زاد التنافس (أي رغبة المستثمرين في إقراض الحكومة) قل العائد المفروض على الحكومة سداده في مقابل هذه القروض، والعكس إذا أحجم المستثمرون عن شراء هذه الأذون.

وكما يروي محافظ البنك المركزي الأسبق، محمود أبو العيون فقد «تم إدخال أذون الخزانة لأول مرة في التسعينيات[66] (...) وبمرور الوقت أصبحت أذون الخزانة هي الأداة الأكثر قبولا في سوق النقود سواء لاعتياد الفاعلين في هذا السوق عليها أو لدورها في جذب رؤوس الأموال الأجنبية وزيادة المعروض من النقد الأجنبي».[67]

من المفترض أن الغرض الرئيسي لهذا السوق هو مساعدة وزارة المالية على توفير التمويل الذي تحتاجه بشكل مرن، فالمصدر الرئيسي للتمويل لدى الحكومة هو الضرائب، وتوقيتات تحصيل الضرائب لا توفر بالضرورة التمويل في الوقت المطلوب، فضرائب الدخل مثلا يتم تحصيلها مرة واحدة كل عام.

على هذا الأساس يقوم سوق الأذون بدور الآلية التي توفر التمويل بشكل فوري وسريع، ولكن عمليًا فقد تزامن نشأة هذا السوق مع رغبة الدولة في الاعتماد بشكل أكبر على التمويل المحلي بدلا من الخارجي، ومن ثم أصبح هذا السوق مساحة نشطة للغاية للاستثمار في تسليف الحكومة.

وفر سوق أذون الخزانة للبنوك فرصة لكي تستثمر أموال المودعين في مجال مضمون العائد ولا ينطوي على مخاطر كبيرة مثل إقراض المستثمرين.

وإذا ارتدينا نظارة ماركس يمكن أن نقول إن هذه العلاقة بين البنوك والدولة كانت بمثابة تعميق لحالة الأوهام في الاقتصاد المصري، حيث يتم تعبئة المدخرات لتمويل ديون الدولة، وفي نفس الوقت خلق عوائد للبنوك من مجال ليس له علاقة مباشرة بالاقتصاد الحقيقي وعالم الإنتاج، بل إن هذه الأرباح السهلة كانت تزاحم فرص الرأسماليين المنتجين في الاقتراض.

وقد اعتبرت ورقة صادرة عن صندوق النقد الدولي أن سوق الأذون وفر نوعًا من الدعم غير المباشر للبنوك، وقد استحوذت البنوك التجارية بين الأعوام

66- تشير بيانات نشرة البنك الأهلي السنوية عن الدين العام إلى أن أذون الخزانة كانت أحد مكونات الدين العام المصري منذ الخمسينات، وهو ما يعني أنها كانت أداة للاقتراض أيضا في سياق الاقتصاد الموجه.

67- محمود أبو العيون - تطورات السياسة النقدية في جمهورية مصر العربية والتوجهات المستقبلية - المركز المصري للدراسات الاقتصادية - 2003.- http://www.eces.org.eg/cms/NewsUploads/Pdf/2019_1_12-15_42_723.pdf

المالية 1990 - 1991 و 1995 - 1996 على نسب 77% و88% على التوالي من الأذون الحكومية المطروحة.[68]

وأقرت ورقة بحثية شاركت فيها رانيا المشاط، مسئولة سابقة بالبنك المركزي، بأن الديون الحكومية أعاقت جزءًا مهمًا من التمويل الذي كان يمكن أن يتم إتاحته لنشاط القطاع الخاص، في ظل العائد التنافسي والمؤمن الذي كانت توفره ديون الدولة، حيث تُقدر أن حصة البنوك من الديون الحكومية كنسبة من الناتج الإجمالي ارتفعت من 16.1% في 1996 إلى 22.5% في 2006.[69]

كانت البنوك إذن واحدة من أهم رموز النخب المالية المستفيدة من سياسات التحرر الاقتصادي، وكان سوق الأذون هو مدخلها لجني الأرباح، ولفهم ديناميكيات هذا السوق وعوامل تطوره في هذه الفترة نحتاج لنظرة سريعة على تطورات سعر الصرف.

الاستدانة من أجل السياسات النقدية الجديدة

لم يكن الغرض من بيع أذون الخزانة للبنوك وغيرها فقط هو توفير التمويل الذي تحتاجه الحكومة للإنفاق على بنود الموازنة (مثل التعليم والصحة إلخ)، ولكن هناك أغراض أخرى منها ما يتعلق بتكلفة السياسات النقدية، ولكي تتضح هذه النقطة نحتاج للاطلاع بشكل سريع على تطوارت سياسة سعر الصرف.

مع تحول مصر إلى اقتصاد السوق الحر تحت برنامج صندوق النقد والبنك الدوليين في 1991 لم يعد مقبولا استمرار سياسة التحكم المباشر في سعر الصرف.

وفي هذا السياق «بدءًا من شهر نوفمبر 1991 تم توحيد أسواق الصرف المتعددة في سوق واحد وسُمح بإنشاء شركات صرافة للتعامل بيعًا وشراء في النقد الأجنبي جنبًا الى جنب مع وحدات الجهاز المصرفي، ونتيجة لهذا تزايدت أعداد المشاركين في سوق الصرف الأجنبي وازدادت درجة المنافسة. . ومن الناحية التشريعية عدلت ضوابط التعامل في النقد الأجنبي وأوقفت اشتراطات تسليم حصائل النقد الأجنبي المترتبة على أنشطة التصدير والسياحة وأطلقت حرية حيازة النقد الأجنبي والتعامل فيه من خلال البنوك وشركات الصرافة».[70]

68- Arvind Subramanian - The Egyptian Stabilization Experience - An Analytical retrospective - IMF - 1997 - https://www.imf.org/en/Publications/WP/Issues/2016/12/30/The-Egyptian-Stabilization-Experience-An-Analytical-Retrospective-2324

69- Rania Al-Mashat And Andreas Billmeier - The Monetary Transmission Mechanism in Egypt - IMF - https://www.imf.org/en/Publications/WP/Issues/2016/12/31/The-Monetary-Transmission-Mechanism-in-Egypt-21505

70- أبو العيون

لكـن بالرغـم مـن كل مظاهـر الليبراليـة الاقتصاديـة تلـك، «كان الهـدف الرئيـسي للبنـك المركـزي فيـما يتعلـق بالسياسـات النقديـة ضـمان اسـتقرار الجنيـه المـصري عمليًـا هـذا يعنـي تثبيـت سـعر الـصرف في مواجهـة الـدولار» كـما يـروي الصنـدوق عـن حقبـة التسـعينيات.[71]

وتقـول ورقـة شـاركت فيهـا المشـاط إن «تدخـل البنـك المركـزي لحمايـة العملـة كان ممارسـة شـائعة منـذ بدايـة الإصـلاح».[72]

ومـا سـاعد المركـزي عـلى تطبيـق تلـك السياسـة هـو مُراكمتـه لاحتياطـي كبـير مـن النقـد الأجنبـي، معتمـدًا عـلى التدفقـات القويـة للنقـد الأجنبـي عـلى مـصر مـع إتمـام اتفاقهـا مـع صنـدوق النقـد والبنـك الدوليـين في مطلـع التسـعينيات سـواء في صـورة اسـتثمارات أجنبيـة، أو مـع اتجـاه الفئـات التـي كانـت تدخـر الـدولار إلى التحـول لودائـع العملـة المحليـة، فيـما يعـرف بــ de dolarization.

لكـن هـذا الاسـتقرار لم يـدم طويـلا فــ «في 1996 كل مـن الصنـدوق والبنـك الـدولي كانـا مقتنعـين أن العملـة المحليـة أعـلى مـن سـعرها بــ 30% وأن سياسـة التثبيـت تقـود الى المزيـد مـن تدهـور ميـزان التجـاري. وجعـل الصنـدوق التخفيـض مطلبًـا أساسـيًا لتقديـم المزيـد مـن التمويـل». [73]

مـا قصـده الصنـدوق هـو أن السـماح بتخفيـض الجنيـه أمـام الـدولار يجعـل الصـادرات المصريـة أقـل كلفـة في أسـواق التصديـر ومـن ثـم أكـثر قـدرة عـلى المنافسـة.

أمـا البنـك المركـزي، فقـد كان مقتنعًـا أن إيراداتنـا مـن النقـد الأجنبـي لـن تتحسـن بتخفيـض العملـة لأن معظمهـا قـادم مـن السـياحة والسـويس وصـادرات البـترول، ورأى المركـزي أن مثـل هـذا الإجـراء سـيرفع مـن تكاليـف الـواردات وتكلفـة الدعـم، لأن مكونـات الأخـير هـي بدرجـة كبـيرة مسـتوردة مـن الخـارج، مثـل القمـح.

وكان عـام 1997 عامًـا سـيئًا، فقـد شـهد أزمـة دول جنـوب شرق آسـيا التـي انهـارت عملاتهـا مـع خـروج مفاجـئ للاسـتثمارات الأجنبيـة السـاخنة، وهـو مـا كانـت لـه انعكاسـاته بطبيعـة الحـال عـلى الاقتصـاد العالمـي. وشـهد العـام أيضـا حـادث الأقـصر الإرهـابي الـذي سـاهم في الحـد مـن إيـرادات السـياحة.

71- IMF - Monetary Policy Implementation at Different Stages of Market Development - 2004 - https://www.imf.org/en/Publications/Policy-Papers/Issues/2016/12/31/Monetary-Policy-Implementation-at-Different-Stages-of-Market-Development-PP390

72- Rania Al-Mashat And David A Grigorian - Economic Reforms In Egypt، Emerging patterns and their implications - World Bank - 1998 - https://www.semanticscholar.org/paper/Economic-reforms-in-Egypt%3A-emerging-patterns-and-Al-Mashat/453229018fbc0e7ab2433b235fb60690d64f7be6

73- Rania Al-Mashat And David A Grigorian.

ومـع تزايـد ضغـوط ضعـف إيـرادات النقـد الأجنبـي اتجـه المركـزي لتخفيـض في يناير 2003 لكـن هـذا الإجـراء لم يكـن مجـرد خفـض لقيمـة العملـة المحليـة ولكـن أول محاولـة للسـماح للعملـة بـأن تُعـوم (floating) أي تـترك لقـوى العـرض والطلـب بـدون تدخـل.

وبالرغـم مـن أن تعويـم 2003 كان بمثابـة خطـوة جديـدة نحـو التأكيـد عـلى تبنـي سـعر صرف حـر، لكـن المركـزي عمليًا لم يتوقـف عـن التدخـل لحمايـة العملـة بعـد هـذا التاريخ.

يـرى العديـد مـن المراقبـين أن مسـألة سـعر الـصرف لهـا حساسـية كبـيرة في مـصر وكان مـن الصعـب عـلى السـلطات تقبـل فكـرة تبنـي سـعر حـر بالصـورة التـي يـروج لهـا الليبراليـون الجـدد، نظـرًا لتجربـة المصريـين السيئة مـع صدمـات التخفيـض التـي واجهها الجنيـه خـلال العقـود الأخـيرة، وللتأثـير القـوي لتحـركات العملـة المحليـة عـلى التضخـم ومسـتويات المعيشـة.

في هـذا السـياق، ثابـر المركـزي للحفـاظ عـلى قيمـة الجنيـه، ولم يتركه للانخفـاض بقوة خـلال الأزمـة الماليـة العالميـة عـلى عكـس الكثـير مـن الأسـواق الناشـئة، فهـو لم يتراجـع أمـام الـدولار سـوى بــ 3.3% بـين سـبتمبر 2008 ومـارس 2009 في الوقـت خرجـت فيـه أمـوال مـن اسـتثمارات الأوراق الماليـة أو مـا يعـرف باسـتثمارات المحفظـة (portfolio investment) بمـا يعـادل 5% مـن الناتـج المحـلي الإجـمالي وتراجـع الاسـتثمار الأجنبـي المباشر بــ 50%.[74]

سـوق أذون الخزانـة لم يكـن بعيـدًا عـن سياسـات تثبيـت سـعر الـصرف، فكـما أشرنـا مـن قبـل فـإن البنـك المركـزي يتدخـل لحمايـة الجنيـه، وهـو يتمكـن مـن تحقيـق هـذا الهـدف عندمـا يراكـم احتياطـات كبـيرة مـن النقـد الأجنبـي، هـذه الاحتياطـات يقـوم بشرائهـا مـن الجهـات التـي تدخـل إليهـا عوائـد بالـدولار مثـل البنـوك.

أي أن المركـزي يقـدم مبالـغ بالجنيـه إلى الجهـات التـي تحـوذ عـلى الـدولار لـشراء الاحتياطـي، وهـذا يـؤدي إلى زيـادة المعـروض النقـدي مـن الجنيـه بمـا يهـدد بزيـادة معـدلات التضخـم، ولمعالجـة هـذا الوضـع يتطلـب الأمـر القيـام بامتصـاص سـيولة تعـادل تلـك التـي ضخهـا المركـزي وذلـك عـن طريـق بيـع أذون الخزانـة، وهـو مـا يعـرف بعمليـات التعقيـم « sterilization».

ويعـد التعقيـم واحـدة مـن عمليـات «السـوق المفتـوح» التـي يقـوم المركـزي مـن خلالهـا ببيـع وشراء أذون الخزانـة مـن وإلى البنـوك لتتحكـم في المعـروض مـن النقـود بآليـات مناسـبة لاقتصـاد السـوق.

74- Hoda Saliem.

وخلال التسعينيات قام المركزي بعمليات كثيفة من التعقيم، وهو ما كان له انعكاس على الدين العام، تزامن مع تحول الدولة للاعتماد بشكل أكبر على الدين المحلي بدلا من الخارجي.

هذه الإجراءات في مجملها ساهمت في تفاقم الدين العام المحلي، والذي تتم ترجمته إلى أرباح سهلة للبنوك المحلية من تسليف الحكومة.

ويقول الاقتصادي جودة عبد الخالق: إن ارتفاع نسبة الدين العام «يعكس التحول في تمويل العجز من الاقتراض الخارجي والتمويل بالتضخم إلى الدين المحلي، هذا بجانب استخدام أذون الخزانة لتعقيم رؤوس الأموال المتدفقة، مما قاد إلى تغير مهم في تركيبة الدين العام، حيث حل الدين المحلي بشكل متزايد مكان الدين الخارجي خلال التسعينيات».[75]

كما يتضح من الفقرة السابقة فإن عملية التعقيم تلك تنطوي على تكلفة مالية، المشكلة أن هذه التكلفة تجعل الدولة غير قادرة على تعقيم كافة رؤوس الأموال الأجنبية، الأمر الذي يجعل الجزء غير المعقم من رؤوس الأموال الأجنبية يساهم في زيادة التضخم.

وخلال العام المالي 2007-2006 واجه الاقتصاد صدمات تضخمية، وهو ما دفع المركزي للإبقاء على أسعار الفائدة التي يوجه من خلالها السوق عند مستويات مرتفعة، حيث يساعد ذلك على جذب أموال المودعين للبنوك ومن ثم الحد من المعروض النقدي والسيطرة على التضخم.

هذا الوضع جعلنا ندور في دوائر مفرغة من الاستدانة، كما ترى هدى سليم الاقتصادية في البنك الدولي، فسياسات رفع الفائدة تساهم في زيادة العائد على الأذون الحكومية وهو ما يجذب المستثمرين الأجانب لشراء هذه الأذون، ومع التدفق القوي لرؤوس الأموال الأجنبية على الأذون الحكومية يصبح المركزي عاجزًا عن تعقيم كل التدفقات، وهذا الجزء من التدفقات غير المعقمة يساهم في زيادة التضخم، مما يشجع على الإبقاء على الفائدة مرتفعة، وهكذا ..[76]

رؤوس أموال وهمية أخرى من غير البنوك

مع اندلاع ثورة يناير 2011 واجه الوضع المالي ضغوطًا متصاعدة، فمن ناحية كانت هناك مقاومة من داخل السلطة للتوسع في فرض ضرائب الدخل التصاعدية خلال مرحلة التحول الديمقراطي، وساعد عدم الاستقرار على الحد من الإيرادات الضريبية.

75- Gouda Abdel-Khalek - MDG-based Debt Sustainability Analysis Egypt - UNDP - 2007 - https://www.undp.org/content/dam/aplaws/publication/en/publications/poverty-reduction/poverty-website/mdg-based-debt-sustainability-analysis-egypt/MDG-basedDebtSustainabilityEgypt.pdf

76- Hoda Seliem.

ومع ضغط المطالب الاجتماعية، عادت الحكومة لممارسة السحب على المكشوف بشكل واسع من البنك المركزي، مما زاد من المعروض النقدي وكان ذلك مغذيًا للمزيد من التضخم.[77]

ومن جهة أخرى شهدت الاستثمارات الأجنبية المباشرة ضعفًا ملحوظًا، وخرجت الاستثمارات الأجنبية في الديون الحكومية من السوق المصري، وهو ما سنتعرض له بشكل مفصل في هذا القسم من الفصل.

وأمام هذه التطورات استنزف البنك المركزي احتياطات النقد الأجنبي بشكل كبير لسد احتياجات الاقتصاد من العملة الصعبة، خاصة وأننا نستورد احتياجاتنا الأساسية من الغذاء والطاقة من الخارج.

وتحت هذه الظروف تفاقمت السوق السوداء للدولار .. الأمر كله يبدأ عندما يتقدم أحدهم بطلب إلى أي بنك للحصول على أي شكل من التمويل بالعملة الصعبة، وعندما يخبره البنك عن أنه غير قادر على توفير التمويل المطلوب، يبحث عن أي حائز للدولار لكي يدبر له احتياجاته.

ويستغل هذا الحائز احتياج المشتري للعملة فيبيعها بسعر يفوق السعر الرسمي، من هنا ينتشر الخبر وتنتشر حمى رفع سعر الدولار بين الحائزين للعملة الصعبة، مما يشجع مدخري الدولار للاحتفاظ به وتداوله خارج المصارف، فتتفاقم أزمة نقص احتياطات النقد الأجنبي.

وقد ثابر البنك المركزي بدءًا من 2013 للحفاظ على احتياطات النقد الأجنبي عند مستويات محددة حتى يضمن تدبير التمويل للاحتياجات الأساسية، بحيث لا ينخفض عن 15 مليار دولار.

وقد اعتمد المركزي جزئيًا لمواجهة هذه الأزمة على مساعدات الخليج، والتي تمثلت في إيداع تلك الدول مبالغ دولارية في خزائنه، وتساهم تلك الودائع في زيادة قيمة الاحتياطي، ولكن هذه الآلية، بجانب المنح العارضة التي قدمها الخليج للخزانة العامة في فترة ما بعد الثورة، لم تكن قابلة للاستمرار خاصة مع الضغوط التي واجهها اقتصاد الخليج مع انخفاض أسعار النفط خلال 2014.

من جهة أخرى لجأ المركزي لسياسة بيع الدولار للبنوك في مزادات علنية، كطريقة لمساندة الجنيه ونقل انطباع مطمئن للسوق عن توافر العملة الصعبة.

وعمليًا لم يكن المركزي يمنح البنوك دولارات من خلال هذه المزادات، وإنما يخصص لهم المبالغ المتفق عليها في المزاد في حسابات لديه، وهو ما يوفر للبنوك مساحة أكبر للإنفاق الدولاري، لكنه لا يوفر لها سيولة دولارية فعلية.

77- مقابلة أجراها الباحث مع خبير السياسات النقدية أحمد الصفتي.

كانت تلك طريقة لترحيل جزء من أعباء الأزمة على البنوك، فهي لديها مساحة أكبر للإنفاق الدولاري لكن تضطر لتسييل أصولها المقومة بالعملة الصعبة لكي توفر السيولة، وهو ما ظهر أثره في تلك الفترة في تحول صافي الأصول الأجنبية للبنوك إلى منطقة السالب.

كل هذه الحلول، مع توسع الدولة في الإنفاق على مجالات استنزفت العملة الصعبة، قادت إلى تفاقم الفجوة بين سعر الدولار في المصارف وسعره في السوق السوداء، مما قاد إلى تعويم جديد وصادم للعملة المحلية في نوفمبر 2016 أفقدها أكثر من نصف قيمتها أمام الدولار.

شجع التعويم حائزي الدولار على بيعه مقابل الجنيه، واتجه المركزي لامتصاص السيولة المحلية الناتجة عن ذلك عن طريق رفع أسعار الفائدة.

وجذبت الفائدة المرتفعة مستثمري الديون من الأجانب، فتدفقت أموالهم الخضراء على الاقتصاد من جديد، ولم يلجأ المركزي لتعقيم هذه التدفقات مثلما فعل خلال التسعينيات، ولكن لجأ لطريقة غير معتادة من عمليات السوق المفتوح، وهي طرح مزادات للإيداع على البنوك، بمعنى إتاحة الفرصة أمام البنوك لوضع ودائع لدى المركزي مقابل عائد، وهي وسيلة أسرع لامتصاص الفوائض، كما لجأ المركزي أيضا لرفع الاحتياطي الإلزامي المفروض على البنوك.[78]

لم تمنع كل هذه الإجراءات معدلات التضخم من الارتفاع إلى مستويات قياسية، تعرضت شرائح واسعة من المصريين إلى الإفقار، بينما جنى مستثمرو الديون من الأجانب أرباحًا كبيرة من الفائدة المرتفعة.

ربما يستدعي ذلك أن نتوقف لبرهة للتعرف على المستثمرين الأجانب في الديون الساخنة، والذي ساهموا في خلق أزمة ما بعد 2011 وفي التربح من تعويم 2016.

يطلق على هذا النوع من المستثمرين الأجانب في الديون القصيرة الأجل مستثمري الـ carry trade، والمقصود بهذا التعبير فئات المستثمرين التي تستغل الفارق بين أسعار الفائدة المنخفضة في البلاد المتقدمة والمرتفعة في البلاد النامية لخلق الأرباح، حيث يقومون بالاقتراض بفائدة متدنية من دول مثل الولايات المتحدة وشراء ديون محلية في البلاد النامية بهذه الأموال.

مع انفتاح مصر على الأسواق الدولية في سياق التحرر الاقتصادي تزايدت استثمارات الـ carry trade في الديون المصرية، وقد ساهمت في خلق تدفقات دولارية قوية للاقتصاد المصري، ولكن مشكلة هذه الاستثمارات هي أنها موجهة إلى ديون قصيرة الأجل وتستطيع الخروج بسرعة من السوق المصري لذا يطلقون عليها «استثمارات ساخنة».

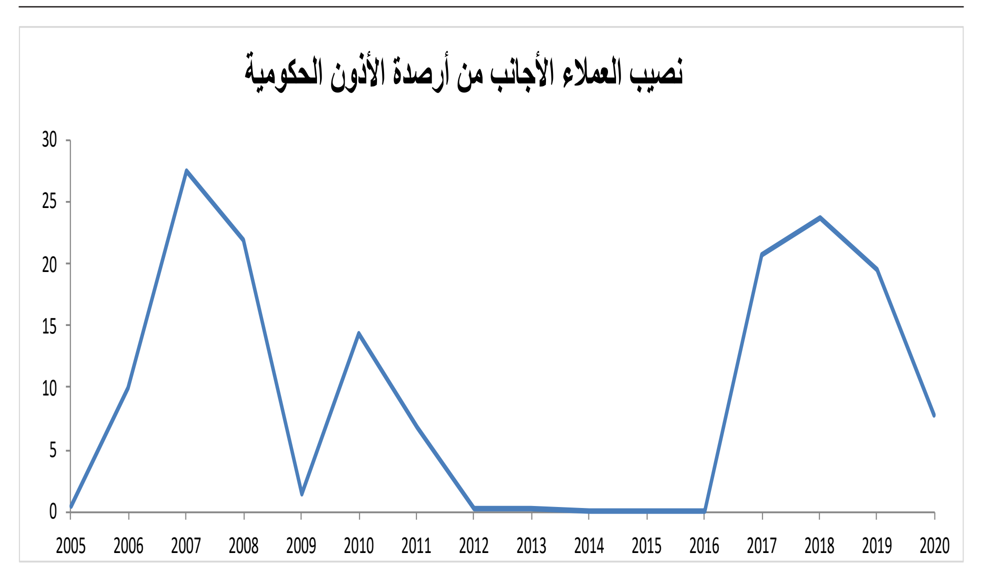
78- مقابلة مع أحمد الصفتي.

ويلجأ المستثمرون الأجانب في أسواق الديون للخروج من أي سوق عند الإحساس بوجود مخاطر مرتفعة تهدد بعدم قدرة البلد المقترض على سداد ديونه، أو أزمة عملة مثل التي مرت بها مصر بعد 2011 تهدد بعدم قدرة المستثمر الأجنبي على تحويل مستحقاته عند استرداد أصل الدين من الجنيه إلى الدولار، أو وجود عائد منافس مثل أن يرفع بنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي من أسعار الفائدة فيصبح الاستثمار في ديونها أكثر جاذبية وهو ما حدث مثلا بعد أن تعافت الولايات المتحدة جزئيًا من ركود الأزمة المالية العالمية.

ويستطيع المستثمر الأجنبي أن يتخارج من السوق الذي يرغب أن لا يستمر في الوجود به عن طريقين، الأول أن يبيع إذن الخزانة الذي يحمله إلى طرف آخر عن طريق السوق الثانوية لتداول الأوراق المالية، أو أن يظل حاملا لورقة الدين حتى يحل أجلها ولا يقوم بتجديد شراء هذا الدين، أو ما يعرف بعملية **roll over** التي عادة ما يقوم مستثمرو الديون بها عند الرغبة في مد أجل الدين القائم على الحكومة للاستثمار فيه لفترة جديد.

وبقدر ما استفادت مصر من جذب أموال الاستثمارات الساخنة في الديون في أوقات الرخاء، بقدر ما تعرض سعر الصرف في مصر لضغوط عند خروج هؤلاء المستثمرين في أوقات الأزمات.

وكما يظهر من الرسم التالي فقد انخفضت حصة المستثمرين الأجانب من إجمالي الأذون بحدة خلال الأزمة المالية وبعد ثورة يناير حتى كادت أن تختفي من مصر، قبل أن تعود بقوة بعد اتفاق الصندوق، ثم تخرج بقوة مجددًا في 2018 مع اتجاه أمريكا لرفع الفائدة، وتتراجع مرة أخرى مع أزمة وباء كورونا ثم تعود مجددًا مع هدوء حدة الأزمة.



المصدر: حسابات الباحث من بيانات البنك المركزي عن شهر يونيو في كل عام.

لقد تكلفت الخزانة العامة في مصر أعباء من وراء هذه الاستثمارات مرتين، الأولى في الأوقات التي كانت تجتذب فيها هذه الأموال من خلال طرح الأذون بفائدة مرتفعة تنافس بها البلدان النامية التي تتصارع على جذب هذه الأموال، والمرة الثانية عند خروجها بقوة، الأمر الذي ساهم في دفع السلطات بمصر للبحث عن قروض جديدة من منافذ أخرى لتعويض خروج هذه الأموال مثل طرح السندات الدولارية في البورصات الأجنبية وما تنطوي عليه من أعباء تتحملها الأجيال القادمة.

هذا المشهد برمته، علاقة المنفعة المتبادلة بين الاستثمارات الأجنبية الساخنة والدولة يعكس عجزنا عن تحقيق تقدم كبير في معركة التحديث التي حاولنا أن نخوضها في منتصف القرن العشرين.

مع فاتورة ضخمة للاستيراد، واحتياج مستمر لاستيراد متطلباتنا الأساسية من الخارج، ودور هامشي في إنتاج وتصدير التكنولوجيا للعالم، يصبح عالم القروض (الأوهام) هو أحد ديناميكيات الاقتصاد في مصر، وليس الاقتصاد الإنتاجي (الحقيقي).

التقشف .. الوجه الآخر لعملة الديون

كانت هذه صورة موجزة للنخب المالكة لصكوك الدين ومدى استفادتها من تحولات الاقتصاد بعد التسعينيات، وفي الوجه الآخر من المشهد سياسات التقشف في الإنفاق الاجتماعي بهدف تدبير الأموال لسداد فوائد وأصول القروض.

على مدار التسعينيات والعقود الأولى من الألفية استمرت مستويات الدين العام في مصر مرتفعة، ومع دخول الدولة في أزمتين كبيرتين لتدبير الموارد بالنقد الأجنبي، خلال التسعينيات وفي 2016، كانت مضطرة للدخول في اتفاقات قروض مشروطة مع صندوق النقد الدولي، والذي أصبح كما ذكرنا بوابة للوصول إلى مصادر التمويل الدولية المتعددة.

يرى البعض أن شروط الصندوق ما هي إلا أداة لضمان الانضباط المالي الذي يجنب الدولة الوقوع في الإفلاس، بينما يرى آخرون أنها مظهر من مظاهر هيمنة هذه المؤسسة المالية على اقتصاد العالم النامي وتطويعه لتحقيق أهداف محددة.

في كتابيهما، الديون وصندوق النقد والبنك الدوليين، يقدم المؤرخ إريك توسان وأستاذ الرياضيات داميان ميليه، عرضًا موجزًا للإجراءات المتكررة التي تفرضها المؤسستان على البلدان المتلقية لقروضهما تحت اسم الإصلاح الاقتصادي، والتي تتشابه إلى حد كبير مع ما مرت به مصر في تجارب «الإصلاح » مع قروض الصندوق المرتبطة بمشروطية خلال التسعينيات و2016.

وتشمل إجراءات سريعة، تتعلق بتحرير الدعم على سلع أساسية مثل الغذاء والوقود، وتخفيض الإنفاق في مجالات التعليم والصحة والإسكان والبنية الأساسية وتجميد أجور العاملين في الخدمة المدنية، وتعويم العملة، وأخيرًا رفع الفائدة والذي عادة ما يجتذب رؤوس الأموال الساخنة.

أما عن الإجراءات طويلة المدى، فتتعلق بتنمية قطاع الصادرات لتوفير العملة الصعبة لسداد الديون وهو ما كان يتم على حساب تلبية الاحتياجات المحلية، وانفتاح الأسواق من خلال تخفيف تدابير الحماية الجمركية، والتوسع في الخصخصة وتحرير حركة رؤوس الأموال والتركيز على تنمية إيرادات الدولة من خلال ضرائب القيمة المضافة بدلاً من ضرائب الدخل التصاعدية بالرغم من أن الأخيرة أكثر انحيازًا للعدالة الاجتماعية.[79]

وكما يتضح من الإجراءات السابقة فإنها مزيج من السياسات يقلص من المكتسبات الاجتماعية التي كانت تحظى بها الطبقات الوسطى والدنيا، ومن جهة

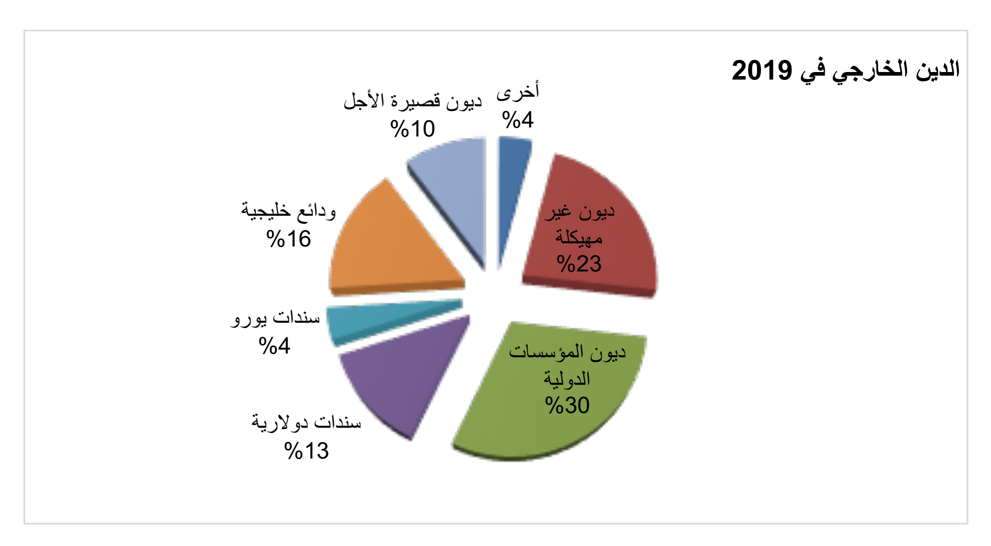
79- Éric Toussaint and Damien Millet - Debt، the IMF، and the World Bank Sixty Questions، Sixty Answers- The IMF، the World Bank، and the Logic of Structural Adjustment - MONTHLY REVIEW PRESS - 2010.

أخرى تدمج البلدان النامية أكثر فأكثر في منظومة الاقتصاد العالمي الذي تهيمن عليه البلدان المتقدمة.

كان «الإصلاح » إذن أشبه بماكينة لعصر ثمار مجتمع العمل في مصر، فماذا عن الوقود المحرك لهذه الماكينة، إنها الديون بطبيعة الحال، لقد قادت أزمات المديونية المتتابعة الدولة المصرية للاقتراب أكثر وأكثر من مشروطية الصندوق والخضوع لها.

ولا تزال البنوك هي المستفيد الرئيسي من احتراق وقود «الديون» في معصرة «الإصلاح» الضخمة، فوفقًا لتقديرات الاقتصادي محمد عبده تصل نسبة أوراق الدين الحكومية والتسهيلات المقدمة للدولة إلى 40.1% من مجمل أصول البنوك، في يونيو 2018.[80]

كما أن انفتاح مصر على أسواق الديون الدولية جعل من الدائنين الدوليين شريكًا رئيسيًا في تقاسم فوائض المجتمع المصري، ليس فقط عن طريق سوق الأذون المحلي وتجارة الـ carry trade، ولكن أيضا من خلال توسع مصر مؤخرًا في طرح سندات ضخمة مقومة بالعملات الأجنبية في البورصات الخارجية.

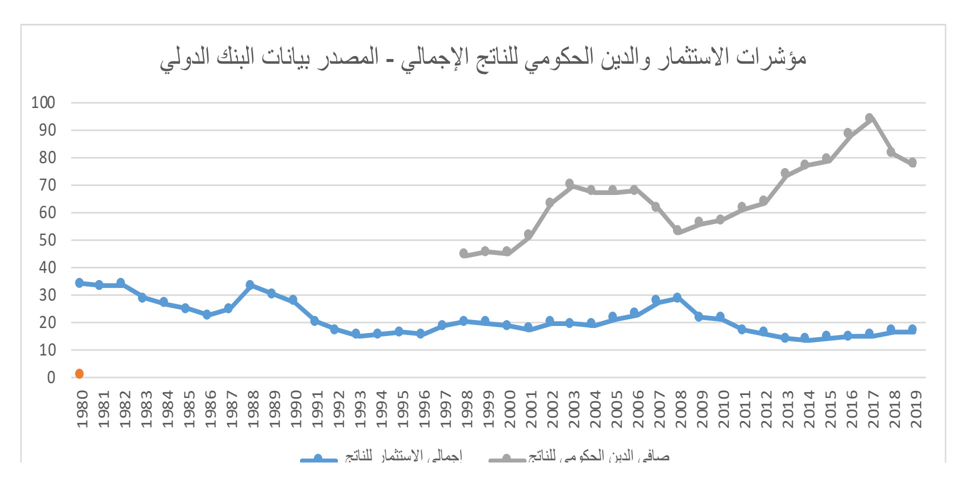


المصدر تقرير الوضع الخارجي الصادر عن البنك المركزي عن عام 2018 - 2019

ولا تبدو هذه المديونية المتنامية مرتبطة الصلة بالاقتصاد الحقيقي بشكل كبير، إن مفهوم رأس المال الوهمي يقوم بالأساس على فكرة أن ثمة رأس مال يحقق أرباحًا دون أن تقابل هذه الأرباح إنتاجًا حقيقيًا، وهذه حالة مشابهة للمديونية المصرية بشكل كبير.

80- Mohammed Abdu - Dealing with Egypt Public Debt Accumulation Problem - Macrothink Institute - 2019- https://ideas.repec.org/a/mth/ber888/v9y2019i4p128-156.html

كما يبدو من الشكل التالي فإن الدين الحكومي العام لمصر كان يتزايد خاصة خلال السنوات الأخيرة، كنسبة من الناتج الإجمالي، في الوقت الذي تراجعت فيه معدلات الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي وظلت أقل من تلك المطلوبة لتوليد الوظائف التي يحتاجها الاقتصاد.



المصدر البنك الدولي

كما أن التوسع في الاعتماد على الاستدانة الخارجية، بعد 2016، مع ضخامة احتياجاتنا الاستيرادية ومحدودية نجاحنا في معركة التصدير، جعل وضعنا هشًّا، لدرجة تجعلنا أمام الأزمات الطارئة أكثر احتياجًا للاستدانة.

كما يظهر من بيانات صندوق النقد الدولي، فإن مؤشر كفاية احتياطي النقد الأجنبي في مصر كان أقل من مستواه الآمن (عند 100 نقطة) خلال السنوات التي تتابعت فيها أزمات اضطرابات ثورة يناير وانخفاض أسعار النفط واستمرار تباطؤ ما بعد الأزمة المالية العالمية.

والملفت أن المؤشر استمر على ضعفه خلال سنوات ما بعد اتفاق الصندوق في 2016 في الوقت الذي كانت فيه قيمة الاحتياطي (الإسمية) ترتفع بشكل قوي.

ويكشف مؤشر كفاية الاحتياطي، الذي يصدره صندوق النقد الدولي، مدى قدرة الاحتياطي على مواجهة الالتزامات الواقعة على بلد ما.

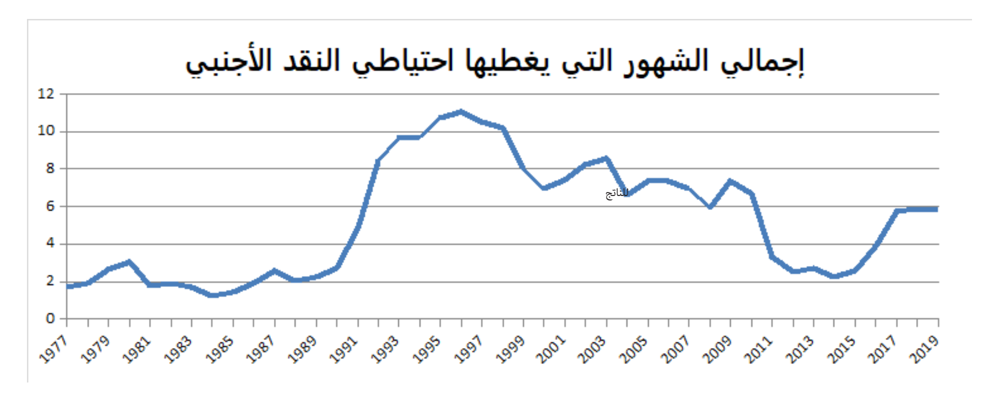
وما يظهر من تفاصيل هذا المؤشر أن الالتزامات الخارجية المرتبطة بتعاملات الأجانب في الديون المصرية أو الديون قصيرة الأجل كانت تمثل عبئًا ثقيلا بجانب ضخامة وارداتنا.

يعني ذلك أن وقوع أزمات طارئة مثل أزمة وباء كورونا تستدعي خروجًا سريعًا للأجانب من سوق أذون الخزانة وتتسبب في ضعف مفاجئ في إيراداتنا من مجالات

مثل السياحة يجعلنا في احتياج سريع للاقتراض للعودة بالاحتياطي إلى مستويات آمنة.

كما أن عجزنا عن تحقيق إنجاز كاف في معركة التصدير، بجانب فاتورة وارداتنا الضخمة، تسبب في الضغط على الاقتصاد وجعلنا في حاجة لمراكمة احتياطات ضخمة حتى ولو عن طريق الديون.

وما يدلل على ذلك هو أن معدل تغطية الاحتياطي لأشهر الواردات يعد في الوقت الحالي عند مستوى أقل من التسعينيات، بالرغم من النمو القوي للقيمة الاسمية للاحتياطي بعد برنامج «الإصلاح» في 2016.



المصدر: بيانات البنك الدولي

الديون في مئة عام .. إيجاز أخير

خلال هذا الفصل حاولنا أن نتناول تاريخ موجز لكل من نشأة القطاع المصرفي والسياسات النقدية، صعود وهبوط الديون السيادية، التراكم الذي حققته المؤسسات الدائنة من تسليف الحكومة ودور هذه المؤسسات في تمهيد الطريق أمام تعاملات المؤسسات المالية وسيادة مجتمع الملكية على مجتمع العمل.

ومن واقع هذه الدراما التي وقعت بشكل رئيسي بين سبعينيات القرن التاسع عشر والعقود الأولى من القرن الواحد والعشرين، فإن التصور الذي صغناه في مقدمة الفصل عن دور المؤسسات المالية يبدو متحققًا بدرجة كبيرة في التاريخ المصري.

فقد جاء المال الأجنبي لمصر في القرن التاسع عشر باحثًا عن دور للوساطة بين الثورة الصناعية وبين وادي النيل الذي يمثل أرضًا بكرًا لتحقيق الأرباح، جاء مرة في

صورة البنوك التي تقوم بتوفير التمويل لتشجيع التجارة مع الغرب وكان ذلك نواة النشاط المصرفي في مصر، ومرة أخرى في صورة التمويلات الموجهة لتحديث مصر وجعلها أكثر ارتباطًا بالنظام الرأسمالي العالمي.

ومع تعثر الدولة المصرية في ديونها دخل الاحتلال البريطاني لفرض الانضباط المالي، ثم تمهيد الطريق أمام المزيد من تعاملات المؤسسات المالية في الاقتصاد.

وخلال الخمسينيات كان معروضًا على مصر أن تدخل في هذه الدائرة من جديد، تجسد ذلك بوضوح في عرض تمويل مشروع السد العالي الضخم الذي كان مقترنًا بشروط للمراقبة الدولية على الاقتصاد المصري، لكن السلطة في مصر اختارت خيارًا ثوريًا بالانعتاق من المديونية للغرب والبحث عن مصادر بديلة للتمويل كان أبرزها تأميم المنشآت المملوكة للغربيين.

كان ذلك إيذانًا بعصر جديد يحمل مفردات جديدة لنمط إدارة الاقتصاد، وكان لهذا التوجه انعكاساته على جعل العلاقات الاقتصادية تدور في مسار خدمة مجتمع العمل وليس توليد الأرباح للمالكين، تجسد ذلك في توجيه التمويلات للقطاع العام الذي يهدف للكفاية الذاتية حتى وإن أنتج بالخسارة، ولتأميم المنشآت الكبيرة لمنع التركز في الثروة داخل نخبة ضيقة من المجتمع.

وفي تلك الفترة قامت البنوك، التي أصبحت تابعة للدولة، بدور الجهة التي تجمع المدخرات من المواطنين لتوفير التمويل لمشروعات الدولة، وتحت هذا العقد الاجتماعي تقبل المواطنون الفائدة السلبية التي كانت تقدمها البنوك في مقابل أشكال الحماية الاجتماعية والرفاه التي كان يقدمها القطاع العام.

ولكن على الصعيد الدولي كانت المؤسسات المالية توحد من قواها لكبح تمرد البلاد النامية على هيمنتها، وتجسد هذا التوحد في نفوذ صندوق النقد الدولي الذي أصبحت «شهادته للثقة « مدخلاً أساسيًا ووحيدًا للوصول للتمويلات الدولية من الجهات الأخرى.

ومع تزايد الأعباء المالية على مصر، لأسباب عدة منها سوء الإدارة وعيوب عميقة في نموذج الستينيات الاقتصادي، لم تجد السلطات بدًّا من الخضوع مجددًا لهيمنة صندوق النقد الدولي، ودارت مجددًا في دائرة مشابهة، مع اختلاف المفردات الاقتصادية، لكن الملمح الثابت بين تسعينيات القرن التاسع عشر وتسعينيات القرن العشرين هو فرض الانضباط المالي ثم تمهيد الطريق أمام تعاملات المؤسسات المالية.

التسعينيات قادتنا إلى حالة الاعتماد القوية في الوقت الراهن على توفير الدولة مصادر تمويل عبر الديون، والتي أصبحت تتشارك فيها بشكل كبير كل من البنوك المحلية والمؤسسات المالية الأجنبية.

الفصل الثاني

عن النمو الذي لا تسقط ثماره..
القطاع المالي كآلية لتركز الثروة

أسامة دياب

يتفـق الكثـير مـن مؤرخـي الاقتصـاد، عـلى أن الحقبـة «النيوليبراليـة» التـي بـدأت مـع أزمـة النفـط الحـادة في عـام 1973، كتبـت شـهادة وفـاة نمـوذج الرأسـمالية الكينـزي،[1] الـذي اسـتمر كنمـوذج سـائد للرأسـمالية في أعقـاب الحـرب العالميـة الثانيـة، وعظَّـم مـن دور الحكومـات في تحفيـز الاقتصـاد، وتوفـير بيئـة مواتيـة لتقويـة شـوكة النقابـات العماليـة في التفـاوض عـلى أجـور أعـلى للعـمال، حتـى يكـون بمقدورهـم القيـام بدورهـم كمسـتهلكين فاعلـين قادريـن عـلى تدويـر عجلـة الإنتـاج المعطلـة.

ظـل هـذا النمـوذج يعمـل بشـكل جيـد جـدًا حتـى أزمـة النفـط التـي تلـت حـرب أكتوبـر، والتـي أدت إلى ارتفـاع أسـعار مدخـلات الإنتـاج بشـكل حـاد، مـا قـاد إلى مـا يسـمى بالركـود التضخمـي.

فشـلت الحلـول الكينزيـة الكلاسـيكية في مواجهـة الركـود التضخمـي، فأيـة محاولـة لتحفيـز السـوق عـن طريـق ضخ أمـوال، كانـت تـؤدي إلى تحفيـز التضخـم، وفي المقابـل أيـة سياسـات انكماشـية تقـوم بتعميـق الركـود.

خلـق هـذا الفشـل الحاجـة إلى نمـوذج اقتصـادي بديـل، وكان النمـوذج الأكثر جاهزية هـو النمـوذج «النيوليـبرالي» الـذي كان يتـم الإعـداد لـه منـذ الأربعينيـات بقيـادة المفكـر الاقتصـادي الليـبرالي الكلاسـيكي، فريدريـك هايـك، فيـما يسـمى بمجتمـع مونـت بيريلـين (هارفي، 2005).[2]

يعتقـد أسـتاذ الأنثروبولوجيـا والجغرافيـا والاقتصـاد السـياسي، دافيـد هـارفي، أن أنشـطة المضاربـة التـي تقـوم بهـا صناديـق التحـوط والاسـتثمار المملوكـة لمؤسسـات القطـاع المـالي (مثـل بنـوك الاسـتثمار) تعـد أكـثر أشـكال «التراكـم عـبر الانتـزاع» (accu-mulation by dispossession) تطـورًا في عـصر الحقبـة «النيوليبراليـة».

يُعّـرف هـارفي التراكـم عـبر الانتـزاع عـلى أنـه النسـخة الحديثـة المعـاصرة مـن التراكـم الأولي، ويـرى أن هـذه النسـخة المسـتحدثة انتـشرت وتوسـعت خـلال الحقبـة «النيوليبراليـة» بـدءًا مـن سـبعينيات القـرن المـاضي. والتراكـم الأولي، وفقًـا لتعريـف كارل ماركـس، وروزا لوكسـمبورج، هـو نمـط التراكـم الـ(لا)رأسـمالي الـذي يعتمـد عـلى القـوة والاحتيـال والقمـع والنهـب، والـذي يحـدث عـلى مـرأى ومسـمع مـن الجميـع، بـدون بـذل أيـة محاولـة لإخفائـه.

ووفقًـا لرؤيـة لوكسـمبورج، فـإن هـذا النمـط مـن التراكـم يحـدث عـلى النقيـض مـن -ولكـن بالتكامـل والتزامـن مـع- أنمـاط التراكـم المعتمـدة عـلى نمـط الإنتـاج الرأسـمالي، التـي تجنـي فائـض القيمـة عـن طريـق تشـغيل العـمال وبيـع إنتاجهـم في أسـواق

البضائع (Luxemburg، 2003، ص 432)[3] ثم إعادة استثمار بعض من فائض القيمة، للتوسع فيما يسمى في الأدبيات الماركسية، بإعادة الإنتاج الموسع (expanded re-production).[4]

هذه التفرقة بين نمطي التراكم (الرأسمالي واللارأسمالي)، تشكل مدخلًا منهجيًا ملائمًا لتحليل دور القطاع المالي في تحقيق التراكم للنخبة «النيوليبرالية»، التي سيطرت على عمليات صنع القرار في مصر، خلال العقد السابق على ثورة يناير، مع بزوغ نجم جمال مبارك، وقيامه بلعب أدوار متزايدة في المجالين الاقتصادي والسياسي.

يقول هارفي إن أي نظام يحاول أن يدمج نفسه في منطق التطور الرأسمالي (هارفي، 2003، ص 153)[5] يجب أن يمر بتغييرات هيكلية ومؤسسية وقانونية واسعة تمهد الطريق لقواعد التراكم البدائي، كمقدمة للوصول لأنماط التراكم الرأسمالي. انتشر هذا النمط، وفقًا لهارفي، منذ التحول «النيوليبرالي» في السبعينيات، والتوسع في برامج الخصخصة على مستوى العالم، ويضرب الأمثلة تحديدًا في كتابه الإمبريالية الجديدة (2003) بنماذج التحول في الاقتصاد الروسي، في أعقاب انهيار الإتحاد السوفييتي، وكذلك نموذج التحول في الاقتصاد الصيني.

بالنسبة للتحول الروسي، وتحت مسمى العلاج بالصدمة (hocks therapy)، تم القيام بعمليات عنيفة للتراكم البدائي تمثلت في سياسة توزيع الأصول العامة عن طريق الخصخصة، وإصلاحات سوق غير متوازنة، ما أثر على أنواع التراكم الناشئة عن طريق دورة رأس المال (أو ما يسميه هارفي إعادة الإنتاج الموسع).

أما بالنسبة لنموذج التحول الصيني تجاه رأسمالية تحركها الدولة، فقد شمل هو الآخر موجات متعاقبة من التراكم البدائي (هارفي، 2003، ص. 156).[6] لكن هارفي رأى في تلك الحالة أن التراكم البدائي كان تكلفة ضرورية لتدشين نموذج التطور الرأسمالي في البلاد.

لم تكن مصر منذ السبعينيات بعيدة عن عمليات التراكم البدائي. فالتحول «النيوليبرالي» شهد أيضًا موجات عنيفة من هذه الممارسات تحت مظلة برامج الخصخصة، وسياسات تخصيص الأراضي للمستثمرين، وإغلاق العديد من المساحات

3- Luxemburg، R. (2003). The Accumulation of Capital. London: Routledge.

4- إعادة الانتاج الموسعة، وفقًا لماركس، هي إعادة استثمار بعض من فائض القيمة في الدورة الرأسمالية القادمة، بحيث يتوسع الإنتاج في كل دورة، وهو شرط من شروط التراكم الرأسمالي.

5- Harvey، D. (2003). The 'New' Imperialism: Accumulation by Dispossession. Retrieved December 19، 2017، from http://www.socialistregister.com/index.php/srv/article/view/5811

6- نفس المصدر السابق

المشـاعية للاسـتخدام الخـاص كالشـواطئ والأنهـار، وانتشـار المضاربـة في الأوراق الماليـة، والاسـتثمار في الديـن العـام والخـاص، والتحويـل التدريجـي للمرافـق العامـة إلى ملكيـات خاصـة.

وشـهدت تسـعينيات القـرن المـاضي، والعقـد الأول مـن الألفيـة الثالثـة، صعـودًا كبـيرًا لقطاعـات اقتصاديـة جديـدة كان لهـا حظهـا الوافـر في النمـو والربحيـة (عـلى الأقـل مقارنـة بالقطاعـات التقليديـة كالزراعـة والصناعـة) كنتيجـة لصعـود المجموعـات «النيوليبراليـة» مـن داخـل نظـام الحكـم، ممثلـة في المجموعـة المحيطـة بجـمال مبـارك، التـي وصلـت إلى قمـة سـيطرتها عـلى مقاليـد الأمـور خـلال حكومتـي أحمـد نظيـف الأولى والثانيـة (2004-2011)، والتـي كان يطلـق عليهـا إعلاميًـا وشـعبيًا «حكومـة رجـال الأعـمال». سـيُركز هـذا الفصـل تحديـدًا عـلى القطاعـات الماليـة المرتبطـة بالبورصـة والأوراق الماليـة، عـن طريـق تحليـل ممارسـات التراكـم البـدائي في القطـاع المـالي.

ولـن نكتفـي بتحليـل هـذا النمـط مـن التراكـم القائـم عـلى أعـمال مـن التحايـل والنهـب في كثـير مـن الأحيـان، لكـن سـنهتم أيضًـا بالبحـث في مسـألة إسـهام هـذه الأنشـطة الاقتصاديـة في تكريـس الفـوارق الطبقيـة. لـذا سـنحلل ربحية شركات السـمسرة مـن نشـاط تـداول الأوراق الماليـة، وكذلـك أداء بنـوك الاسـتثمار. وسـنقارن طفـرات الربـح التـي حققتهـا هـذه الكيانـات بالسـياق الاجتماعـي المحيـط بهـا، أو بمعنـى آخـر سـنبحث إن كان النمـو في نتائـج أعـمال تلـك الكيانـات قـد تسـاقطت ثمـاره عـلى القاعـدة العريضـة مـن المجتمـع. ليـس فقـط بهـدف الإدانـة الأخلاقيـة لهـذا الشـكل مـن النمـو الاقتصـادي، وإنمـا لأن الاسـتثمارات الماليـة عـلى وجـه التحديـد تنحـصر في طبقـة ضيقـة تتـداول المصالـح فيـما بينهـا، ويعكـس السـياق الاجتماعـي المحيـط بهـا، وغـير المسـتفيد مـن نشـاطها الاقتصـادي، طبيعـة الاسـتثمارات في القطـاع المـالي، ومـدى انغلاقهـا وانفصالهـا عـن المجتمـع الـذي تعيـش في محيطـه.

يفـترض هـذا الفصـل أن هنـاك أربـع وسـائل أو قنـوات لـ«تسـاقط ثمـار النمـو»، وهـي: 1) الأجـور، و2) الضرائـب، و3) إعـادة الاسـتثمار، و4) الإنفـاق. كـما نفـترض أن أنمـاط التراكـم عـبر الانتـزاع -بعكـس أنمـاط التراكـم الرأسـمالي عـن طريـق إعـادة الإنتـاج الموسـع- لا تسـقط ثمارهـا عـلى القاعـدة الأوسـع مـن المواطنـين لعـدة أسـباب، أهمهـا أن:

1- التراكـم عـبر الانتـزاع لا يعتمـد عـلى عنـصر العمـل، وبالتـالي لا يرتبـط بالأجـور والتشـغيل.

2- التراكـم عـبر الانتـزاع في القطـاع المـالي (عـلى الأقـل في مـصر) لا يخضـع لضريبـة عـلى الأربـاح الرأسـمالية، وبسـبب عـدم ارتبـاط النشـاط بحيـز جغـرافي، يسـهل التهـرب مـن الضريبـة عـلى الأربـاح عـن طريقـة نقـل الأربـاح بسـهولة لمـلاذات ضريبيـة.

3- المرونة التي يتمتع بها النظام المالي لا تضمن توجيه جزء من العوائد إلى أنشطة استثمارية تشغيلية (إعادة إنتاج موسع)، بل إن شبهة عدم القانونية في كثير من تلك الأنشطة، تشجع على نزوح الأموال إلى الخارج في حسابات مالية في سويسرا، وغيرها من الملاذات الضريبية السرية.

4- بطلان الزعم بأن إنفاق واستهلاك تلك العوائد ينشط من الطلب العام ويخلق وظائف، لأن الميل الحدي للاستهلاك يقل مع زيادة الدخول والثروات، أو بعبارة أخرى، كلما زاد دخل الفرد، قلت نسبة ما يذهب من تلك الزيادة إلى الإنفاق، وزاد ما يذهب إلى الادخار، وبين الفئات الغنية، يذهب جزء كبير من الإنفاق إلى سلع مستوردة، أو يتم الإنفاق في الخارج، بما لا يمثل أي نشاط تحفيزي للاقتصاد الوطني.

وسنعمل في هذا الفصل على اختبار تلك الفرضية عن طريق تحليل كمي وكيفي للمعلومات المتوفرة عن القطاع المالي، كدراسة حالة لواحدة من أهم أنماط التراكم عبر الانتزاع الحديثة في الحقبة «النيوليبرالية».

خلفية

تم تأسيس البورصة المصرية عام 1992، وتلا ذلك بفترة قصيرة البدء في برنامج الخصخصة كنتيجة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة الخاص بصندوق النقد الدولي عام 1991.

في إطار هذا البرنامج، تم تجميع 314 شركة قطاع عام في 1991 تحت مظلة 27 شركة قابضة مقسمة قطاعيًا. كان هناك ثلاث طرق رئيسية لخصخصة شركات القطاع العام، الأولى هي بيع أسهمها في البورصة، والثانية بيع حصص استراتيجية عن طريق المزادات، والثالثة بيع حصص للعاملين. وبدأ برنامج الخصخصة فعليًا عام 1994، وحتى عام 2001 تم خصخصة كاملة لـ 130 شركة، منهم 37 عن طريق الاكتتاب العام في البورصة، و26 عن طريق البيع لمستثمرين استراتيجيين، وتم في نفس الفترة خصخصة جزئية لـ54 شركة، منهم 18 عن طريق الاكتتاب العام (عمران، 2004)[7].

بدأت الموجة الثانية من برنامج الخصخصة في 2002، وكان أبرز صفقات هذه الموجة الجديدة بيع 20% من الشركة المصرية للاتصالات في اكتتاب عام. أما أكثرها إثارة للجدل فكان بيع البنك الوطني المصري لبنك الكويت الوطني، وهي الصفقة

7- Omran، M. (2004). The Performance of State-Owned Enterprises and Newly Privatized Firms: Does Privatization Really Matter? World Development،32(6)، 1019-1041. doi:10.1016/j.worlddev.2004.01.006

التي تورط فيها نجلا مبارك، وعدد من بنوك الاستثمار، وصناديق الاستثمار المباشر، على رأسهم صندوق «حورس» الشهير المملوك لـ«إي إف جي هيرميس».

وتم اتهام نجلي مبارك وبنوك الاستثمار المتورطة في الصفقة بالتلاعب بالسهم، فيما أسفر عن تربح الأطراف المتورطة بما يزيد عن 2 مليار جنيه مصري، ومازالت القضية منظورة أمام المحاكم المصرية، وهي القضية المعروفة إعلاميا بـ«التلاعب بالبورصة»، والتي سيتناولها هذا الفصل بقدر من التفصيل.

وقد شهدت مصر معدلات نمو مرتفعة للغاية في السنوات السابقة على الثورة، خاصة خلال السنوات الثلاث ما بين 2006 و2008، حيث تم تحقيق معدلات نمو 7% في السنة، قبل أن تهبط إلى نحو 5% في الأعوام 2009 و2010، على إثر الأزمة المالية العالمية، وما أدت إليه من ركود على مستوى العالم.

وبالرغم من أن الاقتصاد نما بنسبة تراكمية 35% في تلك السنوات الخمس، إلا أن معدلات الدخل الحقيقي للغالبية العظمى من المواطنين المصريين لم تتحسن، ولم تسقط ثمار هذا النمو، كما وعدت مرارًا وتكرارًا المجموعة الاصلاحية التي تبنت تلك السياسات الدافعة للنمو، فمعدلات الفقر زادت بين عامي 2000 و2009 من 16.7% إلى 21.6% (ريم عبد الحليم، 2014).[8]

قام الكثيرون برصد هذا التناقض، واستخلاص أن النمو لا يعني بالضرورة تحسن الأحوال المعيشية للسواد الأعظم من السكان بسبب تركز الثروات الجديدة عند الطبقات الأغنى من المجتمع. وسيحاول هذا الفصل، عن طريق تحليل آليات القطاع المالي الصاعد في تلك الفترة، الوصول إلى جزء من أسباب هذا «التناقض»: زيادة الثروة ككل في الاقتصاد، تزامنًا مع زيادة مستويات الفقر وتردي الأحوال المعيشية لقطاعات عريضة من السكان.

واحد من أهم أسباب هذا التناقض بين ارتفاع النمو وزيادة الفقر، هو تركز النمو والثروة الجديدة في قطاعات رأسمالية غير كثيفة العمالة، بحيث لا يؤدي ذهاب جزء من الأرباح إلى عدد كبير من العمال. يأتي ذلك لعدة أسباب، أهمها هو انخفاض -أو على الأقل ثبات- معدلات الربحية في القطاعات التقليدية كثيفة العمالة، وتراجع وزنها النسبي في الاقتصاد ككل، بالتزامن مع ارتفاع معدلات الربحية في قطاعات وأنشطة جديدة، مثل القطاع المالي والمضاربة في البورصة. السبب الآخر لنزوح رأس المال إلى هذه القطاعات هو العائد السريع والكبير، فالأنشطة التقليدية التي تعتمد على رأس مال كبير وعمالة كثيفة، عادة ما يكون تأسيسها مجهدًا، ونسبة المخاطرة فيها عالية، وقد تستغرق سنوات قبل أن تدر عائدًا مناسبًا.

8- ريم عبد الحليم (2014). نحو إعادة التفكير في العلاقة بين النمو الاقتصادي والفقر، في ضوء استراتيجية البنك الدولي للشراكة الوطنية.

فـإذا نظرنـا عـلى سـبيل المثـال إلى القطـاع الزراعـي، سـنجد تراجعًـا شـديدًا في وزنـه النسـبي مـن نحـو 30% مـن الناتـج المحـلي الإجـمالي في منتصـف السـبعينيات، إلى أقـل مـن 12% في الوقـت الراهـن. هـذا التراجـع الكبـير في النشـاط الزراعـي لم يكـن نتيجـة للتوسـع في النشـاط الصناعـي، فالنشـاط الصناعـي حصتـه كانـت شـبه ثابتـة عنـد نحـو 16% منـذ منتصـف السـبعينيات حتـى الآن (UN Stats)، وإنمـا حـدث هـذا التراجـع، في الغالـب، لصالـح أنشـطة أخـرى، أكثرهـا غـير كثيـف العمالـة. وبالتـالي فـإن نسـبة مـا يذهـب إلى الأجـور مـن إجـمالي الناتـج المحـلي، غالبًـا مـا يميـل إلى الانخفـاض.

انخفـاض نسـبة الأجـور الناتجـة عـن العمـل مـن الناتـج المحـلي الإجـمالي ظاهـرة عالميـة، وليسـت قـاصرة عـلى مـصر. في اليابـان، عـلى سـبيل المثـال، وصلـت قيمـة الأجـور مـن الناتـج المحـلي الإجـمالي إلى نحـو 80% في أواخـر السـبعينيات، ثـم هبطـت إلى 65% في 2012. حـدث نفـس الأمـر في الاتحـاد الأوروبي، حيـث وصلـت النسـبة إلى نحـو 74% في منتصـف السـبعينيات، ثـم إلى نحـو 66% في 2012. أمـا في الولايـات المتحـدة، فتراجعـت النسـبة مـن 72% في أوائـل السـبعينيات، إلى نحـو 63% في 2012.

وتفـسر منظمـة التعـاون الاقتصـادي والتنميـة (OECD) أسـباب هـذا التراجـع إلى زيـادة الانتاجيـة بسـبب التطـور التكنولوجـي الـذي أدى إلى حاجـة أقـل للعـمال، وبسـبب الاتجـاه لخصخصـة القطـاع العـام، وهـو مـا أدى إلى زيـادة الحافـز الربحـي، وبالتـالي خفـض تكلفـة العمـل.

الخصخصـة أيضًـا، وفقًـا لتقريـر المنظمـة، أدت إلى خفـض القـوة التفاوضيـة للعـمال، مـا أثـر عـلى حصصهـم مـن الدخـل (OECD، 2012، ص 110).[9] وقـد تطـرق أيضًـا إلى هـذه المعضلـة الاقتصـادي تومـاس بيكيتـي، في كتابـه الشـهير رأس المـال في القـرن الحادي والعشريـن (2014)،[10] عـن طريـق ملاحظتـه بـأن العائـد عـلى الاسـتثمار الرأسـمالي أعـلى مـن معـدلات النمـو، وهـو مـا عـبر عنـه بالمعادلـة الشـهيرة ($r > g$)، وهـي نتيجـة لتركـز عوائـد النمـو في الطبقـة الأغنـى القـادرة عـلى الاسـتثمار الرأسـمالي.

يحـد نقـص البيانـات في مـصر بشـكل كبـير مـن قدرتنـا عـلى الوصـول إلى تلـك النتائـج، لكـن في ظـل المعلومـات الشـحيحة المتوفـرة، يمكـن اسـتخلاص أن مـصر غالبًـا شـهدت اتجاهـات مماثلـة، إن لم تكـن أكـثر عنفًـا، حالـت دون «تسـاقط» أو وصـول ثمـار النمـو إلى النسـبة الأكـبر مـن السـكان. ويعـد المدخـل المثـالي لتفسـير التناقـض مـا بـين زيـادة معـدلات النمـو في مـصر، وزيـادة الفقـر في نفـس الوقـت، هـو تحليـل القطـاع

9- OECD. (2012). Labour Losing to Capital: What Explains the Declining Labour Share? Retrieved June 20، 2018، from http://www.oecd.org/els/emp/EMO 2012 Eng_Chapter 3.pdf

10- Piketty، T. (2014). Capital in the Twenty-First Century. Cambridge Massachusetts: The Belknap Press of Harvard University Press.

المـالي، ومعـدلات ربحيتـه، وكثافـة التشـغيل فيـه، مقارنـة بالقطاعـات الأخـرى كالصناعـة، والزراعـة، والسـياحة.

ونشـير في هـذا السـياق إلى حسـابات أجراهـا البنـك الـدولي بنـاءً عـلى الحسـابات القوميــة في مــصر خــلال الفــترة بــين 2000 إلى 2009، والتــي تذهــب إلى أن فائــض التشـغيل المجمـع للـشركات ارتفعـت نسـبته مـن 43% مـن الناتـج المحـلي الإجـمالي عـام 2002 إلى 50% مـن الناتـج عـام 2008. بينـما انخفضـت حصـة أجـور العاملـين مـن الناتـج في تلـك الفـترة إلى نحـو 25%، وهـو مـا يشـير، وفقًـا للتقريـر، إلى أن الكثـير مـن ثمـار النمـو في تلـك الفـترة كانـت نتيجـة زيـادة الريـع وربحيـة رأس المـال عـلى حسـاب الدخـل مـن العمـل.[11]

غنائم القطاع المالي في مصر في مطلع الألفية

إذا مـا نظرنـا إلى شركات السـمسرة في مـصر، سـنجد أن أرباحهـا قـد زادت مـن نحـو 9 مليـون جنيـه عـام 2000/2001 إلى نحـو 450 مليـون جنيـه عـام 2009/2010، مـا يـدل عـلى التوسـع الكبـير في نشـاط المضاربـة عـلى مـدار هـذا العقـد. وبالنسـبة لـرأس المـال المدفـوع لـشركات السـمسرة، فقـد زاد أكـثر مـن عشريـن ضعفًـا مـن 57 مليـون جنيـه عـام 2000/2001 إلى نحـو 1.28 مليـار جنيـه عـام 2009/2010. وإذا مـا نظرنـا إلى معـدل الربحيـة، عـن طريـق قسـمة صـافي الأربـاح عـلى رأس المـال المدفـوع، سـنجد أن معـدل الأربـاح زاد مـن نحـو 16% عـام 2000/2001 إلى مـا يزيـد عـن 35% عـام 2009/2010، مـع وصـول تلـك النسـبة إلى مـا يزيـد عـن 80% عـام 2008/2009. أمـا بالنسـبة لبنـوك الاسـتثمار التـي تشـكل المضاربـة جـزءًا أصيـلًا مـن نشـاطها، فتراوحـت معـدلات الربـح (صـافي الربـح/ رأس المـال المدفـوع) بـين 22% إلى 46% في الفـترة بـين أعـوام 2000/2001 و2009/2010.[12]

بالنظـر إلى معـدلات الربحيـة تلـك، يظهـر، وبشـكل واضـح، أن معادلـة «بيكيتـي» تنطبـق عـلى الوضـع المـصري. أي أن العائـد عـلى الاسـتثمار الرأسـمالي (خاصـة المضاربـة) يزيــد عــن معــدلات النمــو، مــا يــؤدي إلى زيــادة تركــز الدخــل والـثروة في الشرائـح الاقتصاديـة العليـا. ويتأكـد هـذا الأمـر أكـثر وأكـثر بالنظـر إلى اتجاهـات الأجـور في هـذا القطـاع.

11- Egypt promoting poverty reduction and shared prosperity - World Bank - 2014 - P.26 - http://documents.worldbank.org/curated/en/853671468190130279/Egypt-Promoting-poverty-reduction-and-shared-prosperity-a-systematic-country-diagnostic

12- بيانات النشرة السنوية للإحصاءات والمؤشرات المالية للبنوك وشركات التأمين والصرافة والسمسرة.

وكما أشرنا من قبل، فإن هارفي يعتبر أن التراكم الحادث في القطاع المالي هو نمط من التراكم البدائي يتم في العصر الراهن، الذي يطلق عليه «التراكم عبر الانتزاع». ويقول هارفي أنه مثلما الدبلوماسية هي استمرار للحرب بوسائل أخرى، فالرأسمالية المالية (finance capital) هي استمرار للتراكم بوسائل أخرى، بعدما وصل التراكم الرأسمالي من النشاط الإنتاجي إلى أزمة حادة بدءًا من عام 1973.

وبعكس التراكم المعتمد على دورة رأس المال، والأرباح الناتجة عن فائض قيمة العمل وعن طريق مبادلة السلع، يغيب عنصر العمل عن آليات التراكم عن طريق الانتزاع (إلا القليل الذي يلزم لإدارة عملية الانتزاع). فمثلًا التراكم الحادث عن طريق خصخصة الأراضي وتوزيعها، عبارة عن عوائد عادة ما تكون شديدة الضخامة في غياب شبه تام لعنصر العمل.

وتبدو معدلات التشغيل في القطاعات المالية بمصر ضعيفة للغاية مقارنة بالقطاعات التقليدية، فمتوسط حصة العامل من رأس المال المدفوع (رأس المال المدفوع/ عدد العمال) في القطاع الخاص المنظم في مجال الوساطة المالية يبلغ نحو 5.7 مليون جنيه، بينما في مجال الزراعة ينخفض إلى 368 ألف جنيه، وفي المجال الصناعي 220 ألف جنيه (الجهاز المركزي للتعبة العامة والإحصاء، 2016).[13] يعني هذا أن كل 6 مليون جنيه من الاستثمارات في شركات السمسرة تقوم بتوظيف شخص واحد فقط، في حين أن نفس حجم الاستثمار كفيل بتوظيف 27 عاملًا في مجال الصناعة، أو 16 عاملًا في مجال الزراعة.

يعني هذا باختصار أن جزءًا كبيرًا من رأس المال المستثمر في مجال المضاربة والسمسرة يذهب إلى غير الطبقات العاملة بأجر (بمفهومها الواسع من فلاحين وعمال وأصحاب الياقات البيضاء)، وهو من أسباب تراجع نسبة الأجور من الناتج المحلي الإجمالي، كما يعني انسداد واحدة من أهم قنوات التساقط المزعوم لثمار النمو.

قد يحدث أيضًا تساقط لثمار النمو الاقتصادي عن طريق السياسات الضريبية. إلا أن قطاع السمسرة والمضاربة، بسبب طبيعة نشاطه، من أكثر الأنشطة المعفاة من الضرائب، وبنوك الاستثمار لديها قدرة كبيرة على تجنب الضرائب، وتحويل أرباحها إلى الخارج بدون دفع ضرائب، كما سيتضح من دراسة الحالة الخاصة بالبنك الوطني المصري. يعتمد أيضًا القطاع المالي بشكل كبير على صناديق استثمار مسجلة في ملاذات ضريبية توفر له سرية كاملة وإعفاءً لجميع أنواع الأرباح، وهو ما يضعف أكثر وأكثر من حجة تساقط الثمار. كما يتضح من دراسة

13- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (2016). النشرة السنوية للإحصاءات والمؤشرات المالية لشركات القطاع الخاص المنظم.

لشبكة العدالة الضريبية (James Henry، 2012)،[14] أن نسبًا كبيرة من عائدات تلك الاستثمارات لا تتم إعادة استثمارها في البلد الأصلي، إنما يتم مراكمتها في تلك الملاذات في ظل سرية وحماية، ويتم استثمارها في أنشطة آمنة منخفضة القيمة والمخاطر على مدى طويل، بهدف حماية الأصول وتنويع مصادرها (ص، 29-30).

نحن باختصار أمام قطاع يتوسع بشدة ويستحوذ على حصة متزايدة من النشاط الاقتصادي، يقدم عائدًا وربحية ضخمة جدًا لقلة قليلة من المستثمرين الأثرياء أو أصحاب النفوذ (الـ1% الأغنى)، وفي نفس الوقت منخفض الكثافة العمالية، بحيث لا تشارك أية فئات أخرى في تلك الثروة الجديدة المولدة، ولا حتى الدولة والمجتمع عن طريق الضرائب.

وما يزيد من صعوبة تساقط تلك الثمار، هو عدم إعادة استثمار تلك التراكمات في مصر ونزوحها إلى الخارج، وهو ما كشف عنه ملف الأموال المنهوبة للنخبة الحاكمة في عصر مبارك، الذي تم فتحه بعد ثورة يناير 2011، إلى جانب العديد من التسريبات التي تمت من خلال مؤسسات في الخارج توسطت في هذا النوع من التعاملات، مثل تسريبات «وثائق بنما».

ما هو الملاذ الضريبي؟

الملاذ الضريبي هو ولاية قضائية قد تتحقق في دولة أو دويلة صغيرة أو منطقة داخل دولة لديها معدلات ضريبية منخفضة أو منعدمة، حيث يتم تحويل الأموال ورأس المال والأرباح إليها، لمساعدة الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين على تجنب دفع الضرائب المستحقة على الأرباح و/أو الدخل و/أو الثروة في البلاد التي تمت فيها عملية الإنتاج. ومن الممكن تنفيذ هذه العملية بصورة قانونية من خلال ما يعرف بالتجنب الضريبي، أو بشكل غير قانوني (التهرب الضريبي). وعادةً ما توفر هذه الولايات الوقاية السرية القصوى للمعاملات المالية والاستثمارية، لأن مستويات شفافية مرتفعة من شأنها الحد من حركة الأموال إلى هذه الولاية القضائية الضريبية، ومن ثم ينتهي دورها كملاذ ضريبي.

المصدر: تقرير "من وراء حجاب استثمارات البنك الدولي بين السرية المالية ووعود التنمية: حالة مؤسسة التمويل الدولية في مصر، ٢٠١٨" - المبادرة المصرية للحقوق الشخصية.

دراسة حالة: البنك الوطني المصري.. التراكم عن طريق التلاعب بالأسهم

يعدد هارفي طرقًا عديدة للتراكم عبر الانتزاع في القطاع المالي، من ضمنها الترويج للأسهم والتلاعب بها. فعبر التلاعب في سعر السهم من قلة متحكمة في السوق، تستطيع تلك القلة أن تنتزع أرباحًا طائلة يكون مصدرها في الغالب أموال صغار المستثمرين، الذين يتم تضليلهم بصورة عمدية للتكسب على حساب قلة

14- Henry، J. S. (2012، July). The price of offshore revisited. Retrieved June 20، 2018، from https://www.taxjustice.net/cms/upload/pdf/Price_of_Offshore_Revisited_120722.pdf

خبرتهم وضعف مكانتهم في السوق. وتمثل قضية البنك الوطني المصري (المعروفة إعلاميا بـ«التلاعب بالبورصة») خير مثال على هذا النمط.

تأسس البنك الوطني المصري عام 1980، كبنك تجاري يساهم في ملكيته بنوك قطاع عام، وصناديق استثمار تابعة لبنوك قطاع عام، ومؤسسات وأفراد مصريين، وغير مصريين، وبلغ رأسمال البنك عام 2007 نحو 750 مليون جنيه مصري.

ووفقًا لأوراق قضية «التلاعب بالبورصة» بدأت القصة عام 2005، حينما تقدم بنك الشركة المصرفية العربية الدولية (SAIB BANK) بعرض لشراء الوطني المصري.

وفي يونيو 2006 دخل عضوان جديدان في مجلس إدارة البنك الوطني، هما أحمد نعيم، ممثلاً عن شركة «نايل انفستمنز» لتداول الأوراق المالية المملوكة لشركة «النعيم» القابضة، وياسر الملواني، ممثلاً لصندوق «حورس2» للاستثمار المباشر المملوك لشركة «إي أف جي هيرميس»، والمسجل في الملاذ الضريبي «جزر كايمان».

وجاء تعيين ياسر الملواني، بعدما اشترى صندوق «حورس» حصة في البنك الوطني من الأسهم المتداولة في البورصة في الفترة من مارس إلى يونيو 2006.

يتلخص التلاعب في هذه القضية، وفقًا لتقارير رسمية[15]، في أنه من المرجح أن يكون الملواني، ونعيم، وهما في قلب إدارة البنك الوطني، مررا معلومة لـ«صندوق حورس» و«شركة نايل انفستمنتس» التابعين لهما، بأن مستثمرين إقليميين يرغبون في شراء حصة في هذا البنك. فقامتا «حورس» و«نايل انفستمنتس» على إثر هذه المعلومة بعمليات شراء مكثفة في أسهم البنك، لتضخيم قيمة البنك في أعين المشترين المحتملين، ومن ثم يستفيد الملواني ونعيم من تعظيم قيمة البنك في صفقة البيع، حيث يستطيعان الخروج من السهم في الوقت المناسب بأفضل ربح ممكن، بعد أن أضفا عليه هذه القيمة الوهمية.

ويشير تقرير لإدارة مكافحة جرائم الاختلاس والإضرار بالمال العام (الموجود ضمن أوراق قضية التلاعب بالبورصة) إلى أن «هيرميس» قد قامت بشراء «ملايين» من

15- عند وقت كتابة هذا الفصل لم يكن قد صدر حكم محكمة جنايات القاهرة في فبراير ٢٠٢٠ بتبرئة جميع المتهمين في القضية، إلا أن هذه التبرئة لا تنفي صحة المعلومات الخاصة بتطور سعر السهم ومعدلات الربحية الواردة في التقارير الرسمية المشار إليها في هذا الفصل، حيث استندت تبرئة المحكمة--من ضمن ما استندت--إلى عدم انتفاع جمال مبارك بشكل مباشر، بل عن طريق توزيعات أرباح لشركة بوليون التي يمتلك حصة فيها، وأن علاء مبارك اشترى أسهم البنك الوطني بناء على تقرير لرويترز منشور للعامة وليس بناء على معلومة داخلية وجوهرية.

الأمور التي استندت لها المحكمة في تبرئة المتهمين في القضية لم تنفِ معدلات الربحية الكبيرة التي تحققت في زمن قياسي جراء المضاربة في سهم البنك الوطني، والتي اعتبرها الفصل مثال على التراكم الحاد عبر الانتزاع الذي يحدث في القطاع المالي والمتزامن مع انسداد أغلب قنوات تساقط الثمار في هذا القطاع، لذلك لم نر داع لتعديل هذا الجزء بناء على مستجدات القضية، فالتحليل لن يختلف كثيراً سواء حدثت هذه المعدلات الفائقة من الربحية عن طريق الوصول إلى ما يسمى ب«معلومة داخلية وجوهرية» أم عن طريق قراءة تحليلات وكالات الأنباء.

أسهم البنك الوطني في تلك الفترة، ووفقًا لذات التقرير، تم استخدام الإمكانيات المالية الضخمة لشركتي «هيرميس» و«النعيم»، للقيام بعمليات تهدف إلى تقوية المركز المالي للسهم، تمهيدًا لبيعه للمستثمر الكويتي بأعلى سعر ممكن. ووفقًا للتقرير أيضًا، نجحت شركتا «هيرميس» و»النعيم»، عن طريق تلك العمليات، في رفع سعر السهم من 18 جنيهًا إلى 77 جنيهًا.

من الجدير بالذكر أن جمال مبارك كان يرأس مجلس إدارة شركة «هيرميس» للاستثمار المباشر التي تدير صندوق «حورس2»، وكان يملك نحو 17.5% من أسهم تلك الشركة (دياب، 2016)[16].

أول شراء لصندوق «حورس 2» المملوك لشركة هيرميس من أسهم البنك الوطني، كان في 15 مارس 2006، وقام الصندوق بشراء منظم لنحو 7 مليون سهم، حتى أخر أبريل 2006، واستمر صندوق «حورس» في الشراء المكثف للسهم بعد انضمام ياسر الملواني إلى مجلس إدارة البنك الوطني، حيث قام بشراء نحو 300 ألف سهم خلال أسبوعين من انضمام الملواني إلى مجلس إدارة هذا البنك.

كان متوسط السعر الذي اشترى به صندوق «حورس» 21 جنيهًا للسهم، ويرجح تقرير لهيئة الرقابة المالية، موجود ضمن أوراق نفس القضية، أن ياسر الملواني، بصفته عضوًا بمجلس إدارة البنك الوطني، مرر معلومات عن رغبة بعض البنوك الاقليمية في الاستحواذ على حصة حاكمة في البنك الوطني، إلى إدارة صندوق «حورس». ويقول التقرير نصًا: «الأمر الذي قد يكون معه (صندوق حورس) مستفيدًا من معلومة داخلية [...] وهي معلومة الإعلان عن إبداء رغبة العديد من البنوك الإقليمية في الاستحواذ على حصة حاكمة بالبنك الوطني المصري، ويُرجح اتصال عمله (الصندوق) بهذه (المعلومة) عن طريق علاقته بالمدعو/ ياسر سليمان هشام الملواني، عضو مجلس إدارة البنك، عضو مجلس إدارة شركة هيرميس القابضة، المتصل بالمعلومة بحكم عمله».

ويذكر أن هايدي راسخ، زوجة علاء، نجل الرئيس مبارك، قامت بشراء 290 ألف سهم في فبراير 2007 على مدار ثلاثة أيام متتالية، وهو ما يرجح علم الأطراف المرتبطة بـ«إي إف جي هيرميس» بمعلومة البيع والعرض المقدم.

أما بالنسبة لشركة «النعيم»، فقد بدأت شراء أسهم البنك الوطني في 30 يوليه 2006، بعد انضمام أحمد نعيم بدر إلى مجلس الإدارة، واستمرت شركة «نايل انفستمنتس» التابعة للنعيم بالشراء بشكل مكثف منذ ذلك التاريخ وحتى 27

16- أسامة دياب (2016). عندما يستثمر جمال مبارك.. أو كيف تحول كل دولار إلى 12 ألف دولار. مدى مصر. رابط: https://tinyurl.com/yba2cyno

ديسمبر 2006، حيث اشترت ما يزيد عن 7 مليون سهم أيضًا بمتوسط سعر 27 جنيهًا مصريًا، وما ينطبق في هذه الحالة على صندوق «حورس» والملواني، ينطبق أيضًا على أحمد نعيم بدر، من حيث الدراية بمعلومة البيع، وفقًا لتقرير هيئة الرقابة المالية.

قام العديد من الأفراد والكيانات الأخرى، ممن تربطهم علاقة بمجلس إدارة البنك، من بينهم عملاء لـ«إي إف جي هيرميس» و«النعيم»، مثل هشام السويدي، وهايدي راسخ، في نفس الفترة بشراء كميات كبيرة من تلك الأسهم بأسعار تتراوح ما بين 20 و35 جنيهًا، حتى جاءت لحظة البيع الحاسمة في جلسة البورصة بتاريخ 1 نوفمبر 2007. من بين تلك الكيانات، صناديق استثمار مثل «إيجيبت فاند» وهو صندوق استثمار مباشر مسجل في جزر «الكايمان»، وتديره أيضًا «إي إف جي هيرميس»، وساهم فيه العديد من رجال الأعمال والساسة البارزين في مصر، مثل أحمد عز، وأحمد بهجت، وأشرف مروان، ومحمد أبو العينين، ومحمد نصير، ومحمد لطفي منصور، وشركات تنتمي إلى عائلة مبارك، وحسين سالم.

بعد بيع أسهم الحصة الحاكمة للمستثمر الكويتي بمبلغ 77 جنيهًا في نوفمبر 2007، حققت الشركات المذكورة أرباحًا طائلة، فوفقًا لتقرير إدارة مكافحة الاختلاس، تربح صندوق «حورس 2» بمبلغ 420 مليون جنيه، وهو الفرق ما بين السعر الذي اشترت به الشركة السهم وسعر بيعه. أما شركة النعيم فقد ربحت 380 مليون جنيه.

ويتضح من جداول أرباح شركات السمسرة أن عام 2008/2007 كان العام الذي تم فيه تحقيق أعلى أرباح في فترة ما قبل الثورة بنسبة 108% من رأس المال المدفوع، ومن المرجح أن يكون لصفقة بيع البنك الوطني دور في وصول معدلات الربح لهذه المستويات غير المسبوقة.

حقق جمال مبارك نتيجة هذا الاستثمار، واستثمارات أخرى شبيهة، 12 ألف ضعف رأس المال المدفوع، حيث كان رأس المال المدفوع لشركة «إي إف جي هيرميس» للاستثمار المباشر التي تدير صناديق «حورس» 10 آلاف دولار فقط، على الرغم من تحقيقها مئات الملايين من الأرباح (دياب، 2016)[17] ويعود هذا بالأساس إلى أن «حورس» شركة مسجلة في ملاذ ضريبي.

لكن، حتى وإن كانت «حورس» مثالًا متطرفًا، فإنه معبر عن طريقة التراكم عبر الانتزاع (ترويج الأسهم والتلاعب بها) مقارنة بالتراكم الرأسمالي الذي يحدث نتيجة نشاط اقتصادي في قطاعات مثل الزراعة والصناعة.

17- أسامة دياب (2016). عندما يستثمر جمال مبارك.. أو كيف تحول كل دولار إلى 12 ألف دولار. مدى مصر. رابط: https://tinyurl.com/yba2cyno

هـذه الإيـرادات الضخمـة لا توجـد آليـة لإعـادة تدويـر عوائدهـا الاقتصاديـة بـين القاعـدة العريضـة مـن المجتمـع، أو مـا يعـرف بإسـقاط ثمـار النمـو، باسـتثناء ربمـا العوائـد التـي وصلـت إلى قلـة مـن الموظفـين في شركات السـمسرة، وحصـول الدولـة عـلى رسـوم الدمغـة عـلى عمليـات بيـع وشراء الأسـهم، وبعـض الضرائـب القليلـة عـلى أربـاح الـشركات العاملـة في نشـاط السـمسرة، التـي تـم تسـديدها بعـد تجنـب الجـزء الأكـبر مـن خـلال منـاورات التهـرب الضريبـي.

ومـن المعـروف أن القطـاع المـالي يَسْـهُل عليـه تجنـب الضرائـب، وذلـك لأن الأربـاح المحققـة عـن طريـق المضاربـة في البورصـة معفـاة مـن الضرائـب.[18] وبالنسـبة لضريبـة الدخـل عـلى أربـاح الـشركات وبنـوك الاسـتثمار، فهـذه الشركات تحـترف عمليـات التخطيط الضريبـي التـي تـؤدي إلى خفـض كبـير في فاتورتهـا الضريبيـة، عـن طريـق نقـل الأربـاح لـشركات مؤسسـة في المـلاذات الضريبيـة، وطبيعـة النشـاط المـالي تسـهل جـدًا مـن تلـك العمليـة.

ويقـول تقريـر اللجنـة القضائيـة في قضيـة «التلاعـب في البورصـة» إنـه تـم تحويـل مـا لا يقـل عـن 497 مليـون جنيـه إلى «الجـزر العـذراء» البريطانيـة بـين يوليـه 2003 وديسـمبر 2009، كـما يشـير التقريـر إلى أنـه لا يبـدو أن «هيرميـس» للاسـتثمار الخـاص المبـاشر قـد دفعـت أيـة ضرائـب عـلى هـذه الأربـاح. وفي العـام الـذي تمـت فيـه صفقـة البيـع، أعلنـت «إي إف جـي هيرميـس» في بيانهـا المـالي، أنهـا دفعـت نحـو 13.1% ضرائـب عـلى أرباحهـا، وانخفضـت هـذه النسـبة إلى 10% عـام 2008، وفسر البيـان المالي لــ«إي إف جي هيرميس» هـذا الانخفـاض بـ«بفعـل تزايـد الإيـرادات القادمـة مـن خـارج مـصر، ومـن الكيانـات غـير الخاضعـة للضريبـة» (البيـان المـالي لهيرميـس القابضـة لسـنة 2008).[19] [20]

وبينـما تفـترض نظريـات تسـاقط الثـمار أن الاقتصاديـات الوطنيـة تشـكل أنظمـة مغلقـة (self contained)، حيـث تتـم إعـادة اسـتثمار التراكـم بالـضرورة داخـل نفـس الاقتصـاد الوطنـي، فـإن هـذا الافـتراض يتنـافى –بالـضرورة أيضًـا- مـع التوجـه «النيوليبرالي» الـذي يطالـب دائمًـا بحريـة حركـة رؤوس الأمـوال والأربـاح. فارتبـاط أربـاح القطـاع المـالي، والتراكـم عـبر الانتـزاع، الجغـرافي أقـل بكثـير مقارنـة بالتراكـم عـبر إعـادة الإنتـاج الموسـع، لأن اسـتثمارات الأخـير ذات نشـاط إنتاجـي، ومشروطـة بتوسـع ذلـك الانتـاج،

18- بـاءت محـاولات فـرض ضرائـب عـلى أربـاح البورصـة بالفشـل، حيـث تـم تأجيـل العمـل بقانـون ضرائـب أربـاح البورصـة بعـد نحـو عـام مـن تمريـره في 2014، ففـي مايـو2015 تـم تأجيـل العمـل بالقانـون الجديـد لمـدة سـنتين، وتـم تجديـد التأجيـل لمـدة ثـلاث سـنوات أخـرى في مايـو 2017.

19- EFG Hermes. (2008). EFG Hermes Annual Report 2008. Retrieved June 21، 2018، from http://efghermes.com/en/InvestorRelations/Annual Reports/EFG Hermes Annual Report 2008 NEW.pdf

20- يذكر أن معدل الضريبة في هذه الفترة كان 20%.

لـذا مـن المرجـح أن يُعـاد اسـتثمار جـزء مهـم مـن أرباحهـا داخـل النطـاق الجغـرافي لنشـاطها، وهـو نمـط التراكـم الـذي يقـف عـلى النقيـض مـن التراكـم عـبر الانتـزاع (كـما يسـميه ديفيـد هـارفي) الـذي تمارسـه القطاعـات الماليـة، أو التراكـم البـدائي كـما يسـميه ماركـس.

وتثبـت التسريبـات التـي حدثـت بعـد ثـورة 2011، بمـا لا يـدع مجـالًا للشـك، أن كثـيرًا مـن ثمـار نمـو الأنشـطة الماليـة في مـصر لم تتسـاقط في الداخـل، بـل بـل نزحـت إلى الخـارج. فمـصر، وفقًـا للتسريبـات السـويسرية التـي نُـشرت عـام 2015، كان لديهـا 1478 حسـابًا بنكيًـا في بنـك «إتـش إس بي سي» في سـويسرا، تـم فتحهـم بـين عامـي 1970 و2016، بقيمـة 856 مليـون دولار (الاتحـاد الـدولي للمحققـين الصحفيـين، 2015)،[21] مـا يدلـل عـلى الميـل القـوي لإعـادة تدويـر الفوائـض الماليـة خـارج مـصر.

وكانـت سـويسرا قـد جمـدت نحـو 700 مليـون دولار تابعـين لأفـراد مـن عائلـة ونظام مبـارك، فضـلا عـن تجميـد أربـع حسـابات بنكيـة لجـمال مبـارك في قـبرص، مرتبطـين بشركـة «بليـون»[22] وباسـتثماراتها في القطـاع المـالي، بسـبب شـبهة أن تكـون تلـك الأمـوال مـن متحصـلات فسـاد نظـام مبـارك.

هــذا بالإضافــة إلى تجميــد مبالــغ وأصــول في دول مثــل إســبانيا، وهونــج كونــج، والمملكــة المتحــدة، وفرنســا، وكنــدا (لونجشــو وديــاب، 2017)[23] وطبعًــا مــا خفــي كان أعظــم! أيضًــا أثبتــت «وثائــق بنــما» و«وثائــق الجنــة» نــزوح الأمــوال بغــزارة إلى تلــك المــلاذات، مــا يؤكــد عــلى أن الكثــير، إن لم يكــن أغلــب الــثروات المتراكمــة عــبر الانتــزاع، لا يعـاد اسـتثمارها داخـل حـدود الدولـة الوطنيـة كـما تـروج أسـطورة تسـاقط الثـمار.

حتـى الحديـث عـن أن شركـات السـمسرة والكيانـات العاملـة في النشـاط المـالي تفيـد الاقتصـاد، ولـو بطريقـة واحـدة فقـط، لأن مالكيهـا ينفقـون أرباحهـم محليًـا، مـا يـؤدي إلى خلـق طلـب محـلي يسـاهم في تنشـيط المشروعـات، ويوفـر فـرص العمـل، سـنجده حديثًـا افتراضيًـا لا سـند لـه في الواقـع. ذلـك لأن الميـل الحـدي للاسـتهلاك، وهـو مـا يقيـس العلاقـة بـين الزيـادة في الدخـل والزيـادة في الاسـتهلاك، ينخفـض بشـدة كلـما زاد الدخـل والـثروة. أي، بتعبـير آخـر، كل دخـل جديـد مضـاف، يذهـب جـزء صغـير

21- الاتحـاد الـدولي للمحققـين الصحفيـين (2015). بيانـات سـويس ليكـس. الرابـط: https://www.icij.org/investigations/swiss-leaks/explore-swiss-leaks-data/

22- سـاهمت شركـة «بوليـون» القبرصيـة المملوكـة بنسـبة 50% لنجـلي مبـارك بنسـبة 35% في EFG Hermes Private Equity، والتـي امتلكـت بدورهـا صندوقـين يحمـلان اسـم «حـورس» (لاحقًـا EFG Capital Partners). يسـتثمر هـذان الصندوقـان عـن بعـد في العديـد مـن الـشركات المصريـة، مـن بينهـا أسـمنت السـويس، والبنـك الوطنـي المـصري، ومجموعـة طلعـت مصطفـي القابضـة، وشركـة الإسـكندرية للزيـوت المعدنيـة.

23- أوليفييـه لونجشـو وأسـامة ديـاب (2017). جمـع سـالم: قصـة جمـع سـالم لثروتـه وعودتهـا اليـه بعـد سـنوات التجميـد. المبـادرة المصريـة للحقـوق الشـخصية. الرابـط: https://eipr.org/sites/default/files/reports/pdf/hussiensalem-ar_0.pdf

منه للاستهلاك، وجزء كبير للادخار. لهذا السبب، فإن السياسة التوزيعية للدخول الإضافية، أو ما يُسمى بسياسات العدالة الاجتماعية، لها عظيم الأثر على الاقتصاد. لأن فرض سياسات عادلة، مثل ضرائب دخل تؤخذ من أرباح أثرياء القطاع المالي وتعطى للطبقة الوسطى أو الفقراء، يمكن أن تساهم في خلق طلب فعال في الاقتصاد يساعده على النمو بشكل أكبر (Caroll، 2017)،[24] إلا أن غياب العدالة عن السياسات الاقتصادية في مصر يحول دون ذلك.

في أعقاب الأزمة المالية في الولايات المتحدة، على سبيل المثال، قامت الحكومة الأمريكية بتمرير خطة لتحفيز الاقتصاد، عن طريق منح خصومات ضريبية لما يزيد عن 70 مليون أسرة أمريكية، بقيمة تتعدى الـ100 مليار دولار. وقد ساهمت هذه السياسة في حصول كل أسرة أمريكية في المتوسط على 950 دولارًا، وتم تطبيق هذا الإجراء، أملاً في زيادة فائض الدخل لتلك الأسر مما يزيد إنفاقها/ استهلاكها، ويقلل من حدة الركود المتوقع، وشكلت هذه الحزمة التحفيزية نحو 2.6% من الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة، و3.7% من إجمالي الإنفاق الاستهلاكي الشخصي.

وقسمت دراسة لـ«برودا» و«باركر» الأسر الأمريكية إلى ثلاث فئات دخل من الأقل دخلًا إلى الأعلى. ووجدت الدراسة أن فئة الدخل الأدنى أنفقت نسبًا أكبر من الدخل الإضافي، مقارنة بالفئات الأعلى، وأن الميل الحدي للاستهلاك للفئة الأدنى كان ضعف الفئة المتوسطة والأعلى (Broda & Parker، 2012). هذا يعني ببساطة، أن الدخل الجديد في الاقتصاد سيكون دائمًا له أثر أكبر على الطلب العام، لو تم توزيعه على الفئات الأقل دخلًا.

وبما أن مستثمري القطاع المالي في مصر (وفي العالم) بطبيعة الحال يُعَدون من الفئات الأعلى دخلاً، لذا فإن ما يحصلون عليه من دخول فلكية لها أثر أقل بكثير على الطلب العام، على عكس لو كانت تلك الدخول قد ذهبت ليد الفئات الأقل دخلاً.

24- Carroll، C. (2017، June 3). The Distribution of Wealth and the Marginal Propensity to Consume. Retrieved June 21، 2018، from http://www.econ2.jhu.edu/people/ccarroll/papers/cstwMPC.pdf

ملخص عام

حاول هذا الفصل تحليل أساليب وطرق التراكم في القطاع المالي، الذي شهد قفزة كبيرة في حجم الأعمال خلال العقد الأول من الألفية الجديدة برعاية مجموعات سياسية نافذة، على رأسها نجلي الرئيس الأسبق حسني مبارك. وكيف أن هذا النمط من التراكم -بسبب طبيعته- قد ساهم في زيادة الفجوات الطبقية، التي أدت إلى زيادة معدلات النمو بدرجة كبيرة، وزيادة معدلات الفقر بدرجة كبيرة أيضًا في نفس الوقت.

وقد أوضحنا أن «التراكم عبر الانتزاع» هو نمط التراكم المُمَيِز في الحقبة «النيوليبرالية»، ويقف على النقيض من التراكم الرأسمالي الذي يعتمد على «إعادة الإنتاج الموسع»، وأن ثماره –التراكم عبر الانتزاع- لا تسقط على الفئات الدنيا في الدخل والثروة، وهو ما يرجع لأسباب مرتبطة عضويًا بهذا النمط من التراكم.

من أبرز تلك الأسباب: أولاً، أن التراكم عبر الانتزاع لا يعتمد على عمالة كثيفة، وبالتالي لا تذهب ثماره إلى قاعدة واسعة من العمال، لكن تنحصر في نخبة محدودة؛ وثانيًا، أن هذا النمط من التراكم، على الأقل في صورته المرتبطة بالقطاع المالي، يستطيع الالتفاف حول القوانين الضريبية وتجنبها بقدر من السهولة؛ وثالثًا، أن إيرادات هذا النمط من التراكم يتم عادة نزحها إلى الخارج لضعف ارتباطها الجغرافي، مقارنة بالنشاط الإنتاجي، ولا تتم إعادة استثمارها في السوق المحلي؛ وأخيرًا، أن الفئات الاجتماعية التي تتحصل على تلك الدخول والثروات الجديدة، ليس لديها القدرة على تحفيز الطلب المحلي، وتنشيط السوق بسبب انخفاض الميل الحدي للاستهلاك الخاص بها.

القسم الثاني

فردوس في قلب الصحراء

الفصل الثالث: قراءة طويلة الأجل لتطور الملكية الزراعية

صقر النور

الفصل الرابع: عن نشأة التنمية السياحية وسياسة الأراضي الرخيصة

عبد الرازق الشويخي

الفصل الخامس: سياسة تسليع السكن في مصر

بيسان كساب

الفصل السادس: الدولة والمقاولون ونزع القيمة

محمد رمضان

منذ السبعينات سيطر على صانع القرار في مصر حلم تعمير الصحراء، وقد تواكب ذلك مع الانفتاح الاقتصادي الأمر الذي أتاح فرصة كبيرة للشركات الخاصة لكي تتدخل لتنفيذ هذا الحلم والتربح من وراءه.

على مدار العقود الماضية بزغت عشرات مشروعات الإسكان الكبرى والمنتجعات السياحية والمساحات الزراعية الجديدة، وصورت وسائل الإعلام هذه البقع على أنها بمثابة فردوس في قلب بحر من الصحراء يحيط بوادي النيل.

ولكن وراء هذه المشروعات قصص عدة حول صعود شركات ورجال أعمال بفضل تخصيص أراض لهم بأسعار متدنية، أو بشروط تمكنهم من تحقيق أرباح هائلة.

يعرض لنا هذا القسم تاريخ موجز عن النزاع الطويل منذ القرن التاسع عشر على الأرض الزراعية في مصر، ثم يقدم إطلالة على عمليات تخصيص أراضي الاستصلاح في عهد مبارك.

ويتطرق كذلك لسياسات تخصيص الأراضي السياحية في التسعينات وبداية الألفية والجدل الذي دار حول أسعارها، ودورها في صناعة أسماء كبيرة في عالم الاستثمار.

ويستعرض نشأة المجتمعات السكنية الجديدة في المدن الصحراوية، وكيف تضافرت جهود الدولة من عدة اتجاهات لصناعة حلم «الكومباوند».

ويقدم القسم نظرة على سياسات صناعة مواد البناء وكيف حل القطاع الخاص محل الدولة للقيام بدور احتكاري، كما يعرض تاريخا موجزا عن علاقة المقاولين بالدولة ودور الفساد في هذه العلاقة.

الفصل الثالث

قراءة طويلة الأجل لتطور الملكية الزراعية

صقر النور

بـات الاسـتحواذ عـلى الأراضي متـداولاً في الكتابـات الأكاديميـة والإعـلام عـلى المسـتوى العالمـي. وفي مـصر زاد الجـدل خـلال العقديـن الأخيريـن عـن الاسـتحواذ عـلى الأراضي والمياه، سـواء كان مـن قبـل شركات رأسـمالية متعـددة الجنسـيات، أو صناديـق سـيادية مـن الخليـج العـربي، أو جهـات سـيادية محليـة.

ويعنـي الاسـتحواذ عـبر نـزع الملكيـة أن تتـم مصـادرة الأراضي وانتقالهـا مـن أيـدي الأهـالي والمجتمعـات المحليـة إلى أيـدي عـدد محـدود مـن الكيانـات الخاصـة والعامـة مـن الفئـات الأكـثر نفـوذًا وقـوة بمـا يـؤدي إلى تركـز الـثروة.. يحـاول هـذا الفصـل إبـراز دور التراكـم للأصـول والثـورة الموروثـة خـلال تطـور الزراعـة المصريـة.

في الآونـة الأخـيرة اسـتعادت مسـألة ملكيـة الأصـول أهميتهـا مـرة أخـرى في دراسـات الاقتصـاد السـياسي سـواء بسـبب النقـاش العـام الـذي طرحتـه الكتابـات الحديثـة عـن أصـول اللامسـاواة مثـل كتـاب تومـاس بكيتـي[1] أو تأثـرًا بـدور المنظـمات المعنيـة برصـد ومتابعـة الـصراع عـلى الاسـتحواذ عـلى الأراضي التـي شـهدتها الأراضي الصالحـة للزراعـة في مناطـق كثـيرة بالعـالم خاصـة بالجنـوب مثـل لانـد ماتريكـس[2] والتـي سـلطت الضـوء عـلى عمليـات الاسـتحواذ عـلى الأراضي منـذ نهايـة القـرن العشريـن، والتـي تسـارعت في أعقـاب أزمتـي الغـذاء العالميـة بـين عامـي 2008-2007 و2012-2011.

في مـصر تشـير بعـض الدراسـات إلى أنـه حـدث اسـتقرار للملكيـة بعـد إقـرار قوانـين الملكيـة الفرديـة منـذ حـوالي قـرن ونصـف[3]، والفرضيـة التـي نحـاول تطويرهـا في هـذه الورقـة تتعلـق بالنظـر لمسـألة الاسـتحواذ عـلى الأراضي عـلى أنهـا مسـألة دائمـة لم تخـرج مــن دوائــر الــصراع، وأن لهــا دورًا مهــمًّا في رســم الحــدود الطبقيــة وعلاقــات القــوة، وتطـور الرأسـمالية المشـوهة خـلال هـذا الإطـار الزمنـي الطويـل.

مـن خـلال القـراءة طويلـة المـدى نهـدف إلى إعـادة طـرح مسـألة الأرض كإحـدى الأدوات الأساسـية لفهـم المسـألة الزراعيـة في مـصر، وتسـتند الدراسـة عـلى فرضيـة أن فهـم عمليـات الاسـتحواذ وامتـلاك الأصـول الإنتاجيـة يعطـي تفسـيرًا أكـثر عمقًـا للعلاقات الطبقيـة والتحـولات الاجتماعيـة الحاليـة في الريـف، والتـي يتنامـى فيهـا دور الاسـتحواذ عـلى الأراضي وتسـتعيد ظاهـرة ملكيـة الأصـول أهميتهـا في تحقيـق التراكـم في مـصر.

يحـاول الفصـل وضـع مسـألة الاسـتحواذ عـلى الأراضي في سـياق تاريخـي طويـل ليـس فقـط قـاصرًا عـلى الوضـع الحـالي ولكـن يسـتعرض الأمثلـة المتعـددة لأشـكال انتـزاع ملكيـة الأراضي مـن النـاس والوسـائل المختلفـة التـي اتبعـت لتسـليع الأراضي.

بالرغم من أهمية الديناميكيات المعاصرة، إلا أننا نطمح هنا لتقديم قراءة أكثر عمقًا لتطور الملكية الزراعية عبر قراءة طويلة المدى تصل إلى قرنين من الزمان، من خلال رصد القوانين واللوائح وأيضا الأدبيات التي تناولت آليات الاستحواذ على الأراضي وأشكال التراكم المرتبطة بالنفاذ إلى الأراضي في مصر، وفي أي الاتجاهات تطورت خلال هذا الإطار الزمني الطويل.

يحاول هذا الفصل معرفة كيفية تطور توزيع الأراضي الزراعية في مصر منذ القرن الثامن عشر، وما هي الدروس المستفادة من هذه القراءة الآن في القرن الواحد والعشرين؟

هذه القراءة تحاول إعطاء فهم أعمق لعملية الاستحواذ على الأراضي وكذلك تعطي صورة أكثر وضوحًا لعلاقات القوى والتمايز الاجتماعي المرتبط بعمليات الاستحواذ على الأراضي على مدى قرنين من تاريخ الملكية العقارية في مصر.

ليس مقصودًا من هذا الفصل أن يكون تاريخًا للقرنين الماضيين، إنما أقرب لاستعراض عام وفق الترتيب التاريخي، حيث ستوضح أشكال محددة لانتزاع ملكية الأراضي عملية التراكم الرأسمالي التي أدت إلى تحولات كبيرة في العلاقة بين الفلاحين والأرض.

1. الإطار المفاهيمي لفهم العلاقة بالأرض: بين الاستحواذ والملكية

نستخدم في هذه الدراسة مفهوم الاستحواذ عبر نزع الملكية والذي يعبر عن ظاهرة تركيز الثروة بين عدد محدود من الأيدي، وهو المفهوم الذي طوره ديفيد هارفي عبر إعادة قراءة أفكار روزا لوكمسبورج[4] عن أنماط التراكم الرأسمالية غير المرتبطة بالإنتاج، ومفهوم التراكم البدائي لماركس[5] والذي يعني العملية التاريخية لفصل الفلاحين عن الأرض وتحويل وسائل الإنتاج الاجتماعي والإنتاج ذاته إلى رأس مال وبالتالي تحويل الفلاحين إلى عمال زراعة.

وتتنوع وسائل هذه العملية من الاستيلاء القصري على الممتلكات العامة من خلال العنف أو من خلال الاستيلاء «القانوني» عبر القوانين التي تمنح الرأسماليين أراضي الشعب كملكية خاصة. ورغم أن ماركس يرى أن هذه العملية مرتبطة بالمراحل الأولى للرأسمالية فإن ديفيد هارفي[6] يشير إلى أنها عملية مستمرة على

4- Rosa Luxemburg and Nikolai Bukharin، 1972، Imperialism and the Accumulation of Capital، Penguin Press، New York.

5- Karl Marx. 1967، Capital، volume I. International Publishers، New York.

6- David Harvey. 2003، The new imperialism. Oxford University Press، Oxford.

طـول المسـار التاريخـي للرأسـمالية وتحـدث بأشـكال مختلفـة وطـرق مختلفـة. هـذه المفاهيـم هامـة في فهـم تطـور الملكيـة العقاريـة الزراعيـة كعملية إنتـاج وتوسـيع وإعادة إنتـاج للعلاقـات الاجتماعيـة الرأسـمالية، والتراكـم بوسـائل غـير اقتصاديـة وعمليـات نـزع الملكيـة.

في دراسـته الرائـدة للتمايـز الطبقـي في الريـف في القـرن التاسـع عـشر يطـور محمـد حاكـم[7] إطـارًا مفاهيميًـا للعلاقـة بـالأرض نتصـور أنـه مناسـب أيضـا لدراسـتنا لفهـم تطـور العلاقـة بـالأرض خـلال مـدى زمنـي واسـع. وفقًـا لحاكـم تخضـع ذات الأرض لأشـكال متعـددة مـن النفـاذ والاسـتغلال في ذات الوقـت. هـذه الأشـكال يتـم اختزالهـا عـادة في الملكيـة لمحاولـة فـرض نمـط لتطـور الملكيـة ليـس بالـضرورة واقعيًـا ولكنـه متأثـر بالفهـم «الغـربي» للملكيـة والـذي تجاوزتـه الدراسـات التاريخيـة المـا-بعـد كولونياليـة ودراسـات التابـع[8] لمسـألة العلاقـة بـالأرض في مناطـق عديـدة بـدول الجنـوب. ولذلـك فـإن محاولـة تتبـع تاريـخ الملكيـة عـبر تتبـع التحـولات القانونيـة دون النظـر لعلاقـات الـصراع والممارسـات الاجتماعيـة تجعـل فهمنـا لمسـألة الملكيـة ومفهومهـا قـاصرًا ومُسـتبعدًا لأغلـب الديناميكيـات التـي تحـدث عـلى أرض الواقـع.

ويطـرح محمـد حاكـم صنـدوق أدوات مفاهيميـة تسـاعدنا عـلى فهـم مسـألة العلاقة بـالأرض ونشـير هنـا إلى ثلاثـة مصطلحات أساسـية:

الاسـتحواذ: وهـو أشـمل مـن مفهـوم الملكيـة حيـث يشـير إلى أي حـق مـن حقـوق التـصرف في الأرض لأي طـرف مـن أطـراف العلاقـة بهـذه الأرض.

المُركـب الحقوقـي: يشـير إلى تعـدد الأطـراف المسـتحوذة وتعـدد حقـوق التـصرف في الأرض.

الموازنة الحقوقية: تحديد ومقارنة حقوق كل طرف من أطراف المركب الحقوقي.

وفقًـا لهـذا الإطـار المفاهيمـي يوضـح حاكـم أن الأراضي هـي موضـوع للاسـتحواذ لأطـراف متعـددة ذات حقـوق متعـددة محكومـة بأطـر حقوقيـة متعـددة ذات مرجعيـات مختلفـة. مثلا في القـرن التاسـع عـشر كان يتـم التعامـل مـع الأرض عـلى أنهـا كلهـا ملـك للـه وهـي بيـد الحاكـم الـذي يعطيهـا للرعيـة وهـم يزرعونهـا مبـاشرة أو يؤجرونهـا لفلاحـين يقومـون بزراعتهـا، ولا يملـك أحـد إخراجهـم طالمـا يدفعـون الخـراج.

7- محمد حاكم. 2007، أيام محمد علي التمايز الاجتماعي وتوزيع فرص الحياة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة.

8- لمعرفـة تفاصيـل أكـثر عـن دراسـات التابـع يمكـن قـراءة مقـال «دراسـات التابـع والتأريـخ مـا بعـد الكولونيـايـلي" لـ ديبيـش شـاكراباري عـلى الرابـط التـالي https://bit.ly/2EDrtWL

كان هناك صراع ثلاثي الأطراف بين السلطة والوسطاء (ملتزمون أو متعهدون أو موظفون) والفلاحين (العاملون على الأراضي الأثرية[9] أو مشاركون أو مستأجرون) من أجل توسيع سلطاتهم، وارتكزت درجة الموازنة الحقوقية على الصراع بين مكونات المركب الحقوقي والذي بدوره يحدد شكل وطريقة الاستحواذ في هذه المعادلة الديناميكية والغير خطية. هذه الثلاثة مفاهيم التي يطرحها محمد حاكم لفهم مسألة الملكية في القرن التاسع عشر تتقاطع مع المفهوم الحديث للنظام الحيازي للأراضي land Tenure system والذي تطور في نهاية القرن العشرين وبدايات القرن الواحد والعشرين. ويعني مفهوم الحيازة «العلاقة، سواء كانت قانونية أو عرفية، بين الأفراد، كأفراد أو جماعات، فيما يتعلق بالأرض. ويحدد نظام الحيازة كيفية منح حق النفاذ إلى الأراضي والتحكم فيها ونقلها، فضلاً عن المسؤوليات والقيود المرتبطة بكل حائز».[10]

عبر هذه الدراسة سوف نستخدام مفاهيم هارفي عن التراكم عبر الاستحواذ ومفاهيم محمد حاكم حول الاستحواذ والمركب الحقوقي والموازنة الحقوقية ودمجهم في مفهوم النظم الحيازية ما يمكننا من إجراء قراءة طويلة المدى للعلاقة بالأرض ورصد أشكال التراكم المختلفة.

التراكم الأول: جذور الاستحواذ على الأراضي

لفهم جذور الاستحواذ نعود إلى حقبة محمد علي والتي نراها نقطة إطلاق مركزية في تعريف العلاقة بين الفلاحين والأرض والسلطة. حكم محمد علي باشا مصر من بين عامي 1846-1805 ولم يشهد عصر الباشا تطورًا خطيًا لعملية الاستحواذ ولكنه مر بتعرجات مرتبطة بالتحولات الإقليمية والانتفاضات المحلية والأزمات البيئية التي لازمت مشروعه التحديثي.

كان استخلاص الأراضي من أيدي المماليك وأتباعهم من ملتزمي الأراضي والمناوئين له هي أولى خطوات تشكيل النظام الجديد. وعملية الاستحواذ على أراضي المماليك تمت عبر وسائل اقتصادية مثل رفع قيمة «الفايظ أو الضريبة» التي كان يدفعها الملتزم للسلطة مقابل التزامه للأراضي واستغلاله للفلاحين وإضافة ضرائب جديدة (كلفة الزخيرة). وقام باستعادة كافة الأراضي من الملتزمين الغير قادرين على دفع هذه الضرائب الجديدة.

9- هي الأراضي التي يعمل عليها الفلاحون في مقابل الخراج الذي يقدمونه للدولة.

10- Nadia Forni. 2001. Land tenure systems: structural features and policies. FAO Technical Report GCP/SYR//006/ITA. Rome، FAO.

أيضا فرض ضرائب على أراضي المسموح والتي كانت بحوزة الأعيان ومشايخ البلد وكانت معفية من ضرائب قبل ذلك.

وأنهى هذه السلسلة من الإجراءات عبر الاستحواذ بالقوة من خلال قيامه بمذبحة القلعة عام 1811 ومطاردة المماليك الفارين عام 1812 والاستحواذ على التزاماتهم وأعطى لمن خضع منهم الوسيات التابعة لهم كأرض «بلا رزقة» أي معفية من الضرائب كما خصص لهم معاشًا سمي بـ «فائض الالتزام».

قام محمد علي أيضا بمسح للأراضي وعلى خلاف الرأي الشائع بأن محمد علي أعاد توزيع أراضي الأثرية على الفلاحين بشكل عادل (5-3) أفدنة، يفند محمد حاكم بطلان هذا الرأي ويؤكد على أن محمد علي أقر الوضع الحيازي القائم والموروث عن القرن الثامن وأوائل القرن التاسع عشر عند إجراء المسح العمومي فيما يتعلق بالحيازات الإرثية أو الأراضي الخراجية.

وبعد أن مسح الأراضي وحدد الضرائب أقر الباشا نظامًا لانتزاع الفائض من الفلاحين بعدة طرق مثل احتكار تسويق المحاصيل ووضع تسعيرة جبرية تشتري السلطة على أساسها المحصول ثم تقوم ببيعه أو تصديره.

كان هذا النظام مجحفًا للفلاحين فعلى سبيل المثال كانت الحكومة تشتري إردب القمح من الفلاح بسعر 27 قرشًا وتبيعه محليا بـ 65 قرشًا أو تصدره بـ 90 و 100 قرش[11]. ولكي يتفادى الفلاحون هذه الإجراءات بدأوا بالامتناع عن زراعة محاصيل التصدير، لكن الباشا ورجاله أجبروهم على زراعتها كما أشار الجبرتي[12].

ويمكن القول إنه منذ أن أجرى محمد علي مسح الأراضي عام 1814 وحتى ثلاثينيات القرن التاسع عشر كانت غالبية الأراضي تدار مباشرة من قبل الدولة التي وظفت شبكة من الموظفين والمراقبين الذين يتحكمون في الإنتاج ويراقبون الفلاحين ويتلقون رواتبهم من الدولة. بعد الهزيمة في سوريا عام 1840 حدث تغير كبير في هذا النظام نتيجة لضعف قوة الباشا وفرض نظام التجارة الحرة عام 1938 تحت الضغط البريطاني. كانت التغيرات أيضا لها أسباب محلية حيث إن الباشا لم يحظ أبدًا بقبول تام لقراراته فقد شهد حكمه مقاومة فلاحية وانتفاضات محلية رافضة لقراراته وشكلت المقاومة بأشكالها المتعددة ملمحًا أساسيًا لسنوات حكمه وليست حدثًا استثنائيًا[13]. فقد تعددت انتفاضات الأقاليم نتيجة موجات متلاحقة من السخرة والتجنيد والضرائب[14].

11- فتحى عبدالفتاح، 1971، القرية المصرية: دراسة في علاقات الملكية وعلاقات الإنتاج، دار الثقافة الجديدة، القاهرة.

12- الجبرتي، عجائب الآثار، القاهرة، المطبعة الأميرية، الجزء الثالث.

13- Kenneth M. Cuno. 1980، The origins of private ownership of land in Egypt: a reappraisal. International Journal of Middle East Studies، vol. 12، no 3، p. 245-275.

14- انظر خالد فهمي، 2001، كل رجال الباشا، دار الشروق، القاهرة.

بعد عدة سنوات من الصراع والاستخدام المفرط للقوة اقتنع النظام الجديد بأن عملية السيطرة والتحكم في الفلاحين عبر الموظفين العموميين ليست ممكنة لذلك تم استعادة وتوسيع نظام «العهدة» وهو نظام شبيه بنظام الالتزام بمعنى قيام أحد الأغنياء بدفع مبالغ مالية مقدمًا للدولة مقابل تحصيله للضرائب من الفلاحين. وهو النظام الذي كان سائدًا خلال النصف الأول من فترة الحكم العثماني[15].

إلا أن محمد علي عهد بغالبية القرى الجيدة إلى أبناء أسرته . يشير محمد حاكم إلى أنه في عام 1844 كانت أراضي العهدة تشمل 120.000 فدان في عهدة محمد علي و98.000 في عهدة إبراهيم باشا و75.000 في عهدة باقي العائلة والباقي (حوالي 912.000 فدان في عهدة ضباط أتراك وكبار محاسبين وأعيان) وفي عام 1846 أضيفت العهدة إلى الملكية الخاصة وتحولت تلك الأراضي التي كانت في الأصل أراضي فلاحين (الأثرية) إلى أراض مملوكة للأسرة العلوية والمقربين منها[16].

ويمكن القول إنه خلال الفترة الأولى لتطور الملكية الخاصة في مصر كان هناك ثلاثة أشكال أساسية للتراكم والاستحواذ على الأراضي، الشكل الأول هو الاستحواذ بالقوة ويتمثل في مجمل الأراضي التي تم الاستحواذ عليها من أيادي المماليك الهاربين أو المقتولين والفلاحين الهاربين أو الغير قادرين وفقًا لمفهوم محمد علي للقادر والعيان[17]. بالإضافة إلى الجفالك وهي الأراضي المزروعة التي استقطعها محمد علي لنفسه ولأفراد أسرته وكانت هذه الأراضي من أجود الأراضي وقد اختص بها الباشا نفسه وأفراد عائلته وقد تم إقرار ملكيتها عام 1838 وأصبح أصحابها ملاكًا عقاريين لها منذ ذلك التاريخ.

الشكل الثاني هو الاستحواذ الاقتصادي عبر الاستحواذ على أراضي من تراكمت عليه الديون من الفلاحين وغير القادر على دفع الضرائب مما نتج عنه تحويل أراضي الأثر، وأراضي الفلاحين، إلى أراضي عهدة ثم إلى أراضي ملك للمتعهدين.

والشكل الثالث ناتج عن التوسع الحدودي وهو نتاج مشروعات الري والقنوات الصيفية التي أضافت مساحات شاسعة من الأراضي والأبعديات التي مُنحت للأعيان والتي كانت أساسا في امتدادات الأراضي ولم تكن جزءًا من أراضي الأثر التي يزرعها الفلاحون.

15- صقر النور، 2017، الأرض والفلاح والمستثمر - دراسةٌ في المسألة الزراعيّة والفلاحيّة في مصر. دار المرايا، القاهرة.

16- محمد حاكم، أيام محمد علي: التمايز الطبقي وتوزيع فرص الحياة، مرجع سابق.

17- لمزيد من التفاصيل انظر، صقر النور، الباشا والقادر والعيان، مجلة المرايا، العدد الأول، 2017.

ووفقًـا لمحمـد حاكـم فـإن الجفالـك والأبعديـات والعهـد هـي الأراضي التـي تحولـت إلى ملكيـة خاصـة. كانـت الأبعديـات قـد منحـت للـذوات وبعـض مشـايخ العربـان وكبـار مشـايخ القـرى وأضحـت ملكيـات فرديـة عـام 1826 أمـا الجفالـك فتحولـت عـام 1838 إلى ملكيـة خاصـة وتلتهـا أرض العهـدة عـام 1846. كانـت الجفالـك والعهـدة اسـتقطاعًا مـن أراضي الأثـر (أراضي الفلاحـين) في حـين أن الأبعديـات كانـت في أطـراف القـرى وفي الأراضي المتروكـة والمسـتصلحة حديثًـا.

نلاحـظ هنـا تشـكل طبقـة مـن المسـتحوذين لـلأراضي مـن غـير المشـتغلين بالزراعـة والمـلاك الغائبـين عـن الأرض عـبر وسـائل غـير اقتصاديـة لقلـة مختـارة مـن الأسرة العلويـة وكبـار الموظفـين ومشـايخ البلـد والعربـان. بعـد إقـرار الملكيـة العقاريـة في نهايـة القـرن التاسـع عـشر مثلـت هـذه الطبقـة كبـار المـلاك الزراعيـين. أمـا الفلاحـون الذيـن اسـتطاعوا أن يحافظـوا عـلى أراضي الأثـر فقـد حصلـوا عـلى حقـوق الملكيـة متأخـرًا عـام 1855 باللائحـة السـعيدية التـي تُقـر الملكيـة الكاملـة لـكل حائـز. وعـلى رغـم أن التغـيرات التـي حدثـت وتعـدد الهبـات والمنـح قـد أعـاد شـكلاً مـن أشـكال الملكيـات الكبـيرة، إلا أن الأسرة العلويـة ظلـت المتحكـم الأول في الأرض حتـى عهـد إسـماعيل.

التراكم الثاني: الاستحواذ عبر الاستدانة

بعـد إقـرار الملكيـة العقاريـة الخاصـة في عقـد الخديـوي سـعيد (1863-1822) كان وصـول الخديـوي إسـماعيل (1863 - 1879) إلى السـلطة مرتبطًـا بالتحـولات الرأسـمالية عـلى مسـتوى العـالم، واندمـاج مـصر في هـذا النظـام الزراعـي العالمـي. في حـدود 1861 حـدث نقـص كبـير بإمـدادات القطـن الأمريـكي لإنجلـترا مـن جـراء الحـرب الأهليـة الأمريكيـة. أدى ذلـك إلى زيـادة احتيـاج بريطانيـا للقطـن المـصري، وبالتـالي زاد إنتـاج مـصر مـن القطـن. وبـدأ ينمـو إنتـاج وتصديـر القطـن حتـى أضحـى السـلعة التصديريـة الأولى في مـصر . وفي حـدود عـام 1880 مثـل القطـن حـوالي 71% مـن صـادرات مـصر. تـلازم ذلـك مـع نمـو الاسـتثمارات الأوروبيـة المبـاشر في مـصر ودخلـت المصـارف الإنجليزيـة والفرنسـية والبلجيكيـة إلى السـوق المـصرفي وتوسـع الاقـتراض وبلـغ إجـمالي القـروض حـوالي 91 مليـون جنيـه في نهايـة عـصر إسـماعيل[18].

زادت هـذه العمليـة مـن اسـتحواذ غـير المقيمـين بالريـف عـلى الأراضي التـي تنتـج القطـن كمصـدر أسـاسي للتراكم والـثراء في تلـك الحقبـة[19]. وأدى تراكـم الديـون والصراعات

18- إبراهيم عامر، 1958، الأرض والفلاح: المسألة الزراعية في مصر، مطبعة الدار المصرية للنشر والتوزيع، القاهرة.

19- Timothy Peter Mitchell، 2002، Rule of experts: Egypt، techno-politics، and modernity، university of California press، p 63.

الأوروبية حول المستعمرات إلى احتلال مصر عام 1882 من الإنجليز. كان تحويل مصر إلى «مزرعة للقطن» هو أحد أهم الأهداف الإنجليزية لاحتلال هذا البلد.

دعم الاحتلال الإنجليزي نمو شركات الرهن العقاري ونمت الشركات الأوروبية للاستثمار الزراعي مثل: شركة كوم الأخضر، وشركة أبو قير، والشركة المساهمة للري في البحيرة، والشركة العقارية المصرية، وشركة الدائرة السنية، وشركة مصر المساهمة الزراعية والصناعية، والشركة المصرية الجديدة، وشركة البحيرة المساهمة، والشركة المصرية الجديدة، وشركة مصر للأراضي والرهانات، وصندوق الرهن المصري، والشركة العقارية المصرية، وبنك مصر العقاري[20].

أدى توغل التمويل والرهن العقاري للأراضي الزراعية إلى سيطرة البنوك والشركات الأجنبية على الأراضي الزراعية وما بين الفترة 1911 وحتى 1912 تم نزع ملكية أراضي تقدر بـ 1.1 مليون فدان نتيجة عجز المزارعين عن سداد ديونهم للبنوك ولانخفاض أسعار المحاصيل الزراعية بسبب الأزمة الاقتصادية لعام 1907 [21]. وفي عام 1930 كان في مصر نحو 3.4 مليون فدان، مرهونة للبنوك العقارية والزراعية، وكان جانب كبير منها مرهونًا للأجانب[22]. واستمر توغل رأس المال الأجنبي في الزراعة المصرية حتى إنه في عام 1949 كان هناك 19 مؤسسة عقارية برأس مال إنجليزي أو بلجيكي تستثمر أموالها في تجارة الأراضي أو المضاربة العقارية وليس في الإنتاج الزراعي المباشر وكانت تمتلك 180 ألف فدان[23].

يوضح هذا التطور نمو شكل آخر من أشكال الاستحواذ الاقتصادي عبر الأمولة على الأراضي الزراعية والذي تطور بشكل متسارع في النصف الثاني من القرن التاسع عشر والأول من القرن العشرين.

ونتيجة لعمليات الاستحواذ عبر التمويل تبلورت طبقة ملاك عقاريين تستحوذ على نحو 40% من مساحة الأرض الزراعية، ولم يكن لتطور هذه الطبقة دور في إحداث نمو للزراعة الرأسمالية بل على العكس تم استغلال الأراضي في شكل من الاستغلال الزراعي المشابه لأنماط الاستغلال ما قبل الرأسمالية تحت نظام العزبة. تحت نظام العزبة كانت منازل فلاحي العزبة وحيواناتهم ملكية خاصة لمالك العزبة ويستطيع طردهم إذا رفضوا العمل. تحت نظام العزبة في عام 1890 كانت

20- أنور عبد الملك، 2001 ، نهضة مصر: تكون الفكر والأيدولوجية في نهضة مصر الوطنية 1808- 1892، ترجمة حمادة إبراهيم، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة.

21- Leon polier، 1913، Revue Economique International، Vol IV، no.2 Novembre، pp 276-317.

22- أحمد السيد النجار، أكاذيب بيع الفلسطينيين لأرضهم، ملفات الأهرام، 6 مايو 2002 السنة 126- العدد: 42154. الموقع: https://is.gd/0uTZPx (تم تصفحه بتاريخ 13 أكتوبر 2017)

23- فتحي عبد الفتاح، 1987، الناصرية وتجربة الثورة من أعلى : المسألة الزراعية. دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة.

نصف الأراضي الزراعية في البلاد خاضعة لهذا النظام. وفي عشرينيات القرن العشرين وصل عدد العِزَب إلى 17 ألف عزبة ووصل تمدد العزب عام 1923 لتشكل نصف المساحة التي سكنها الفلاحون[24].

تكون فلاحو العزب ممن نزعت ملكيتهم بالقوة خلال عمليات التحول للملكية الفردية أو عبر الديون وإسقاط الأراضي عنهم. كان الفلاحون يعملون بالعِزَب تحت إشراف الوكيل والخولي وهو شكل من أشكال الإقطاع المتأخر، الذي نما في ظل قرار الملكية الفردية ورعاية المحتل الإنجليزي. ومثَّلت العِزَب وسيلة للسيطرة على الأرض عبر نزع ملكيتهم وتقييد الفلاحين عبر الديون والعوائد الطفيفة.

كما أشرت لم يكن لتمركز الملكية دور كبير في تطور نمط إنتاج رأسمالي كبير في الزراعة المصرية ولكن كان يعبر عن عملية الاستحواذ على الأراضي والفائض، وقد تحول نمط الإيجار إلى نمط سائد للاستغلال الزراعي لتقفز مساحات الأراضي المؤجرة من 17% من جملة الأراضي عام 1939 إلى 60% عام 1950[25].

واستغل الملاك المُؤجرين لأراضيهم نفوذهم السياسي لاستخلاص الفائض عبر تقنين أساليب الاستغلال وإضفاء صبغة شرعية عليها. ففي عام 1945 رفع البرلمان المسيطر عليه من كبار الملاك الإيجارات الزراعية محتجين بارتفاع الحاصلات وتحسن الأسعار.

أمام هذه الأشكال المتعددة للاستحواذ التي تمت في النصف الأول من القرن العشرين وتمثلت في الاستحواذ الاقتصادي للأراضي عبر التمويل والرهن والديون ثم بعد ذلك استغلال قوة عمل الفلاحين للاستحواذ على الفائض، لم يقف الفلاحون مكتوفي الأيدي. ففي عام 1945 ونتيجة لرفع الملاك الإيجارات الزراعية بدأت موجة احتجاجية للفلاحين بمناطق متفرقة.

وشهد صيف 1951 تصاعدًا للحركة الاحتجاجية بالريف، حيث شهد الريف 49 إضرابًا ومواجهات بين الفلاحين والملاك الكبار. ووصف عالم الاجتماع الفرنسي جاك بيرك حالة الفلاحين في تلك الفترة بأنهم أصيبوا بالجنون نتيجة ضآلة الأجور وفداحة الضرائب، وشهدت مناطق ريفية عديدة مظاهر الاحتجاج والتذمر[26].

في عام 1952 بدا أن نظام الملكية قد استقر بعد مرور أكثر من نصف قرن على إقرار حقوق الملكية الكاملة وإلغاء كل أشكال الحيازة الأخرى، وتحويل قطاع

24- تيموثي ميتشل، 2010، حكم الخبراء: مصر، التكنو-سياسية، الحداثة، ترجمة بشير السباعي وشريف يونس، المركز القومي للترجمة. القاهرة.

25- فتحي عبد الفتاح، مرجع سابق.

26- جاك بيرك، مصر الإمبريالية والثورة (تأليف سنة 1976)، دار الكتب والوثائق المصرية، 2011.

كبير من الفلاحين إلى عمال تراحيل أو تَمَلِيَّة[27] أو عمال بالمدن. لكن هذا الاستقرار لم يكن دائمًا؛ فسوف يشهد تملك الأرض وعلاقات الحيازة تحولات جديدة في النصف الثاني من القرن العشرين.

التراكم الثالث: التوسع الرأسمالي والأيكولوجي

مرت عمليات التحول التام إلى الملكية الفردية بمراحل عديدة بداية، من تحويل أراضي العهدة والجفالك والأبعديات إلى ملكيات خاصة خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر وصولاً الى اللائحة السعدية (لائحة الأطيان) التي صدرت عام 1855 والتي قامت بتوسيع حقوق الفلاحين في الأراضي الأثرية (الخراجية)، ثم صدور «لائحة المقابلة» في عهد الخديوي إسماعيل عام 1871 والتي أعطت أصحاب الأراضي الأثر حقوق الملكية التامة. بنهاية القرن التاسع عشر استقرت أوضاع الملكية العقارية الخاصة في مصر. ومع ذلك لم يكتمل شكل الملكية الفردية للأراضي وفق نظام تسجيل عقاري دقيق إلا مع صدور القانون رقم 18 لسنة 1923 بتعديل نصوص القانون المدني الخاص بالتسجيل خلال فترة السيطرة الإنجليزية على مصر[28].

نتناول هنا الديناميكيات التي حدثت خلال السنوات ما بين عامي 1952 وحتى 2013 ونعتبر هذه الحقبة من الإصلاحات الزراعية والإصلاحات الزراعية المضادة امتدادًا لتحولات علاقات الإنتاج والاستحواذ على الأراضي، وإعادة فتح لمسألة الملكية والحيازة والتي ظن البعض أنها حسمت نهائيًا عام 1882 بإقرار الملكية الفردية. وكما فعلنا في القسم السابق سوف نركز قدر الإمكان على أشكال الاستحواذ والصراع حول الأراضي الزراعية وأثر ذلك على العلاقة بالأرض والتفاوتات في الملكية العقارية.

أصدرت سلطة يوليو الجديدة قوانين الإصلاح الزراعي بعد حوالي 45 يومًا من الوصول إلى السلطة. ولم يكن هذا الإجراء محض الصدفة ولكن كان نتاج فهم للقيادة الجديدة للواقع المضطرب في الريف. ومع ذلك لم يكن الإصلاح الزراعي الذي تبناه ناصر ورفاقه مرتبطًا بديناميكيات محلية ولكنه أيضا مرتبط بديناميكيات على المستوى القومي.

27- التملية هو شكل من أشكال تنظيم العمل داخل العزب و الملكيات الكبيرة حيث يعمل الفلاحون بلا أرض بشكل دائم لدى صاحب الأرض طوال العام مقابل سكنهم وتأجيره لهم قطعة من الأرض لزراعتهم المعيشية بسعر مخفض وعملهم بالمزرعة بأجر رمزي. في بعض الحالات لا يقدم المالك للتملية أرضًا لزراعتها ولكن يلتزم بأن يقدم لهم طعامهم وكسوتهم بالإضافة إلى منحهم الحبوب شهريا، وغالبا ما يوفر لهم مكانا للمأوى داخل نطاق ملكيته.

28- انظر: رءوف عباس وعاصم الدسوقي، كبار الملاك والفلاحين في مصر 1952 – 1837، http://www.raoufabbas.org/Download/LandlordsAndPeasantsInEgypt.pdf

وإذا كان الهدف من قوانين الإصلاح الزراعي الذي يجمع عليه غالبية الدارسين هو الرغبة في تجفيف منابع القدرات الاقتصادية والتعبوية لكبار الملاك المقربين من القصر والإنجليز، فإن قراءة ناصر لجوهر المسألة الزراعية توحي بأنه كان من وراء تلك العملية أهداف أخرى تتعلق بإنتاج حل ليبرالي ينحاز إلى الملكية الفردية وصغار المنتجين في ذات الوقت.

ويتضح هذا بشكل واضح في الميثاق حيث يقول: «إن التطبيق العربى للاشتراكية في مجال الزراعة لا يؤمن بتأميم الأرض وتحويلها إلى مجال الملكية العامة، وإنما هو يؤمن استنادًا إلى الدراسة وإلى التجربة بالملكية الفردية للأرض في حدود لا تسمح بالإقطاع ... من هنا فإن الحلول الصحيحة لمشكلة الزراعة لا تكمن في تحويل الأرض إلى الملكية العامة وإنما هى تستلزم وجود الملكية الفردية للأرض، وتوسيع نطاق هذه الملكية بإتاحة الحق فيها لأكبر عدد من الأجراء".[29]

وحيث إن نمط الاستغلال الذي كان سائدًا قبل 1952 هو الإيجارات الزراعية والتي كانت تمثل حوالي 60% من جملة الأراضي المزروعة وارتباط طبقة الملاك الغائبين بالأسرة العلوية وبالطبقات المناوئة للحكم الجديد.[30] لذلك كان الحل الناصري من ثلاثة أجزاء الأول هو الاستحواذ بالقوة على أراضي النافذين وصلت إلى 817538 فدان (أي 13،5% من الأراضي الزراعية) وتم إعادة توزيعها لصالح 341982 أسرة تضم حوالي 1،7 مليون فرد (أي 9% من سكان الريف المصري في ذلك الوقت).

وكان الجزء الثاني مرتبطًا بإعادة تنظيم الاستحواذ على القيمة عبر تقنين الإيجارات الزراعية وتثبيتها كنسبة من الضريبة (12 ضعف ضريبة الأطيان)[31] وأخيرًا قامت الدولة بإدارة جزء من الأراضي وتأجيرها للفلاحين لتحتفظ بعلاقتها كدولة رعاية وبناء قاعدة شعبية للنظام الوليد[32]. لذلك لم تقم الدولة بتمليك جميع هذه الأراضي للفلاحين بل شكلت شكلًا من أشكال الاستحواذ على الأراضي وانتزاعها من أجل بناء قاعدة ملكية للدولة تؤجرها لصغار المزارعين فيما عرف بفلاحي الإصلاح الزراعي. وهذا يمثل شكلًا من أشكال التراكم البدائي للدولة حيث ظل جزء مهم من تلك الأراضي التي تم استخلاصها من كبار الملاك مملوكًا للدولة.

29- جمال عبدالناصر، 1962، الميثاق الوطني، مصلحة الاستعلامات، القاهرة.

30- صقر النور. 2015، «الفلاحون والثورة في مصر: فاعلون منسيون»، مجلة المستقبل العربي، المجلد 37، عدد 427. ص 43-28.

31- ساهم هذا الإجراء في الحد من المضاربة في أسعار الإيجارات الزراعية حيث إن ضريبة الأطيان ظلت ثابتة من الستينيات حتى الآن. وقد أدى ذلك إلى تأمين سبل عيش المستأجرين ولكن مع إقرار قانون تنظيم العلاقة الإيجارية بين المالك والمستأجر عام 96/1992 لم ينته فقط الأمان الإيجاري ولكن ارتفعت الإيجارات الزراعية بشكل مضطرد ووصلت عام 2020 إلى 12-10 ألف جنيه للفدان بعد أن كانت في حدود 500-300 جنيه قبل إقرار القانون.

32- محمود عبد الفضيل، مرجع سابق.

وبالإضافة لهذه التغيرات أطلقت الدولة مشروعًا قوميًا لاستصلاح الأراضي الزراعية سواء تلك القريبة من الوادي والدلتا بمحافظة كفر الشيخ ومناطق النهضة ومريوط في شمال النوبارية وأبيس في محافظة البحيرة وأبشواي في محافظة الفيوم أو في قلب الصحراء، وأطلق مشروع «الوادي الموازي» عبر استصلاح أراضي بواسطة سلاح المهندسين للقوات المسلحة بمحافظة الجنوب والتي تغير اسمها ابتداء من 1961 إلى محافظة الوادي الجديد تيمنًا بهذا المشروع الاستصلاحي الطموح.

بعد وصول السادات إلى السلطة تبنى سياسة تحرير السوق وبدأ في تفكيك الميراث الناصري لرأسمالية الدولة. قام السادات عام 1974 بإصدار قرار برفع الحراسة عن الأراضي الزراعية التي صادرتها هيئة الإصلاح الزراعي من كبار الملاك السابقين وسلمتها للفلاحين لزراعتها عبر عقود إيجار. أدى هذا القرار إلى فقد مئات الفلاحين للأراضي التي كانوا يزرعونها. ومن ناحية أخرى فقد أخذ موضع التوسع في الصحراء بعدًا آخر بعد أن تمكن القطاع الخاص من الحصول على الأراضي الصحراوية للمشروعات الزراعية، وبدأ ذلك في الصالحية عبر تولي حسين عثمان - شقيق المهندس عثمان أحمد عثمان- الإشراف على المشروع بدرجة نائب رئيس وزراء.

وفي نهاية عهده أصدر السادات في أغسطس 1981 قانون الأراضي الصحراوية والذي صدرت لائحته التنفيذية بعد وفاته أي في عهد مبارك. ومثل هذا القانون نقطة انطلاق لمرحلة جديدة من الاستحواذ عبر التمدد الرأسمالي والأيكولوجي.

خلال التسعينيات ورغم أن دور الدولة في الاستصلاح لم ينته تمامًا إلا أن دور القطاع الخاص والاستحواذ على الأراضي الزراعية قد تنامى بشكل متسارع. فقد بلغت نسبة الأراضي المستصلحة بواسطة القطاع الخاص 65% بينما اقتصرت نسبة الدولة على 35% فقط من جملة الأراضي المستصلحة.

الطفرة الكبرى في استحواذ القطاع الخاص على الأراضي الصحراوية المملوكة للدولة حدثت في نهاية القرن العشرين حيث نما دور القطاع الخاص تدريجيًا في مجال استصلاح الأراضي وتحويل أراضي الدولة إلى ملكيات خاصة[33]. هذه الممتلكات الخاصة لم تستخدم بشكل أساسي في الإنتاج الزراعي ولكن تم تغيير نشاطها أو المضاربة بأسعارها وبيعها لصغار ومتوسطي المزارعين بأسعار مرتفعة دون أي قيمة مضافة.

33- Tom Zalla، et al.، 2000، Availability and Quality of Agricultural Data for the New Lands in Egypt، Monitoring، Verification and Evaluation Unit Agricultural Policy Reform Program، Report No. 12. Abt Associates Inc، Egypt.

وتظهر التقارير التي نشرت عن منطقة غرب الدلتا كيف تم تحويل مساحات شاسعة من الأراضي من نشاط زراعي إلى نشاط سكني بعد الحصول عليها بمبالغ زهيدة (100 إلى 200 جنيه للفدان).

وكيف أن عملية خصخصة أراضي الدولة وتملكيها شابها الكثير من الفساد والمحسوبية. فمنذ عام 2008 وصل عدد المنتجعات بغرب الدلتا إلى 28 منتجعًا سياحيًا وسكنيًا على هذه الأرض رغم الحصول عليها بهدف الاستثمار الزراعي، وأن حوالي « 90% من المستثمرين الذين نجحوا في استحواذ الآلاف من الأفدنة كان هدفهم الرئيسى هو تقطيع هذه الأفدنة وتسقيعها والمتاجرة فيها غير مهتمين بإقامة أية مشاريع عمرانية أو حتى زراعية"[34].

خلال الثلاثة عقود الأخيرة أصبحت الأراضي الصحراوية المخصصة للزراعة تمثل ساحة للصراع على الاستحواذ على الأراضي. يعطينا تخصيص الأراضي في مشروعات الاستصلاح التي تقيمها الدولة مثالاً حيًا لأشكال الاستحواذ المختلفة على أراضي الدولة من قبل النافذين. في مشروع وادي النقرة بمحافظة أسوان. في الثمانينيات، أنشأت الدولة مشروع استصلاح أراضٍ بمساحة إجمالية 65 ألف فدان مروية بالنيل في منطقة وادي النقرة. تم تضمين المشروع في الخطة الخمسية (1987-1982) وفي عام 1986 أصبح المشروع جزءًا من «مشروع مبارك للخريجين». قامت الدولة عبر وزارة الزراعة والري بتجهيز أرض المشروع للزراعة وإنشاء شبكة الري والصرف. وتبلغ طول شبكة الري 162.67 كم وشبكة صرف بطول 100.3 كيلومتر. وتطلب توصيل المياه لأراضي المشروع إنشاء 11 محطة ضخ مياه على طول قناة الري الرئيسية وهذا يوضح حجم استثمارات الدولة الضخمة في المشروع سواء من خلال إنشاء القنوات أو من خلال توفير الطاقة لتشغيل مخططات رفع وضخ المياه للأرض.

تم تخصيص 50 ألف فدان من أراضي المشروع للمستثمرين بنسبة ٪75 من إجمالي أراضي المشروع بأسعار تتراوح بين 6 إلى 16 ألف جنيه للفدان. وقد حصلت 6 شركات فقط هي (شركة الفتح للتنمية الزراعية، شركة مغربي الزراعية، شركة الدقهلية للتنمية الزراعية، شركة دالتكس، شركة القابضة الزراعية، شركة الكركات) على مساحة 29000 فدان ، أو ٪57 من الأراضي المخصصة للاستثمار. والمساحة المنزرعة لهذه الشركات كانت 4877 فدانًا فقط، أي ما يعادل ٪16.5 فقط من المساحة المستحوذ عليها في حين ظلت باقي الأراضي مملوكة للشركات ومتروكة بلا زراعة. الشركات الحائزة كان لديها علاقات وثيقة مع غرفة التجارة ومجلس

34- انظر على سبيل المثال، ما نشر باليوم السابع بتاريخ 5 سبتمبر 2010، https://is.gd/lViNk1 (تم الاطلاع عليه بتاريخ 20-10-2017).

الشعب ومجلس التصدير والحكومة. وهذه الشركات أيضا لديها مساحات كبيرة في مشاريع الاستصلاح الزراعي الأخرى[35].

يتم الاستحواذ عادة عبر تسهيلات من الدولة للنافذين المحليين والدوليين أيضا، وقد يقوم المستثمرون الدوليون باستصلاح الأراضي ولكن بهدف التصدير لبلدانهم، هذه العملية تكون أشبه باستنزاف لموارد بلد لصالح بلد آخر.

مثال على ذلك هو الشركات الخليجية التي تستحوذ على مساحات شاسعة من الأراضي في المناطق الصحراوية مثل شركة الظاهرة الإماراتية وشركة الراجحي السعودية. تستحوذ شركة الظاهرة الإماراتية على أراضي زراعية في أربع مناطق قامت الحكومة المصرية باستصلاحها (النوبارية، الصالحية، شرق العوينات، وتوشكى). في شرق العوينات تستحوذ الشركة الإماراتية على حوالي (16 ألف فدان) مخصصة بشكل كامل لإنتاج البرسيم الحجازي وتعتمد على مياه جوفية غير متجددة. هذه الشركات تنتج أغذية وأعلافًا من أجل التصدير وهي جزء من الديناميكيات العالمية للاستحواذ على الأراضي على مستوى دول الجنوب[36].

أفكار ختامية

لقد كان السعي وراء الاستحواذ على الأرض سببًا أساسيا لاقتلاع والحد من نفاذ الفلاحين وصغار المزارعين إلى الأرض، وتسليع الأراضي خلال قرنين من الزمن. وكما أوضحنا فإن الاستحواذ تم بأشكال متعددة سواء بالقوة أو القانون أو المحسوبيات والفساد أو الاستحواذ الاقتصادي.

وفرت إجراءات محمد علي الكثير من مقومات التراكم الأولى، عبر تجميع الأراضي في قبضة الأسرة العلوية وطبقة الأعيان والذوات وعبر تشكيل عمال الزراعة من الفلاحين بلا أرض وعبر تطوير تجارة القطن والقصب عالميًا، وشهد القرن الثامن والتاسع عشر وبدايات القرن العشرين استحواذات نتيجة عدم تمكن صغار المزارعين من المنافسة مع العزب (المَزارع الكبيرة) ذات رؤوس الأموال المتضخمة وأيضا عبر الإغراق في الديون.

وتتشابه عمليات الاستحواذ على الأراضي الصحراوية إلى حد بعيد مع تشكل الأبعديات التي وقعت في الماضي. وذلك في سياق نمو ظاهرة الاستحواذ على

35- Saker El Nour، 2019، Grabbing from below: a study of land reclamation in Egypt، Review of African Political Economy، 46:162، 549-566.

36- صقر النور وندى عرفات، 2019، كيف تحقق مياه مصر أمن دول الخليج الغذائي؟، مدى مصر، 22 مارس. http://bit.ly/2SNyeJJ

الأراضي علـى النطـاق العالمـي خـلال العقـود الثـلاث الأخـيرة، وتنامـي دور رؤوس الأمـوال والصناديـق السـيادية الخليجيـة في مـصر، وصـدور القوانـين المحليـة المؤيـدة للأجنـدة النيوليبراليـة، والارتفـاع الكبـير في أسـعار الغـذاء، هـذه العوامـل مهـدت لتحـول نوعـي أدى إلى تحويـل مسـاحات شاسـعة مـن الأراضي العامـة المملوكـة للدولـة إلى ملكيـات عقاريـة لـشركات خاصـة محليـة ودوليـة.

كانـت الاسـتحواذات عـبر هـذا المسـار التاريخي الطويـل تتم عـبر الوسـائل الاقتصادية والوسـائل «فـوق الاقتصاديـة" مثـل القوانـين الجديـدة لإلغـاء الحقـوق التقليديـة أو تشـجيع الاسـتثمار، والعلاقـات بالمسـؤولين عـلى المسـتويات المحليـة والإقليميـة. ومـع ذلـك لم يكـن الاسـتحواذ خطيًـا أو يسـير في اتجـاه واحـد بـل مثـل عمليـة ديناميكيـة ولم تخـل مـن لحظـات للتراجـع والمقاومـة.

الفصل الرابع

عن نشأة التنمية السياحية وسياسة الأراضي الرخيصة

عبد الرازق الشويخي

منـذ السـتينيات والسـياحة تمثـل أهميـة كبـيرة لـدى صانـع القـرار في مـصر، باعتبارهـا أحـد أهـم المجـالات القـادرة عـلى توليـد النقـد الأجنبـي، لـذا اهتمـت الدولـة بالتوسـع في تأسـيس الفنـادق عـلى سـواحل الإسـكندرية وبجـوار المناطـق الأثريـة في الصعيـد.

بحلـول الثمانينيـات كان الاحتيـاج للنقـد الأجنبـي في تزايـد في ظـل تفاقـم المديونيـة الخارجيـة، في هـذا السـياق اسـتمر الاهتـمام بالنشـاط السـياحي، والـذي تواكـب مـع تحريـر هـذا النشـاط مـن سـيطرة الدولـة ودخـول القطـاع الخـاص فيـه بقـوة .. ولكـن وجهـة السـياح داخـل مـصر اختلفـت.

منــذ الثمانينيــات جــرت عمليــة التوســع في بنــاء وجهــات ســياحية جديــدة عــلى ســواحل البحــر الأحمــر وعــلى الســاحل الشــمالي، والترويــج لمــصر كوجهــة لســياحة الشــواطئ عــلى النمــط الغــربي.

وراء الصـور البراقـة للمبـاني المتراصـة عـلى السـاحلين المصريـين، والجنسـيات العربيـة والأوروبيـة المختلفـة التـي تقـضي أوقاتًـا سـعيدة بـين مشـاهدة الشـعب المرجانيـة تحـت الأعـماق والسـهر في أماكـن ترفيهيـة مصممـة عـلى أحـدث طـراز، هنـاك قصـص متعـددة عـن صناعـة الـثروة.

خـلال حقبـة نمـو النشـاط السـياحي، كانـت ملايـين الأمتار مـن الأراضي يتـم تخصيصها لبعـض رجـال الأعـمال بسـعر متـدنٍ بدعـوى تشـجيع الاسـتثمار، وأتاحـت ثـورة ينايـر الفرصـة لمحاسـبة بعـض مـن رجـال الأعـمال عـلى مـا حصلـوا عليـه مـن الأراضي.

لكـن هـذه المحاسـبة لم تغـير شـيئًا في الواقـع الـذي تأسـس خـلال العقـود الأخـيرة، حيـث تسـيطر فئـة صغـيرة عـلى الحصـص الأكـبر مـن السـياحة في مـصر.

يلقــي هــذا الفصــل الضــوء بشــكل موجــز عــلى تطــورات نشــاط الســياحة في مــصر خــلال العقــود الأخــيرة، ويركــز عــلى تجربــة منــح الأراضي للمســتثمرين ومــا كشــفته عمليــات التســوية بشــأن هــذه الصفقــات بعــد ثــورة ينايــر، وكيــف ســاهمت سياســات منــح الأراضي في صناعــة الكبــار في عــالم الســياحة.

من رحم الدولة ولدت السياحة

خــلال القــرن التاســع عــشر كان المتحــف المــصري واحــدًا مــن أهــم معــالم بــزوغ نشــاط الســياحة الثقافيــة، والتــي ســاهم في الترويــج لهــا بقــوة شــغف الأوروبيــين بتراثنــا المتراكــم منــذ عهــد الفراعنــة.

يعود إنشاء المتحف المصري إلى عام 1835، عندما أصدر محمد علي باشا مرسومًا بتأسيس مصلحة الآثار والمتحف المصري ، وكان موقعه في حديقة الأزبكية، ثم تم نقله إلى قلعة صلاح الدين عقب وفاة محمد علي في عام 1849، وأخيرا تم افتتاح مبنى المتحف المصري المعروف في ميدان التحرير في 1863 بعد أن قدم الخديوي سعيد ومن بعده إسماعيل دعمًا قويًا لعالم الآثار الفرنسي أغسطس مارييت لإتمام أعمال بناء المتحف.[1]

وشهد نشاط السياحة في مصر بعض التطورات خلال العقود الأولى من القرن العشرين، فقد أصبح أكثر اندماجًا مع الرأسمالية العالمية في هذا المجال، حيث تم تأسيس شركة «فنادق مصر العليا» خلال حقبة الاحتلال البريطاني على يد رجل الأعمال السويسرى تشارلز بهلر بمساهمة من شركة توماس كوك، وأنشأت الشركة فندق ونتر بلاس في 1905.

كذلك كانت السياحة أحد الحقول التي سعت الرأسمالية المحلية لتسجيل حضورها المميز فيها، فقد أسس طلعت حرب في 1934 شركة مصر للسياحة وقبلها بعامين كان قد أسس «مصر للطيران « أول الخطوط الجوية الوطنية والتي كانت داعمًا رئيسيًا لتنقلات السياح من وإلى مصر.[2]

على الرغم من الاهتمام المبكر للدولة المصرية بالسياحة، فقد استغرق الأمر أكثر من مئة عام منذ افتتاح المتحف المصري في ميدان التحرير، حتى أنشأت الدولة كيانًا منظمًا لهذا النشاط تحت اسم مصلحة السياحة في 1964، والتي تحولت إلى وزارة في عام 1966.[3]

وشهدت الستينيات اهتمامًا قويًا بالنشاط السياحي على الصعيدين، سياحة الشواطئ والتي ركزت على شواطئ الإسكندرية، والسياحة الثقافية في المزارات الأثرية خاصة في الصعيد.

واعتمدت حركة السياحة في الستينيات على عملية التأميم الواسعة للمنشآت الموروثة من الحقبة الملكية، مثال على ذلك فندق أولد كتاركت، والذي بناه الخديوي عباس حلمي ليستقبل فيه ضيوفه خلال افتتاح خزان أسوان في 1902، واستولت عليه الدولة بعد ثورة 1952.

وقد تم تأميم العديد من المنشآت الواقعة تحت الحراسة في عهد ثورة يوليو مثل فندق شبرد خلال قرارات تأميم 1961، وكذلك منشآت فندقية أخرى مثل «فنادق مصر الكبرى» و«فنادق الوجه القبلي».[4]

وكانت هناك أيضا حركة توسعات في إنشاء فنادق جديدة، تتحدث صحيفة الأهرام في 1964 عن تعديل في أهداف الدولة من إنشاء «فندق جديد في كل شهر»

إلى «فندق كل أسبوعين»، وبغض النظر عن المبالغة الدعائية إلا أن قائمة الفنادق الحديثة التي تعرضها الأهرام تعكس توسعًا جغرافيًا لا يُستهان به في حركة السياحة في تلك الفترة.

حيث تشمل القائمة فنادق جديدة في حي الزمالك وعلى شاطئ النيل، وكذلك في الأقصر وأسوان وعلى شواطئ الإسكندرية وامتدت أيضا إلى العين السخنة والغردقة.

وعلى الرغم من سيطرة الدولة على النشاط السياحي في تلك الفترة، ممثلة في المؤسسة المصرية العامة للسياحة والفنادق المعروفة باسم «إيجوث» لكن تم فتح الباب للإدارة الأجنبية تحت ملكية الدولة، وفي هذا السياق تم السماح بدخول أسماء مثل هيلتون ومريديان وشيراتون إلى السوق المصرية.[5]



الأهرام - أبريل 1964.

في مطلع السبعينيات تزايد اهتمام الدولة بالسياحة، فقد منحت امتيازات للمستثمرين في هذا المجال سبقت تلك الامتيازات الممنوحة لباقي القطاعات الاستثمارية تحت قانون الانفتاح الاقتصادي الشهير 43 لسنة 1974.

شملت القوانين المساندة للسياحة والسابقة على الانفتاح قانون 1 لسنة 1973 والذي منح المنشآت السياحية والفندقية إعفاء من الضرائب لمدة خمس سنوات من بدء مزاولة النشاط، وإعفاء واردات الفنادق العائمة والبواخر السياحية من الرسوم الجمركية وكذلك واردات مواد البناء الموجهة بغرض إنشاء أو تجديد المنشآت السياحية والفندقية.

5- Matthew Gray - Economic Reform, Privatization and Tourism in Egypt - Middle Eastern Studies, Vol. 34, No. 2 (Apr., 1998) - Taylor & Francis, Ltd.

ومنحت الدولة المزيد من السلطات لوزارة السياحة من خلال قانون 2 لسنة 1973 الذي اشترط على أي شخص طبيعي أو اعتباري الحصول على ترخيص من الوزارة للانتفاع بأي منطقة سياحية، وبذلك أصبحت الوزارة مشرفًا على الاستثمارات العاملة بهذا المجال في كل من القطاعين الخاص والعام.

وفي 1979 افتتح الرئيس السادات منتجعًا سياحيًا في الغردقة، يحمل اسم «مجاويش» والذي حظي بشهرة واسعة لسنوات، ليس فقط لأنه مثل استثمارًا ضخمًا في منطقة بكر لم تكن مُستغلة بشكل واسع من قبل، وبعيدة عن المصايف التقليدية في الإسكندرية ورأس البر ومرسى مطروح، ولكن لأنه مثل أول حضور ملفت لسياحة المنتجعات وما تنطوي عليه من نمط غربي لسياحة الشواطئ لم يكن معتادًا لدى المصريين في هذه الفترة.

مثلت حقبة فؤاد سلطان تطورًا آخر مهمًّا في مسار خروج السياحة المصرية من إطار السياحة الثقافية في المواقع الأثرية وسياحة المصايف التقليدية إلى سياحة الشواطئ الحديثة.

تولى سلطان وزارة السياحة في الفترة من 1986 إلى 1993، وبالرغم من أن نشاط السياحة كان لا يزال يخضع لتوجيهات الدولة، فقد كانت الحكومة تتحكم في أسعار الخدمة الفندقية المقدمة للجمهور، لكن ميول سلطان الليبرالية ساهمت في دفع القطاع نحو التحرر بشكل كبير.

دفع سلطان إلى مسار الخصخصة منذ وقت مبكر عبر التخلص من شراكات القطاع العام في المنشآت ذات الأداء الضعيف، قبل أن تضع الحكومة في منتصف التسعينيات خطة شاملة للتخلص من عدد كبير من الفنادق المملوكة لها تحت برنامج الخصخصة.

ربما من الأمثلة البارزة على التحولات الكبيرة التي بدأها سلطان وتطورت من بعد رحيله قصة فندق سان ستيفانو الذي كان من أبرز المعالم المعمارية للإسكندرية، وقد حاول سلطان طرحه في 1988 ولاقى معارضة قوية داخل البرلمان، ولكن في 1996 تم طرحه من جديد.

وحل مكان الفندق ذي الطابع الأثري مبنى شاهق على كورنيش الإسكندرية.[6]

بجانب ذلك عمل سلطان على تحرير قواعد الطيران بحيث يعمل طيران الشارتر بشكل أكثر تحررًا في المطارات الساحلية والمدن السياحية بحيث تتوجه رحلات طيران إلى المقاصد السياحية مباشرة مقارنة بالطيران المنتظم والذي بقي كما

6- «الحبتور الوطنية» تفوز بعقد بناء مجمع «سان ستيفانو» العملاق بالإسكندرية - البيان الإماراتية - 2001 - https://www.albayan.ae/economy/2001-05-12-1.1138192

هـو في المطـارات الداخليـة ، وكان هـذا مـن أهـم العوامـل الداعمـة لسـياحة الشـواطئ الجديـدة حيـث أصبحـت الرحـلات تتوجـه مبـاشرة إلى شـواطئ البحـر الأحمـر.

في هـذا السـياق نشـطت الاسـتثمارات الخاصـة بقـوة، ولم يكـن هنـاك متنفـس واسـع في المـدن السـاحلية القديمـة لتكـرار قصـص شـبيهة بسـان سـتيفانو، فانطلقـت الاسـتثمارات الخاصـة في المـدن البكـر مثـل الغردقـة ودهـب وطابـا والسـاحل الشـمالي، عـبر المراكـز السـياحية التـي أقيمـت عـلى أراضى الهيئـة العامـة للتنميـة السـياحية عـلى شـاطئ البحـر الأحمـر والمتوسـط.

مثلـت التسـعينيات بدايـة التغـير السريـع لخريطـة السـياحة في مـصر، وتراجـع كل أنمـاط السـياحة التقليديـة في مقابـل التوسـع السريـع في سـياحة الشـواطئ البكـر عـلى السـواحل الجديـدة، وفي هـذا السـياق يقـول الرئيـس الأسـبق لاتحـاد الغـرف السـياحية: إن «السـياحة الأثريـة لمـصر خـلال العقـد الثـاني مـن القـرن الحـالى أصبحـت لا تزيـد نسـبتها عـن 7 إلى 10% مـن إجـمالي التدفقـات الوافـدة لمـصر سـنويًا عـلى أقـصى تقديـر، إذ إن غالبيـة حركـة السـفر الوافـدة لمـصر أصبحـت تتوجـه للاسـتجمام عـلى الشـواطئ».[7]

هـذا التوسـع السريـع في سـياحة الشـواطئ قامـت بـه بالأسـاس الاسـتثمارات الخاصـة التـي كانـت تحـل تدريجيًـا محـل الاسـتثمارات العامـة في هـذا القطـاع.

فقـد تراجعـت حصـة القطـاع العـام مـن الاسـتثمار السـياحي مـن 66.9% في 1982-1983 إلى 10.4% في 1991-1992 مقابـل ارتفـاع حصـة القطـاع الخـاص مـن 33.1% إلى 89.6% خـلال نفـس الفـترة.[8]

واحـدة مـن أهـم العوامـل التـي جذبـت الاسـتثمارات الخاصـة لهـذا المجـال هـو عمليـة التوسـع السريـع في طـرح ملايـين الأراضي للاسـتثمار السـياحي، وقـد جـاءت الطروحـات بأسـعار متدنيـة، جعلـت مـن عمليـة تخصيـص الأراضي نـواة لخلـق جيـل جديـد مـن أثريـاء عـالم السـياحة، وكيانـات ضخمـة لا تـزال تسـيطر عـلى القطـاع إلى الوقـت الراهـن.

«شريك التنمية- قراءة نقدية»

قبـل وفاتـه بفـترة قصـيرة، أقـر الرئيـس أنـور السـادات قانونًـا يهـدف إلى تنظيـم عمليـة إدارة واسـتغلال الأراضي الصحراويـة المملوكـة للدولـة ملكيـة خاصـة، في سـياق طموحـات النظـام للتوسـع العمـراني بعيـدًا عـن وادي النيـل.[9]

7- مقابلة مع إلهامي الزيات.

8- Matthew Gray.

9- قانون 143 لسنة 1981 في شأن الأراضي الصحراوية.

واستهدف القانون توزيع مسئوليات تنمية الأراضي الواقعة خارج الزمام، أي الغير محصورة لدى هيئة المساحة، أو خارج كردون المباني في المحافظات، وركز على دور وزير الزراعة في تحديد الأراضي القابلة للاستصلاح على أن تتولى هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة إدارة الأراضي الأخرى الغير موجهة للنشاط الزراعي.

وفي 1991 أصدر الرئيس حسني مبارك قانونًا جديدًا يتعلق بإدارة الأراضي الصحراوية، والذي أدخل أغراض التنمية السياحية ضمن أعمال استغلال رصيد الدولة الضخم من الأراضي، بجانب الاستصلاح وبناء المدن السكنية.[10]

لذا تضمن القانون نصًا على إنشاء هيئة اقتصادية جديدة وهي الهيئة العامة للتنمية السياحية لكي تتولى إدارة الأراضي المخصصة لنشاط السياحة، واعتبرت الهيئة أنها تقوم بدور الشريك في تنمية نشاط السياحة من خلال إتاحة الأرض على أن يتولى المستثمر تطويرها، ويعكس مفهوم شريك التنمية بالأرض رؤية الدولة لدورها غير المتدخل في الاقتصاد في تلك الفترة.

وخلال سنوات قصيرة من صدور القانون تم طرح ملايين من الأمتار لصالح هذا النشاط الجديد الذي تم إدراجه في مطلع التسعينات على أولويات استغلال المساحات الصحراوية.

وتمتعت هيئة التنمية السياحية برصيد ضخم من الأراضي بلغ نحو 8 مليار متر مربع، طرحت منهم الهيئة منذ بداية التسعينيات نحو 400 مليون متر.[11]

خلال العقدين الماضيين طرحت هيئة التنمية السياحية مساحات شاسعة لكبار المستثمرين تفوق الـ 20 مليون متر مربع للمستثمر الواحد في بعض الحالات، بلغ سعر المتر دولارًا واحدًا في العديد من الحالات، واستأثر بهذه الطروحات الضخمة عدد محدود من الكيانات الاستثمارية.

ومن أهم العوامل التي ساعدت على طرح الأراضي بسعر منخفض هو منحها بنظام التخصيص المباشر، بدلاً من المزايدة، وهو ما جعل سعر الأرض مرتبطًا بقرار الدولة وليس درجة تنافس المستثمرين على هذه الأصول.

ويدافع مجتمع الأعمال عن سياسة تسعير الأراضي، باعتبار أنهم تحملوا عبء تنمية مناطق نائية وصنعوا منها وجهات سياحية، لكن الملفت أن سياسة منح الأراضي الرخيصة استمرت حتى العقد الأول من الألفية الجديدة في مناطق كانت قد اكتسبت شهرة سياحية بالفعل.

السخاء في منح الأراضي لم يقتصر على تسعيرها، ولكن امتد أيضا للتراخي في مراقبة مدى التزام المستثمر بعملية تنميتها. وقد ساهمت كل العوامل السابقة في فتح الباب للمحاسبة على سياسات الأراضي بعد الثورة.

10- قانون 7 لسنة 1991 في شأن بعض الأحكام المتعلقة بأملاك الدولة الخاصة.

11- رئيس هيئة التنمية السياحية: الإعلان عن الأسعار الجديدة لأراضي التنمية السياحية خلال أيام - صابرين جمال - فيتو - 2017.

فقـد تـم توجيـه اتهامـات مبـاشرة لوزيـر السـياحة في عهـد مبـارك، زهـير جرانـة، بتسـهيل حصـول رجـلي الأعـمال حسـين السـجواني وهشـام الحـاذق عـلى أراضي بمنطقـة جمشـة بالغردقـة بسـعر يقـل عـن سـعر السـوق،[12] وصـدر حكـم بإدانـة الثلاثـة مـن محكمـة جنايـات الجيـزة بعـد ثـورة ينايـر، لكـن تـم نقـض الحكـم لاحقًـا وصـدر قـرار بـبراءة جرانـة.[13]

كـما أحالـت النيابـة جرانـة للمحكمـة الجنائيـة لتخصيصـه أراضي في العـين السـخنة للحـاذق بسـعر متـدنٍ، دولار للمـتر، لكـن المحكمـة قضـت بـبراءة الوزيـر السـابق.[14]

أسـباب اتهـام جرانـة ثـم تبرئتـه فيـما بعـد ليسـت موضـوع الفصـل، فالرجـل كان يعمـل في بيئـة مـن التشريعـات مهـدت لـه القيـام بتخصيـص الأراضي عـلى هـذا النحـو، ولكـن مـن المهـم الاطـلاع عـلى أوراق تلـك القضايـا لمـا تحويـه مـن توثيـق لسياسـات تخصيـص الأراضي في عهـد مبـارك.

سـنتحدث تحديـدًا عـلى حكـم محكمـة النقـض بخصـوص أراضي الجمشـة والـذي أتيـح لنـا الحصـول عـلى النـص الخـاص بـه، وتـدور أحـداث القضيـة خـلال العقـد الأول مـن الألفيـة الجديـدة وقـت أن خصـص الوزيـر الأسـبق الأراضي للسـجواني والحـاذق بسـعر دولار للمـتر.

وقـد رأت الجهـات التـي أدانـت الوزيـر في هـذه القضيـة أنـه أخطـأ لأنـه خالف قـرارًا لهيئـة التنميـة السـياحية صـدر في 2008 قـضى باعتـماد سـعر المـتر في أراضي التنميـة السـياحية بسـعر 3 دولارات للمـتر، ولكنـه اسـتطاع أن يثبـت أن الموافقـة المبدئيـة عـلى تخصيـص الأرض لهذيـن المسـتثمرين تمـت في 2006.

الأهـم في وقائـع القضيـة هـو توثيقهـا لتسلسـل القـرارات الخاصـة بتسـعير أراضي التنميـة السـياحية، فالمرجـع الحاكـم في هـذا الأمـر كان قـرارًا لرئيـس الـوزراء عـام 1995 (برقـم 2908) والـذي وضـع أسـس تسـعير هـذه الأراضي.

وبحسـب هـذا القـرار كان يجـب أن تتشـكل لجنـة فنيـة لتحديـد أسـعار الأراضي المخصصـة، وقـد اسـتند جرانـة في عمليـة تخصيـص أراضي الجمشـة (عـام 2006) للسـعر الـذي وضعتـه اللجنـة الفنيـة المشـكلة وفقًـا لقـرار رئيـس الـوزراء والتـي انعقـدت في 1996، أي أن عمليـة التخصيـص اسـتندت لآراء لجنـة فنيـة قيمت الأرض قبل 10 سـنوات.

12- الحكـم بسـجن زهـير جرانـة ورجـلي الأعـمال الهاربـين «الحـاذق» و«سـجواني» 5 سـنوات -فاطمـة أبـو شـنب - المـصري اليـوم 2011 - https://www.almasryalyoum.com/news/details/130976

13- محكمـة النقـض تقـضي بـبراءة زهـير جرانـة في قضيـة «أرض الجمشـة» - أصـوات مصريـة - 2017 - http://www.aswatmasriya.com/news/details/73500

14- «جنايـات الجيـزة» تقـضي بـبراءة «جرانـة» و«الحـاذق» في قضيـة «أرض العـين السـخنة» - فاطمـة أبـو شـنب - المـصري اليـوم 2013- - https://www.almasryalyoum.com/news/details/295612

المفارقة أن هذا التقييم استند لمشاورات أقدم منه، هذا ما كشفه جرانة وهو يدافع عن نفسه في القضية الثانية، المتعلقة بتخصيص أراضي العين السخنة لصالح شركة النعيم المملوكة للحاذق بسعر دولار واحد للمتر، بالأمر المباشر في نوفمبر 2007.

فقد قال جرانة: إنه خصص هذه الأراضي بناء على تقييم لجنة 1996، وسرد بعض التفاصيل هذه اللجنة قائلاً إنها وقت انعقادها قد انتهت إلى «الاستمرار في تطبيق السعر السابق إقراره من المجلس الأعلى للسياحة عام 1986 (دولار واحد للمتر المربع)، اتفاقًا مع السياسة العامة الحالية للدولة التي تعمل على تشجيع المستثمر ودفع التنمية السياحية».[15]

في هذا السياق يوثق حكم قضية «الجمشة» «أنه منذ عام 1996 وحتى عام 2008 كان التخصيص يتم بسعر دولار واحد للمتر المربع في كافة أراضي التنمية السياحية، عدا مركزي النبق وجنوب مجاويش».

أي أن السعر ظل ثابتًا لأكثر من عشر سنوات بناء على تقييم الثمانينيات، وهذا تم بدون مخالفة قرار رئيس الوزراء، فبحسب وقائع حكم الجمشة فإن قرار (2908) قد خلا «من النص على وجوب إعادة تشكيل اللجنة الفنية المعنية بتحديد سعر المتر المربع في الأراضي المخصصة للتنمية السياحية خلال فترة زمنية محددة».

وعندما تمت مراجعة هذه الأسعار في 2008 زاد سعر المتر دولارين، ولا يتوافر لدينا تقييم يوضح لنا إلى أي مدى كان السعر الجديد منصفًا بالنظر إلى تطور النشاط السياحي في تلك الفترة عن التسعينيات في مناطق مثل سواحل البحر الأحمر، ومن ثم فمن المفترض أن تكون مهمة من يقوم بالتنمية أقل عبئًا وأن تزيد قيمة الأرض.

وخلال الفترة التالية للثورة تمت عمليات سحب للأراضي، وإجراء تسويات واسعة مع المستثمرين لأسباب تتعلق في حالات كثيرة بمخالفاتهم لشروط الحصول على الأرض.

وفي هذ السياق تعرضت شركات لسحب الأراضي الممنوحة لها مثل الشركة المصرية للمنتجعات السياحية سهل حشيش والتي سحبت الدولة منها 20 مليون متر مربع غير مستغلة لعدم تنفيذ المشروعات في المواعيد المقررة ولا تزال الشركة في نزاع مع الحكومة أمام القضاء.[16]

15- ننشر نص التحقيقات مع وزير السياحة السابق- محمود المملوك - اليوم السابع- 2011 - https://bit.ly/3kh7I6r

16- تأجيل دعوى «المصرية للمنتجعات» في نزاع سهل حشيش إلى 12 سبتمبر- رجب عزالدين - المال - 2020 - https://bit.ly/3mob-wEU

وقام هشام الحاذق المالك لشركتي النعيم وجمشة للتنمية السياحية والسجواني المالك لشركة داماك لتنمية خليج جمشة بإجراء تسويات مالية ورد بعض الأراضي التي حصلوا عليها.

وقام رجل الأعمال محمد أبو العنين، بتسويات مشابهة أيضا، بسبب الأراضي التي حصل عليها في عهد مبارك لصالح شركته كليوبترا للتنمية السياحية لعدم الالتزام بالمواعيد المقررة لتنفيذ المشروعات .

كما تم التسوية مع شركة «حوالة» التابعة لشركة ترافكو المملوكة لرجال الأعمال حامد الشيتى، ووافقت الشركة على سداد 25 مليون دولار قيمة الأرض التي تبلغ مساحتها 5 ملايين متر مربع بالساحل الشمالى على أن يتم الالتزام بالجدول الزمنى لتنفيذ المشروع .[17]

وبشكل إجمالي قال رئيس هيئة التنمية السياحية في 2013: إن مساحة الأرض المسحوبة منذ الثورة بلغت 54 مليون متر، وأن هناك مستثمرين أعادو الأرض لعدم القدرة أو الرغبة في الاستثمار.[18]

إجراءات المحاسبة السابقة كانت تفعيلاً حقيقيًا لمفهوم «شريك التنمية» كما جاء في نصوص التشريعات والذي يمنح الدولة الحق في التراجع عن تقديم الامتيازات للمستثمر عند التقاعس عن القيام بدوره في التنمية، ولكن هذا التفعيل لم يتم إلا وقت أن كانت هناك ضغوط شعبية للمحاسبة بعد ثورة يناير.

ويقول الرئيس التنفيذي الحالي للهيئة العامة للتنمية السياحية ، سراج الدين سعد، في هذا السياق: «إن الهيئة شريك للمستثمر في المشروع لحين الانتهاء من تنفيذه والالتزام بالجدول الزمني المعد لذلك وبالشروط التي تم الاتفاق عليها في العقد وحال مخالفتها تقع الجزاءات بدءًا من الغرامات وصولاً إلى إمكانية سحب الأرض بالمشروع حال عدم توفيق الأوضاع».[19]

ومن الإجراءات المستجدة بعد الثورة اللجوء إلى طرح بعض الأراضي بنظام المزايدة، لكن التطبيق العملي لهذا النظام أثار الشكوك بشأن جدواه في البداية، فقد عرضت الهيئة 28 مليون متر مربع بين 2012 و2015 ولم تلق إقبالاً قويًا عليها.[20]

17- تسويات عقود «الحاذق « و«أبو العنين « و«سجواني" أمام «عبدالنور « تمهيدًا لإقرارها من مجلس الوزراء والتصديق عليها - عبد الرازق الشويخي - البورصة - 2012.

18- سراج الدين سعد: التنمية السياحية تطرح 19 مليون متر مربع في العين السخنة والبحر الأحمر العام المالي الجاري - عبد الرازق الشويخي - البورصة - 2013 - https://bit.ly/3mm0AaI

19- مقابلة أجراها الباحث مؤلف الفصل مع رئيس هيئة التنمية السياحية في 2014.

20- وزارة السياحة: طرح 28 مليون متر مربع للاستثمار قريبا - مباشر - 2012 - https://bit.ly/32uMuvE

وهـو مـا دفـع البعـض للدفـاع عـن سياسـة مبـارك معتبريـن أن بيـع الأرض بسـعر مرتفـع سـينفر المسـتثمرين بالنظـر إلى أن المسـتثمر يحتـاج مـن 7 إلى 10 أعـوام حتـى يسـترد رأسـماله، وهـو مـا يتطلـب وجـود حوافـز قويـة تشـجعه عـلى الدخـول في مثـل هـذه المشروعـات.

لكـن تبـين مـع مـرور الوقـت أن عنـصر الاسـتقرار السـياسي كان الأكـثر تأثـيرًا عـلى طروحـات مـا بعـد الثـورة وليـس سـعر الأرض، حيـث تراوحـت أسـعار الأراضي التـي طرحتهـا الهيئـة في 2016 بـين 10 - 50 دولارًا للمـتر،[21] ونجحـت في بيـع نحـو 16.3 مليـون مـتر بنظـام المزايـدة عنـد هـذه المسـتويات السـعرية.[22]

الكبار في عالم السياحة

منـذ 2017 أصبحـت طروحـات أراضي التنميـة خاضعـة لضوابـط قانـون الاسـتثمار الجديـد.[23] وبالرغـم مـن أن الدولـة زعمـت أنهـا تسـتهدف مـن القانـون الجديـد إصلاح منظومـة طـرح الأراضي، لكـن يصعـب تقييـم القانـون بالنظـر إلى أن صـدوره تواكـب مـع حالـة ركـود في عمليـة طـرح أراضي التنميـة السـياحية.

كـما أن أي إصـلاح لطروحـات الأراضي الجديـدة لـن تمحـو مراكـز ضخمة للمسـتثمرين تكونـت خـلال العقـود الماضيـة، فبالرغـم مـن عمليـات سـحب الأراضي التـي أجرتهـا الهيئـة العامـة للتنميـة السـياحية ، لا تـزال هنـاك العديـد مـن الـشركات التـي تملـك مخزونًـا ضخـمًا مـن الأراضى مثـل أوراسـكوم للفنـادق والتنميـة التابعة لسـميح سـاويرس وشركـة فنـادق البحـر الأحمـر القابضـة للاسـتثمار السـياحي المملوكـة لرجـل الأعـمال سـمير عبدالفتـاح والـذي اسـتحوذ عـلى الشركـة المصريـة للمنتجعـات السـياحية المالكـة لمنتجـع سـهل حشـيش.

ويقـول الهامـى الزيـات، الرئيـس الأسـبق للاتحـاد المـصري للغـرف السـياحية: «توجـد شركات لديهـا محفظـة أراضي كبـيرة تجعـل لهـا قـدرة كبـيرة عـلى السـيطرة عـلى السـوق ليـس فقـط مـن حيـث الاسـتثمارات ولكـن مـن حيـث حصتهـا مـن أعـداد الوافديـن».

وبالنظـر إلى قطـاع الفنـادق في مـصر فإنـه يتسـم بدرجـة عاليـة مـن التركـز في عـدد محـدود مـن رجـال الأعـمال، لا تتوفـر بيانـات للأسـف عـن ظـروف نشـأة وتطـور كل واحـد منهـم ولكـن المؤكـد أن الكثيريـن منهـم اسـتفاد مـن سياسـات الأراضي السـخية.

21- التنميـة السـياحة تبـدأ الفحـص الفنـي لطلبـات الحصـول عـلى أراض يوليـو المقبـل - عبـد الـرازق الشـويخي - البورصـة - 2016 - https://www.alborsanews.com/2016/06/15/855442

22- «التنميـة السـياحية" تبيـع 16.5 مليـون مـتر أرض العـام المـاضي - عبـد الـرازق الشـويخي - البورصـة - 2017 - https://alborsaanews.com/2017/03/19/996429

23- رئيـس هيئـة التنميـة السـياحية: قانـون الاسـتثمار الجديـد فتـح الأبـواب المغلقـة. - حنـان محمـد - البوابـة نيـوز - 2018 - https://www.albawabhnews.com/2956585

ويـأتي في مقدمـة المسـتثمرين الذيـن يتمتعـون بحصـص ضخمـة مـن الطاقـة الفندقية رجـل الأعـمال سـمير عبدالفتـاح والـذي يحـوز عـلى مـا يزيـد عـن 10 آلاف غرفـة تليـه شركـة ترافكـو المملوكـة لرجـل الأعـمال حامـد الشـيتي بنحـو 9 آلاف غرفـة والتـي تسـعى لزيـادة غرفهـا الفندقيـة إلى 13.5 ألـف غرفـة بنهايـة العـام الجـاري وكامـل أبـو عـلي رئيـس شركـة بيـك الباتـروس يحـوز عـلى 8.5 ألـف غرفـة وحسـام الشـاعر رئيـس شركـة صـن رايـز للفنـادق يحـوز عـلى نحـو 7000 غرفـة ورجـل الأعـمال نـاصر عبداللطيـف الـذي يحـوز عـلى نحـو 4000 غرفـة وسـميح سـاويرس الـذي يحـوز عـلى نحـو 2500 غرفـة ثـم أحمـد الوصيـف رئيـس الاتحـاد الحـالي للغـرف السـياحية الـذي يحـوز عـلى مـا يزيـد عـن ألفـي غرفـة فندقيـة.[24]

العديـد مـن الطاقـات الفندقيـة التـي تحوزهـا شركات الاسـتثمار السـياحي نتجـت جـراء الحصـول عـلى أراض مـن قبـل الهيئـة العامـة للتنميـة السـياحية، لكـن خـلال العقـد الأخـير مـع تـدني الحركـة السـياحية لمصر ورغبـة العديـد مـن الـشركات التخـارج مـن القطـاع بـدأت بعـض الـشركات في عمليـة شراء فنـادق خاصـة في مناطـق مثـل مـرسى علـم والغردقـة وفي جنـوب سـيناء بـشرم الشـيخ .

وتبلـغ الطاقـة الفندقيـة الإجماليـة في مـصر نحـو 205 آلاف غرفـة، وتتركـز طاقـة فندقيـة بنحـو 60 ألـف غرفـة عاملـة في يـد مجموعـة مـن الـشركات يقـل عددهـا عـن 10 شركات.[25]

هـذه الحصـص الكبـيرة مـن السـوق تعكـس سياسـة التوسـع في طـرح الأراضي بـدون شروط، حيـث يـرى خـبراء أن الخدمـات السـياحية في مـصر كان يجـب أن تكـون أكـثر تنوعًـا وأن لا تركـز فقـط عـلى الخدمـات الفندقيـة المتعلقـة، إذ كان مـن الواجـب أن تنشـأ خدمـات آخـرى للخدمـة عـلى الفنـادق بمـا يرفـع مـن معـدلات إنفـاق السـائح .

وهـذا الوضـع كان لـه انعـكاس سـلبي عـلى صغـار المسـتثمرين في هـذا المجـال، فمـع دخـول سـوق السـياحة في مـصر إلى مرحلـة مـن التشـبع بسـبب فائـض المعـروض خاصـة مـع تواضـع حركـة السـياحة الوافـدة لمـصر خـلال العقـد الأخـير جـراء الاضطرابـات السياسـية، بـدأ الكبـار في التنافـس عـلى تخفيـض سـعر الخدمـة بشـكل مبالـغ فيـه فيـما يعـرف بسياسـة حـرق الأسـعار، والتـي قـد تؤثـر قليـلاً عـلى أربـاح المسـتثمر الكبـير ولكنهـا قـد تدفـع المسـتثمر الصغـير، صاحـب أقـل مـن 500 غرفـة للإفـلاس.

ومـن الدلائـل عـلى تفاقـم ظاهـرة حـرق الأسـعار السـجال الـذي دار بـين أحمـد بلبـع ورئيسـة جهـاز حمايـة المنافسـة ومنـع الممارسـات الاحتكاريـة في ذلـك الوقـت

24- بيانات جمعها الباحث مؤلف الفصل.

25- بيانات جمعها الباحث من غرفة المنشآت الفندقية بالقاهرة.

الدكتـورة منـى الجـرف خـلال 2018، حيـث شـكا بلبـع مـن عمليـات حـرق الأسـعار التـي تنفذهـا الـشركات الكـبرى لإخـراج الفنـادق والمنتجعـات الصغـيرة مـن السـوق أو للاسـتحواذ عليهـا بقيـم متدنيـة، ورفضـت الجـرف إدانـة الـشركات الكبـيرة بـدون وجـود دلائـل ملموسـة.[26]

وأصـدر وزيـر السـياحة الأسـبق يحيـى راشـد أسـعار استرشـادية في 2017 لمنـع ظاهـرة حـرق الأسـعار ولحمايـة المسـتثمرين الصغـار، [27]وبالرغـم مـن إعـلان غالبيـة المسـتثمرين عـن تأييدهـم لهـذه الأسـعار لكنهـم كانـوا يخالفـون ذلـك عمليًـا وكانـوا يهاجمـون الوزيـر بـضراوة وشراسـة مـن الجانـب الآخـر عـبر مجموعـة الاذرع الصحفيـة والإعلاميـة المواليـة لكبـار رجـال الأعـمال.

بعيدًا عن تجارة الأراضي .. ماذا عن التنمية ؟

كان المـبرر الرئيـسي وراء سياسـة منح الأراضي بسـخاء للمسـتثمرين خلال التسـعينيات وبدايـة الألفيـة الجديـدة هـو قيـام الدولـة بدورهـا كشريـك في التنميـة، فهـل قامـت الدولـة بجهـد مماثـل في كافـة المجـالات التـي تعـزز مـن إسـهام السـياحة في التنميـة أم أنهـا ركـزت فقـط عـلى تجـارة الأراضي ؟

هنـاك عوامـل حـدت مـن قـدرة القطـاع عـلى الإسـهام في التنميـة كانـت خـارج يـد الدولـة، تلـك المتعلقـة بالاضطرابـات السياسـية المتلاحقـة والأعـمال الإرهابيـة التـي اسـتهدفت السـائحين عـلى وجـه الخصـوص.

تلقـت السـياحة ضربـة عنيفـة بسـبب الحـادث الإرهـابي ضـد الأجانـب في الأقـصر عـام 1997، لكنـه تأثـيره كان قصـير المـدى بفضـل اتبـاع سياسـات لتسـويق المقاصـد السـياحية عـلى شـاطئ البحـر الأحمـر وجنـوب سـيناء بشـكل منفصـل عـن السـياحة داخـل مـصر في مجملهـا.

تبـع ذلـك سـنوات مـن الاسـتقرار، ثـم فـترات طويلـة مـن الاضطـراب أثـرت بقـوة عـلى تدفـق السـياح للبـلاد.

كانـت ذروة التدفقـات السـياحية الوافـدة لمـصر في 2010 ووصلـت الأعـداد إلى 14.7 مليـون سـائح حققـوا 12.5 مليـار دولار ، عقـب تراجـع في 2009 جـراء الأزمـة الماليـة العالميـة.

26- «حمايـة المنافسـة» و«السـياحة» يجتمعـان لوضـع قواعـد ضـد حـرق الأسـعار والاحتـكار - عبـد الـرازق الشـويخي - البورصـة - 2018 - https://alborsaanews.com/2018/01/16/1079010

27- تقريـر «لجنـة تسـعير الفنـادق» عـلى مكتـب وزيـر السـياحة لإقـرار الحـد الأدنى للأسـعار - ميرفـت رشـاد - اليـوم السـابع - 2017 - https://bit.ly/3hxOo2S

«القطـاع كان يسـتهدف الوصـول إلى 20 مليـون سـائح خـلال 2015 ، لكـن الأمـر واجـه صعوبـات كبـيرة مـع الاضطرابـات السياسـية المتواصلـة بـدءًا مـن ينايـر 2011 ثـم الهـدوء النسـبي خـلال العـام 2014 والـذي لحقـت بـه حادثـة تحطـم الطائـرة الروسـية في طريـق عودتهـا لروسـيا مـن شرم الشـيخ عـام 2015 « كـما يقـول الزيـات.

تسـبب الحـادث الإرهـابي الموجـه ضـد الطائـرة الروسـية في جعـل 2016 العـام الأكـثر تراجعًـا في حركـة السـفر والإيـرادات في تاريـخ البـلاد، لكنـه لم يكـن الأسـوأ عـلى الإطـلاق فقـد أصيـب القطـاع بالشـلل التـام خـلال تداعيـات وبـاء كورونـا في 2020.

إلا أن صنـاع النشـاط السـياحي يـرون أن قطـاع السـياحة لديـه قـدر عـال مـن المرونة، فهـو قـادر عـلى التعـافي بسرعـة مـن الكـوارث، أو بتعبـير وزيـر السـياحة الأسـبق هشـام زعـزوع فـإن «السـياحة المصريـة تمـرض ولا تمـوت".

لكـن الخـبراء في هـذا المجـال يـرون أنـه بعيـدًا عـن الأحـداث القدريـة مثـل الأوبئـة أو الاضطرابـات السياسـية، فـإن الدولـة لم تقـم بالـدور المأمـول منهـا في تطبيـق العديـد مـن الإصلاحـات لـكي تعـزز مـن دور القطـاع في التنميـة وخلـق الإيـرادت.

كـما أن هيمنـة الـشركات الدوليـة لتنظيـم الرحـلات عـلى قطـاع السـياحة يسـاهم في هـدر فـرص تعظيـم عوائـد مـصر مـن القطـاع.

تقـول عادلـة رجـب عـن ذلـك: «إن تـسرب الإيـرادات السـياحية يصـل إلى نحـو 50% مـن حصيلـة النشـاط بمـا يعـد هـدرًا للاقتصـاد القومـي هـذا التـسرب بسـبب الـدور الكبـير للـشركات الأجنبيـة، كلـما ارتفعـت نسـبة الـشركات المصريـة زادت الحصيلـة».

هـذا بجانـب الانتقـادات المتعلقـة بعـدم تنـوع أسـواق السـياحة المصريـة، يتحـدث الزيـات مثـلا عـن تركيزنـا عـلى السـوق الأوروبي وإهمالنـا للسـوق الآسـيوي بالرغـم مـن قربـه الجغـرافي «هنـاك فـرص واعـدة للغايـة مـن الأسـواق الجديـدة التـي نمـت دخـول دولهـا خـلال العقـد الأخـير وتغـيرت ثقافـة شـعوبها خاصـة بـشرق آسـيا وجنوبهـا ووسـطها» ويشـير الزيـات في هـذا السـياق إلى أن مـصر لم تطـور مـن رحـلات الطـيران تجـاه تلـك المنطقـة بمـا يعـزز مـن تدفـق السـياح منهـا «هنـاك شـوق كبـير لرؤيـة الآثـار المصريـة الأمـر يتوقـف عـلى خطـوط طـيران ... تلـك الأسـواق لم يصـل نصيـب مـصر منهـا مليـوني سـائح حتـي الآن !!»

ويقـول يـسرى عبدالوهـاب، رئيـس اتحـاد الطـيران الخـاص تحـت التأسـيس: «حتـى الآن لا يوجـد تنسـيق كامـل بـين قطـاع السـياحة وشركات الطـيران الخاصـة في مـصر، يمكننـا تنظيـم رحـلات الطـيران العـارض إلى العديـد مـن الأسـواق المهمـة التـي تمثـل مـوردًا لمـصر بمـا يفـك الارتبـاط بـين شركات السـياحة العالميـة وشركات الطـيران والتـي تغـير وجهاتهـا مـع بـوادر أيـة أزمـة سياسـية في الـشرق الأوسـط» .[28]

28- مقابلة اجراها الباحث مؤلف الفصل.

كان أحد الاقتراحات التي عملت عليها وزارة السياحة خلال الفترة من 2013 وحتى 2015 تأسيس شركة طيران شارتر ، للتغلب على تحكمات شركات الطيران العارض العالمية والتي تنقل 98% من الحركة السياحية الوافدة لمصر، لكن الشركة لم تظهر للوجود .

وهناك انتقادات أيضا لضعف جهود التسويق السياحي في مصر، ويقول الزيات: إنه بالرغم من كل ما أنفق على أعمال الترويج خلال العقود الماضية لم تنجح البلاد من وجه نظره في عمل «براندنج مميز لمصر».

ويستعرض سامي سليمان، أحد المستثمرين في سيناء بمنطقة نويبع مقارنة بين أسعار مصر ودول أخرى للتدليل على ضعف جهود التسويق وعدم قدرتها على تعظيم العائد من هذا النشاط «الغرف الفندقية تباع في مدينة إيلات بأسعار تتجاوز 150 دولارًا لليلة الواحدة وفي نويبع طابا لا تتجاوز 30 دولارًا .. الأمر يتطلب إعادة النظر في تناول المنتج السياحي المصري وتسويقه في الخارج نملك ذهبًا .. ويتطلب الأمر إعادة تشكيله حسب رغبات المستهلك»[29].

تعظيم عوائد السياحة لا يأتي فقط من التسويق، ولكن الأهم من خلال التوسع في البنية الأساسية التي تخدم السياحة، وهنا يكون الحديث في الأغلب عن السياحة الثقافية والتراثية التي تقع أنشطتها في قلب العاصمة، أو في جنوب مصر بالأقصر وأسوان، والتي تتميز بعوائد مرتفعة مقارنة بسياحة الشواطئ التي تركز عليها مصر والتي تعد من أرخص الأنشطة في التكلفة والأقل في الحصيلة والأكثر إهدارًا للموارد البيئية على ساحل البحر الأحمر وتهديدًا للشعاب المرجانية.تقول عادلة رجب في هذا السياق: «لا يجب أن يسود الفكر القديم بأن يظل السائح محبوسًا في الفندق أو المنتجع ليقتصر نشاطه فقط على البحر ، أو المنشأة السياحية ، نريده أن يخرج ليرى الحياة والمجتمع المصري بكل عاداته وثقافته وفنونه بما يزيد من استعداده للإنفاق الأمر الذي يترتب عليه ارتفاع معدلات التوظيف والتشغيل من الجانب الآخر».

ولا تقتصر التنمية فقط على خلق العوائد الدولارية للدولة، ولكن إيجاد فرص العمل للمواطنين وخلق أنشطة اقتصادية مختلفة تعيش على حركة السياحة.

ولا تتوافر بيانات دقيقة عن إحصاء إجمالي عدد العاملين في أنشطة مرتبطة بالسياحة، ولكن هناك اعتقاد لدى الخبراء أن القطاع يشغل أعدادًا كثيفة من العمالة «عدد العمالة المباشرة في القطاع تصل إلى 1.7 مليون عامل والغير مباشرة تصل إلى 1.8 مليون» كما تقول رجب.[30]

29- مقابلة اجراها الباحث مؤلف الفصل.

30- مقابلة اجراها الباحث مؤلف الفصل.

لكـن نسـبة كبـيرة مـن هـذه العمالـة عـلى الأرجـح تعمـل بشـكل غـير رسـمي أو بشـكل موسـمي، يتجـلى ذلـك بوضـوح مـع تصاعـد الشـكاوى بشـأن موجـات تسريـح العمالـة الواسـعة في أوقـات أزمـات مثـل وبـاء كورونـا.

كـما أن العديـد مـن المجتمعـات السـياحية التـي أسسـتها الدولـة بسياسـة الأراضي السـخية كان خـارج إطـار مفهـوم التنميـة المتكامـل مـع المجتمعـات المحليـة في بعـض المناطـق ، فقـد نشـأت المبـاني والفنـادق والمطاعـم المطلـة عـلى الشـواطئ، لكنهـا لم تدمـج معهـا المواطنـين مـن سـكان المناطـق القريبـة مـن هـذه المواقـع السـياحية، ولم توفـر للكثيريـن منهـم فـرص العمـل التـي تجعلهـم يسـتفيدون مـن هـذا الزخـم بصـورة أكـثر تنظيـمًا واسـتدامة.

بـل إن أهـالي مناطـق مثـل تلـك القريبـة مـن سـواحل البحـر الأحمـر شـاهدوا بأعينهـم المليـارات تتدفـق عـلى المواقـع السـياحية الجديـدة المجـاورة لهـم في الوقـت الـذي يعانـون فيـه مـن ضعـف الخدمـات الأساسـية، الأمـر الـذي خلـق إحساسًـا بالعـداء لـدى بعضهـم تجـاه المنشـآت السـياحية.

يقـول أحـد المسـؤولين في الهيئـة العامـة للتنميـة السـياحية: «نمتلـك بعـض الأراضي في جنـوب سـيناء التـي تعـد مخزونًـا يدخـل ضمـن الفئـة الممتـازة ولم يتـم اسـتغلاله حتـى الآن أو طـرح مسـاحات منهـا والإعـلان عـن ذلـك تخوفًـا مـن الدخـول في منازعـات مـع البـدو في سـيناء أو السـاحل الشـمالي الغـربي ، فـلا تـزال الأراضي الخاضعـة لولايـة الهيئـة فيـما بـين منطقـة الطـور/ رأس محمـد دون اسـتغلال أو تخطيـط حتـى الآن رغـم تكليـف مكتـب ماكينـزي بإجـراء دراسـات خاصـة بهـا، لا بـد مـن مشـاركة المجتمـع المحـلي في التنميـة».[31]

ويعـترف سـامي سـليمان رئيـس جمعيـة المسـتثمرين السـياحيين في منطقـة نويبـع طابـا بـأن تطويـر المجتمـع المحـلى بجـوار القـرى السـياحية في المناطـق الحدوديـة أقـل مـن المأمـول، كـما أن تلـك المناطـق تفتقـر حتـى للسياسـات التـي تنمـي مـن مهـارات السـكان للعمـل في الأنشـطة السـياحية» يمكـن تنميـة السـلع الحرفيـة الخاصـة بسـكان المنطقـة مـن المنسـوجات والحـلي والأعشـاب والعطـارة وإقامـة سـوق كبـير لذلـك ، هـذه السـلع تلقـى طلبًـا كبـيرًا لـدى الأجانـب.[32]

31- مقابلة اجراها الباحث مؤلف الفصل.

32- مقابلة اجراها الباحث مؤلف الفصل.

قراءة شاملة

من الصعب الحكم على سياسة الأراضي الرخيصة في التسعينيات وبداية الألفية، بين مزاعم المستثمرين بأنهم يتحملون أعباء التنمية ومزاعم الحكومات السابقة بأنها لا تقدر على طرح الأراضي بأسعار تفوق ذلك، في الوقت الذي لا تتوافر فيه مصادر بديلة لتقييم تلك الطروحات ومدى عدالة أسعارها.

لكن المؤكد أن أسعار الأراضي ظلت ثابتة لفترة طويلة جدًا وأن التشريعات السابقة انطوت على ثغرات تتيح هذا الجمود في الأسعار، كما جرى نوع من التراخي في مراقبة شروط تنمية الأراضي.

باختصار كانت الأراضي الرخيصة أحد الأسباب الرئيسية لبزوغ طبقة جديدة من المستثمرين السياحيين، ومهدت حقبة التسعينيات لنشأة مراكز احتكارية في القطاع، الذي لا يزال يعمل لصالح المستثمرين الكبار.

وبينما طغت حالة التسليع على روح العديد من الأماكن السياحية القديمة، كما يتجلى ذلك في حالة فندق سان ستيفانو، فإن روح التنمية غابت بدرجة كبيرة عن عملية التنمية السياحية على شواطئ البحر الأحمر والساحل الشمالي.

الفصل الخامس

عن العمران والعزلة..
سياسة تسليع السكن في مصر

بيسان كساب

يحاول هذا الفصل أن يقدم سردا تاريخيا لبداية ظهور المجتمعات المنغلقة على نفسها خارج العاصمة، الكومباوند، وكيف ساهمت الشركات العقارية في خلق دعاية حول المدن الجديدة بصفتها مكانا معزولا عن القاهرة القديمة وما تضمه من طبقات دنيا باتت تشوه العاصمة بأحياءها العشوائية. ويتطرق الفصل إلى الثروات الهائلة التي تم جنيها من الاستحواذ على الأراضي لخلق هذه المجتمعات، كما يتطرق إلى سيطرة فئات محدودة على بيزنس مواد البناء الذي كان ينمو بالتوازي مع موجة الخروج من العاصمة.

سياسات إهمال الفقراء.. أو الانقضاض عليهم

تلقت الأحياء الحديثة في القاهرة الجديدة دعمًا قويًا من الرئيس مبارك وحكومته، وصفوة رجال الأعمال، ومجموعة من أعضاء الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم آنذاك. فعلى سبيل المثال، قام الرئيس في عام 2003 بزيارة مدينة الرحاب «كأول تجمع إسكاني متكامل ينشئه القطاع الخاص، حيث كان في استقباله لدى وصوله الدكتور محمد إبراهيم سليمان، وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، والسيد هشام طلعت مصطفى، رئيس مجلس إدارة الشركة العربية للمشروعات والتطوير العمراني المالكة لمدينة الرحاب».[1]

ويشير مستوى تشكيل وحجم الوفد الذي رافق مبارك وقتها إلى مدى الأهمية التي شكلها المشروع وما يرمز له بالنسبة للدولة. إذ ضم آنذاك عاطف عبيد، رئيس مجلس الوزراء، والمشير حسين طنطاوي، وزير الدفاع والإنتاج الحربي، وصفوت الشريف، وزير الاعلام، وحسين كامل بهاء الدين، وزير التربية والتعليم، وحبيب العادلي، وزير الداخلية، وحسن خضر، وزير التموين والتجارة الداخلية، وعوض تاج الدين، وزير الصحة، وعبد الرحيم شحاتة، محافظ القاهرة.

وقد يكون أدق تلخيص للخطاب المستخدم للترويج لتلك المجتمعات الجديدة المُسوَرة هو ما وصف به هشام طلعت مصطفى مدينة الرحاب خلال هذه الزيارة بقوله إنها: «نموذج مثالي لمجتمع حضاري متكامل الخدمات قائم بذاته». في الوقت نفسه يبدو من حوار قصير بين مصطفى والرئيس، أن الأخير معجب للغاية بهذا المجتمع «الحضاري». هذا الإلحاح على «تحضر» مدينة مسورة على أطراف

1- مبارك يتفقد مدينة الرحاب ومشروعات الإسكان بالقاهرة الجديدة - حسن عاشور - الأهرام - 2003 - https://goo.gl/qixF9S

القاهرة، كان يعكس حالة من الرفض للقاهرة القديمة، التي دأبت تلك النخبة على تصويرها بأنها مدينة سوقية ولا يمكن إصلاحها.

وشهد العقد الأخير من حكم مبارك حدة كبيرة في حالة «الانشطار» في نسيج المدينة، والذي تمثل بوضوح في الدعم الذي تمتعت به شركات الإنشاءات المحلية والأجنبية لبناء مجتمعات «مسورة» في ضواحي القاهرة. إذ سمحت الحكومة بنقل ملكية الأراضي الصحراوية إلى الملكية الخاصة بأسعار منخفضة، وشجعت الرأسماليين على بناء مشروعات مربحة على هذه الأراضي، ودعمتهم عبر إنشاء كباري جديدة وطرق وغيرها من صور البنية التحتية التي أنشئت في وقت قياسي على نفقة الدولة، وساهمت أنظمة الأمن الخاصة المتاحة في هذه المجتمعات المعزولة في إغراء قطاع من الأسر على الالتحاق بهذا النمط السكني.

وفي الوقت الذي كان فيه الأغنياء يجتهدون للحد من قدرة الفقراء على النفاذ لمناطقهم، كانوا يُدفَعون دفعًا، بفعل السياسات «النيوليبرالية» التي تبنتها الحكومة المصرية، إلى تلك المجتمعات المسورة حديثة البناء، الأمر الذي قاد هذه الطبقات إلى التمادي في حالة العزلة «الجسدية».

لم يكن الهروب من القاهرة القديمة في عهد مبارك هو الأول من نوعه في تاريخ العاصمة، ففي سياق شديد التشابه، تم تأسيس عدد من الأحياء النخبوية في الفترة ما بين 1890 و1907، مثل جاردن سيتي، والزمالك، ومصر الجديدة، والمعادي.

لقد أسس الاستعمار البريطاني «المباشر» هذه الأحياء لسكن الأوروبيين وعدد قليل من المصريين، ممن تمتعوا بامتيازات خاصة مرتبطة بالسلطة البريطانية. في الوقت الذي كانت فيه المناطق القديمة من القاهرة تشهد تدهورًا سريعًا، بالضبط كما كانت احتياجات سكانها تواجه الإهمال.

وتنقل صفاء معارفي في أطروحة لنيل شهادة الماجستير من الجامعة الأمريكية عن تيموثي ميتشل، أستاذ العلوم السياسية، أن الأمر انتهى إلى خلق مدينة مزدوجة: حيث المناطق القديمة تمثل الشرق وتخلفه، بينما المناطق الجديدة هي الغرب وحداثته.

وفي القاهرة المعاصرة أيضًا، جرى تأسيس «المنجزات الحضارية» على حساب الطبقات الأفقر. فعلى سبيل المثال بُني المركز التجاري العالمي على أراضي «العشوائيات»، وهي أراضٍ باعتها الحكومة لمستثمرين بأسعار بخسة.[2]

2- SafaaMarafi - THE NEOLIBERAL DREAM OF SEGREGATION RETHINKING GATED COMMUNITIES IN GREATER CAIRO A CASE STUDY AL-REHAB CITY GATED COMMUNITY - AUC - 2011 - https://goo.gl/Bsmi2F

كانت تجربة مثل بناء المركز التجاري العالمي تمثل نموذجًا على ما سمته السلطة في عهد مبارك بـ«التطوير»، الذي كان يمهد الساحة لأنشطة مخصصة للطبقات الغنية، مثل التسوق والأعمال الإدارية، عبر إزاحة الفقراء من الطريق. كان «التطوير» إذن يسير بالتوازي مع بناء المجتمعات المسورة في خدمة نفس الطبقة على حساب الطبقات الأدنى.

نسج أسطورة الأحياء العشوائية

هذا الانقضاض على مساكن الفقراء تحت اسم التطوير، أو منح الدعم لمشروعات الهروب لأطراف العاصمة كان يحتاج لغطاء دعائي. ولم يكن هناك ما هو أفضل من أسطورة المناطق العشوائية التي تزحف على القاهرة ببربريتها وسوقيتها، لكي تكون الدعاية الملائمة للتغطية على سياسات الإسكان غير العادلة.

فقد تبنت الدولة والإعلام مصطلح المناطق «العشوائية» لتُظهر أحياء الفقراء أمام الرأي العام وكأنها بقع سوداء في ثوب سكان المدينة «الأصليين». مع افتراض ضمني بأن هذه «العشوائيات» تمثل أحياء جديدة بنيت على عجل كضيف ثقيل.

ومع ذلك، فبمجرد النظر إلى خريطة العاصمة لعام 1826 تطالعنا على البر الغربي للنيل أسماء الأحياء التي يروج لها الإعلام المعاصر على أنها كيانات متطفلة على القاهرة، مثل ساقية مكي، وكفر طهرمس، والجيزة، وزنين، وصفط اللبن، والدقي، وناهيا، وبولاق الدكرور، والمعتمدية، وميت عقبة، وإمبابة، وبشتيل، ووراق الحضر. ومثلت هذه المناطق «الجيزة التاريخية»، قبل أن يلحق بها لقب «العشوائيات» في عصر انطلاق الاستثمار العقاري.[3]

وتمثل «إمبابة»، التي يعود تاريخها لقرون خلت، نموذجًا فجًا على هذه «الشيطنة» للسكان على نحو مهد بشكل غير مباشر للترويج لحلم السكن في مدن جديدة نظيفة وراقية ومنظمة بعيدًا عن «الغوغاء». فبعد أن تمدد نفوذ الإسلاميين في إمبابة في أوائل التسعينيات من القرن الماضي -لأسباب مرتبطة بما قدموه للسكان الفقراء من مساعدات- إلى درجة أشعرت النظام وقتها بخطر وجود جيب إسلامي في قلب العاصمة، تحركت الدولة في ديسمبر عام 1992، وحاصرت إمبابة بقوة تشكلت من 16 ألف فرد أمن وألفي ضابط، «في واحدة من أكبر عمليات التمشيط الأمني في تاريخ القاهرة، وبهذا سُلطت الأضواء على مجتمع اللارسمية، ولم يعد في الإمكان تجاهله، وأصبح لهذا المجتمع اسمًا، وقريبًا سيصبح له وفرة من

3- مروة بركات - الأغلبية الموصومة - الشروق - 2015 - https://goo.gl/AH6fCS.

الأوصاف، والنقاشات الرسمية، والتحليلات المتخصصة لتوقيع حدوده الجغرافية» حسبما ينقل موقع «تضامن» عن ديان سينجرمان (2009) مانقلته بدورها عن الباحث إيريك دينيس (1994).[4]

وتبعا لـ«سينجرمان» فقد «حوصرت المنطقة بالبلدوزرات والكلاب البوليسية وعربات الأمن ومعدات أخرى -وصفها البعض بأنها تليق بحرب بين جيشين نظاميين- وتعرض المئات من سكان المنطقة للاعتقال، وقتل القليل، خلال حصار استمر ستة أسابيع».

وبذلك وصمت المنطقة كمأوى لخصوم الدولة من الإسلاميين، في ظل خطاب إعلامي يبدو وأنه تبني نشر خطاب عدائي للعمران غير الرسمي الذي اصطلح على تسميته بـ«العشوائيات».

وهيمن خطاب العشوائيات على سياسات وخطط الدولة خلال عقدين لاحقين. ولم يعد ازدراء تلك المناطق غير الرسمية فقط لأنها «مناطق الفلاحين الذين يهددون مدنية المدينة، بل أصبحت أيضًا مناطق العنف والتطرف وانعدام الأخلاق. واستمر إنتاج خطاب تمييزي وتحريضي ضد سكان المناطق اللارسمية التي هي مناطق الفقراء بشكل أساسي.[5]

في هذا السياق، نمت الحاجة لدى قطاعات من الطبقة الوسطى لعزل أنفسهم عن «الجماهير المتوحشة». كما كانت لديهم الرغبة أيضًا في أن يثبتوا تفوقهم الأخلاقي والحضاري عن هذه الجماهير.[6]

وبحلول منتصف التسعينيات، كانت الحكومة المصرية قد بدأت بالفعل في بيع مساحات كبيرة من أراضي الدولة للقطاع الخاص، «ضمن تحول سياساتي نحو خصخصة التنمية الحضرية»، لتنطلق مشروعات عمرانية جديدة على أطراف القاهرة.

وترصد ورقة منشورة في مجلة كلية الهندسة في جامعة عين شمس كيف استُخدم عدد من العوامل المتكررة منذ ذلك الحين وإلى الآن في الدعاية والتسويق لتغيير مزاج واحتياجات الجمهور، وإضفاء الرومانسية (romanticize) على نمط معيشة بعينه.[7]

4- مدونة عن إمبابة - تضامن - https://goo.gl/hKuR4L.

5- نفس المصدر.

6- Diane Singerman - Cairo Contested: Governance، Urban Space، and Global Modernity- AUC - 2009 - https://goo.gl/HPwM2g

7- 8- Rana Almatarneh - Choices and changes in the housing market and community preferences: Reasons for the emergence of gated communities in Egypt A case study of the Greater Cairo Region، Egypt - Ain shames university - 2013 -https://bit.ly/2rpHTIi.

فبينـما انتقـد خـبراء العمـران هـذه المجتمعـات الجديـدة بوصفهـا تعيـش في عزلـة عـن العاصمـة. كانـت هـذه العزلـة هـي محـور الدعايـة الـذي اعتمـد عليـه المطـورون العقاريـون للترويـج للمسـاكن المباعـة في المـدن الجديـدة. حيـث تقـول الورقـة إن المطوريـن بثـوا مـوادًا دعائيـة ترتكـز عـلى أن الميـزة الأساسـية في مسـاكن هـذه المـدن هـو التجانـس في المسـتوى الطبقـي بـين سـكانها مقابـل اللاتجانـس في المدينـة المفتوحـة.

وتقـول الدراسـة «تخبرنـا مـواد الدعايـة التسـويقية العقاريـة أن بإمكاننـا شراء منـازل جيـدة تشـمل (عوامـل) المجتمـع المحيـط، الأصدقـاء، نمـط الحيـاة، الصحـة، التفـرد، المكانـة الإجتماعيـة، الخصوصيـة والأمـن».

عندما تتحول الأرض لسلعة

لا يمكـن النظـر للطابـع النخبـوي للمناطـق الجديـدة إلا كمحصلـة لسياسـة «تسـليع الأراضي» التـي اتبعتهـا الدولـة منـذ عقـود، والتـي أنتجـت قفـزات في الأسـعار حتـى بلـغ معـدل ارتفـاع أسـعار الأراضي 16 ضعفًـا في بعـض الأماكـن عـلى مـدار العقـد المـاضي.[8]

وبصـورة عامـة، لم تشـهد أسـعار العقـارات أي تراجـع تصحيحـي خـلال عـشر سـنوات مضـت[9]، وهـو مـا يدعـم بـدوره الشـهية للاسـتثمار طويـل الأجـل في هـذا القطـاع.

ومـما يشـجع عـلى هـذا التوجـه، ضعـف سـوق التمويـل العقـاري بشـدة في مـصر، واعتـماد معظـم المشـتريات عـلى السـوق الثانـوي (أي الـشراء مـن فـرد لا يمثـل المنشـئ الأصـلي للعقـار) وتمويـل هـذه المشـتريات مـن المدخـرات الشـخصية. هـذا النـوع مـن التعامـلات البعيـد عـن الـشركات الكـبرى أو النشـاط المـصرفي، يصعُـب عـلى الدولـة توجيهـه والتحكـم فيـه عـبر أدوات سياسـات عامـة مثـل أسـعار الفائـدة مثـلاً.

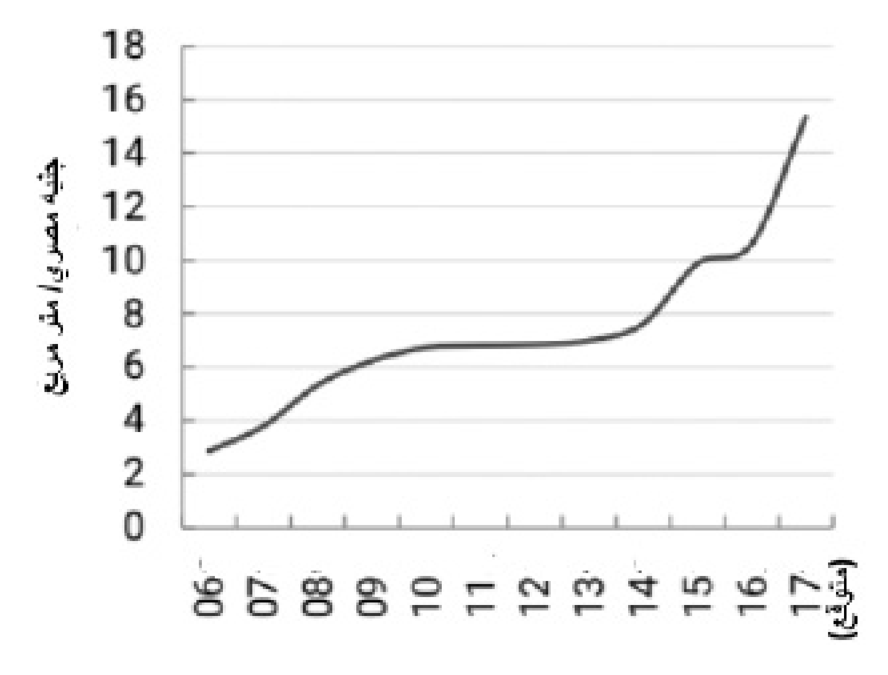
وقـد يثبـت هـذا التوجـه الصعـودي الدائـم لأسـعار المسـاكن انفصـال العلاقـة بـين العقـارات كسـلعة مرتبطـة بتلبيـة الحاجـة للسـكن في المقـام الأول، والطلـب عليهـا، وبالتـالي مسـتوى أسـعارها. فهـذه الزيـادة المسـتمرة في أسـعار الشـقق يتزامـن مـع فائـض في المعـروض. تقـول مـي عبـد الحميـد، المديـر التنفيـذي لصنـدوق تمويـل الإسـكان الاجتماعـي، إن 30% مـن الـثروة العقاريـة في مـصر هـي مـن الوحـدات المغلقـة، كـما جـاء في تصريحـات لهـا في مؤتمـر المـال «جـي تي إم» عـام 2013.

ويوضـح الشـكل التـالي مسـتوى ارتفـاع الأسـعار في مـشروع مدينتـي عـلى سـبيل المثـال خـلال الفـترة مـن 2006 إلى 2016. ويبـدو واضحًـا الاتجـاه القـوي لارتفـاع الأسـعار

8- يحي شوكت وآخرون -«العدالةالاجتماعية والعمران»–وزارة إسكان الظل - 2013 - https://bit.ly/2rOFiHu.

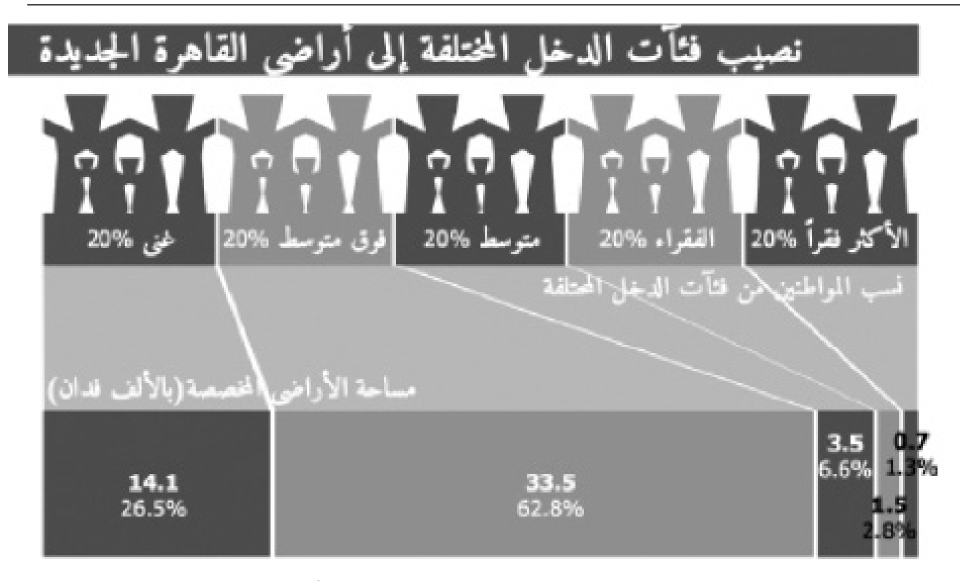
9- تقرير غير منشور لبنك الاستثمار سي آي كابيتال - 2017.

بـدءًا مـن العـام 2014، عـلى الرغـم مـن أن هـذه الفـترة شـهدت حـالات مؤقتـة مـن تباطـؤ نمـو الأسـعار، لكنهـا لم تشـهد أبـدًا تراجعًـا في السـعر.



المصدر: سي اي كابيتال

ويوضـح الشـكل التـالي المنقـول مـن كتـاب «العدالـة الاجتماعيـة والعمـران»، نصيـب فئـات الدخـل المختلفـة في أراضي القاهـرة الجديـدة. كاشـفًا عـن اسـتحواذ ذوي الدخـول فـوق المتوسـطة والغنيـة معًـا عـلى 89.3% مـن الأراضي، في الوقـت الـذي لم يتحصـل الأكـثر فقـرًا إلا عـلى 1.3% مـن تلـك الأراضي. إن غيـاب العدالـة عـن توزيـع الأراضي هـو نتيجـة طبيعيـة لتسـليعها، فكلـما اتجهـت الأسـعار إلى الزيـادة، زادت معـدلات الحرمـان للطبقـات الأدنى.



ولكي نفهم كيف قامت الدولة بتسليع الأرض، علينا أن نتتبع مسار السياسات التحررية من بدايته. فقد عملت الدولة على تخفيف القيود على تملك الأجانب للأراضي والعقارات عبر عدة تشريعات متتالية من العام 1996 وإلى العام 2007 من ناحية، وهو ما ساعد على خلق طلب خارجي على الأراضي ساهم في ارتفاع أسعارها في المدن الجديدة المحيطة بالقاهرة، «بمعدل زيادة سنوية يثير الدوار، قدره 148% بين 2003 و2013».[10]

أدى هذا التسارع في أسعار الأراضي إلى دفع الدولة لتغيير أحد الأهداف -المعلنة على الأقل- من وراء إنشاء المدن الجديدة، وهو إيجاد مسكن ملائم لمحدودي الدخل كبديل عن المناطق اللارسمية. وهو ما كان باديًا في اللوائح العقارية الداخلية في «هيئة المجتمعات العمرانية»، التي تنص على أن أحد جوانب مهمتها هو تقديم الإسكان اللائق والملائم لكل مواطن مصري، والوفاء باحتياجات السكن للعائلات محدودة الدخل.

واستفادت الدولة من الانتقادات التي وجهت لتخصيص الأراضي بالأمر المباشر، لما في ذلك من شبهة فساد، فتحولت إلى طرح الأراضي بالمزادات. وإن كانت تلك الآلية تبدو أكثر عدالة من حيث تحقيق أفضل سعر لتخصيص الأراضي للمستثمرين، لكن طرح تلك الأراضي بمساحات كبيرة جعل عملية تداولها حكرًا على الشركات العقارية الكبرى فقط.[11]

وفضـلاً عــن ذلــك، فالــشروط المتشــددة للغايــة غــير الواقعيــة ولا المجديــة، فيــما يتعلــق بنســبة العمــران إلى المســاحات المفتوحــة، الــذي وصــل في بعــض الأحيــان لاشــتراط إبقــاء 94% كأراضٍ مخصصــة للتشــجير، أضــاف أعبــاءً إضافيــة عــلى الــشركات الصغــيرة، وســاهم في قــصر التنافــس عــلى عــدد صغــير مــن كبــار الــشركات. كــما أضفــت هــذه الفراغــات الكبــيرة –التــي لم تخصــص عمليًــا للتشــجير في نهايــة الأمــر- طابعًــا خاصًــا عــلى المــدن الجديــدة، كمــدن لا يمكــن لســاكنيها أو لزائريهــا المــشي عــلى الأقــدام في شــوارعها الشاســعة وبــين مبانيهــا المتباعــدة للغايــة، وكأنهــا مــدن مخصصــة لمــلاك الســيارات فقــط.[12]

أتــت تلــك المســتجدات فيــما يتعلــق بــأراضي المــدن الســكنية الجديــدة بعــد فــترة مــن انطــلاق مــا ســمي بـ«قطــار التعمــير»، في إشــارة إلى القــرى الســياحية عــلى الســاحل الشــمالي بــين الإســكندرية ومــرسى مطــروح، وعــلى خليــج الســويس وســواحل البحــر الأحمــر.

فـ«بعــد نحــو عقــد مــن الزمــن مــن تســليع الدولــة أراضي الســاحل الشــمالى الغــربى والبحــر الأحمــر في تســعينيات القــرن المــاضى، اتجهــت الأنظــار نحــو المــدن الجديــدة في أوائــل الألفينيــات، التــي حتــى ذلــك الحــين كانــت تخصــص فيهــا الأراضي بأســعار تــكاد تغطــى تكلفــة الترفيــق. كــما كانــت تخصــص مســاحات كبــيرة مــن الأراضي لمشــاريع إســكان محــدودي الدخــل القوميــة».[13]

ووفقًــا ليحيــى شــوكت في حــوار أدلى بــه لموقــع «مــدى مــصر»، فقــد اكتشــفت هيئــة المجتمعــات العمرانيــة الجديــدة مــع بــدء الألفيــة الجديــدة، بنــاءً عــلى تجربتهــا -التــي بــدأت في العــام 1980- في بيــع أراضي الســاحل الشــمالي، أن بإمكانهــا تحقيــق المزيــد مــن الأربــاح عــلى نفــس الشــاكلة، لــو تعاملــت مــع المــدن الجديــدة كمشــاريع للاســتثمار العقــاري، مــا انتهــي إلى ظهــور المجتمعــات المســورة المقتــصرة عــلى شرائــح مــن الســكان أصحــاب الدخــول العليــا. «مثــل هــذا التوجــه هــو تغــير في الخطــة الأصليــة مــن نقــل الكثافــات الســكانية الأكــثر فقــرًا إلى المــدن الجديــدة، إلى الاســتثمار العقــاري في الأراضي المحيطــة بالقاهــرة لصالــح الســكان الأعــلى دخــلاً».[14]

ويقــدم لنــا مــشروع العاصمــة الإداريــة الجديــدة نموذجًــا أخــيرًا عــلى جنــي الدولــة لأربــاح هائلــة مــن بيــع أراض في مشروعــات عقاريــة موجهــة للشرائــح العليــا.

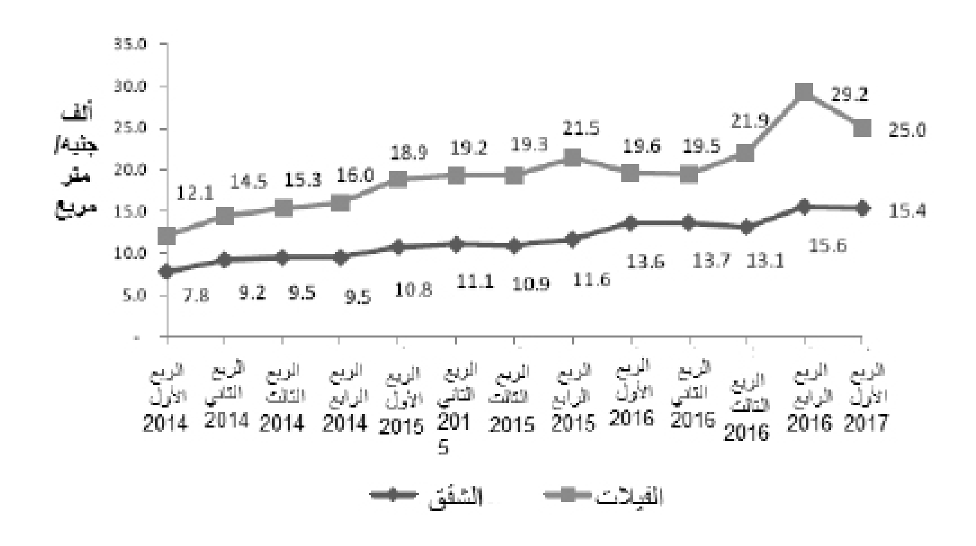
12- مقابلة مع المعماري والمخطط المعماري كريم إبراهيم أحد مؤسسي مبادرة التضامن العمراني في القاهرة - 2018.

13- سياسة المدن الجديدة في مصر: أثر متواضع وعدالةغائبة (مدونة) - تضامن - 2016 - https://bit.ly/2rNnLzq

14- مصطفى محيي، «يحيى شوكت: «العاصمة الجديدة» مشروع عقاري ضخم دون دراسات اجتماعية واقتصادية»، 19 مارس 2015، مدى مصر

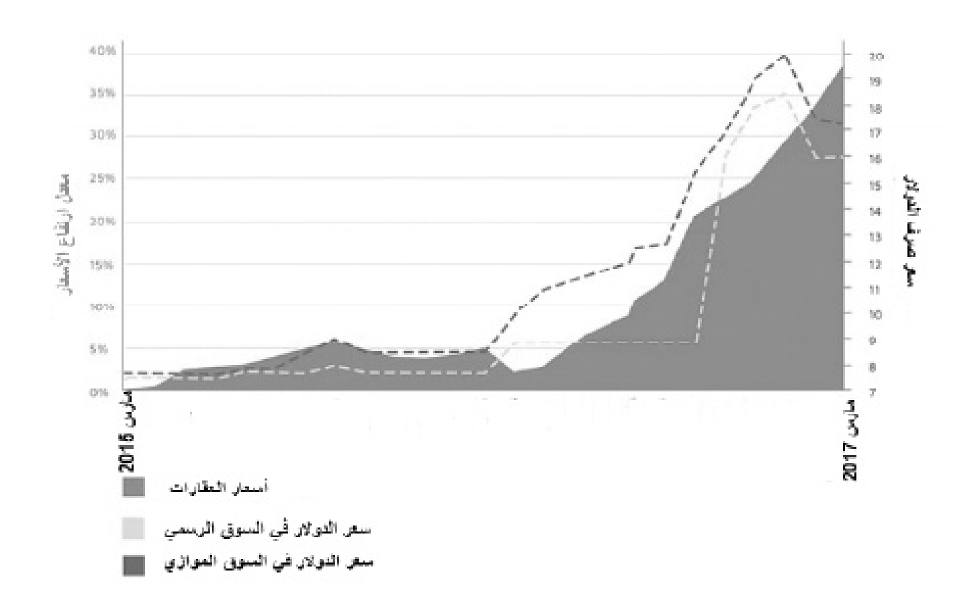
قطاع تصنعه الأزمات

انعكس ارتفاع أسعار الأراضي على أسعار العقارات الفاخرة خاصة. ويظهر الشكل التالي المنقول من تقرير غير منشور لبنك «الاستثمار الإماراتي أرقام»، مستوى ارتفاع الأسعار في الفترة بين الربع الأول من 2014 والربع الأول من 2017، في منطقة شرق القاهرة الجديدة، والذي يصل إلى نحو 100%.



كانت تلك السنوات على وجه التحديد، بين 2014-2017، من السنوات الاستثنائية في تاريخ النشاط العقاري في مصر. فقد عاشت البلاد أزمة مكتومة من نقص العملة وتفاقم الفارق في سعر الدولار بين السوقين الرسمي والموازي، مع ارتفاع في مستويات التضخم. وخلال هذه الفترة ظلت العقارات ملاذًا آمنًا للمدخرات بالعملة المحلية من مخاطر انهيار الجنيه أو التضخم. ولم يتغير هذا الوضع نسبيًا إلا بتراجع مخاطر العملة بعد تعويم قوي للجنيه في نوفمبر 2016.

ويوضح الشكل التالي المنقول من تقرير «اتجاهات سوق العقار المصري» الصادر عن «عقار ماب» -وهو محرك بحث عقاري يحتوي على آلاف الوحدات والمشاريع السكنية المعروضة من قبل الشركات العقارية في مصر- كيف كانت أسعار العقارات تتحرك في مسار موازٍ لأسعار الدولار.



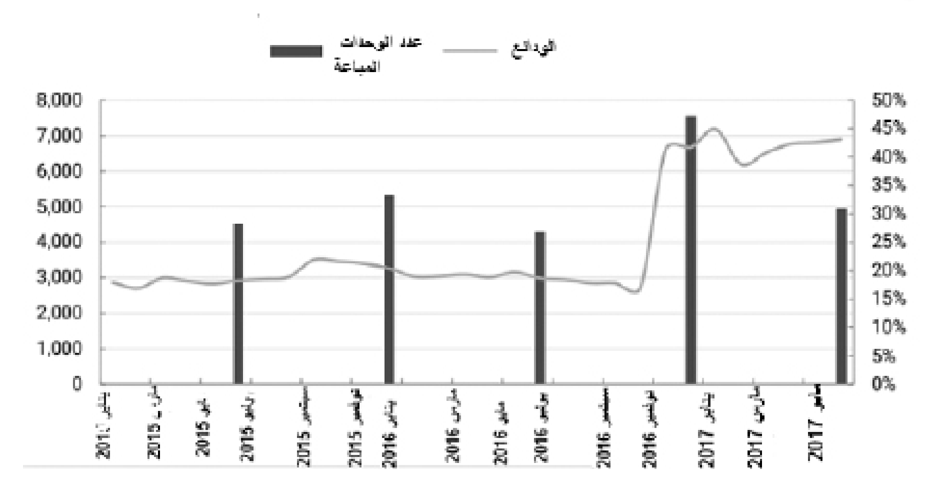
وتبعًا لـ«عقار ماب» فقد ارتفع متوسط الأسعار للمتر في القاهرة الكبرى بنسبة 5% في الفترة بين مارس 2015 وحتى مارس 2016، بينما تفاقمت نسبة الزيادة إلى 35% في الفترة بين مارس 2016 وحتى مارس 2017، والتي تخللتها عملية تعويم الجنيه في نوفمبر 2016.

وقبل التعويم بأشهر قليلة، كان محللون يتوقعون أن فقاعة أسعار العقارات قد تنكمش قليلاً مع صدمة القرار المنتظر بتخفيض قيمة الجنيه. إذ كان مرجحًا أن يتسبب رفع السعر الرسمي للدولار أمام الجنيه في زيادة معدلات التضخم، والتأثير على القدرة الاستهلاكية لقاعدة واسعة من المصريين.

وبالفعل ظهرت العديد من المؤشرات بعد نوفمبر 2016 (شهر التعويم) تدل على أن قدرات الاستهلاك تضررت بشدة. لكن الطلب على العقارات استمر قويًا ولم يتأثر سلبًا بأسعار الفائدة، وسمح هذا الطلب القوي للمطورين العقاريين بالاستمرار في رفع الأسعار، حيث بلغ معدل الزيادة في الأسعار15% خلال النصف الأول من العام 2017، مقابل أسعار الفترة المناظرة من العام السابق عليه.[15]

ويوضح الشكل التالي حجم الارتفاع في الودائع بالعملة المحلية جنبًا إلى جنب، مع الارتفاع في الوحدات السكنية المباعة، والذي يعكس كيف استمرت العقارات كملاذ آمن للمدخرات في تلك الأزمة بالتوازي مع الادخار في البنوك.

15- تقرير غير منشور لبنك الاستثمار سي آي كابيتال.



المصدر: CI capital

من هي الطبقة القادرة على الشراء؟

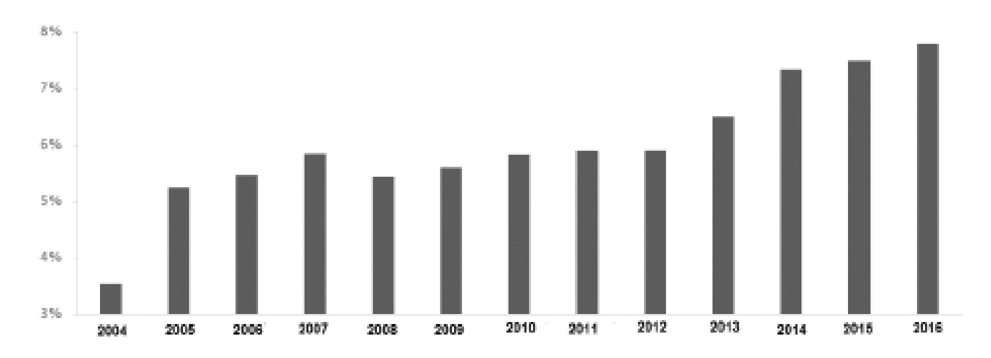
بعـد التعويـم، أصبحـت العقـارات فرصـة اسـتثمارية ممتـازة في أعـين أسر المصريـين العاملـين في الخـارج، فتلـك الأسر تحصـل عـلى دخـل بالـدولار، ومثـل انهيـار العملـة المحليـة بالنسـبة لهـم انهيـارًا غـير معلـن في أسـعار الأصـول العقاريـة المصريـة المقومـة بالجنيـه.[16]

وفي هـذا السـياق، انتعـش القطـاع العقـاري في وقـت كان فيـه قطـاع كبـير مـن المصريـين يعانـون مـن الضغـوط التضخميـة ويمارسـون التقشـف عـلى حياتهـم اليوميـة. ويقـول بنـك الاسـتثمار «بلتـون» في تقريـر غـير منشـور إنـه «بالرغـم مـن الارتفـاع في أسـعار الأراضي، إلا أن نشـاط الإنشـاءات كنسـبة مـن الناتـج المحـلي الإجـمالي ارتفـع (في مطلـع 2017) إلى مسـتوى قيـاسي.. مـن غـير المسـتغرب إذن أن تتصـدر شركات العقـارات الفاخـرة قائمـة القطاعـات الأكـثر إقبـالاً بعـد ثـورة (ينايـر)2011 وحتـى الآن (مطلـع 2017) عـلى الاقـتراض و(زيـادة) رأس المـال لـشراء المزيـد مـن الأراضي ولتسريـع التسـليم (الوحـدات)».[17]

ويوضـح الشـكل التـالي نصيـب الإنشـاءات والبنـاء كنسـبة إلى الناتـج المحـلي الإجمالي، وكيـف ارتفـع مـن 4% في العـام 2004 إلى مسـتوى يقـترب مـن 8% في عـام 2016 .

16- تقرير غير منشور لبنك الاستثمار أرقام - 2017.

17- تقرير غير منشور لبنك الاستثمار بلتون - 2017.



المصدر: بلتون القابضة (يناير 2017)

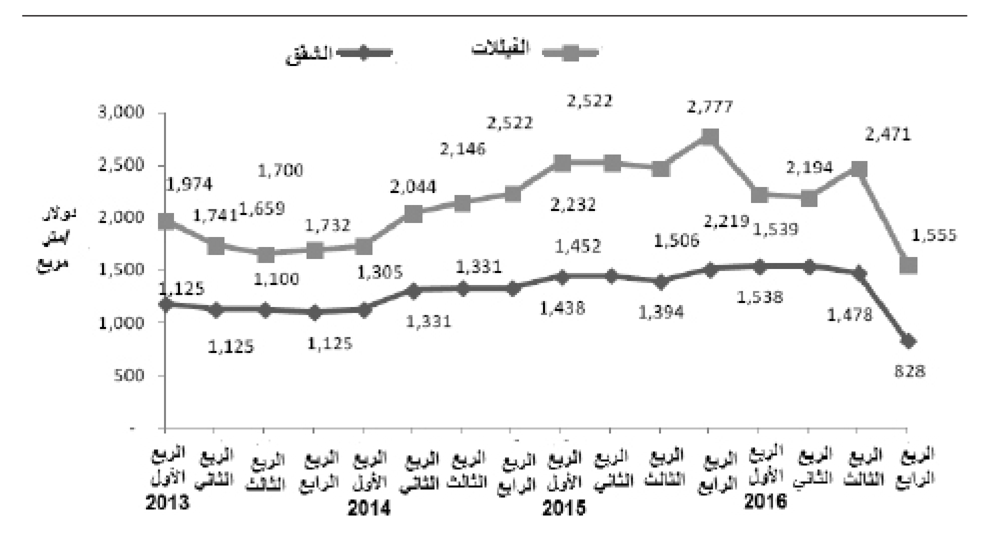
ولم يكن دافع المصريين العاملين في الخارج أو غيرهم (ممن توفرت لديهم فوائض دولارية كبيرة في فترة التعويم العسيرة على الشريحة الأكبر من المصريين) لشراء العقارات هو البحث عن سكن، ولكن أيضًا تحركت هذه الفئة وراء البحث عن فرصة للاستثمار، في ظل استمرار ارتفاع أسعار المساكن الذي لايتوقف أبدًا، أيًا كانت الظروف المحيطة به.

ووضعت الدولة ذاتها عينها على أموال المغتربين من قبل التعويم، وسعت إلى مزيد من التسليع للسكن لاجتذاب مدخراتهم بالعملة الصعبة، عندما طرحت مشروع «بيت الوطن» لبيع الأراضي بالدولار. جاء هذا المشروع ضمن ما يسمى بسياسة «تصدير العقارات»، والتي تجلت في استصدار الحكومة قرارًا من وزير الداخلية في مايو من عام 2017 ينص على «منح الإقامة المؤقتة للأجانب في البلاد، لغير السياحة، لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد، لمن يمتلك عقارًا أو أكثر بقيمة لا تقل عن 400 ألف دولار، ولمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد لمن يمتلك عقارًا أو أكثر بقيمة لا تقل عن 200 ألف دولار».[18]

ويبدو واضحًا بطبيعة الحال خطورة هذا التوجه على أسعار العقارات، حيث يسهم في تغذية الطلب -غير المرتبط بالحاجة للسكن- من قبل أعداد إضافية من جمهور العقارات الفاخرة.

ويوضح الشكل التالي تطور أسعار العقارات في القاهرة الجديدة مقومة بالدولار الأمريكي خلال الربع الأول من العام 2013، وحتى نهاية الربع الرابع من العام 2016. ويبدو واضحًا تراجع أسعار المتر مربع للشقق والفيلات خلال الربع الرابع من 2016، وهو ما يعكس حجم الفرص الاستثمارية التي أتاحها التعويم لمن يحصلون على أجرهم بالعملة الصعبة.

18- مصر تمنح الإقامة المؤقتة للأجانب «حال امتلاك عقار» بقيمة 200 ألف دولار - بي بي سي عربية - 2017 - https://goo.gl/hVkkzE



الرسم من تقرير غير منشور لبنك الاستثمار أرقام كابيتال - 2017.

وتشير تقديرات إلى أنه في ذروة التراجع الكبير لقيمة الجنيه خلال الربع الرابع من عام 2016، ارتفع نصيب المصريين في الخارج من مشتريات العقارات، في مشروعات المطورين المتخصصين في العقارات الفاخرة، من 5% إلى 15%.[19]

بصفة عامة، فإن السوق العقاري أصبح موجهًا بمبيعات الشركات الكبرى إلى الشريحة الضيقة من أثرياء المستهلكين. هذه القاعدة الضيقة، التي تنتج وتستثمر وتبيع لنفسها، تستفيد من الارتفاع المستمر في أسعار الأراضي والشقق السكنية، وتخدم الدولة مصالحها متجاهلة الحاجة الملحة لدى الشريحة الأكبر من المصريين لسكن بسعر ملائم، بل إن الدولة اتجهت تدريجيًا لتصبح جزءًا من هذه النخبة تبيع الأراضي للشركات الكبرى وتبني الشقق الفاخرة لعملاء الخمس نجوم.

ويقدر بنك استثمار عدد أفراد الشريحة العليا من زبائن العقارات الفاخرة بنحو 2.5 مليون مواطن، منهم أكثر من نصف مليون من المغتربين. أي أن هذه الشريحة المحظية برعاية الدولة والشركات الكبرى تبتلع مساحة كبيرة من طروحات أراضي الدولة، تمثل أقل من 5% من إجمالي المصريين.

وتهيمن هذه الطبقة على المستقبل أيضًا، فغرفة التجارة المصرية الأمريكية قدرت في ديسمبر 2016 أن المشروعات العقارية الجارية التي ستنتهي في 2026 سيُوجَه 40% منها للاستثمارات الفاخرة.[20]

19- بنك استثمار أرقام - تقرير غير منشور

20- December 2016، «Filling the Housing Gap»، americanchamper of commerce in Egypt، https://bit.ly/2Opcq1V

ويوضح الجدول التالي نماذج لمشروعات عقارية كبرى في مصر يجري تنفيذها حتى 2026 مع توضيح الطبقات المستهدفة منها.(المصدر:غرفة التجارة الأمريكية).

	المشروع	المطور	موعد إطلاق المشروع	حجم المشروع (بالمليار دولار أمريكي)	الموعد المتوقع للانتهاء من المشروع	مستوى الجمهور المستهدف
1	نيو جيزة	نيو جيزة	2009	2.5	2026	أعلى شريحة من الدخل إلى الشريحة العليا من القطاع الأوسط من الدخل
2	أبتاون كايرو	إعمار مصر	2010	2.1	2026	أعلى شريحة من الدخل
3	مراسي	إعمار مصر	2007	1.7	2024	أعلى شريحة من الدخل
4	ايست تاون	سوديك	2010	1.6	2019	أعلى شريحة من الدخل إلى الشريحة العليا من القطاع الأوسط من الدخل
5	ميفيدا	إعمار مصر	2011	0.645	2021	الشريحة العليا
6	كابيتال جاردنز	بالم هيلز	2016	0.6	2025	أعلى شريحة من الدخل إلى الشريحة العليا من القطاع الأوسط من الدخل
7	تا جيت	أبراج مصر	2016	0.56	2019	الشريحة العليا

وفي مقابل الإقبال القوي من الطبقات العليا على العقارات الفاخرة، ظلت الطبقة الوسطى ممن يتلقون دخولاً بالنقد المحلي تحت ضغط ارتفاع تكاليف العقارات متوسطة المستوى بالنسبة لدخولهم.

وتـرى مذكـرة لبنـك الاسـتثمار «أرقـام» أن أقسـاط العقـارات تكلف الأسر في المتوسـط 50% تقريبـا مـن دخلهـا السـنوي، وتقـول المذكـرة إن النسـبة الأكـبر مـن أسـعار العقارات أصبحـت أعـلى مـن متوسـط قـدرة سـكان القاهـرة عـلى الـشراء، لكنهـا تبقـى في قـدرة الشريحـة العليـا مـن المغتربـين في دول الخليـج.[21]

وتسـتند «أرقـام»، في هـذا السـياق، إلى تصنيـف مبسـط لإجـمالي دخـل الأسرة الـذي يوفـره فـردان. ويعتـبر البنـك أن الأسرة التـي يصـل فيهـا دخـل الفـرد إلى 9 آلاف جنيـه تنتمـي إلى الشريحـة الدنيـا، والتـي يـتراوح فيهـا الدخـل مـن 10 إلى 16ألـف جنيـه مـن الشريحـة المتوسـطة، والتـي يصـل فيهـا الدخـل إلى 30 ألـف جنيـه، فـما فـوق، هـي مـن الشريحـة العليـا.

وبنـاءً عليـه، يوضـح الجـدول التـالي مـدى قـدرة الشرائـح الثـلاث عـلى شراء وحـدات سـكنية في عـدد مـن المشروعـات، آخـذًا في الاعتبـار قيمـة الفوائـد عـلى الأقسـاط.

أعلى مبلغ يمكن سداده شهريا (بالألف جنيه)	القسط الشهري المطلوب	سعر الوحدة (بالمليون جنيه)	سعر المتر (بالألف جنيه)	المطور العقاري	المشروع	مستوى الدخل	مستوى الدخل الشهري بالجنيه
9	1,500	0.15	2.3	مدينة نصر	حدائق النصر	دخل منخفض	18,000
	6,000	0.52	7	مدينة نصر	تاج سلطان		
	30,000	3.50	12.5	بالم هيلز	بالم باركز		
	50,000	15.00	33.3	سوديك	ألجيريا		
16	1,500	0.15	2.3	مدينة نصر	حدائق النصر	دخل متوسط	32,000
	6,000	0.52	7	مدينة نصر	تاج سلطان		
	30,000	3.50	12.5	بالم هيلز	بالم باركز		
	50,000	15.00	33.3	سوديك	ألجيريا		
30	1,500	0.15	2.3	مدينة نصر	حدائق النصر	دخل مرتفع	60,000
	6,000	0.52	7	مدينة نصر	تاج سلطان		
	30,000	3.50	12.5	بالم هيلز	بالم باركز		
	50,000	15.00	33.3	سوديك	ألجيريا		
14.4	14,387	3.84	3.8	إعمار	ساوث بريدج	مغتربين (في الخليج)	50,000

الوجه الآخر لأزمة السكن.. أرباح الشركات

مـن ناحيـة أخـرى، انعكـس الارتفـاع في أسـعار الأراضي بطبيعـة الحـال عـلى وضـع كبـار مـلاك الأراضي مـن المطوريـن الحضريـين في صـورة أربـاح «ريعيـة» هائلـة. إحـدى الأمثلـة البـارزة عـلى ذلـك هـو شركـة «مـصر الجديـدة للإسـكان والتعمـير» (هليوبولـس)، والمفارقـة أن الدولـة تملـك النصيـب الأكـبر مـن أسـهم الشركـة -أكـثر مـن 70%- عـبر الشركـة القابضـة للتشـييد والتعمـير، الأمـر الـذي يعكـس تنافـس الدولـة مـع الرأسـمالية الخاصـة عـلى جنـي الأربـاح مـن سـوق السـكن.

تأسسـت شركـة «مـصر الجديـدة» في عـام 1906، وهـي الآن ضمـن أقـدم المطوريـن الحضريـين في الـشرق الأوسـط، وأدرجـت في البورصـة المصريـة في العـام 1995، وتعـد مـن

21- تقرير غير منشور لبنك الاستثمار أرقام.

أكبر مالكي الأراضي في مصر -برصيد 27 مليون متر مربع من الأراضي غير المتنازع عليها في شرق القاهرة- وكانت الشركة قد استحوذت على تلك المساحات الشاسعة بسعر يقل عن جنيه واحد للمتر مربع في العام 1906، بينما في الوقت الحالي أدى ارتفاع أسعار الأراضي في المزادات الحكومية إلى ارتفاع سعر أراضي الشركة السوقي في عام 2017 إلى أكثر من 1500 جنيه للمتر.[22]

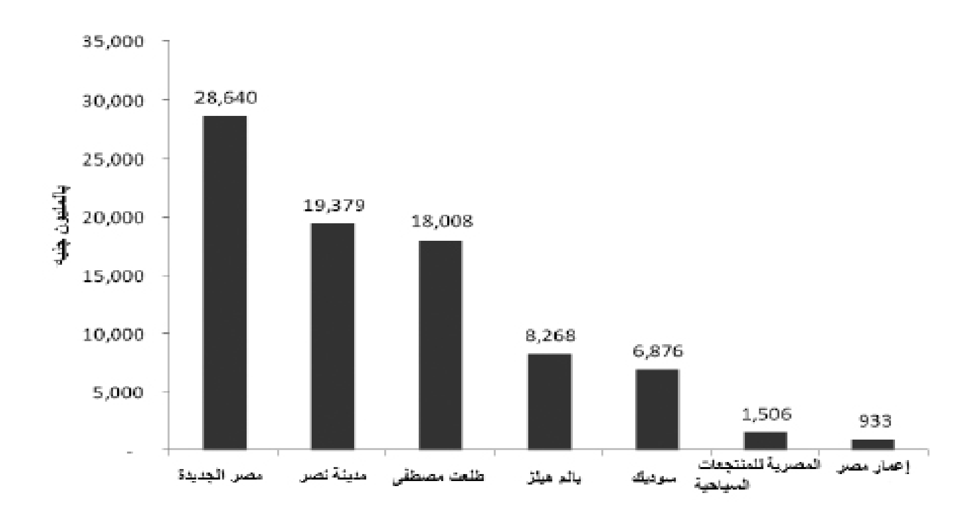
أحد الأسباب الرئيسية وراء هذا الارتفاع الشديد في سعر المتر من أراضي مصر الجديدة، هو مزادات الدولة المحفزة لزيادة أسعار الأراضي، وقد أدت ندرة الأراضي وارتفاع ثمنها إلى ظهور توجه جديد للاستثمار العقاري، هو المشاريع المشتركة بين الشركات المالكة للأراضي وغيرها من الشركات التي تتمتع بسمعة عالية مرتبطة بقوة العلامة التجارية.

في هذا السياق دخلت شركة «مصر الجديدة» في شراكة مع «سوديك» لتنمية 2.7 مليون متر مربع من الأراضي في منطقة هليوبوليس الجديدة خلال عشر سنوات، عبر بناء 8600 وحدة سكنية وتجارية. ويستهدف المشروع المشترك 30 مليار جنيه كعائدات تذهب 30% منها إلى شركة مصر الجديدة، في صفقة تتضمن تقييمًا للمتر المربع يبلغ 3300 جنيه، وهو سعر تقرر بناءً على سعر الفتح في مزاد على أراضي شرق القاهرة، والذي تراوح بين 3200 و3600 جنيه للمتر.[23]

22- بنك استثمار أرقام - تقرير غير منشور - 2017.

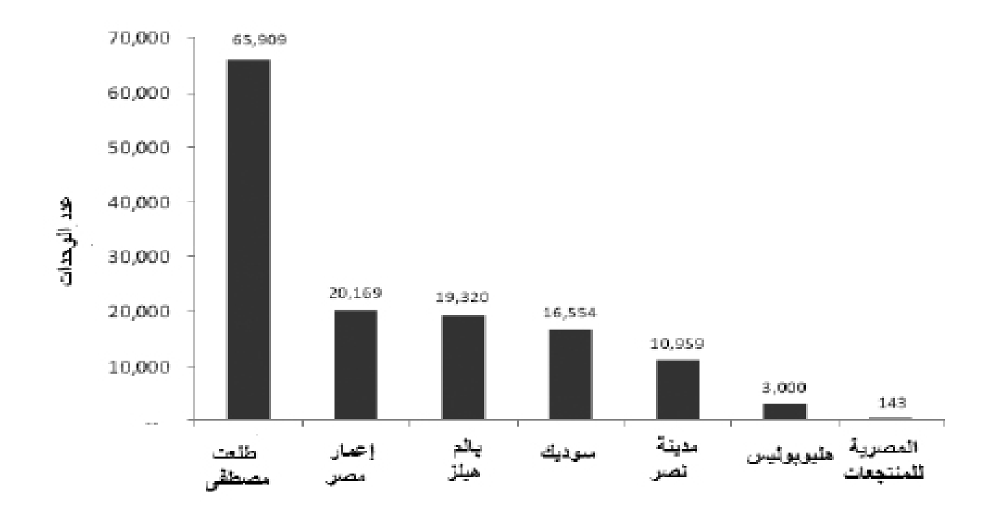
23- يناير 2017،بنك الاستثمار أرقام، تقرير غير منشور.

قيمة مخزون الأراضي للشركات



ومـما يسـتدعي النظـر في هـذا السـياق، هـو أن تلـك الـثروة العقاريـة مـن الأراضي الثمينـة لا يقابلهـا مسـتوى أعـمال يتناسـب معهـا عـلى الإطـلاق.

فالشـكل التـالي يوضـح أنـه في مقابـل مسـاحة الأراضي الشاسـعة التـي تملكهـا الشركـة، فـإن عـدد الوحـدات المنتظـر تسـليمها تعـد ضئيلـة مقارنـة بباقـي الـشركات، ويلاحـظ أن تلـك البيانـات تعـود إلى منتصـف يوليـو 2017.[24]



24- نفس المصدر.

هـذا النمـط مـن «النمـو الريعـي» -إذا جـاز التعبـير- لـشركات العقـارات لا تشـهده مـصر للمـرة الأولى في حالـة «مـصر الجديـدة»، فشركـة «بـالم هيلـز» مثـلاً هـي نمـوذج واضـح للـشركات التـي كانـت لديهـا فرصـة لمراكمـة رصيـد ضخـم مـن الأراضي المطروحـة مـن الدولـة في وقـت قيـاسي وبأقـل تكلفـة ممكنـة. وإن كان للشركـة نشـاط مهـم في مجـال التعمـير أيضًـا، لكـن تظـل ثروتهـا مـن الأراضي محـل اهتـمام مـن المحللـين.

فقـد تأسسـت «بـالم هيلـز» في عـام 2005، كشركـة شـقيقة لـ«الاتحاديـة للاسـتثمار العقـاري»، وفي 2008 اسـتحوذت «بـالم هيلـز» عـلى هـذه «الاتحاديـة»، كانـت تلـك السـنوات هـي العـصر الذهبـي لحكومـة أحمـد نظيـف المعروفـة شـعبيًا باسـم حكومـة رجـال الأعـمال، لمـا تضمـه مـن وزراء قادمـين أو مقربـين مـن عـالم البيزنـس.

الشركـة الوليـدة جـاءت تحـت مظلـة شركـة «المنصـور» و«المغـربي للاسـتثمار والتنميـة»، التـي يرأسـها ياسـين منصـور، أخـو محمـد منصـور، وزيـر النقـل في حكومـة نظيـف، وابـن خالـة الوزيـر أحمـد المغـربي، الـذي انتقـل مـن حقيبـة السـياحة إلى وزارة الإسـكان في تعديـل وزارى عـام 2005.[25]

هـذا القـرب السـياسي أثـار الكثـير مـن التسـاؤلات حـول مـدى حصـول الشركـة عـلى تيسـيرات اسـتثنائية. فالشركـة لم تـرث الكثـير مـن شـقيقتها، إذ إن مسـاحة الأراضى التـي كانـت تبنيهـا «الاتحاديـة» في 6 أكتوبـر لم تتجـاوز 250 فدانًـا، وزاد رصيـد الأراضي بسرعـة تحـت مظلـة «بـالم هيلـز» إلى 3.5 مليـون مـتر مربـع بنهايـة عـام 2006، ثـم إلى 33 مليـون مـتر مربـع في فبرايـر 2008. أي تضاعفـت 10 مـرات في نحـو 13 شـهرًا، وتقـول الشركـة في أحـد تقاريرهـا الخاصـة بنتائـج الربـع الثـاني مـن 2010 إن رصيدهـا مـن الأراضي وصـل إلى 47.8 مليـون مـتر مربـع.[26]

وقـد عـزز هـذا الرصيـد مـن قـوة الشركـة، إذ تزامـن إنشـاؤها مـع اتجـاه الدولـة لطـرح الأراضي بنظـام المـزادات، الـذي سـاهم في ارتفـاع أسـعارها. وبنـاءً عـلى بيانـات لعـام 2009، فـإن الشركـة كانـت تسـتطيع تحقيـق ربـح رأسـمالى فقـط مـن بيـع أراضي فضـاء يصـل إلى 30 مليـار جنيـه، وبعـد أن تسـدد مـا هـو متبـقٍ مـن قيمـة الأرض للدولـة[27]. لـذا يعلـق الصحفـي وائـل جـمال في مقـال بقولـه إن «قصـةً بـالم هيلـز تمثـل بوضـوح نمـط تعمـير القطـاع الخـاص المـصرى في عـصر التحريـر الاقتصـادى عـلى طريقـة حكومـة نظيـف: بيـع أراضي الدولـة للـشركات بأرخـص الأسـعار، دون قانـون يتعامـل مـع شـبهات تعـارض المصالـح، أربـاح رأسـمالية هائلـة مـن تطـور أسـعار الأرض، بـلا قيمـة مضافـة حقيقيـة».[28]

25- وائل جمال - حكاية شركة تعمير - الشروق - 2010 - https://goo.gl/cfgjuz

26- نفس المصدر.

27- نفس المصدر.

28- نفس المصدر.

مجتمع المستثمرين العقاريين بطبيعته يحتاج إلى علاقات قوية مع السلطة، لارتباط أعماله بطروحات حكومية للمشروعات والأراضي الفضاء، وهناك الكثير من الجدل حول نقاط التماس بين السلطة والبيزنس ومدى استفادة القطاع من وراء هذا القرب.

وتمثل شركة «إعمار مصر» نموذجًا على المشروعات التي قام نموها، بل وحتى نشأتها، على علاقات مثيرة للجدل مع نظام الحكم قبل ثورة يناير. فالشركة تتبع «إعمار الإماراتية»، التي تمتلك 85% من أسهمها، وبدأت أعمالها في مصر في عام 2005، كمشروع مشترك بين «إعمار الإماراتية» وشريك محلي تخارج بالكامل في العام 2007.

ارتبطت نشأة الشركة بمشروع «مراسي»، الذي أقيم بدوره على قطعة أرض في منطقة سيدي عبد الرحمن كانت مملوكة لشركة «إيجوث»، وهي شركة من شركات قطاع الأعمال العام تابعة ومملوكة بالكامل للشركة القابضة للسياحة والفنادق.

ويعود تاريخ صفقة بيع أرض «إيجوث» لـ«إعمار» إلى عام 2006، حينما وافقت الجمعية العامة للشركة القابضة للسياحة، برئاسة محمود محيي الدين، وزير الاستثمار وقتها -عضو لجنة السياسات في الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم في تلك الفترة- على بيع قطعة أرض مطلة على البحر تبلغ مساحتها 6.3 مليون متر مربع في منطقة سيدي عبد الرحمن مملوكة لشركة «إيجوث» إلى «مستثمر استراتيجي»، ما يعني بيعها كقطعة واحدة.

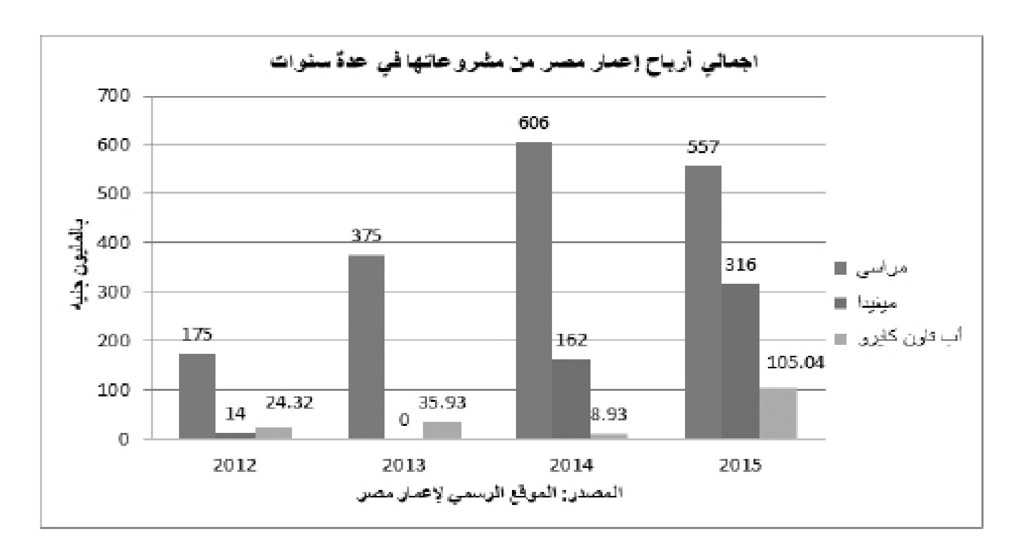
تمت إجراءات البيع لاحقًا عبر مزاد علني اقتصر على طرفين فقط بعد انسحاب «أوراسكوم» للفنادق والتنمية: أحدهما شركة «إعمار مصر» -حديثة التأسيس- التي مثلها شفيق جبر، عضو لجنة السياسات في الحزب الوطني الحاكم، عضو جمعية جيل المستقبل، التي أسسها جمال مبارك نجل الرئيس المخلوع حسني مبارك.

وقد يبدو واضحًا أن السبب وراء قلة عدد المتقدمين للمزاد هو تصميم صفقة البيع للأرض كقطعة واحدة عملاقة، وهو ما حد من فرص المزايدة على الأرض، ليصل سعر متر الأرض في منطقة متميزة تطل على البحر إلى 160.5 جنيهًا فقط. واللافت للنظر بشدة حول شفافية الصفقة، هو تخارج شفيق جبر صاحب نصيب الـ60% من الأرض، لصالح شريكه الإماراتي محمد العبار صاحب حصة الأقلية، مقابل 800 مليون جنيه، ليحصل جبر على أرباح تقدر بـ200 مليون جنيه من إعادة بيع نصيبه في الأرض خلال فترة وجيزة للغاية.[29]

29- يحيى حسين عبد الهادي - تخصيص أملاك الدولة في مصر - الشفافية في التعامل مع أراضي شركات قطاع الأعمال العام - مركز شركاء التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب - 2012.

كما كان من المدهش وقتها استقبال رئيس الجمهورية للمزايدين الثلاثة لتهنئتهم بشفافية الصفقة، وهو تصرف غير مسبوق بطبيعة الحال.[30]

ولا يزال مشروع «مراسي»، الذي رأينا قصة تأسيسه، من الركائز الأساسية التي تعتمد عليها «إعمار مصر» في توليد الإيرادات والأرباح.



وقيمت شركة «مباشر» للخدمات المالية شركة «إعمار مصر للتنمية» في العام 2015، بإجمالي 19 مليار جنيه، وقت طرح الشركة للمرة الأولى في البورصة المصرية، ومثلت «مراسي» 44% من التقييم.

الدولة في ركاب المستثمرين

ربما يكون مشروع العاصمة الإدارية الجديدة هو مشروع التطوير العقاري الأكثر لفتًا لانتباه الرأي العام في الوقت الراهن، والذي تديره شركة مشتركة بين بعض أجهزة الدولة.

لا يمكن النظر لمشروع العاصمة الإدارية الجديدة كحالة استثنائية، وإنما كحلقة من حلقات تطور تربح الدولة من قطاع العقارات بعدما لعبت الدور الأساسي -إن لم يكن الوحيد- في تسليع الأراضي على نحو سمح بتحقيق المزيد من الأرباح عبر المضاربات في الأراضي والعقارات. قد تكون معدلات النمو الدائمة لأسعار العقارات، خاصة الفاخرة، أغرت الدولة للتحول إلى المشاركة في النشاط العقاري الموجه إلى الطبقة العليا بشكل صريح، بحيث لا تكتفي بدور بائع الأراضي.

30- نفس المصدر.

ويمثـل الطابـع الفاخـر للعاصمــة الجديــدة أمــرًا أصيــلاً في مشروعــات العاصمــة الإدايـة الجديـدة، كـما يتضـح مـن تصريحـات أحمـد ذكي عابديـن، رئيـس شركـة العاصمـة الإداريـة الجديـدة.

العاصمـة الإداريـة هـي الحالـة البـارزة فقـط لدخـول الدولـة في مشروعـات العقـارات الفاخـرة، ولكنهـا لم تكـن الأولى مـن نوعهـا، فهنـاك نمـوذج مـشروع «آي سـيتي»، وهـو المـشروع الـذي تـم الاتفـاق عليـه في مؤتمـر شرم الشـيخ للاسـتثمار، ومثـل نموذجًـا جديـدًا عـلى الشراكـة بـين هيئـة المجتمعـات العمرانيـة الجديـدة والقطـاع الخـاص.

فبعدمـا كانـت هيئـة المجتمعـات العمرانيـة تدخـل كشريـك مـع القطـاع الخـاص بهـدف إتاحـة وحـدات سـكنية لـ«محـدودي الدخـل»، كـما هـو الحـال في مـشروع «مدينتـي»، جـاء المـشروع الجديـد ليمثـل بوضـوح توجـه الدولـة إلى الاسـتثمار العقـاري بهـدف التربـح مـن الإسـكان الفاخـر. فالمـشروع، تبعًـا لموقـع الهيئـة، يهـدف إلى «الدفـع بعجلـة التنميـة والاسـتثمار في القطـاع العقـاري مـن خـلال توفـير وحـدات سـكنية عصريـة بأسـعار منافسـة».

ويقـوم المـشروع الـذي تبلـغ اسـتثماراته 3.6 مليـار دولار عـلى شراكـة بـين هيئـة المجتمعـات العمرانيـة وتحالـف «ماونتـين فيو–سيسـبان» السـعودي المـصري بواقـع 60% للقطـاع الخـاص، و40% لهيئـة المجتمعـات العمرانيـة، ومخطـط عـام يضـم مجتمعًـا عمرانيًـا يضـم 18 ألـف وحـدة سـكنية.

ويقـول الموقـع الرسـمي للهيئـة عـن المـشروع إنـه يتضمـن: «عـدة أفـكار يتـم تنفيذهـا باسـتخدام التقنيـات الذكيـة، حيـث سـيعتمد مفهـوم آي-فيـلا (I-Villa) الـذي ينطـوي عـلى التصميـم الملهـم، واسـتغلال المسـاحات بشـكل مبتكـر، لتحمـل الــ«آي-فيـلا» نفـس مميـزات الفيـلات، ولكـن بمسـاحات الشـقق، حيـث تبـدأ مـن 100 وحتـى 500 مـتر مربـع، وتتمتـع بمدخـل خـاص وحديقـة مسـتقلة، وموقـف ومسـاحة خـضراء خاصـين»،[31] وهـي بالطبـع مواصفـات لمسـاكن طبقـات محـدودة للغايـة عـلى رأس الهـرم الاجتماعـي في مـصر.[32]

بعـد أن تعرضنـا لقطـاع العقـارات، كان يجـب أن نلقـي نظـرة أيضًـا عـلى أوردة هـذا الجسـد، أو صناعـة مـواد البنـاء. فهـذه الصناعـة كانـت تسـتمد قدرتهـا عـلى النمـو مـن تزايـد الطلـب العقـاري والتوسـع في مشروعـات الإسـكان عـلى النحـو الـذي بينـاه في القسـم الأول مـن هـذا الفصـل.

31- 24/5/2016، «تحت رعاية رئيس مجلس الوزراء وبحضور وزيرى الإسكان والاستثمار «الإسكان» وتحالف «ماونتن فيو – سيسبان» يطلقان أضخم مشروع عقاري عالمي في القاهرة الجديدة باستثمارات تتخطى 3،6 مليار دولار»
http://newcities.gov.eg/dispNews.aspx?ID=2300

32- «الإسكان» وتحالف «ماونتن فيو – سيسبان» يطلقان أضخم مشروع عقاري عالمي في القاهرة الجديدة باستثمارات تتخطى 3،6 مليار دولار - هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة - 2016 - https://goo.gl/mNQdRa.

ولم تكن صناعات مواد البناء بعيدة عن دوائر السلطة أيضًا، فجزء كبير من القاعدة الصناعية للقطاع الخاص في هذا المجال تعود جذورها إلى القطاع العام. ويرى مراقبون أن الطريقة التي تم بها نقل الأصول للمستثمرين ساهمت في إعادة هيكلة هذه الصناعة بطريقة ساعدت على مفاقمة أرباح القطاع الخاص. كما استفاد المصنعون في مجال الأسمنت والحديد بشكل مباشر من الطاقة المدعومة لسنوات طويلة من حكم الرئيس الأسبق حسني مبارك.

الحديد أو عرض الرجل الواحد

يظل نموذج أحمد عز هو الأكثر إلهامًا للباحثين الغربيين المهتمين بالاقتصاد السياسي في مصر. ربما لصعوده الصاروخي ودعم السلطة له بشكل يجعله أقرب في أنظارهم لنموذج التراكم البدائي لرأس المال، الذي تحدث عنه كارل ماركس في القرن التاسع عشر، حيث يتم تكوين المراكز الرأسمالية بفضل ممارسات من التحايل، حتى يحدث قدر من التراكم يؤهل الكيان الاستثماري للسيطرة على السوق واللعب بنظافة.

نقطة الانطلاق في تاريخ عز كانت الاستحواذ التدريجي على شركة «الدخيلة» الحكومية، وهي واحدة من أهم الشركات منتجة الصلب في الثمانينيات. ويقول علي حلمي، أحد قيادات القطاع العام في الصناعات المعدنية، أن وقت بداية استحواذ عز على أسهم في «الدخيلة»، لم يكن وجهًا معروفًا بالنسبة له.

«أول مرة التقيت فيها بعز كانت في 1999، عندما دعاني عاطف عبيد، وزير قطاع الأعمال آنذاك، ضمن مديري شركات الصلب لعشاء بيزنس في مصنع صغير بمدينة السادات ينتج الحديد المجلفن. وتم تقديمنا إلى عز المهندس الصغير، مالك المصنع».[33]

ويبدو من حديث حلمي لـ«الأهرام» أنه لم يكن يدرك وقتها أنه يتناول العشاء مع رجل يتهيأ لبناء إمبراطورية في عالم حديد التسليح. فرجل الأعمال الشاب الذي تخرج من كلية الهندسة في منتصف الثمانينيات، وعمل لفترة في باند موسيقي، يقال أنه لم يكن مهتمًا بالبيزنس قبل منتصف التسعينيات، عندما اشترى له والده، الذي كان يعمل في تجارة الصلب، قطعة أرض في مدينة السادات الصناعية، وساعده على بناء مصنع.[34]

33- Salma El-Wardani - Money، power and law-twisting: The makings of the real Ezz empire - Ahram online - 2011 - http://english.ahram.org.eg/News/11480.aspx

34- نفس المصدر.

كيـف تحـول عـز إذن إلى عمـلاق في غضـون بضـع سـنوات؟ هنـا علينـا أن ننظـر بقـدر مـن الـتروي لقاعـدة انطـلاق عـز.. شركـة «الدخيلـة» للصلب.

مــن الجائــز أن نقــول إن نجــاح الدخيلــة قــضى عليهــا، أو عــلى الأقــل مكَّــن مــن القضـاء عـلى وجودهـا كشركـة منتميـة للقطـاع العـام.. هكـذا يبـدو الأمـر في العديـد مــن الروايــات.

فقـد تأسسـت الشركـة عـلى يـد الدولـة سـنة 1982، وشـهدت نجاحًـا خـلال السـنوات الأولى لعملهـا، وبسـبب نجاحهـا، قـرر مجلـس الإدارة التوسـع في النشـاط وإنتـاج ألـواح الصلـب، وقـد احتـاج المـشروع الجديـد معـدات مسـتوردة مـن الخـارج. لـذا عقـدت الشركـة اتفاقًـا مـع وزارة الماليـة لتأجيـل سـداد التعريفـة الجمركيـة عـلى هـذه المعـدات المسـتوردة، وكان الاتفـاق مشروطًـا بتقديـم خطـاب ضـمان للبنـك بالمبلـغ المؤجـل.

في يونيـو 1999 خرقـت وزارة الماليـة اتفاقهـا مـع «الدخيلـة» وطلبـت مـن البنـك تسـييل خطـاب الضـمان. فأرسـل رئيـس شركـة الدخيلـة في ذلـك الوقـت، إبراهيـم سـالم محمديـن، التماسًـا إلى رئيـس الجمهوريـة يطلـب منـه منـع تسـييل خطـاب الضـمان، ولكـن القيـادة لم تسـتجب. وقـد فـسر النائـب المعـارض للسـلطة في هـذا الوقـت، أبـو العـز الحريـري، هـذا التـصرف بأنـه متعمـد مـن أجـل تسـهيل اسـتحواذ أحمـد عـز عـلى «الدخيلـة».

ويـرى الحريـري إنـه كانـت هنـاك مؤامـرة مـن الحكومـة للتسـبب في مشـكلات ماليـة لـ«الدخيلـة». لقـد تسـبب تسـييل خطـاب الضـمان في وضـع الشركـة في أزمـة ماليـة، وفي هـذا الوقـت تـم أيضًـا تعطيـل قـرض كان موجهًـا مـن صنـدوق النقـد العـربي للشركـة، بالرغـم مـن أن البرلمـان كان قـد أقـر هـذا القـرض.[35]

حـاصرت الأزمـة الماليـة الشركـة الحكوميـة، ولم يعـد أمامهـا مـلاذ غـير عـز. وفي هـذا السـياق طـرح عـز عـلى الشركـة شراء أصـول فيهـا في سـبتمبر 1999.

تقـول شركـة «حديـد عـز»، في موقعهـا الرسـمي، إن «الدخيلـة»، قبـل أن يدخـل عـز للمشـهد، حاولـت أن تزيـد رأسـمالها مـن 7 إلى 12 مليـون سـهم، وسـعت إلى الاعتـماد عـلى اتحـاد العاملـين المسـاهمين بالشركـة في تمويـل تلـك الزيـادة عـن طريـق اكتتابـه في هـذه الأسـهم. وقـام الاتحـاد بالفعـل بتغطيـة حـوالي 47% مـن زيـادة رأس المـال، لكـن وفقًـا لروايـة شركـة عـز، ارتفعـت تكلفـة المـشروع الجديـد للدخيلـة نتيجـة تنفيـذ اسـتثمارات إضافيـة، وهـو مـا أدى إلى تعليـق قـروض كانـت موجهـة إلى الشركـة.

35- Safinaz El Tarouty - Businessmen and Authoritarianism in Egypt - University of East Anglia - 2014 - https://ueaeprints.uea.ac.uk/48815/1/2014EltaroutySTPhD.pdf

ثـم ظهـر عـز.. حيـث تـم إبـرام اتفـاق نوايـا بـين شركـة «حديـد عـز»، التابعـة لـه، و«الدخليـة» واتحـاد العاملـين المسـاهمين فيهـا، عـلى أن تقـوم «حديـد عـز» بـشراء 9.9% مـن أسـهم الشركـة المملوكـة لاتحـاد العاملـين، بالإضافـة إلى الاكتتـاب في زيـادة رأس مـال الشركـة بقيمـة 3 مليـون سـهم إضـافي، وأدت تطـورات هـذا الاتفـاق لأن تصبـح مسـاهمة عـز في الشركـة الحكوميـة في عـام 2000 بنسـبة 20.89%.[36]

وعـلى الرغـم مـن أنـه لم يكـن مالـكًا لأغلبيـة الأصـول، فقـد صـار رئيسًـا للشركـة، وبفضـل منصبـه الجديـد قلـل عـز مـن إنتـاج الشركـة مـن الصلـب، وهـو مـا جعـل لـدى الشركـة فائضًـا مـن البيليـت (خـام الحديـد وأحـد المدخـلات الرئيسـية في صناعـة حديـد التسـليح).[37]

اشـترت «عـز لحديـد التسـليح»، فائـض البيليـت الموجـود لـدى «الدخيلـة»، وهـي ممارسـة تزيـد مـن الشـبهات حـول اسـتفادة الرجـل مـن السـيطرة عـلى الشركـة الحكوميـة. خاصـة وأن هنـاك شـواهد عـلى أنـه كان يمنـع مصنعـي الصلـب الآخريـن مـن شراء البيليـت الفائـض في «الدخيلـة»، حيـث يقـول أحـد منتجـي الصلـب «شركتنـا قدمـت مـرارًا عروضًـا لـشراء البيليـت مـن «الدخيلـة» بأسـعار أعـلى مـن التـي يشـتري بهـا عـز، ولكـن طلباتنـا لم تؤخـذ في الاعتبـار لأكـثر مـن عـام».[38]

مطلـع الألفيـة الـذي شـهد تعيـين عـز رئيسًـا لشركـة «الدخيلـة»، تزامـن معـه أيضًـا تعيـين رجـل الأعـمال الشـاب، سـكرتيرًا عامًـا للحـزب الوطنـي الحاكـم وقتهـا -والمنحـل لاحقًـا- خلفًـا لكـمال الشـاذلي.

في تلـك الفـترة كانـت النميمـة السياسـية تـدور حـول «الحـرس القديـم» في إشـارة إلى رجـال مبـارك الأقويـاء، ومنهـم كـمال الشـاذلي بطبيعـة الحـال، والذيـن تقدمـوا في السـن إلى درجـة تسـتلزم إفسـاح المجـال لجيـل جديـد، وكانـت الوجـوه الجديـدة (أو الحـرس الجديـد الصاعـد آنـذاك) مـن الأصدقـاء المقربـين لنجـل مبـارك، وعـلى رأسـهم عـز الـذي سـيصبح خـلال السـنوات التاليـة ملاصقًـا لجـمال في تحركاتـه.

وفي تلـك الفـترة أيضًـا، تـم انتخـاب عـز نائبًـا في البرلمـان عـن دائـرة منـوف، الواقعـة في مدينـة السـادات الصناعيـة، حيـث كانـت انطلاقـة نشـاطه في الصناعـة. وقفـز المهنـدس الشـاب إلى مقعـد رئيـس لجنـة الخطـة والموازنـة في البرلمـان، ليصبـح أحـد أهـم النافذيـن في التأثـير عـلى التشريعـات الاقتصاديـة في مـصر.

36- EZDK ACQUISITION BRIEF - EZZ STEEL official website - http://ezzsteel.com/ezdk-acquisition.htm

37- تتضح أهمية وتأثير هـذه الهيمنـة عـلى مخزونـات البيليـت إذا علمنـا إن البيليـت هـو العنـصر الرئيـسي لإنتـاج حديـد التسـليح، ويمثـل 74% مـن التكلفـة في المصانـع المتكاملـة و85% مـن التكلفـة في المصانـع شـبه المتكاملـة و92% مـن التكلفـة في مصانـع الدرفلـة - دراسـة حديـد التسـليح بنـاء عـلى طلـب مـن وزارة التجـارة والصناعـة، جهـاز حمايـة المنافسـة https://goo.gl/kMK3wy.

38- Safinaz El Tarouty - Businessmen and Authoritarianism in Egypt - University of East Anglia - 2014 - https://ueaeprints.uea.ac.uk/48815/1/2014EltaroutySTPhD.pdf

ويرى مراقبون إن فوز عز في الانتخابات تم بمساندة واضحة من الدولة. وما يعضد هذه الرواية أن القاضي المشرف على الانتخابات في تلك الدائرة رفض إعلان النتيجة، وتم الإعلان عنها من قبل مأمور قسم الشرطة هناك. واضطر منافسه في تلك الانتخابات (إبراهيم كامل، صاحب الشعبية الكبيرة في تلك الدائرة الانتخابية) إلى الطعن على نتيجة الانتخابات قضائيا، وحصل بالفعل على حكم لصالحه، لكن الحكم لم ينفذ استنادًا إلى القاعدة الشهيرة «مجلس الشعب سيد قراره».

هذا الصعود السياسي والاقتصادي السريع يدفع البعض إلى تصوير عز على أنه نموذج صريح لتزاوج المال بالسلطة، ويذهب البعض إلى أن قرب عز من نجل مبارك كان يسهل عليه الحصول على التمويل من البنوك الكبرى، مما جعل طريقه في بناء إمبراطورية حديد التسليح مفروشًا بالورود.

ويقول علي حلمي لـ«الأهرام» عن هذا الموضوع إن «البنك الأهلي وبنك القاهرة فضِّلا عز بسبب علاقته مع جمال مبارك. وساعداه على أخذ القروض، مع تجاهل الإقراض لرجال أعمال من ذوي أنشطة قابلة للنمو لكنهم يفتقدون للعلاقات السياسية. لقد رفضا البنكان إقراض نفس الشركة التي اشتراها عز (أي شركة الدخيلة) قبل أشهر لمساعدتها على الخروج من أزمتها المالية المدمرة.. استراتيجية عز منذ ذلك الوقت (أي صفقته الأولى مع الدخيلة) كانت أخذ القروض من البنوك المصرية وشراء الأسهم والحصول على دور أكبر في سوق الصلب. لكنه لم يُعِد أبدًا أيًا من هذه القروض، فقد كان يسدد قرضًا قديمًا عبر الحصول على قرض جديد».[39]

واستمرت عملية السيطرة التدريجية لعز على «الدخيلة» خلال السنوات الأولى من القرن الجديد، ففي أكتوبر 2003 اشترت مجموعة العز الصناعية، وهي شركة قابضة مملوكة لعز بالكامل، أسهمًا تابعة لاتحاد العاملين المساهمين، وذلك تحت وطأة تعثر الاتحاد في خدمة دين قائم عليه، وبذلك أصبح لدى «مجموعة عز» القابضة 11.79% من شركة «الدخيلة»، في حين كانت ملكية «حديد عز»20.89%، ليصبح مجموع الملكيتين (عز لحديد التسليح وعز القابضة)32.68 % من «الدخيلة».

وخلال عامي 2004 و2005، قامت شركة «مجموعة عز» الصناعية بالاستحواذ على أسهم المساهمين الأجانب في شركة «الدخيلة»، حتى أصبحت حصتها 29.38%، وفي 2006 استحوذت عز على حصة عز، أو بمعنى آخر، قرر رجل الأعمال أن تتم مبادلة أسهم «الدخيلة» بين «مجموعة عز» الصناعية و«حديد عز»، لتصل

39- Salma El-Wardani - Money، power and law-twisting: The makings of the real Ezz empire - Ahram online - 2011 - http://english.ahram.org.eg/News/11480.aspx

حصة «حديد عز» في الدخيلة إلى50.2%، وبذلك تمكنت «حديد عز» من السيطرة على أهم منافس لها على الإطلاق وهي شركة «الدخيلة»، مما سمح للمجموعة الجديدة بالسيطرة على الحصة الأكبر من سوق حديد التسليح.

هذه الهيمنة على سوق الحديد، جعلت معركة عز السياسية مع تعديل قانون منع الممارسات الاحتكارية تثير جدلاً واسعًا.

بشكل مبدئي، لا يعد عز مدانًا تحت طائلة قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية بسبب حصته الكبيرة من السوق، والتي وصلت في بعض الأوقات إلى نحو 60%.[40] لكن الجرم الذي يعاقب عليه القانون هو استغلال المُنتج لحصته في السوق في ترتيب ممارسة احتكارية تجعل الأسعار تتحدد على أساس غير قانون العرض والطلب.

سنت الدولة قانون منع الممارسات الاحتكارية عام 2005، ورأى خبراء أن الخطوة كانت متأخرة. فقد بدأت البلاد في فتح المجال للقطاع الخاص تحت برنامج «الإصلاح الاقتصادي» قبل أكثر من عقد على صدور هذا القانون، وغياب قانون المنافسة طيلة هذه السنوات، قد يكون ساعد على إتاحة المجال للشركات في ترتيب الممارسات الاحتكارية بدون أية رقابة.

وجاء التشريع الجديد في فترة كانت الدولة تسعى فيه للانفتاح بشكل أكبر على الاستثمار الأجنبي، وضمان حماية المنافسة يعد بطبيعة الحال وسيلة من وسائل جذب هذه الاستثمارات، وحاولت الحكومة أن تبدو جادة في تطبيق القانون، على الرغم من أن الجهاز كان تابعًا لها ولم يتمتع بالاستقلالية، لكنه حرك قضية هامة أمام القضاء ضد ممارسات احتكارية في قطاع الأسمنت، والتي سنبينها لاحقًا.

لكن من الضروري أن يؤخذ في الاعتبار في هذا السياق -عند تقييم تجربة صياغة قانون حماية المنافسة- أن الإقدام على هذه الخطوة جاء في المقام الأول كنتيجة لضغوط خارجية من الشركاء التجاريين. على رأس قائمة الضغوط تلك كان اتفاق الشراكة الأوروبية المتوسطية في أبريل عام 2004، الذي تضمن عددًا من الشروط المتعلقة مباشرة بإقرار قانون لحماية المنافسة.[41] وتضم الاتفاقية 25 دولة أوربية و10 دول متوسطية، كان عدد منهم قد أصدر بالفعل قوانين لحماية المنافسة[42]لأسباب

40- تحذيرات من تزايد حصة الأجانب في صناعة الحديد - محمد هارون - المصري اليوم - 2010 - https://www.almasryalyoum.com/news/details/28644

41- ،Hassan Mohamed El-Kassas- THE POLITICAL DETERMINANTS OF THE EGYPTIAN COMPETITION LAW - AUC - 2016 -http://dar.aucegypt.edu/handle/10526/4717.

42- Dina I. Waked - Law، Society and the Market: Living with Egypt's Competition Law 2005-2015".Institut d'Etudes Politiques de Paris، Sciences Po Law School
https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=3091552

مرتبطة أيضًا باتفاقات تجارية شبيهة. ولأن مصر لم تكن قد أصدرت قانونًا لحماية المنافسة بعد، فقد منحتها الاتفاقية فترة سماح لإصدار القانون.

وعندما حاولت الدولة تغليظ عقوبات القانون، شهد البرلمان معركة حامية بين عز والحكومة، قاوم فيها الأول بشراسة تلك المساعي.

طرحت الحكومة في تعديلاتها إمكانية جعل عقوبة الممارسة الاحتكارية تتحدد كنسبة من المبيعات، بدلا من أن تكون فقط رقمًا مطلقًا في القانون. يعني ذلك أن العقوبة المالية للاحتكار سترتفع بشكل مستمر مع ارتفاع أسعار السلع، ولن تتآكل تحت وطأة التضخم. ونجح عز في إحباط هذا التعديل، كما عرقل محاولات الحكومة تمريره بشأن إعفاء المُبلغ عن الجريمة الاحتكارية بالكامل من العقوبة، وتم الاكتفاء بتخفيف العقوبة إلى النصف بحد أقصى.

لاشك أن إحباط عز لتعديلات قانون المنافسة أتاح له وضعية مريحة لكي يمارس الاحتكار متى أراد ذلك بأقل تكلفة ممكنة. فوفقًا للبيانات الصادرة عن البورصة حول مبيعات شركة العز، سنجد أن العقوبة المفترضة في حالة تطبيق الغرامة بنسبة 10% من المبيعات (وهي نسبة كانت مقترحة خلال المناقشات في مجلسي الشعب والشورى حول تغليظ العقوبات) كانت ستصل إلى 1.6 مليار جنيه، وهو رقم يفوق كثيرًا قيمة الحد الأقصى المقرر للغرامة في القانون، وهو 300 مليون جنيه، بحسب ليلى الخواجة، في ورقة عمل حول تعديلات قانون حماية المنافسة ومنع الاحتكار.[43]

وعزز رجل الحديد من مكانته بعد أن أصدر جهاز حماية المنافسة تقريرًا في 2009، انتهى فيه إلى أنه لم يثبت وجود إساءة لاستخدام الوضع المسيطر لمجموعة العز بالمخالفة لقانون حماية المنافسة.[44]

ووفقًا للجهاز في دراسة -تناولت الفترة بين 2005 وحتى نهاية العام 2006 مع دراسة استرشادية تمتد إلى عام 2002 وما بعده- فالسوق المصري كان يضم عشرين شركة تعمل في مجال إنتاج حديد التسليح «مقسمة وفقًا لمراحل الإنتاج إلى مصانع متكاملة (عدد2) ومصانع نصف متكاملة (عدد3) ومصانع درفلة (عدد15) ومع ذلك، فسوق الحديد كان يتسم بالتركز الاقتصادي، تبعًا لرأي الجهاز، حيث تمثل الحصة السوقية لأكبر 4 شركات 85% في عام 2006 (58% مجموعة العز، 16.8% مجموعة بشاي، 5% مصر الوطنية للصلب، و5% بورسعيد الوطنية للصلب) أما

43- ليلى الخواجة وأحمد غنيم -الاحتكار في السوق المصري - مركز شركاء التنمية.

44- جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية، «دراسة حديد التسليح – طلب من وزارة التجارة والصناعة» - 2009
https://bit.ly/2P0Owed

باقي الشركات فهي شركات درفلة ليس لديها القدرة على المنافسة، لارتفاع تكلفة الإنتاج لديها، بالإضافة إلى عدم تجاوز الحصة السوقية لأي منها 5%».

واستنتج الجهاز وقتها أن مجموعة شركات العز -التي تضم شركة العز لصناعة حديد التسليح، وشركة العز الدخيلة للصلب/الإسكندرية، وشركة مصانع العز للدرفلة- هي الوحيدة التي يتوافر لها عناصر السيطرة التي حددها قانون حماية المنافسة على سوق حديد التسليح.

والسيطرة وفقًا للمادة الرابعة من القانون،[45] هي قدرة الشخص الذي تزيد حصته على 25% من السوق على إحداث تأثير فعال على الأسعار أو حجم المعروض بها، دون أن تكون لمنافسيه القدرة على الحد من ذلك. لكن الفيصل في إدانة مجموعة عز كانت المادة الثامنة من القانون، التي لم تحظر «السيطرة»، وإنما حظرت على الطرف المسيطر عددًا من الأفعال، على رأسها الإقدام على أي فعل من شأنه منع كلي أو جزئي لعمليات التصنيع أو الانتاج أو التوزيع لأية فترة، أو محاولة الحد من حرية أي طرف في دخول السوق، أو البقاء فيه، أو الخروج منه، أو محاولة قصر توزيع منتج دون غيره على أساس مناطق جغرافية أو مراكز توزيع أو عملاء أو مواسم أو فترات زمنية، أو الامتناع عن إنتاج أو اتاحة منتج شحيح، أو الزام مورد بعدم التعامل مع منافس، أو أن يشترط على المتعاملين معه ألا يتيحوا لشخص منافس له استخدام ما يحتاجه من مرافقهم أو خدماتهم.

وأرجع الجهاز ارتفاع أسعار الحديد من 1231جم/ طن عام 2002، إلى 2336 جم/ طن عام 2006، بنسبة زيادة نحو 92%، إلى ارتفاع تكلفة البيليت في المقام الأول، بالإضافة إلى عوامل أخرى من أهمها «زيادة الطلب في هذه الفترة نتيجة للنمو الملحوظ لقطاع التشييد والمقاولات، فضلاً عن أن معظم الشركات العاملة بهذه الصناعة شركات صغيرة الحجم وتعمل في المرحلة الأخيرة من الإنتاج، مما ينعكس على ارتفاع تكلفتها، ونتيجة زيادة الطلب في هذه الفترة زاد هامش الربح لدى غالبية الشركات بمتوسط 1.2%.[46]

تكرر نفس السيناريو تقريبًا في عام 2012، حينما أعلن جهاز حماية المنافسة عن نتيجة فحص جديد لـ«ممارسات شركات مجموعة العز عن الفترة من يناير 2007 حتى ديسمبر 2010» بناءً على طلب من مكتب النائب العام.[47] واستندت

45- قانون رقم 3 لسنة 2005 بإصدار قانون حماية المنافسة و منع الممارسات الاحتكارية
http://www.eca.org.eg/ECA/upload/PhotoLibrary/Filename/35/CompetitionLawAr_2015.pdf

46- جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية، «دراسة حديد التسليح – طلب من وزارة التجارة والصناعة» - 2009

47- «التقرير السنوى لجهاز حماية المنافسه ومنع الممارسات الاحتكارية لعام 2013-2012»
https://bit.ly/2MJ1oo4

تلك النتائج إلى نفس العلاقة بين المادتين الرابعة والثامنة من القانون المرتبطتين بـ«السيطرة» وإساءة استخدام السيطرة.

قسم الجهاز فترة الفحص إلى فترتين: «بحيث شملت الفترة الأولى العامين 2007 و2008، بينما شملت الفترة الثانية العامين 2009 و2010. وتبعًا لنتائج الفحص المعلنة، فقد تبين أنه قد توافر لمجموعة عز في الفترة الأولى الشرط الأول من شروط السيطرة -وفقًا للمادة الرابعة من القانون- «حيث امتلكت المجموعة أكثر من ٢٥٪ من السوق»، وكذلك الشرطان الثاني والثالث، وهما قدرة الشخص المسيطر على التأثير الفعال على الأسعار أو حجم المعروض، وعدم تمكن منافسيه من الحد من هذا التأثير الفعال.

لكن الجهاز لم يجد دليلاً في المقابل على مخالفة مجموعة عز للفقرة (ج) من المادة الثامنة، وهي الفقرة التي تحظر أي فعل من شأنه أن يؤدي إلى الاقتصار على توزيع منتج دون غيره على أساس مناطق جغرافية، أو مراكز توزيع، أو عملاء، أو مواسم، أو فترات زمنية، بين أشخاص ذوي علاقة رأسية.

كما تبين لجهاز حماية المنافسة توافر شرط السيطرة لمجموعة عز في الفترة الثانية. لكن دون توافر شرطي القدرة على التأثير الفعال على الأسعار أو حجم المعروض.

وقال الجهاز إن «مجموعة عز» خلال هذه الفترة لم تكن قادرة على الحد من الاستيراد، على النحو الذي يسمح للمجموعة بالاستئثار بالسوق المحلى ورفع الأسعار لاحقًا، إذا توفرت الرغبة والقدرة لدى بعض المستوردين على الاستيراد في حالة ما إذا ارتفعت الأسعار المحلية مجددًا، في ظل عدم وجود عوائق جمركية أو غير جمركية أمام الاستيراد -بعكس الوضع في الفترة الأولى- كما منحت تراخيص لإنشاء مصانع متكاملة لإنتاج حديد التسليح لاثنين من أهم منافسي مجموعة العز، الأمر الذي أثَّر على الخطط التسويقية والإنتاجية طويلة الأجل لمجموعة عز.

ومع انتفاء شروط السيطرة الكاملة في المادة الرابعة، وفقًا للجهاز، فلم يعد ثمة مجال للبحث فيما إن كانت مجموعة عز قد أساءت استخدام«السيطرة»، وفقًا للمادة الثامنة.

وبغض النظر عن أية تفاصيل إضافية، فإن ما يمكن استخلاصه من واقعتي فحص السلوك الاحتكاري لـ«مجموعة عز» عامي 2009 و2012، هوصعوبة إثبات سوء الممارسة الاحتكارية بسبب طريقة سن القانون.

ومن أبرز تلك العقبات، عدم اعتبار أن رفع الأسعار على نحو مفرط في حد ذاته إساءة لاستخدام وضع السيطرة. ويعد رفع الأسعار لهذه المستويات من قبل

أي شركة تتمتع بالوضع المسيطر، خرقًا لقوانين حماية المنافسة وفقًا لتشريعات عديدة على مستوى العالم، من ضمنها تشريعات في الاتحاد الأوروبي. واللافت للنظر في المقابل أن القانون المصري قد استمد الكثير جدًا من نصوصه من التشريع الأوربي إلى حد يقترب من التطابق، على نحو يسمح بالاعتقاد أن نقل التشريع باستثناء نص يسمح بتجريم رفع الأسعار من قبل الشركة المسيطرة، يعد أمرًا متعمدًا لحماية شركات كبرى على علاقة قوية بالسلطة من قبيل «مجموعة عز».[48]

وفضلاً عن ذلك، وبالرغم من أن معظم حلقات سلسلة الاستحواذات المتتالية من قبل عز على شركة «الدخيلة» قد تمت قبل صياغة قانون حماية المنافسة، إلا أن القانون لم يكن ليعيق هذه الاستحواذات على كل حال -بافتراض أنه قد صدر في وقت مبكر- لأنه لا يتضمن إمكانية مراجعة الاندماجات على نحو يسمح للجهاز بالتدخل ومنع الاندماجات والاستحواذات التي قد تعيق المنافسة[49].

وبالعودة إلى سنوات حكومة نظيف، فقد توسع عز في إمبراطوريته التي صارت علامة تجارية مميزة تنتشر موادها الدعائية في وسائل الإعلام المختلفة، وتقدم نفسها كأكبر منتج للصلب في الشرق الأوسط، وفي 2008 انضم للمجموعة مصنع للحديد المختزل (الإسفنجي DRI).

وتتمثل قيمة هذه الخطوة في أن الحديد المختزل هو بمثابة مُدخل إنتاج لحديد التسليح بديل عن الخردة. وبدخول العز في هذا المجال الإنتاجي، كانت المجموعة تقي نفسها تقلبات السوق العالمية للخردة (المدخل البديل لصناعة الحديد).[50]

كانت المجموعة في منتهى عنفوانها وهي تحاول بناء إمبراطورية ضخمة ومحصنة من الأزمات الخارجية، ويدعمها النظام السياسي بطاقة رخيصة للغاية مقارنة بالأسعار العالمية. لكن السنوات التالية لم تكن سعيدة على عز ونظامه بطبيعة الحال.

فقد تزامنت التوسعات الأخيرة للعز مع أزمة مالية عالمية طاحنة أثرت على النمو العالمي، والطلب الخارجي بطبيعة الحال، لسنوات عدة. كما تلا أزمة 2008 ثورة 2011، التي أوصلت رجل مبارك القوي إلى السجن.

وجهت إلى عز اتهامات بالفساد، وبالرغم من أنها كانت موجهة إلى شخصه وليست للشركة، لكنها أثرت على أداء المجموعة، التي يمتلك 66% منها، حيث تم

48- Dina I. Waked - «Law، Society and the Market: - Living with Egypt's Competition Law 2005-2015"، Institutd'Etudes Politiques de Paris، Sciences Po Law School ، 2016. https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=3091552

49- نفس المصدر.

50- تقرير لبنك بلوم في 2011 عن شركة عز http://blog.blominvestbank.com/wp-content/uploads/2014/10/Ezz-Steel-Equity-Research.pdf

سحب رخصة مصنع الحديد الإسفنجي الذي أنفقت عليه المجموعة مليار جنيه، واستردت العز المصنع مجددًا بعد التفاوض مع الحكومة في 2013.[51]

في أغسطس 2015، كان عز خارج أسوار السجن،[52] وإن لم يكن قد تخلص من كل الاتهامات الموجهة له بعد. وفي ديسمبر من نفس العام بدأ مصنع الحديد الإسفنجي في العمل.[53] لكن مياهًا كثيرة قد جرت تحت النهر، فخلال السنوات الأخيرة لمبارك في الحكم، كانت بذور أزمة الطاقة في مصر آخذة في التصاعد،[54] وقد اضطرت الدولة تحت وطأة هذه الأزمة أن تتخلى عن سياساتها في دعم الطاقة للصناعات كثيفة الاستهلاك وترفع الأسعار بقوة في 2014، لتصل إلى 7 دولارات لكل مليون وحدة حرارية من الغاز بالنسبة للطاقة الموجهة إلى صناعة الحديد.[55] بل وصار الغاز شحيحًا في مصر خلال السنوات التالية لثورة 2011،[56] مما اضطر الدولة إلى التحول من مُصدِر للغاز إلى مستورد، وكان الغاز المستورد بطبيعة الحال أعلى تكلفة من المحلي.

وعلى الرغم من أن «العز» قالت في مقابلة مع «رويترز» في 2013 إن الحديد الإسفنجي يوفر على الشركة ما بين 50 إلى 100 دولار في طن الحديد، لكن بنك الاستثمار «فاروس» قدَّر في 2015 أن ارتفاع أسعار الطاقة المحلية يجعل الوفر المحقق من وراء الحديد الإسفنجي ضئيلاً للغاية، خاصة وأن أسعار الخردة في ذلك الوقت كانت منخفضة.[57]

وعلى غرار مقولة انقلب السحر على الساحر، أصبحت قدرة عز على جمع القروض من البنوك عبئًا ماليًا عليه في وقت لاحق، فقد تعرضت الشركة لصدمة تعويم الجنيه في 2016، والتي أثقلت من أحمال الديون الدولارية عليها، كما اضطر البنك المركزي لتطبيق زيادات متدرجة في أسعار الفائدة بعد التعويم لاحتواء آثار التضخم، وساهم ذلك في زيادة تكاليف ديون عز.

51- حديد عز المصرية تسعى لزيادة ربحيتها في 2014 - إيهاب فاروق - رويترز - 2013 - https://ara.reuters.com/article/business-News/idARACAE9B27SV20130421

52- «نوستالجيا الوطني»..أحمد عز كان سينجح حتى لو ترشح من السجن - محمد جاد - أصوات مصرية - http://www.aswat-masriya.com/news/details/21261

53- تقرير لبنك فاروس عن حديد عز في 2015 http://www.pharosholding.com/wp-content/uploads/2015/04/Ezz-Steel-Neutral-on-the-Launch-of-the-New-DRI-Facility-24-December-2015-1.pdf

54- تعرضنا لهذه الأزمة في الفصل الأول من الكتاب ونشرحها بشكل مفصل في الفصل الخاص بالاقتصاد السياسي لصناعة البترول في مصر.

55- مقابلة مع صحفي متخصص في متابعة ملف البترول بمصر.

56- عانت الدولة من نقص موارد الغاز حتى تم اكتشاف حقل الغاز الضخم ظهر والذي بدأ انتاجه في 2017 لتعود الدولة من جديد للحديث عن فوائض من الغاز تؤهلها لتصدير الطاقة للخارج.

57- تقرير لبنك فاروس عن حديد عز في 2015 http://www.pharosholding.com/wp-content/uploads/2015/04/Ezz-Steel-Neutral-on-the-Launch-of-the-New-DRI-Facility-24-December-2015-1.pdf

خصخصة الأسمنت.. تاريخ درامي

تعد مصر من أقدم الدول المنتجة للأسمنت في المنطقة، حيث بدأت إنتاجه في عام 1927 مع تأسيس شركة طرة للأسمنت. وفي عام 1929 تأسست شركة حلوان، وتبعتها شركة الإسكندرية للأسمنت في عام 1948، والشركة القومية للأسمنت في عام 1956. وفي السبعينيات، كانت القدرة الانتاجية للشركات الأربع قد بلغت 4 ملايين طن.

غير أن ازدهار الإنشاءات في عقد السبعينيات خلق طلبًا كبيرًا على الأسمنت. وبالرغم من أن الفترة التالية للانفتاح شهدت نشأة ثلاث شركات جديدة: السويس، وأسيوط، والعامرية، لكن الطلب كان أقوى من الإنتاج، الأمر الذي أدى إلى تزايد وتيرة الاستيراد. وفي منتصف الثمانينيات أصبحت مصر واحدة من أكبر مستوردي الأسمنت في العالم.

وخلال التسعينيات تم تأسيس ست شركات أسمنت جديدة استجابة للنشاط الإنشائي الكبير، فقد واكبت تلك الفترة نشأة الجيل الأول من المدن الجديدة مثل مدن الشروق، والعبور، والسادات.

ومع تطور القدرات الإنتاجية للبلاد تحولت مصر من مستورد صافٍ للأسمنت حتى عام 2002، لتصبح في 2004 واحدة من أكبر مصدري الأسمنت في المنطقة.

ويوضح الشكل التالي تطور الإنتاج مقابل الاستهلاك المحلي من الأسمنت منذ بداية الستينيات وإلى العام 2001.

السنة	الإنتاج	الاستهلاك المحلي
62/63	2374	2643
63/64	2607	2505
64/65	2410	2393
65/66	2577	2347
66/67	2631	2306
67/68	2904	2595
68/69	3448	2908
70/71	3811	2950
71/72	5757	4616
73	3618	3025
74	3259	3072
75	3576	3717
76	3363	4036
77	3232	4419
78	3076	4483
79	2951	6270
80/81	3447	9265
81/82	3638	10581
82/83	3794	10454
83/84	4600	12953
84/85	5275	13643
85/86	7606	16612
86/87	10203	15632
87/88	12117	15571
88/89	13339	14867
89/90	15150	15450
90/91	15762	15798
91/92	14953	14893
92/93	15117	15220
93/94	15916	15895
94/95	16656	18003
95/96	17888	19769
96/97	18868	20743
97/98	20972	23733
98/99	22259	27077
يناير/ديسمبر 2000	24137	26299
2001	25675	26751

المصدر: مرصد العمران المصري، رصد التطورات في عمران أرض مصر في أواخر القرن العشرين واستطلاع مساراته المستقبلية حتى عام 2020، صدرت في 2008.

ويتضح من الجدول أن المرحلة الممتدة من عام 1961 وحتى عام 1974 (مرحلة التحول الاشتراكي) شهدت تفوق إجمالي الإنتاج عن الاستهلاك. وأمكن في هذه الفترة تصدير الأسمنت إلى الخارج، وعلى الأخص الأسمنت الرمادي. لكن في المرحلة التالية (مرحلة الانفتاح الاقتصادي ومرحلة الإصلاح الاقتصادي) زادت الكميات المستهلكة عن الكميات المنتجة، ما أدى إلى استيراد كميات كبيرة من الخارج. وفي بعض السنوات فاقت كمية الأسمنت المستورد الكميات المنتجة محليا.

وخضعت أسعار الأسمنت اعتبارًا من عام ١٩٤٦ إلى التسعير الجبري من جانب الحكومة. غير أنه اعتبارًا من عام ١٩٩١ تخلت الحكومة عن سياسة التسعير الجبري، وأصبح الأسمنت حر التداول، وأعطيت الشركات حرية تحديد أسعاره.[58] وحتى عام 1999، كانت استثمارات الدولة هي المهيمنة على صناعة الأسمنت. ومع ارتفاع الطلب على هذه السلعة في نهاية التسعينيات أخذ القطاع الخاص يتمدد في هذه الصناعة. وكان التحول الكبير نحو تحرير سوق الأسمنت بدأ من عام 1999، حينما فُتح الباب على مصراعيه لإتمام صفقات بيع أصول الدولة في قطاع الأسمنت للمستثمرين.

هاجس السيطرة الأجنبية الذي تحول إلى واقع

وكما يظهر من البيانات السابقة، فقد كانت هناك حاجة متنامية لصناعة الأسمنت في ظل التوسع القوي في الأنشطة الإنشائية. وبحسب ما جاء في حديث لمسئول سابق[59] مع مجلة «الأهرام الاقتصادي»، كان لدى الدولة هاجس بشأن سيطرة القطاع الخاص الأجنبي على هذه الصناعة في حال عرضها للخصخصة، ونتيجة لهذه المخاوف تطلعت الدولة «لإقامة كيان وطني في قطاع الأسمنت لمواجهة أي «لوبي» من جانب المستثمرين الأجانب».[60]

ويشير المسئول في سياق حديثه لـ«الأهرام» إلى اسم شركة «أسيك»، لكن الأحداث التالية تُظهر أن «أسيك» كانت شريكا في التكالب على غنائم الخصخصة ليس أكثر من ذلك.

تأسست «أسيك» بالقرار الجمهوري رقم 493 لعام 1975، الصادر في 27 مايو 1975، كأول مشروع مشترك يقام في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي التي يحكمها

58- أنور النقيب - العوامل المؤثرة على صناعة البناء في مصر بالتركيز على صناعة البناء -مؤتمر أوضاع الأرض والسكن في مصر - شركاء التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب - 2010 https://goo.gl/Pq7dwz

59- محمود سالم المدير الفنى السابق لوزير قطاع الأعمال العام

60- أسرار الخصخصة - زينب فتحي - الأهرام الاقتصادي - http://ik.ahram.org.eg/News/44035.aspx

القانـون رقـم 43 لعـام 1974 بشـأن اسـتثمار رأس المـال العـربي والأجنبـي والمناطـق الحـرة.[61]

وضمـت الشركـة مـن المسـاهمين مـن الجانـب المـصري شركـة أسـمنت بورتلانـد طـرة، وشركـة بورتلانـد حلـوان، وشركـة الإسـكندرية لأسـمنت بورتلانـد، والشركـة القوميـة لإنتـاج الأسـمنت، والمؤسسـة المصريـة لمـواد البنـاء والحراريـات. وبلـغ نصيـب الجانـب المـصري إجـمالًا 51%، مقابـل 49% للجانـب السـويسري الممثـل في شركـة «هولدربانـك» لـلإدارة والاستشـارات.

ويـرى باحـث أجنبـي، تعـرض بالتحليـل لتاريـخ خصخصـة قطـاع الأسـمنت في مـصر، أن «أسـيك» كانـت مسرحًـا لمشـهد مـن مشـاهد التحـول في مواقـف البيروقراطيـة المصرية تجـاه القطـاع العـام.

ويقـول في هـذا السـياق إنـه «مـن بـين مـن قفـزوا لنيـل مكاسـب بيـع الأصـول العامـة للأسـمنت أشـخاص كانـوا مـن أقـوى المعارضـين للخصخصـة في الثمانينيـات. بينـما كان وزيـر الصناعـة حتـى بدايـة التسـعينيات، محمـد عبـد الوهـاب، واحـدًا مـن أكـثر المدافعـين بشـكل صريـح عـن القطـاع العـام داخـل الحكومـة. ومـع تبنـي سياسـات إعـادة الهيكلـة في بدايـة التسـعينيات تـم إخـراج الأصـوات المعاديـة للإصـلاح (أي التحـرر الاقتصـادي) مـن الحكومـة، وعبـد الوهـاب تـم إجبـاره عـلى تـرك منصبـه، وبعـد تركـه للحكومـة، أصبـح رئيسًـا للشركـة العربيـة السـويسرية للهندسـة أسـيك».[62]

لا يـشرح الباحـث إلى أي مـدى كان لعبـد الوهـاب دور في إجـراءات الخصخصـة التاليـة. لكـن «أسـيك» قامـت في وقـت لاحـق (سـنة 2000) بالاسـتحواذ عـلى واحـدة مـن الـشركات العامـة الهامـة في هـذا القطـاع، حلـوان للأسـمنت، ذلـك قبـل سـنوات قليلـة مـن الاسـتحواذ عـلى «أسـيك» نفسـها مـن قِبـل مجموعـة القلعـة الاسـتثمارية في 2004،[63] وهـي واحـدة مـن المجموعـات الاسـتثمارية الخاصـة التـي بزغـت في هـذه الحقبـة.

قبـل صفقـة حلـوان بسـنوات قليلـة كانـت «أسـيك» تسـتعد لصفقـة أخـرى بالتعـاون مـع «لافـارج» الفرنسـية، للاسـتحواذ عـلى حصـة أغلبيـة في الشركـة العامـة آنـذاك العامريـة للأسـمنت. لم تتـم الصفقـة.. لكـن المثـير في الأمـر مـا يقولـه الباحـث الأجنبـي المشـار إليـه بشـأن دفـوع «أسـيك» لإقنـاع الحكومـة بإيقـاف هـذه الصفقـة. حيـث يقـول إن الشركـة حـذرت الحكومـة مـن سـيطرة الأجانـب عـلى هـذا القطـاع الاسـتراتيجي

61- لقـاء المهندسـين الثقـافى الشـهرى السـبت 2009-12-5 السـاعه 4 عـصرا بنـادى المهندسـين - موضـوع اللقـاء : صناعـة الاسـمنت في مـصر (الجـزء الاول مـن اللقـاء)

62- John Sfackianakis - the era of privetization in Egypt - network of privilage in the middle east - Palgrave Macmilan - 2004. https://goo.gl/AwVCdn

63- بيانات من الموقع الرسمي لشركة أسيك http://asec-engineering.com/Site/CompanyProfile/History-Milestones.aspx

وتأثيرهـم عـلى الأسـعار، في الوقـت الـذي تحتـاج فيـه البـلاد إلى الأسـمنت في ظـل طفـرة الإنشـاءات.

هـذا الخطـاب القومـي يبـدو غـير مألـوف بالنسـبة لنـا ونحـن نعيـش سـيطرة فعليـة للـشركات الأجنبيـة عـلى هـذا القطـاع، فمتـى حـدث هـذا التحـول؟

منـذ 1999 تسـارعت وتـيرة الخصخصـة في قطـاع الأسـمنت بشـكل ملفـت للأنظـار. إحـدى التفسـيرات التـي يسـوقها الباحـث الأجنبـي، هـي حاجـة الدولـة لتدفقـات مـن السـيولة الأجنبيـة في ذلـك الوقـت، خاصـة وأنهـا كانـت متورطـة في مشروعـات ضخمـة مثـل مـشروع توشـكى. وفي العـام الأخـير مـن القـرن العشريـن تمـت خصخصـة 74% مـن شركـة أسـمنت الإسـكندرية، و90% مـن شركـة أسـيوط للأسـمنت، و95% مـن شركـة بنـي سـويف للأسـمنت.

يظهـر في الجـدول التـالي كيـف سـاهمت وتـيرة الخصخصـة في نهايـة التسـعينيات في تدهـور سريـع لنصيـب الدولـة مـن سـوق الأسـمنت (يتمثـل في هـذا الجـدول في نصيـب القوميـة للأسـمنت) كـما يعكـس الجـدول أيضًـا بدايـة الهيمنـة الأجنبيـة عـلى السـوق مقابـل القطـاع الخـاص المحـلي. (البيانـات تعـود لعـام 2000-2001).

السويس للأسمنت/طرة	مصرية	30% من السوق
أسيوط للأسمنت /سيمكس مصر	أجنبية	15% من السوق
بني سويف/لافارج تيتان	أجنبية	6% من السوق
العامرية/سيمبور	أجنبية	9% من السوق
الإسكندرية/بلو سيركل	أجنبية	3% من السوق
المصرية للأسمنت	مصرية	12% من السوق
حلوان للأسمنت	مصرية	13% من السوق
القومية للأسمنت	مصرية عامة	12% من السوق

المصدر: PRIVATIZATION COORDINATION SUPPORT UNIT، The Results and Impacts of Egypt's Privatization Program، August 2002

ويتضح من هذا الجدول المعتمد على بيانات 2008 تضاؤل حصة القومية للأسمنت في السوق إلى 8%، وأصبحت الشركات الدولية تسيطر على حصة الأسد من السوق المحلية بما يقترب من 70% من الإنتاج (أنور النقيب –أبريل 2010).

الشركة	حجم الإنتاج بالمليون طن	النسبة إلي الإجمالي
المصرية للاسمنت	7	19
اسمنت أسيوط-سيمكس	4	11
السويس للاسمنت	3.8	10
مصر بني سويف للاسمنت	3.4	9
حلوان للاسمنت	3	8
القومية للاسمنت	2.8	8
طره للاسمنت	2.4	6
العامرية للاسمنت	2.4	6
العربية للاسمنت	2.2	6
سيناء للاسمنت	2.05	6
اسمنت قنا	1.5	4
بلو سيركل للاسمنت	1.4	4
اسيك للاسمنت الأبيض	1.28	3
الإجمالي	37.23	100

المصدر: أبريل 2010، أنور النقيب، العوامل المؤثرة على صناعة البناء في مصر بالتركيز على صناعة البناء.

وبنهاية عصر مبارك، في العام 2010، كان 90% من الإنتاج المحلي من الأسمنت مهيمنًا عليه من قبل أربع شركات متعددة الجنسيات: لافارج، إيتاليسمنت، سيمكس، وسيمور.[64]

64- Maha Abdelrahman، «Egypt's Long Revolution: Protest Movements and Uprisings» - routledge- 2015.

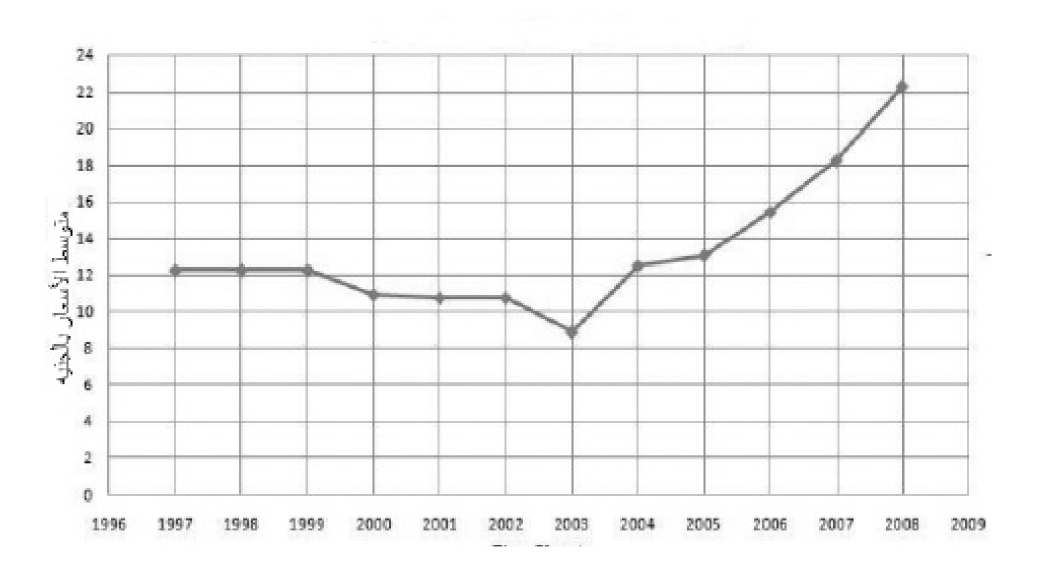
كيف تغير السوق؟

سمحت صفقات الخصخصة بشئ من المنافسة التي خفضت الأسعار بحدة، بعدما ارتفع حجم الانتاج على النحو الذي سمح كذلك بتراجع العجز في العرض مقابل الطلب. لكن الأوضاع الجديدة أدت إلى خروج عدد من الشركات الصغيرة من السوق بعدما عجزت عن المنافسة. فواقع الأمر أن تلك المنافسة اتخذت شكل حرب الأسعار في الفترة بين عامي 1999 و2003. واضطرت الحكومة للتدخل لإقرار اتفاق بين الشركات على عودة الأسعار إلى ما كانت عليه في عام 1999، تحت إشراف مباشر منها، قبل أن تتوقف في عام 2005 عن لعب هذا الدور، تزامنًا مع إقرار قانون لحماية المنافسة.

وفيما بعد، اتضح أن الفترة بين 2003 و2006 شهدت ممارسات احتكارية عبر اتفاقات بين عدد من المنتجين على تحديد الأسعار وتقييد الإنتاج. فقد قام جهاز حماية المنافسة بدراسة تلك الفترة وتوصل إلى أن العلاقة بين المتنافسين كانت تجري على قدم وساق في صورة اتصالات بين مديري المبيعات والتسويق، وأثمرت هذه الاتصالات بالطبع عن اتفاقات حول الأسعار.[65]

ويوضح الشكل التالي مستوى تطور أسعار الأسمنت -بناءً على متوسط سعر شيكارة الأسمنت التي يبلغ وزنها 50 كيلو جرام- في الفترة ما بين 1997 إلى 2008، ويتضح منه انخفاض الأسعار بشدة في الفترة المتزامنة مع تراجع ملكية الدولة لصالح رأس المال الأجنبي بعد عام 1999 وإلى نهاية العام 2003، وهي الفترة التي شهدت ما يسمى بـ«حرق الأسعار»، قبل أن تبدأ مرحلة لاحقة هي مرحلة الممارسات الاحتكارية والتي يفترض أنها امتدت إلى عام 2006. والملاحظ أيضًا أن الأسعار استمرت في الارتفاع إلى عام 2008 على نحو كبير. وليس لدينا –للأسف- تفسير لهذا الارتفاع يتعلق بإمكانية وجود اتفاقات على الأسعار، لأن هذه الفترة لم تشملها دراسة جهاز حماية المنافسة.

65- 29/ 5/ 2015، hearing on oligopoly markets-note by Egypt https://goo.gl/3tT41J



المصـدر: - Hesham A.Bassioni، Mohamed I.Elmasry، Ahmed M.Ragheb and AbeerA.youssef Debt. Of construction and building Eng - Arab Academy for science، technology and Maritime transport.

تكشـف قضيـة احتـكار الأسـمنت إذن كيـف كان لهواجـس الدولـة تجـاه الأجانـب في الثمانينيـات صـدى في الواقـع. فشركـة «إيتالسـيمنتي» كانـت عـلى رأس المحتكريـن في هـذه القضيـة، نظـرًا لضخامـة حصتهـا السـوقية في تلـك الفـترة، والتـي وصلـت إلى 32% سـنة 2006 مـع اسـتحواذها عـلى أسـمنت طـرة، وحلـوان، والسـويس. لكـن ذلـك لا ينفي أن المسـتثمرين المصريـين سـاهموا أيضًـا في الممارسـة الاحتكاريـة. ففـي المرتبـة الثانيـة مـن حيـث الحصـة السـوقية في تلـك الفـترة، كانـت المصريـة للأسـمنت التـي يترأسـها رجـل الأعـمال الشـهير ناصـف سـاويرس، تسـتحوذ عـلى نسـبة 20% مـن السـوق.[66] مـا أثـار الـرأي العـام وقتهـا بشـأن الأسـمنت هـو أنـه مـن الصناعـات البسـيطة للغايـة، التـي تعتمـد عـلى الطفلـة والحجـر الجـيري، وهـما متوافـران في المحاجـر المصريـة، وطاقـة الغـاز الطبيعـي التـي كانـت تبـاع بسـعر مدعـم، فلـماذا إذن ترتفـع الأسـعار بهـذا الشـكل المحمـوم؟ يقـول أحـد مسـئولي قطـاع الأسـمنت ردًا عـلى سـؤال مشـابه وجهتـه إليـه صحيفـة «المـال» قبـل أيـام مـن الحكـم في قضيـة الاحتـكار «اسـألوا الحكومـة مـا الـذي لم يرتفـع سـعره في مـصر حتـى الآن؟».[67]

66- المحاكمة الجنائية.. هل تجبر شركات الأسمنت على تثبيت الأسعار؟ - نجلاء كمال - المال - 2008 - https://goo.gl/t1LpZv

67- نفس المصدر.

بجانب تكلفة الإنتاج، فقد استفز قطاعات من الرأي العام أن تكون القاعدة الصناعية لقطاع الأسمنت هي بدرجة كبيرة تنتمي إلى القطاع العام، الذي يفترض أنه تم إنشاؤه للصالح العام، وأن عملية بيع الأصول العامة لشركات الأسمنت كان بها قدر كبير من إهدار المال العام لصالح الشركات الخاصة في رأي العديد من المراقبين.

وسنعرض نموذجًا على إحدى قضايا الخصخصة المثيرة للجدل في هذا الشأن، وهي صفقة خصخصة شركة أسمنت أسيوط لصالح «سيمكس» المكسيكية. والأخيرة كانت متهمة سابقًا بمخالفة، وانتهاك قوانين البيئة في الولايات المتحدة الأمريكية، وفي الثالث عشر من سبتمبر 2012 أصدرت محكمة أسيوط الابتدائية حكمها الذي أبطلت بموجبه صفقة بيع حوالي 96% من أسهم شركة أسمنت أسيوط.

كانت أسمنت أسيوط قد بيعت لـ«سيمكس» مقابل مليار و380 مليون جنيه، في الوقت الذي كانت فيه قيمتها الدفترية تقدر بمليارين و300 مليون جنيه، وقيمتها السوقية تقدر بـ13 مليار جنيه.

ورفع القضية أمام المحكمة عاملان سابقان في الشركة تم إحالتهما إلى التقاعد المبكر، كما حدث مع العديد من زملائهما، وألزم قرار المحكمة بإعادة العمال المسجلين في كشوف الشركة كما كان عليه الحال في عام 1999، مما يعني عودة 2545 عاملًا أُنهيت عقود عملهم من أصل 3777 عاملًا، إلا أن الحكم واجهته حكومة الرئيس الأسبق محمد مرسي بالطعن عليه، تبعًا لتصريحات وزير التجارة الخارجية حاتم صالح وقتها.

وتبعًا لخالد علي، المستشار القانوني لـ«المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية»، ومحامي عمال الشركة الذين أقاموا الدعوى، فالشركة كانت تمتلك أرصدة وقت البيع، وكان بمستودعاتها مخزون أسمنتي معبأ وجاهز للبيع، كما أنها شركة منتجة وتحقق الأرباح دومًا، والقانون لايجيز بيع الشركات الرابحة، وإنما يتيح بيع خطوط الإنتاج التي تحقق خسارة، ومن غير المتوقع تدارك خسارتها.

واستند خالد علي في مرافعته في جلسة الاستئناف -بعد أن استأنفت الحكومة على الحكم أمام محكمة استئناف أسيوط- على أنه قد «تم مخالفة اشتراطات البيع المحددة من اللجنة الوزارية للخصخصة، حيث تم بيع كافة أصول الشركة دون فصل الأصول التي لاتساهم في الإنتاج، مثل فندق الشركة بكامل محتوياته، والاستراحات والفيلات، والعمارات، والميناء النهري، والقرية الرياضية، ومصنع الطوب الأسمنتي، ومزرعة مثمرة بمساحة 1136 فدانًا. حيث كانت اللجنة الوزارية للخصخصة في اجتماعها المنعقد بتاريخ 1998/11/16، اشترطت استبعاد كل هذه

الأصول من عملية الخصخصة، لأنها أصول لاتساهم في الإنتاج، على أن يتم نقلها إلى الشركة القابضة للصناعات المعدنية، وهو ما تم تجاهله في عدوان صريح على المال العام».

وانتهت المحكمة في يناير عام 2014 إلى عدم اختصاصها، وأحيلت القضية إلى محكمة قضاء مجلس الدولة في أسيوط قبل انتقال القضية إلى قضاء مجلس الدولة في القاهرة، وخلال تلك الفترة كان القرار بقانون رقم 32 لسنة 2014 قد صدر ليمنع أي طرف خارج طرفي التعاقد من الطعن على عقود البيع والاستثمار التي تبرمها الدولة مع أية جهة أومستثمر. وهو القانون الذي عرف بـ«قانون تحصين العقود الفاسدة»، واستدعي ذلك من المحكمة إصدار قرار بالوقف التعليقي للقضية، لحين البت في دستورية المواد (1) و(2) من القانون من قِبل المحكمة الدستورية العليا، وهو وضع ما زال قائمًا حتى الآن.[68]

الطاقة والمحسوبية

وبالعودة إلى الحديث عن تكاليف الإنتاج، فقد كان دعم الطاقة لصناعتي الأسمنت والحديد واحدًا من الملفات التي اهتم بها العديد من الباحثين للنظر في نموذج رأسمالية المحاسيب في مصر.

يؤيد فرديناند إيبل في دراسة حول الاقتصاد السياسي لدعم الطاقة في مصر وتونس، صادرة عن معهد «أكسفورد لدراسات الطاقة»، طرحًا مفاده إن الإبقاء على دعم الطاقة على النحو الذي استفادت منه بشدة الصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة، ما كان ليتم لولا استفادة «المحاسيب» أو المقربون سياسيا (politically connected people) من هذا الدعم. استنادًا إلى تركز هؤلاء المقربين في مجال الصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة.

واستندت الدراسة إلى رصد السلوك الاستثماري لرجال الأعمال المقربن في مصر وتونس من حيث الدخول والبقاء في قطاعات الاقتصاد، وفقًا للتصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية (ISIC) الصادر عن الأمم المتحدة.

ويعكس التحليل الوارد في الدراسة، الذي يتتبع بيانات 2010، كثافة استثمار المقربين سياسيًا في مصر وتونس في القطاعات المستفيدة من دعم الطاقة. فبينما يبلغ تركز المقربين سياسيًا من القطاع الخاص المصري في الصناعات منخفضة الاستهلاك للطاقة نسبة 60%، ترتفع هذه النسبة لتقترب من80% في القطاعات عالية الاستخدام للطاقة[69].

68- مقابلة مع خالد علي مستشار المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية - 2018.

69- Ferdinand Eibl - «the political economy of energy subsidies in north Africa: the untold story» - the oxford institute

وفي هذا السياق يقول فرديناند إيبل حول نتائج دراسته:

«كانت أكثر النتائج إثارةً للدهشة، هي تلك المتعلقة بالمقربين سياسيًا في مصر.. (إذ) تُظهر أن متوسط احتمال دخول أي من هؤلاء المقربين لقطاع ما هو 3% بالنسبة للقطاعات منخفضة ومتوسطة الاستهلاك للطاقة، ويرتفع إلى حوالي 27% في القطاعات مرتفعة الاستهلاك للطاقة».

مع نهاية عهد مبارك، كان ثلاثة أرباع الدعم الموجه إلى الهيدروكاربونات والطاقة يذهب إلى الصناعات المملوكة للنخبة السياسية الجديدة (مها عبد الرحمن2015).

لكن اقتصاديات دعم الطاقة لم تكن قادرة على الاستدامة، فبحلول 2014 اضطرت الدولة للحد من دعم الطاقة المقدمة للمستهلكين والمصنعين على حد السواء، وبينما بدأت في هذا العام برنامجًا تدريجيًا لرفع أسعار وقود المركبات وكهرباء المنازل، شهدت الصناعات الكثيفة خريف سياسات الدعم السخية برفع أسعار الغاز المقدم لها أيضًا.

وعلى الرغم من أن نسبة الزيادة لا تعد ضمن الزيادات الأكبر قياسًا لبقية القطاعات المستهلكة للطاقة، لكن في المقابل لا يمكن التقليل من تأثيرها في ظل محورية مكون الطاقة بالنسبة لصناعة الأسمنت، التي تستحوذ وحدها على46% من استهلاك الصناعات كثيفة الاستخدام للطاقة.[70]

جاءت تلك الزيادة في الأسعار متزامنة مع أزمة نقص الطاقة الطاحنة، التي واجهتها الحكومة بمنح الأولوية لإمداد محطات توليد الكهرباء بالطاقة اللازمة، ما انعكس سلبًا بطبيعة الحال على صناعة الأسمنت. وتسبب النقص الشديد في الغاز الطبيعي بين عامي 2013 و2014 في انخفاض بنسبة 20% في متوسط مستويات الإنتاج في صناعة الأسمنت. وأوقفت بعض شركات الأسمنت عددًا من خطوط إنتاجها تمامًا. وتحولت العديد من المصانع إلى استيراد «الكلنكر» بدلًا من تصنيعه- لما يستلزمه تصنيعه من استهلاك كبير في الطاقة- وبلغت واردات مصر منه في ذروة الأزمة 6 ملايين طن.

كان البديل هو استخدام الفحم وفحم الكوك، وهو ما أثار جدلًا واسعًا للغاية حول الأضرار الصحية الناجمة عن استخدامه. لكن الحكومة وافقت على السماح باستخدامه في النهاية، وأصدرت القرار الوزاري رقم 962 لسنة 2015، الذي يتضمن

---

for energy studies.- 2017 -
https://bit.ly/2xtTRC8

70- international finance corporation، “unlocking value: alternative fuels for Egypt’s cement industry” - 2016 - https://goo.gl/QrmNFS.

الحدود القصوى للانبعاثات المسموح بها، وقواعد منح تصاريح استخدام الفحم. وبحلول العام 2015، كانت 19 شركة قد تقدمت للحصول على تصاريح في هذا الشأن، وحصلت 12 شركة منهم على تصاريح باستيراد الفحم، وخلال سنة، كان استهلاك الفحم في مصر قد ارتفع بنسبة 300%.[71]

وبالرغم من انحياز الدولة لشركات الأسمنت في قضية الفحم ضد تحذيرات النشطاء المدافعين عن البيئة، لكن مراقبين يرون أن الدور السياسي للشركات الكبرى تراجع بعد ثورة يناير. ذلك لأسباب تتعلق بمحاولة الإدارة الجديدة تجنب مخاطر الارتباط الوثيق بكبار رجال الأعمال، التي بدا أنها كلفت الرئيس المخلوع حسني مبارك الكثير(عادلي 2017) وهو ما قد يفسر، ولو جزئيًا، عجزها عن وقف الارتفاعات المضطردة في أسعار الطاقة التي سبقت الإشارة إليها.

ويرى عمرو عادلي أن ثورة يناير علي وجه العموم حملت تأثيرًا معيقًا للعديد من الشركات الكبرى على الصعيدين الاقتصادي والسياسي، فالإطاحة بمبارك، وحل الحزب الوطني الديمقراطي، دمرا العلاقة القديمة بين السلطة والمصالح الخاصة.

وخلال الفترة الأخيرة قامت الدولة بالتوسع في النشاط الإنتاجي للأسمنت، وتزامن ذلك مع تبنيها لمشروعات كبرى مثل العاصمة الإدارية الجديدة. ويفترض أن تبلغ الطاقة الإنتاجية للمصنع الجديد في بني سويف ما يقرب من 13 مليون طن من الأسمنت سنويًا، ليصبح أكبر مصنع في مصر في هذا القطاع.

في المقابل تواجه الشركات العاملة في القطاع تحديًا كبيرًا وهو ارتفاع «التكلفة الاستبدالية» أو «تكلفة الإحلال» -وهي تكلفة استبدال أحد أصول الشركة بنفس القيمة- فتبعًا لما رصده بنك الاستثمار «بلتون» يفترض أن تصل تلك التكلفة لمستوى يمثل ثلاثة أمثال متوسط قيمتها تاريخيًا بعد عام 2018. في الوقت الذي تعجز فيه الشركات عن رفع الأسعار عن مستوياتها الحالية على نحو يمكن أن يغطي الإنفاق الرأسمالي على تكلفة الإحلال، وهو ما يمكن أن يفسر إحجام الشركات عن التوسع عمومًا وبالتالي زيادة انتاجها، واعتمادها في المقابل على الاختناقات في العرض التي قد ترفع الأسعار.

71- نفس المصدر.

قراءة ختامية

استخدمت الدولة لصالح القطاع الخاص في الأساس -منذ بدء القرن الجديد- عدة أدوات تقليدية لبناء ما يسميه المفكر الماركسي ديفيد هارفي بـ«التراكم عبر نزع الحيازة» (accu-mulation by ispossession) ويشير هذا المصطلح إلى ما يمكن أن يكون مقابلاً معاصرًا لـ«التراكم البدائي لرأس المال» مع نشأة الرأسمالية، الذي وصفه كارل ماركس في صورة عمليات كانت عادة ما يستخدم فيها العنف الواضح لتمهيد الطريق لبناء الرأسمالية.

أما التراكم عبر نزع الحيازة فهي عمليات تتخلل مسيرة «النيوليبرالية» وتتخذ عدة أشكال: على رأسها التسليع الكامل لكل شيء، والخصخصة، وإدارة الأزمات، والتلاعب بها. وتتضح ملامح هذا النمط من التراكم في مصر في أمثلة واضحة في القطاع العقاري. على رأسها عمليات تسليع الأراضي منذ بداية القرن الحالي، التي أشعلت فيها الدولة أسعار الأراضي بعد أن خصصت مساحات واسعة منها للمقربين سياسيًا بأسعار بخسة.

وهكذا حصلت الشركات الكبرى على أراض شاسعة بأرخص الأسعار، واستفادت من أرباح ريعية طائلة ناتجة عن ارتفاع القيمة السوقية للأراضي التي في حوزتها، خاصة بعد اتجاه الدولة لتخصيص الأراضي بنظام المزادات.

ويتجلى هذا الطابع الريعي في ارتفاع تقييم أسهم تلك الشركات بناءً على ثروتها من الأراضي التي تضاعفت قيمتها بين ليلة وضحاها، كما مهد ارتفاع الأسعار الكبير بسبب المزادات إلى تضييق السوق وطرد صغار المنافسين.

كما يمكن اعتبار تعويم الجنيه في 2016 أزمة انطوت على فرصة تاريخية في سياق هذا التراكم، حيث مكنت تلك الأزمة الشركات العقارية من مراكمة مستويات جديدة من الأرباح، كما مكنت الدولة نفسها من ترويج مشروعها لبناء عاصمة جديدة، والذي يمثل نموذجًا فريدًا من التراكم.

ولا يمكن فصل قطاعي الحديد والأسمنت عن هذا السياق. ويعد نموذج رجل الأعمال البارز أحمد عز مثالًا واضحًا على التراكم عبر نزع الحيازة، بعدما تمكن من تحقيق أرباح استثنائية للغاية كنتيجة لزيادة حصته في السوق عبر «الاستيلاء» على شركة «الدخيلة» الحكومية. كما تعد صناعة الأسمنت نموذجًا آخر على هذا النمط من التراكم في ظل سلسلة من عمليات الخصخصة قضت تقريبًا على الملكية العامة في هذا القطاع خلال سنوات قليلة.

الفصل السادس

التشييد والبناء
الدولة والمقاولون ونزع القيمة

محمد رمضان

يحاول هذا الفصل تقديم رؤية شاملة عن تطور قطاع التشييد والبناء خلال الخمسة عقود الأخيرة، تحديدًا منذ الانفتاح الاقتصادي والطفرة العمرانية التي قادها القطاع الخاص في تلك الفترة. وأن يبحث إلى أي مدى ارتبطت النخب الصاعدة في القطاع بالدولة وبإنفاقها العام على التشييد والبنية الأساسية.

حلم أن نصبح جميعًا مقاولين صغارًا

طيلة عقود ما بعد الانفتاح ارتبط حلم الصعود الطبقي في مصر بالمقاولات، وتحفل الأفلام والمسلسلات المصرية بصورة المقاول الفقير الذي استطاع أن يصبح مليونيرًا من العمل في الإنشاءات أو العقارات.

مصر كغيرها من الدول النامية شهدت على مدار تاريخها توسعات هذا القطاع بدعم من الحكومة المصرية، خاصة في ظل الزيادة السكانية والتي وضعت ضغوطًا كبيرة على البنية التحتية وسرعت من عملية الاستثمار الخاص والحكومي في هذا القطاع.

لكن في بلد غالبًا ما عانى صعوبات اقتصادية مرتبطة بإدارة المالية العامة تعد طفرة قطاع التشييد والبناء مدعاة للتفكير، خاصة وأن أحد أهم مراحل التوسع في التشييد وقعت خلال حقبة الثمانينيات التي تفاقمت فيها مشكلاتنا المالية.

خلال عقد الثمانينيات كان عجز الموزانة في مصر يدور حول متوسط 23 % من الناتج المحلي ، ما أدى لاحقًا في بداية التسعينيات لبذل الجهود لتخفيض هذا العجز ليصل في بداية الألفية الثانية لما يقارب 4.5 % من الناتج المحلي.

يعزى هذا النجاح المفترض لبرنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تبنته مصر باتفاقها مع صندوق النقد الدولي، وتم الاعتماد في خفض العجز بدرجة كبيرة على خفض نفقات الدعم، فهذا البند انخفض من 12 % في الناتج المحلي في عام 1982 إلى ما يقارب 4 % فقط في عام 2000 [1].

في نفس الفترة الزمنية لم تكن التخفيضات في الإنفاق على البنية التحتية بنفس الوتيرة ، ففي بداية الثمانينيات مثل الإنفاق العام على البنية التحتية ما يقارب

1- سامر سليمان ، النظام القوي والدولة الضعيفة : إدارة الأزمة المالية والتغيير السياسي في عهد مبارك ، الدار للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 2006 .

8% مـن الناتـج المحـلي وانخفـض إلى حـدود 5 % في بدايـة الألفيـة الجديـدة إلا أن معظـم هـذا التخفيـض كان منـذ 1995 وحتـى سـنة 2000 أي بعـد ترسـخ القطـاع الخـاص كمسـتثمر رئيـس في قطـاع التشـييد والبنـاء.[2]

كان هنـاك تناقـض واضـح في الاقتصـاد السـياسي المـصري خـلال عقـدي الثمانينيـات والتسـعينيات ، ففـي حـين حاولـت الحكومـة الالتـزام بمزيـد مـن القيـود الماليـة عـلى الإنفـاق العـام ، إلا أنهـا لم تخفـض الإنفـاق عـلى البنيـة التحتيـة بشـكل عنيـف.

يمكننـا القـول إن ذلـك التناقـض هـو سـمة محـددة لطبيعـة التحـول النيوليـبرالي في مـصر . فهنـاك أشـكال مختلفـة مـن التخطيـط الاقتصـادي والسياسـات الاقتصاديـة التـي تعايشـت مـع بعضهـا بسـبب مـا يمكـن أن نسـميه بالطبيعـة «الهجينـة» للدولـة المصريـة.

مـن أجـل تفسـير هـذا التناقـض يطـرح جيمـس أوكنـور نظريتـه الشـهيرة في كتابـة the fiscal crisis of the state حيـث يشـير أوكنـور إلى أن العجـز في ميزانيـة الدولـة في ظـل الرأسـمالية ليـس مجـرد حـدث عـرضي وإنمـا شيء مضمـن في طبيعـة الدولـة نفسـها، فمـن وجهـة نظـره يجـب أن تـؤدي الدولـة وظيفتـين أساسـيتين تسـتهلكان المـوارد دائمـًا.

الوظيفـة الأولى هـي توفـير المنـاخ الملائـم والتربـة الصالحـة لازدهـار الرأسـمالية الخاصـة ، بمعنـى أوضـح توفـير الحمايـة الرسـمية والغـير رسـمية للرأسـمالية الخاصـة مـن أجـل أن تنمـو وتزدهـر ، ويتحقـق ذلـك عـبر مشروعـات البنيـة الأساسـية مثـل تخطيـط وإنشـاء المـدن الجديـدة السـكنية والصناعيـة وغيرهـا مـن مشروعـات البنيـة التحتيـة والتـي تعمـل كمـورد دائـم للتمويـل مـن أجـل ازدهـار قطاعـات مثـل التشـييد والبنـاء والصناعـات الثقيلـة المرتبطـة بـه كصناعـات الحديـد والصلـب ، والأسـمنت والأدوات الصحيـة وغيرهـا .

أمـا الوظيفـة الثانيـة للدولـة والتـي تسـهم في اسـتهلاك المـوارد مـن وجهـة نظـر أوكنـور فهـي إضفـاء الشرعيـة عـلى النظـام الاجتماعـي في البلـد عـن طريـق إعـادة توزيـع الدخـل المسـتمرة لصالـح الطبقـة العاملـة عـن طريـق آليـات عـدة أبرزهـا الضرائـب[3].

في الغالـب الوظيفـة الثانيـة لم تتحقـق في الحالـة المصريـة أو عـلى الأقـل لم تكـن بقـدر كفـاءة الوظيفـة الأولى ، في ظـل ضعـف نظامنـا الضريبـي ، بسـبب مشـكلات في طبيعـة الاقتصـاد وكفـاءة الجهـاز البيروقراطـي للدولـة المصريـة. فمنـذ الثمانينيـات انخفضـت حصـة الضرائـب مـن الناتـج المحـلي المـصري تدريجيًـا مـن 1981 حتـى 2010 مـن 26.4 % إلى 14.1 % عـلى التـوالي[4].

2- - Norman V. Loayza ,Rei Odawara, Infrastructure and Economic Growth in Egypt, world bank Policy Research Working Paper,5177, January2010. https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1536990

3- - James O'Conor , The fiscal crisis of the state , New York ,Saint Martin Press, 1973

4- موقـع البنـك الـدولي ، الحصيلـة الضريبيـة كنسـبة مـن الناتـج المحـلي : https://data.albankaldawli.org/indicator/GC.TAX.TOTL.GD.ZS?locations=EG

وقد مر قطاع التشييد والبناء المصري بأربعة مراحل أساسية ، يمكن أن نلخص أهم ملامحها في السطور التالية:

المرحلة الأولى: مرحلة ما قبل 1952

كان هناك دور مهم وحضور لافت للأجانب في قطاع التشييد والبناء المصري.. ففي عام 1902 أنشأ البارون ليوم رولان البليجكي الشركة العامة للإنشاءات «رولان» وكانت تسمى «رولان وشركاه» .

كانت هناك أيضا اتجاهات للمشاركة بين رأس المال المصري والأجنبي، ظهر ذلك في حالة النصر للمباني «إيجيكو» والتي بدأت تمارس نشاطها منذ تأسيسها في 1938.

الملاك العقاريون كان لهم دور بارز أيضا في مجال المقاولات، فقد راكموا رؤوس الأموال من خلال التجارة في المحاصيل الزراعية أو الريع المستخرج من الإيجارات التي يدفعها الفلاحون.

سمح هذا التراكم لهؤلاء بتأسيس شركات مصرية في مجال المقاولات كان أهمها العبد للمقاولات والتي تأسست عام 1917 ، وشركة النصر العامة للمقاولات التي تأسست على يد حسن محمد علام وأيضا المقاولون العرب عثمان أحمد عثمان (1940)، وقد استفاد الأخير من طفرة إنشاء العقارات في الريف مع اتجاه كبار الملاك الزراعيين في الريف لبناء المنازل ذات الطابع المديني الحديث.

وساهمت الحرب العالمية الأولى في إتاحة المجال بشكل أكبر لنمو نشاط التشييد، مع تزايد الحاجة لبناء الطرق من أجل نقل الجنود إلى الثكنات العسكرية وغيرها من التجهيزات اللوجستية للجيش الإنجليزي .

كان القطاع يعتمد في تلك الفترة على العمالة التي هاجرت من الريف إلى المدن بشكل كثيف في بداية الثلاثينيات والأربعينيات من القرن العشرين.

وجاء إنتاج معظم السلع الوسيطة «الطوب – مواد النجارة – الحدادة وغيرها» في مصانع مملوكة لأبناء الجاليات الأجنبية، أيضا اعتمد القطاع بكثافة على العمال والمهندسين المهرة من الأجانب لنقل الخبرات للمصريين. وكان اعتماد الشركات الكبرى على العلاقات الشخصية مع الوزراء في الحكومة والمسئولين الكبار ضرورة من أجل الحصول على العقود من الدولة. حتى المقاولون الصغار كانوا يلجأون لتلك العلاقات من أجل الحصول على مقاولات من الحكومة أو من الشركات الخاصة.

يحكي عثمان أحمد عثمان في مذكراته أنه خلال العام 1947، الذي يعتبره عام التحول من مقاول لبناء المنازل إلى مقاول للمشروعات الكبيرة، ذهب لشركة عبود باشا[5] ليتقدم في أحد العطاءات التي طرحتها الشركة لبناء سور لمصنع السماد في السويس ، يستطرد عثمان في عرض تفاصيل الحكاية لما يقرب من خمس صفحات كاملة في مذكراته التي لا تخلو بدورها من التفاخر بإنجازاته، وهو يؤكد أن الطريق لأن يفوز بهذه الصفقة كان يستلزم أن يقابل عبدالقوي أحمد باشا، والذي كان يشغل وقتها العضو المنتدب للمصنع الممول بقرض أمريكي.

لم يستطع عثمان مقابلة عبدالقوي باشا أحمد سوى بـ «واسطة» من أخيه المهندس إبراهيم عثمان، الذي كان وقتها سكرتيرًا عامًّا لنقابة المهندسين، وقد ذهب الأخير مصطحبًا آخاه لمكتب عبدالقوي باشا الذي كان وقتها يشغل أيضا وزير الأشغال العامة في المملكة المصرية .

وافق عبدالقوي باشا على أن يقدم عثمان أحمد عثمان العطاء ، ونال عثمان مقاولة بناء هذا السور لاحقًا ، ويحكي أن تلك المقاولة كانت بداية تحوله لمقاول كبير في السوق.[6]

تقدم لنا تلك القصة صورة واضحة عن طبيعة العلاقة المبكرة بين الدولة وبين المقاولين والفاعلين الأساسيين في قطاع التشييد والبناء .. سوف تستمر هذه العلاقة التي تعتمد على ترتيبات غير مؤسسية مستمرة إلى بداية مرحلة التحول الاشتراكي في الستينيات والتي شهدت إعادة فك وتركيب لقطاع التشييد والبناء.

المرحلة الثانية : مرحلة التحول الاشتراكي (1961 – 1974)

كان للقوانين الاشتراكية التي صدرت في تلك المرحلة تأثير كبير على الاقتصاد المصري ، فقد أعادت فك وتركيب مراكز القوى في المجتمع . لم تكن قوانين التأميم فقط هي التي أثرت على قطاع التشييد والبناء ولكن تغير البيئة الاقتصادية الأوسع من خلال عدد من القوانين.

من أهمها قانون الإصلاح الزراعي الذي هدد سلطة كبار الملاك في الريف وبالتالي سيطر على عملية نزع القيمة من الريف نحو المدينة وأثر على قدرة شركات المقاولات على النمو في فترة ما بعد 1952 وحتى 1961 .

5- أحمد عبود باشا ، ولد في باب الشعرية سنة 1889 ، ابنا لتاجر غلال ، كان أحد أشهر رجال التجارة والصناعة في مصر في فترة ما بين الحربين وأول مدير مصري لشركة قناة السويس ، واستثمر في قطاعات عديدة منها الزراعة وتصدير القطن ولاحقا عدد كبير من القطاعات ، توسعت أعماله حتى تم تأميمها بعد ثورة 1952، كان أحد أكبر المودعين في بنك مصر ومن كبار رجال الأعمال ذوي العلاقات الجيدة بالإنجليز.

6- عثمان أحمد عثمان، صفحات من تجربتي ، المكتب المصري الحديث للنشر ، الطبعة الأولى ، إبريل 1981 ، ص 87 – ص 96 .

لكن قوانين التأميمات والتي صدرت في العام 1961 كان لها بالغ الأثر حيث نقلت تلك القوانين ملكية جزء كبير من شركات قطاع التشييد والبناء من القطاع الخاص إلى القطاع العام. كان لتلك التأميمات الجزئية أو الكلية دور هام في إعادة هيكلة القطاع. أيضا كانت هناك قرارات تنظيمية ذات تأثير قوي على القطاع، مثل القرار الرئاسي رقم 1049 لسنة 1962 والخاص بقصر أعمال مقاولات الحكومة والمؤسسات العامة على الشركات التي تساهم فيها الحكومة بنسبة لا تقل عن 50 % من رأس المال.

لكن ، وربما لأن النظام الناصري أدرك أهمية المقاولين الصغار فقد استثنى من هذا القرار الأعمال التي تقل قيمتها عن 100 ألف جنيه بشرط عدم تجزئة العمليات . أدى ذلك القرار تحديدًا إلى تقليص دور القطاع الخاص إلى حد كبير.

وكانت خطة النظام الناصري هي تجميع الشركات المؤممة حسب نوعية نشاطها في ثلاث مؤسسات وهي : المؤسسة العامة المدنية والمؤسسة العامة لأعمال المباني والمؤسسة العامة لأعمال المرافق، لاحقًا أدمجت تلك المؤسسات الثلاث بوزارة الإسكان.

في فترة التحول الاشتراكي حدثت طفرة كبيرة في حجم قطاع التشييد والبناء من خلال الاستثمارات الحكومية في المشروعات القومية الكبرى مثل السد العالي والمراكز الصناعية المختلفة مثل مجمع الحديد والصلب بحلوان ومجمع كيما أسوان والمصانع في جنوب القاهرة وشبرا والإسكندرية والسويس وغيرها من المراكز الصناعية الجديدة في مدن الدلتا والصعيد.

تزايدت في تلك الفترة قدرة القطاع على تطوير سلاسل توريد محلية من خلال توسع الصناعات المرتبطة بالتشييد والبناء مثل الحديد والصلب والأدوات الصحية والأسمنت وغيرها من الصناعات التي لعبت دورًا هامًا في تطوير حجم أعمال القطاع بشكل عام . في تلك المرحلة كان الإسناد المباشر للشركات العامة هو عماد تخصيص المشروعات الكبرى ، كان مشروع السد العالي مثالاً واضحًا على ذلك فبعد فوز المقاولين العرب بعطاء بناء السد بقيمة 15 مليون جنيه اقترح النظام الناصري على عثمان أحمد عثمان دخول شركة مصر للأسمنت المسلح ، وهي شركة كان قد تم تمصيرها في عام 1956، كشريك في المشروع مع المقاولون العرب، لكن عثمان أحمد عثمان رفض ذلك في البداية مما جعل النظام يتجه لتأميم شركته.

إلا أنه ومن خلال علاقات عثمان الجيدة بالنظام استطاع أن يخرج بأقل الخسائر من مجزرة التأميمات التي طالت قطاع المقاولات كله ، فالشركة لم تؤمم كليًا في 1962 ولكن استحوذت الحكومة على 50 % من قيمتها الدفترية ، وفي 1964 حدث التأميم الكلي للشركة لكن ظل عثمان رئيس مجلس الإدارة بفضل امتلاكه علاقات جيدة بالسادات وعبد الحكيم عامر .[7]

7- عثمان أحمد عثمان.

بعد أن وصلت مساهمة قطاع التشييد والبناء في الناتج المحلي خلال الخطة الخمسية الأولى، 1960 – 1965 ، إلى 9.5 % من الناتج ، أخذت تلك النسبة في الانخفاض خلال الخطة الخمسية الثانية حتى وصلت لـ 4.6 % من الناتج، كان هذا الانخفاض بالأساس نتيجة توقف عجلة الاستثمار العام من الدولة في القطاع بعد الهزيمة العسكرية في يونيو 1967 ، لكن هذا التباطؤ لم يدم طويلاً .[8]

المرحلة الثالثة : مرحلة الانفتاح الاقتصادي (1974 - 1986)

كانت نهاية عصر التخطيط المركزي في السبعينيات تعني عمليًا نهاية القيود المفروضة على شركات ومقاولي القطاع الخاص بالنسبة للحصول على أعمال المقاولات الحكومية.

تم تفعيل تلك القواعد الجديدة بداية من القرار الجمهوري رقم 97 لسنة 1978 والذي أصدره السادات ليفض به فعليًا عصر التخطيط المركزي لقطاع التشييد والبناء. حيث تضمن القرار إلغاء كافة القيود المفروضة على شركات المقاولات في القطاع الخاص فيما يتعلق بالحصول على أعمال المقاولات الحكومية ودون حد أقصي سنويًا ، وتكمن أهمية هذا القرار في أن الحكومة تمثل العميل الأول لقطاع التشييد والبناء بالتالي كان القرار بمثابة إطلاق قوى القطاع الخاص الكامنة طيلة فترة الستينيات .

وبعد الحرب، عادت الحكومة لتكون العميل الأول لقطاع التشييد والبناء وخاصة مع اتجاهات الدولة الجديدة في تخطيط المدن الجديدة وعمليات إعادة إعمار مدن القناة خاصة الإسماعيلية والتي تضررت بشدة من جراء حروب 67 والاستنزاف وحرب 73 .

اتجهت الشركات الخاصة في البداية لقطاع الإسكان لأن الطرق والكباري والكهرباء ما زالت بشكل كبير تحت سيطرة شركات القطاع العام ، خاصة المقاولون العرب التي احتفظت بأفضلية في الحصول على مشروعات الدولة بفضل علاقة عثمان أحمد عثمان الجيدة مع السادات وتولي الرجل وزارة الإسكان في عهد السادات . واكب ذلك بزوغ الجيل الأول من مدن الصحراء في العاشر من رمضان ومدينة السادات والسادس من أكتوبر .

كان هذا التحول الهيكلي في استثمارات القطاع من خدمة نشاط التصنيع والتنمية الزراعية إلى بناء المساكن والمدن الجديدة حاسمًا في إعادة تشكيل أولويات شركات القطاع الخاص.

8- - أبو يزيد راجح ، العمران المصري ، المجلد الثاني، المكتبة الأكاديمية ، 2007 ، ص 338 – ص 393

بشكل عام انقسمت شركات التشييد والبناء في مصر منذ الانفتاح الاقتصادي إلى ثلاثة أنماط من الشركات ، شركات حكومية وهي شركات قطاع الأعمال العام والقطاع العام ، شركات القطاع الخاص ، والشركات الأجنبية والمشتركة .

فيما يتعلق بشركات القطاع العام بدت الشركة الأهم تاريخيًا هي المقاولون العرب ، فالعلاقة التاريخية بين النظام السياسي والشركة خلال الرئاسات الثلاث جعلت حجم أعمال الشركة دائمًا أكبر من حجم أعمال بقية شركات القطاع العام . في مطلع الألفية الثالثة كان حجم أعمال المقاولون العرب يقارب 5.08 مليار جنيه في العام المالي 2000-1999 بينما كانت أعمال شركات القطاع العام مجتمعة والتي كانت وقتها تقارب الـ 35 شركة تساوي 3.4 مليار جنيه.[9]

وبصفة عامة كانت حقبة الانفتاح بمثابة طفرة في عالم التشييد، عززت من أنشطة شركات حكومية وساعدت على بزوغ كيانات خاصة، فخلال الفترة من 1974 وحتى عام 1986 ارتفعت إنتاجية قطاع التشييد وبعدما كانت نسبة قطاع التشييد من إجمالي ناتج القطاعات السلعية 5.6 % في 1974 وصلت تلك النسبة لـ 11.2% عام 1986.

و50 % من الاستثمارات التي وافقت عليها الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة من 1975 - 78 كانت استثمارات في قطاع الإسكان والفندقة ، ومثل رأس المال العربي 28 % من إجمالي تلك الاستثمارات.

واستطاع الانفتاح أن يخلق طفرة تمويلية مكنت المشيدين من النفاذ للقروض خاصة من المؤسسات الأجنبية ، ففي الفترة ما بين 1975 – 1978 أنشئ ما يقرب من 56 بنكًا جديدًا وزاد حجم أعمال تلك البنوك من 78 مليون جنيه في 1975 إلى ما يقرب من 1.3 مليار جنيه في 1978[10] .

لكن لم تكن تلك الجنة التمويلية التي أنتجها الانفتاح ذات أثر إيجابي من حيث تطوير الإنتاجية والتنافسية في القطاع بل على العكس دفعت القطاع لأن يصاب بتشوهات هيكلية تلخصت في عدم قدرته على منافسة الشركات الأجنبية. كانت أبرز العوامل المساعدة على خلق هذه التشوهات هو أن قروضًا من البنوك الأجنبية اشترطت استخدام شركات مقاولات من تلك الدول المانحة واستيراد مواد البناء لتنفيذ تلك المشروعات من الدول ، مشروعات مثل مستشفي عين شمس التخصصي ، والقصر العيني الجديد، ومترو الأنفاق والصرف الصحي للقاهرة الكبرى تمت بتلك الطريقة. كان من المفترض أن يكون ذلك جيدًا للقطاع لأنه يتيح له

9- - أبو يزيد راجح ، مصدر سابق ، ص 354 – 383

10- - جليلة القاضي ، منحة البطروای (مترجم) ، التحضر العشوائي ،الطبعة الأولى ، المركز القومي للترجمة ، 2009 ، ص 316 – ص 317

الاستفادة من خبرات أفضل في مجال التشييد والبناء ، لكن التحول التقني في القطاع نفسه والذي يعتمد على استخدام مدخلات إنتاج عالية التقنية لا يمكن للشركات المصرية أن تنتجها جعل الشركة المصرية بمثابة مقاول باطن في تلك المشروعات.

وساهمت حركة الهجرة الكبيرة للعمالة الماهرة نحو الخليج والدول العربية في تلك الفترة في تجريف المواد البشرية التي كانت تعمل في التشييد بمصر.

كما أن تراجع التخطيط المركزي والسيطرة الصارمة ساهم في إضعاف الرقابة على السوق من الدولة، وفي هذا السياق ارتفعت أسعار مواد البناء 7 أضعاف في المتوسط من 1974 حتى 1986 واتسم السوق بشكل عام بعدم الاستقرار .

المرحلة الرابعة : مرحلة الإصلاح الاقتصادي (1987 – 1998)

منذ النصف الثاني من الثمانينيات بدأ التقارب الجدي بين مصر وصندوق النقد الدولي الذي مهد للتحرر الاقتصادي، وخلال آخر عقدين في القرن الماضي كانت الدولة في حاجة للتوسع في أعمال التشييد لمواجهة الزيادة المتنامية في ضغط السكان بينما كانت تعاني من ضغوط مالية قوية، لذا بالرغم من الضغوط التحررية المفروضة من الصندوق مالت الدولة في تلك الفترة للاعتماد على المشيدين الحكوميين لأنهم أقل في التكلفة.

نجحت شركات القطاع العام الكبرى تحديدًا المقاولون العرب ، والنصر العامة (حسن علام وشركاه) في البقاء في السوق بشكل كبير خاصة في قطاع البنية التحتية. كان الإبقاء على تلك الشركات يهدف لتقليل النفقات الحكومية على الاستثمار في البنية التحتية ، فغالبًا ما كان يتم إسناد المشروعات لتلك الشركات العامة لخفض التكاليف .

يظهر ذلك جليًا في استمرار استحواذ المقاولون العرب على نسبة معتبرة من السوق في تلك الفترة، نتيجة لأنها حظيت بمعاملة مختلفة عن بقية شركات القطاع العام في تلك الفترة . ففي حين صدر قانون شركات قطاع الأعمال العام في 1991 بعد الاتفاق مع صندوق النقد ونقلت تبعية شركات القطاع العام ومنها شركات المقاولات لوزارة جديدة وهي وزارة قطاع الأعمال، إلا أن المقاولون العرب ظلت تابعة بشكل مباشر لوزارة الإسكان.

عانت شركات قطاع الأعمال العام في المقاولات من أزمات سيولة متكررة تلك الفترة نتيجة تدخل الدولة في تحديد سعر المتر خاصة في المساكن الجديدة التي بنتها الدولة ، على سبيل المثال كانت وزارة الإسكان تطلب من الشركات تنفيذ المتر

في مـشروع الإسـكان بــ 98 جنيهًـا في حـين كانـت التكلفـة تتعـدى 120 جنيهًـا [11] كان ذلك يعنـي بالنسـبة لـشركات القطـاع العـام اختـلالات متزايـدة في الهيـاكل التمويليـة تضطرها في أحيـان كثـيرة للسـحب عـلى المكشـوف مـن البنـوك التجاريـة، ومـع معـدلات الفائـدة المرتفعـة تسـبب ذلـك في تراكـم للخسـائر في تلـك الـشركات مـا مهـد لاحقًـا لعمليـة الخصخصـة للقطـاع.

تلـك العمليـة التـي تسـارعت في عهـد كـمال الجنـزوري (1996 1999-) والـذي تـم في عهـده خصخصـة 115 شركـة خـلال 3 سـنوات فقـط ، وبالطبـع كان لـشركات القطـاع العـام المرتبطـة بقطـاع التشـييد والبنـاء نصيـب مـن تلـك العمليـات فقـد تـم بيـع حصـص الأغلبيـة في تسـع شركات مـن شركات القابضـة للإنشـاء والتعمـير ، شـملت تلـك الـشركات شركات مثـل مدينـة نـصر للإسـكان والتعمـير، القاهـرة للإسـكان والتعمـير ، الصعيـد العامـة للمقـاولات وغيرهـا.

أيضـا تـم بيـع العديـد مـن الـشركات المرتبطـة بصناعـة التشـييد مثـل أسـمنت العامريـة وأسـمنت بورتلانـد حلـوان ، وشركـة البويـات والصناعـات الكيماويـة. غالبًـا مـا بيعـت تلـك الـشركات بحجـة أنهـا تخـسر الكثـير مـن الأمـوال والتـي كـما أسـلفنا سـاهمت الحكومـة مـن خـلال سياسـاتها الاقتصاديـة في تعميـق تلـك الخسـائر[12].

دولة المقاولين ومقاولة الدولة

لعبـت الخصخصـة دورًا مهـمًا في اسـتيلاء القطـاع الخـاص عـلى المـوارد العامـة مـن خـلال الاسـتيلاء عـلى الـشركات والأصـول الإنتاجيـة التابعـة للدولـة والتـي بيعـت بأسـعار بخثـة أو تعرضـت للتصفيـة المبـاشرة مـما سـاهم في زيـادة تركـز نشـاط قطـاع التشـييد والبنـاء بـين عـدد محـدود مـن كـبرى شركات القطـاع الخـاص ومـا تبقـى مـن القطـاع العـام.

كانـت المقاولـون العـرب هـي ممثـل الدولـة في السـوق بينـما لعبـت شركات مثـل أوراسـكوم للإنشـاءات والسـويدي وحديـد عـز ولافـارج للأسـمنت وغيرهـا دور المركـز الاحتـكاري في قطـاع التشـييد والبنـاء. كانـت تلـك المراكـز الاحتكاريـة هـي التجسـيد الحـرفي لرأسـمالية المحاسـيب بحسـب الاقتصـادي محمـود عبـد الفضيـل ، لعبـت العلاقـة مـع السـلطة السياسـية بدايـة الثمانينيـات وفي التسـعينيات وحتـى التجـلي الأفضـل لتلـك العلاقـة في حكومـة نظيـف 2004 دور نـزع القيمـة مـن مـورد الدولـة العامـة إلى القطـاع الخـاص[13].

11- أمينة الفضالي ، بعض مشاكل الإنتاجية في القطاع العام بالتطبيق على قطاع المقاولات ، معهد التخطيط القومي ، ص 37 .

12- هبة خليل ، الجنزوري والخصخصة ، المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ديسمبر 2011 .

13- محمود عبد الفضيل ، رأسمالية المحاسيب : دراسة في الاقتصاد الاجتماعي، الهيئة العامة للكتاب ، 2011 ، ص 80 - 82

بصفة عامة ظل الاستثمار الحكومي هو الأكبر حتى بداية عقد التسعينيات، ويعزز تدني مشاركة القطاع الخاص في معدلات الاستثمار القومية من الستينيات وحتى بداية التسعينيات من فرضية أن بعض المراكز الاحتكارية التي ظهرت في التسعينيات كانت نتاجًا لنزع القيمة.

(بالمليون جنيه)

السنوات	الاستثمار العام		الاستثمار الخاص		إجمالي الاستثمار
	قيمة	نسبة	قيمة	نسبة	
1952	28	% 24	87	% 76	115
1960	162	94%	10	% 6	172
1966	349	93%	28	% 7	377
1973	426	% 92	37	% 8	463
1974	615	90%	66	% 10	681
1981	4000	% 80	80	% 20	4950
1990	11185	68%	5131	% 32	16316

المصدر : عبد المنعم راضي ، الاقتصاد 1996، موسوعة مصر الحديثة، الجزء الثاني

في حالة قطاع التشييد لم يأخذ هذا التراكم عبر الانتزاع Accumulation by dispossession كما يسميه ديفيد هارفي شكل الخصخصة فقط بل لعبت أيضا المضاربة العقارية وخاصة المتعلقة بعمليات تقسيم وتوزيع الأراضي على رجال الأعمال التي قامت بها الحكومة في التسعينيات وما تلاها دورًا كبيرًا في تحقيق ذلك التراكم.

أيضا لعبت الكيانات البيروقراطية والتكنوقراطية أدوارًا مختلفة في تسهيل عملية المراكمة عبر نزع الأراضي من العام نحو الخاص ، المثال الأشهر لذلك كانت الجمعيات التعاونية للبناء والإسكان والتي حصلت على أراضي الدولة بأسعار رمزية أو بالمجان ثم أعادت بيعها وتوزيعها لتقوم بدور يشبه شركات تقسيم الأراضي. كان «تسقيع» الأراضي هو الوسيلة المثلى لتلك المراكز الاحتكارية الجديدة في تحقيق الإثراء والتراكم وأيضًا الوسيلة المثلى للادخار في بلد يشهد معدلات تضخم مرتفعة.

كانـت المضاربـة العقاريـة مدفوعـة أيضـا بتغـيرات في البنيـة القانونيـة الحاكمـة لعلاقـات التملـك والإيجـار في مـصر ، فمـن خـلال قانـون الإيجـار الجديـد والـذي أقـر في 1996، رفعـت الدولـة يدهـا تمامًـا عـن التحكـم في أسـعار إيجـارات المبـاني الجديـدة وهـو مـا شـجع عـلى الإقبـال بقـوة عـلى شراء المسـاكن.

وأيضـا قوانـين أخـرى مثـل قانـون رقـم 8 لسـنة 1997 بشـأن ضـمان وحوافز الاسـتثمار والـذي أعفـى المشروعـات المقامـة في المناطـق الجديـدة في المشروعـات القوميـة مثـل توشـكى مـن الضرائـب لمـدد تـتراوح بـين 15 - 20 سـنة.

نتيجـة لـكل مـا سـبق كانـت المراكـز الاحتكاريـة الكـبرى في الاقتصـاد المـصري في بدايـة الألفيـة الثالثـة وحتـى ثـورة 25 ينايـر ترتبـط بقـدر مـا بصناعـة التشـييد والبنـاء ، فإمـا أن أصحـاب تلـك المراكـز التـي تعمـل كـشركات قابضـة قـد بـدأوا حياتهـم مـن خـلال العمـل في القطـاع بشـكل مبـاشر أو مـن خـلال ارتباطهـم بالصناعـات المرتبطـة بالقطـاع كالحديـد والصلـب والأسـمنت .

قـد يبـدو للوهلـة الأولى أن قطـاع المقـاولات أو التشـييد والبنـاء في مـصر هـو قطـاع غـير احتـكاري لأن عـدد شركات المقـاولات كبـير جـدًا ، فبحسـب آخـر البيانـات المتاحـة مـن موقـع الاتحـاد المـصري لمقـاولي التشـييد والبنـاء فـإن مـصر بهـا 31 ألـف شركـة مقـاولات في 2016 . لكـن 80 % مـن تلـك الـشركات هـي شركات صغـيرة أو مقاولـو باطـن يعملـون لـدى الـشركات الكـبرى، غالبًـا مـا تمثـل تلـك الـشركات عـماد العمـل في القطـاع وتتركـز بهـا معظـم العمالـة التـي يشـغلها القطـاع والتـي تصـل لــ 12.9 % مـن إجـمالي عـدد المشـتغلين في مـصر[14]. لكـن الـشركات الشـاملة بمعنـى التـي تعمـل بشـكل أفقـي في القطـاع في أكـثر مـن تخصـص تمثـل 50 شركـة فقـط[15] .

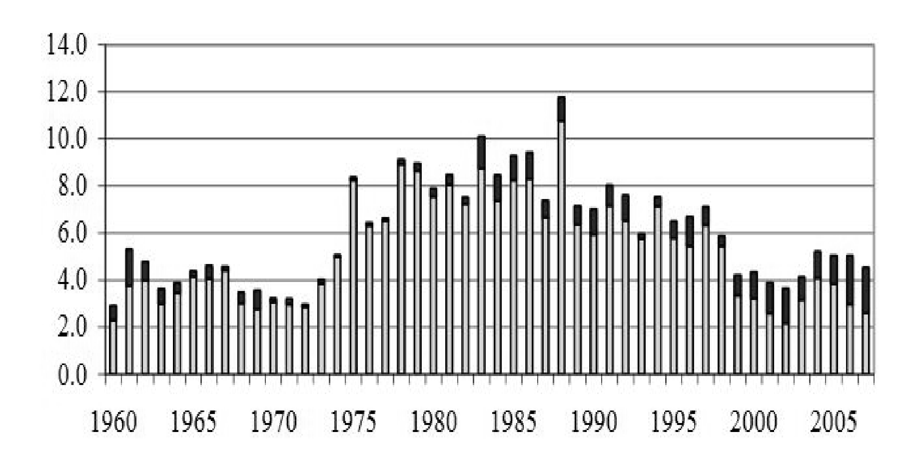
يرتبـط قطـاع التشـييد والبنـاء بشـكل عضـوي بالدولـة ، فالمقاولـون لا يصـدرون العقـار، أو الكوبـري ، ولا يمكنهـم أن ينتجـوا سـلعًا يمكـن نقلهـا، لذلـك ترتبـط الصناعـة أشـد الارتبـاط بيمكانزمـات إدارة المـوارد العامـة في الدولـة خاصـة في جانـب الإنفـاق.

تعتـبر الحكومـة الزبـون الأهـم لصناعـة التشـييد والبنـاء في كل العـالم تقريبًـا ، تخلـق الحكومـات وخاصـة في الـدول الناميـة مـا يقـرب مـن نصـف الطلـب عـلى الإنشـاءات الجديـدة سـنويًا وتتحكـم مـن خـلال أدواتهـا النقديـة والماليـة والضريبيـة في إنشـاء النصـف الآخـر مـن الطلـب، لذلـك كان مـن الطبيعـي أن يتـزاوج المـال بالسياسـة في قطـاع المقـاولات.

14- الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء ، بحث القوى العاملة (تقرير تحليلي) ، 2018 ، على الرابط : https://www.capmas.gov.eg/Pages/Publications.aspx?page_id=5106&Year=16603

15- كيف تمنح شركتك الصغيرة تصنيفًا أعلى من اتحاد مقاولى التشييد والبناء؟ الملحق الاقتصادي ، جريدة الوطن ، 2019 https://www.elwatannews.com/news/details/425024

يوضح الشكل البياني التالي[16] حجم الاستثمارات في قطاع التشييد والبناء كنسبة من الناتج المحلي منذ 1961 وحتى 2007 ونسبة الاستثمار العام والخاص في كل منها.

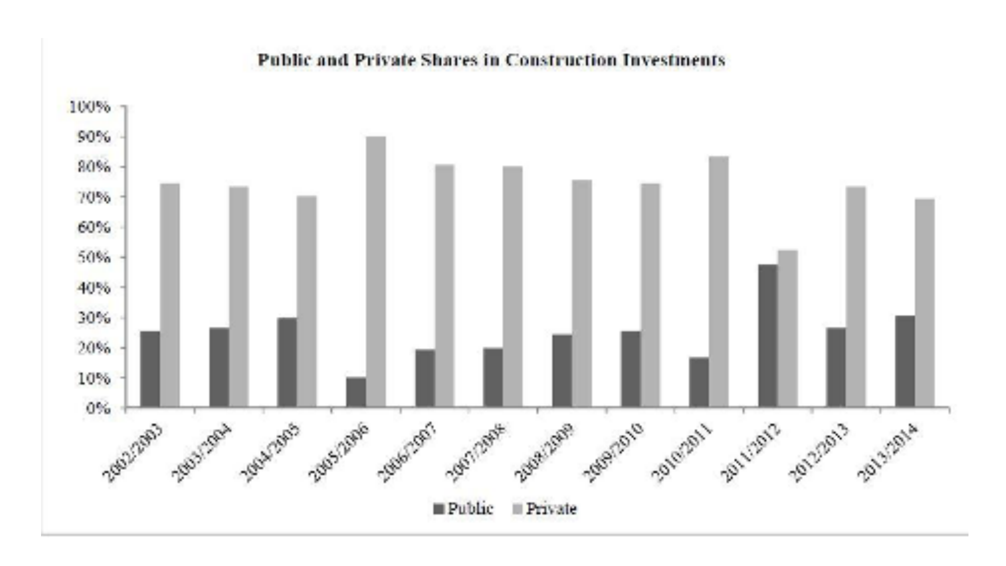


يتضح من الشكل البياني السابق مدى الدور الذي لعبه الاستثمار الحكومي في البنية التحتية ، والذي غالبًا ما كان أضعاف الاستثمار الخاص ، ما يدعم فرضية ارتباط قطاع المقاولات عضويًا بالدولة وآليات الإنفاق العام بها.

16- Norman V. Loayza ,Rei Odawara, Infrastructure and Economic Growth in Egypt, Policy Research Working Paper,5177, January2010.

يلاحـظ أنـه بعـد ترسـخ القطـاع الخـاص المـصري في التسـعينيات بفضـل عمليـة اللبرلة السريعـة للاقتصـاد وزيـادة وتـيرة الخصخصـة بـدأت نتائـج تلـك السياسـات تظهـر عـلى قطـاع التشـييد والبنـاء، فـزادت حصـة القطـاع بشـكل مطـرد مـن الاسـتثمارات في قطـاع التشـييد والبنـاء ، خاصـة في القطـاع السـكني حيـث شـهدت تلـك الفـترة بدايـة ظهـور المجتمعـات المسـورة عـلى أطـراف القاهـرة .

يوضـح الرسـم البيـاني التـالي نسـبة الاسـتثمارات بـين القطـاع العـام والخـاص بدايـة مـن 2003 وحتـى 2013 .[17]



17- Mona Esam, Maye Ehab, construction supply chain, inter sectorial linkages and cintribution to economic growth: the case of Egypt, Egyptian center for econmic studies, working paper no 184, December 2015.

آل ساويرس والمقاولات

يمكننا اعتبار تاريخ التشييد والبناء بمثابة تاريخ مختصر لعلاقة الدولة بالقطاع الخاص منذ الانفتاح الاقتصادي في منتصف السبعينيات، وأيضا يمكننا أن نرى ذلك التاريخ بمثابة موجز عن تاريخ صعود المراكز الاحتكارية في الاقتصاد المصري والتي ترسخت سلطتها بشكل كبير في تسعينيات القرن العشرين، وأصبحت مع الوقت لاعبًا أساسيًا في الاقتصاد المصري خلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرين.

تجربة آل ساويرس في مجال الإنشاءات والمقاولات تعد نموذجًا جديرًا بالنظر عن قرب، ليس فقط لأن نشاط المقاولات كان النواة الأولى لبناء إمبراطورية الأسرة الاقتصادية، بما يقدم مثالاً على دور هذا النشاط في بناء القاعدة الأساسية لرأسمالية بعد الانفتاح، ولكن لأن في علاقة العائلة بالدولة لم يكن لطرف واحد اليد العليا على الدوام.

يقول جون سفاكياناكيس، الذي أعد رسالة دكتوراه عن علاقة الدولة بمجتمع الأعمال في مصر خلال التسعينيات: إنه حتى في حالة رجال الأعمال المقربين من كبار المسئولين تأتي أوقات وترغب الدولة في الحد من نفوذهم، ويضرب مثالاً بعثمان أحمد عثمان الذي تصاعد نفوذه خلال السبعينيات ثم قوض مبارك لاحقًا من هذا النفوذ في الثمانينيات.[18]

لكن تجربة آل ساويرس تبدو مختلفة، صحيح أنها شديدة الارتباط بتعاقدات تم إبرامها مع الدولة، ولكنها توسعت بقوة في أعمالها مع دول عدة غير الدولة المصرية. لم تكن نموذجًا للمجموعة التي تضخمت من خلال علاقتها بنظام معين ثم زال بريقها بزواله، بالعكس فقد تمتعت بمرونة هائلة جعلتها تستمر في طريقها نحو التراكم بينما كانت تتساقط الأنظمة أو تتراجع قدراتها على طرح مشروعات الإنشاء.

لا توجد الكثير من الدراسات التي تم إعدادها عن نشاط الإنشاءات الخاص بهذه العائلة، والمعلومات عن تعاقداتها مع الدولة المصرية محدودة للغاية، ولكن ما يظهر على السطح هو أننا أمام مجموعة تبدو أعلى من الدولة، فقد دخلت في أكثر من مواجهة أرادت خلالها الحكومة أن تخضعها فيها بهدف جمع المزيد من الإيرادات، ولكنها أثبتت أنها أكثر كفاءة في تكييف القانون لصالحها.

18- John Sfakianakis - The Whales of the Nile: Networks, Businessmen, and Bureaucrats During the Era of Privatization in Egypt - Networks of Privilege in the Middle East: The Politics of Economic Reform Revisited edited by Steven Heydemann - PALGRAVE MACMILLAN - 2004.

البداية كانت في أواخر الأربعينيات حيث نشأ نشاط العائلة في مجال الإنشاءات على يد أنسي ابن المحامي السوهاجي الذي مثل برجوازية زراعية صاعدة في تلك الفترة ، حيث كان والده يملك 50 فدانًا في سوهاج.

أسس أنسي مع رجل آخر يدعى لمعي شركة للمقاولات في الصعيد كان اسمها في البداية (لمعي يعقوب وأنسي ساويرس للمقاولات).

وفي بداية الخمسينيات انفرد أنسي بالشركة. وخلال عقد الخمسينيات استطاع الحصول على عدد من العقود الحكومية، كان أولها إنشاء عدد من الآبار الارتوازية في 18 قرية بالصعيد، وكذلك الحصول على عقود لتمهيد الطرق وعدد من العقود للإنشاءات السكنية. كانت تلك الفترة وحتى بداية الستينيات فترة توسع في أعمال الشركة حتى تم تأميم الشركة في 1961 وتعيين أنسي مديرًا عليها.

مكث أنسي في الشركة ما يقارب خمس سنوات أخرى قبل أن يشد رحاله إلى ليبيا في عام 1966.

كانت المملكة الليبية أنذاك، تحت حكم الملك السنوسي، قد اكتشفت البترول، وكانت الشركات الإيطالية والإنجليزية تستخرج هذا الذهب الأسود من قلب صحراء ليبيا ما يجعلها بلدًا مثاليًا من أجل أعمال المقاولات التي احترفها أنسي ساويرس في مصر بفضل خبرته الجيدة في إدارة شركته في مصر.

أسس ساويرس شركته في ليبيا واستفاد من ارتفاع عائدات البترول بعد حرب 1973 والطفرة النفطية التي أنتجتها الأسعار المرتفعة للنفط حتى عاد لمصر في 1976 وأسس شركته أوراسكوم .

لم يكن ساويرس هو الوحيد في قطاع التشييد والبناء ممن استفادوا من تلك الطفرة النفطية، فعثمان أحمد عثمان هو الآخر كان قد أنشأ شركة في ليبيا في نفس الفترة تقريبا بعيدًا عن شركة المقاولون العرب[19]. في 1985 كانت شركة ساويرس تؤسس أول شركاتها العابرة للمحيطات في الولايات المتحدة، كونتراك Contrack، ولكن أعين العائلة كانت لا تزال على السوق المصري، فقد أرادت العائلة أن تقتنص بعضًا من فرص مشروعات برنامج المعونة الأمريكية في مصر، من خلال التعاقد مع الولايات المتحدة عبر هذه الشركة.

طموحات ال ساويرس لم تتوقف عند علاقتها بالحكومة المصرية أو برنامج المعونة الأمريكية، فمنذ 2003 كانت هناك طفرة في الأسعار العالمية للنفط، ومعها طفرة في المشروعات الإنشائية بالخليج، وكما تقول مجلة الإيكونوميست في تقرير

19- عثمان أحمد عثمان ، مرجع سابق ، ص 192 - 194

عام 2005 عن استثمارات العائلة فإنه «بدلاً من التركيز التقليدي على ما هو محلي زادت الشركات (أي الخاصة بعائلة ساويرس) من اهتمامها بالعالم العربي الذي تتدفق فيه الأموال من الزيادة الأخيرة في أسعار النفط، (معتبرين إياه بمثابة) امتداد للسوق المحلي، حيث يتيسر عليهم التوسع هناك بحكم ثقافتهم وعلاقاتهم الشخصية. أوراسكوم مثل العديد من رجال الأعمال الشرق أوسطيين لديها صلات قريبة بالنخب الحاكمة». [20]

وظهر التوجه نحو الخليج جليًا في تأسيس شركة بالسعودية عام 2011 للعمل في مجالات البنية الأساسية، ومن خلال BESIX Group التي استحوذت أوراسكوم للإنشاءات على 50% منها في 2004 وقام كونسرتيوم للشركة ببناء برج خليفة في الإمارات الذي يعد أطول مبنى في العالم.[21] وايضا تجلى هذا التوجه في منح بيسكس جروب وكونتراك أعمال إنشائية ضخمة في قطر. [22]

وفي نفس الوقت استمر التعاون مع الدولة الأمريكية من خلال المشاركة في أعمال إعادة الإعمار في أفغانستان والعراق.

خلال منتصف التسعينيات كان أنسي ساويرس ترك إدارة نشاط الإنشاءات لابنه الأصغر ناصف، الذي طرح أسهم الشركة للجمهور العام في البورصة عام 1999 لتصبح أكبر شركة في سوق المال[23]، بينما تولى الابن الأكبر نجيب نشاط شبكة المحمول موبينيل واتجه الابن الأوسط سميح للسياحة.

سميح كان يصف أخاه ناصف بأنه أشبه بـ «الدبابة» التي تتحرك ببطء ولكن تتسم بالحجم الضخم والقوة،[24] ربما يفسر لنا هذا التوصيف لماذا لم يتجه ناصف عندما فكر في تنويع نشاطه خارج الإنشاءات إلى مجالات خدمية وفكر استثمارات أكثر رسوخًا مثل الصناعة، ولكن ناصف في سعيه نحو صناعة الأسمنت والأسمدة لم يبتعد كثيراً عن الاستثمارات شديدة الارتباط بالدولة.

في حالة الصناعة كان ناصف يبحث بدأب عن فرص الاستثمار في مجالات كثيفة الاستهلاك للطاقة في بلد يتمتع برصيد ضخم من الغاز، لذا توسع بقوة في صناعات

20- The new Pharaohs - The economist -March 2005. https://www.economist.com/business/PrinterFriendly.cfm?Story_ID=3750606

21- الموقع الرسمي لأوراسكوم كونستركشن https://www.orascom.com/about-us/our-history/

22- Orascom to Build Techno Park in Qatar - Petroluim Africa - 2005 - Orascom Joint Venture Wins $675 Million Qatar Contract - Bloomberg - 2010 - https://www.petroleumafrica.com/orascom-to-build-techno-park-in-qatar/ https://www.bloomberg.com/news/articles/2010-09-08/orascom-construction-says-joint-venture-besix-unit-wins-qatar-contract

23- الموقع الرسمي لأوراسكوم كونستركشن https://www.orascom.com/about-us/our-history/

24- The economist.

الأسـمنت والأسـمدة في بـلاد مثـل مـصر، الجزائـر وقطـر والإمـارات ونيجيريا وكردسـتان.[25] وتسـنح الفـرص الكبـيرة للربـح إذا قدمـت الدولـة الغـاز بأسـعار سـخية للصناعـات كثيفة الاسـتهلاك وهـو مـا تكـرر في عـدة حـالات مـن اسـتثمارات أوراسـكوم في هـذا المجـال.

مثـال عـلى ذلـك مـا يقولـه ناصـف في 2007 عنـد الإعـلان عـن اتفـاق شركته مـع شركة النفـط التابعـة للدولـة الجزائريـة سـونطراك لإمـداد مصنعـه هنـاك بالغـاز: «التكلفـة الحاليـة للغـاز تجعـل مـن الـدول التـي تقدمـه بسـعر رخيـص ميـزة أساسـية».[26]

لا يعنـي ذلـك أن العلاقـة كانـت دائمًـا عـلى أفضـل حـال بـين أوراسـكوم وحكومـات الـدول التـي تعمـل فيهـا، فبحسـب سـفاكياناكيس حاولـت الدولـة في مـصر أن تحـد مـن فـرص ناصـف في التوسـع في قطـاع الأسـمنت لأنهـا رأت أن بيزنـس العائلـة يتطـور بشـكل «سريـع زائـد عـن اللـزوم».[27]

وفي وقـت لاحـق كشـف حكـم قضـائي كيـف كانـت شركـة ناصـف في مجال الأسـمنت ضمـن الكيانـات التـي تقـوم بممارسـات احتكاريـة في القطـاع، بعـد أن هيمـن القطـاع الخـاص عـلى هـذه الصناعـة وحـل محـل القطـاع العـام.[28]

لكـن اوراسـكوم لم تكـن تخـسر كل جولاتهـا مـع الدولـة، ظهـرت تلـك القـدرة الكبـيرة لأوراسـكوم عـلى الهيمنـة بأسـلوب لا يخالـف القانـون في قضيـة بيـع قطـاع الأسـمنت بالشركـة لعمـلاق الأسـمنت الفرنـسي لافـارج . كانـت أوراسـكوم قـد باعـت قطـاع الأسـمنت في الشركـة في 2008 لشركـة لافـارج الفرنسـية بقيمـة بلغـت 71 مليـار جنيـه، وطالبتهـا مصلحـة الضرائـب المصريـة بعـد ثـورة ينايـر بسـداد 14 مليـار جنيـه كضرائـب عـلى الأربـاح الرأسـمالية لهـذه الصفقـة. ولكـن بعـد مفاوضـات مـع المصلحـة اتفقـت أوراسـكوم عـلى دفـع 7.1 مليـار جنيـه كتسـوية في أبريـل 2013 [29] مـن المفـترض أن التسـديد وقتهـا كان سـوف يتـم عـبر دفعـات قيمـة الدفعـة الأولي 2.5 مليـار جنيـه ، بالإضافـة لدفعـات كل 6 أشـهر ، لكـن مـا لبـث أن تغـيرت الظـروف السياسـية في يونيـو 2013 مـا دفـع أوراسـكوم لحجـب الدفعـة الثانيـة في ديسـمبر 2013 بحجـة أن التسـوية

25- نقلة نوعية في إنتاج الأسمنت تقفز بأرباح OCI فوق مستوى 2 مليار جنيه - المال - ديسمبر 2006. https://bit.ly/3jbnrUA

26- Orascom to build fertiliser plant in Algeria - Dylan Bowman - Arabian Business - June 2007 - https://www.arabianbusiness.com/orascom-build-fertiliser-plant-in-algeria-58680.html

27- John Sfakianakis.

28- تغريـم 20 مـن مسـؤولي وأصحـاب شركات الأسـمنت 200 مليـون جنيـه في قضيـة «الاحتـكار» - أحمـد شـلبي - المـصري اليـوم - أغسـطس 2008- https://today.almasryalyoum.com/article2.aspx?ArticleID=130796

29- تسـوية نهائيـة بـين أوراسـكوم والضرائـب مقابـل 7.1 مليـار جنيـه ، جريـدة المـال ، أبريـل 2013 ، https://almalnews.com/%D8%AA%D8%B3%D9%88%D9%8A%D8%A9-%D9%86%D9%87%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A3%D9%88%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D9%83%D9%88%D9%85-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B6%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D8%A8-%D9%85%D9%82/

تمت تحت ضغوط سياسية من جماعة الإخوان المسلمين. وبعد إعادة فتح القضية وإحالة الأمر للنائب العام تم الحكم باسترداد قيمة الدفعة الأولى من مصلحة الضرائب المصرية، وصرح مسئولو الشركة بأنهم قد ارتأوا التبرع به لصندوق تحيا مصر .[30]

وتدور الشكوك من قبل باحثي المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، منظمة حقوقية بمصر، حول ترتيب ال ساويرس أوراقهم لاستغلال كل الفرص الممكنة لتجنب دفع ضرائب وهم يقولون: «تمتلك مجموعة أوراسكوم عديدًا من الشركات التابعة في ولايات قضائية ضريبية منخفضة لا يبدو أنها تدير فيها أي عمليات يعتد بها أو لديها أي تواجد فعلي. تقع جميع هذه الشركات الفرعية في العنوان نفسه. على سبيل المثال، تعد قبرص موطنًا لأكثر من 12 شركة من شركات أوراسكوم. إذ إن إحدى أكبر شركات العائلة، وهي أوراسكوم للإنشاء والصناعة) OCI (، التي أنشأها ناصف ساويرس، أسست وحدها عشر شركات تابعة تتقاسم نفس الطابق من نفس المبنى في قبرص. هذا الطابق مشترك أيضًا مع شركات أخرى أنشأها الأخوان الآخران نجيب وسميح ساويرس».[31]

قضية أخرى يتضح فيها مدى قدرة أوراسكوم على إجبار الحكومة المصرية على التفاوض والخضوع لشروطها والمتعلقه بأسعار توريد الغاز لمصنع الأسمدة التابع للشركة ، ففي 2013 رفعت الشركة القابضة للغازات الطبيعية (إيجاس) وهي شركة حكومية دعوى أمام مركز القاهرة للتحكيم الدولي على أوراسكوم[32] من أجل زيادة أسعار توريد الغاز لمصنع الأسمدة والتي كان المصنع يحصل عليها بواقع دولار لكل مليون وحدة حرارية لكن الأسعار العالمية في تلك الفترة كانت تتراواح بين 5 و 6 دولارات ، كان هدف الحكومة هو رفع السعر ليصل لحدود 3 دولارات لكل مليون وحدة حرارية خاصة في ظل أزمة كبيرة في الطاقة كانت تعيشها مصر في تلك الفترة، لكن أوراسكوم أصرت على بقاء الأسعار كما هي لحين انتهاء مدة العقد. انتهت جولات التحكيم الدولي بالحكم لصالح أوراسكوم وإلزام الحكومة المصرية بعدم تعديل العقد من جانب واحد ، وأجرت أوراسكوم بعد ذلك مفاوضات لزيادة السعر ولكن بمحض إرادتها وليس بإرغام من الدولة[33].

30- أحمد فرحات ، جولة جديدة من الصراع بين «الضرائب» و«اوراسكوم للإنشاء» بشأن صفقة «لافارج»، جريدة البورصة ، مايو 2016 ، على الرابط

https://alborsaanews.com/2016/05/31/849470

31- عبد الحميد مكاوي وآخرون - من وراء حجاب - المبادرة المصرية للحقوق الشخصية - 2018 - ص 24.

32- في 2013 نقل أغلبية المساهمين في أوراسكوم للإنشاء والصناعة أسهمهم إلى كيان جديد في هولندا يحمل اسم أو سي آي إن في OCI NV.

33- OCI Annual report , 2013 , on the link :https://www.oci.nl/media/1737/2013-annual-report.pdf

تُظهر تلك القضيتين، تجنب الضرائب وأسعار الغاز، تعقد الترتيبات المؤسسية لإهدار الموارد العامة في مصر، فالحكومة المصرية التي باعت الغاز أو تصالحت مع أوراسكوم في قضية التجنب الضريبي لم تكن لديها الآليات المؤسسية الكافية لإدارة عمليات إصلاح عقود نظام مبارك، وهو ما جعلها في وضع أسوأ في قضايا التحكيم الدولي أو في النزاعات المحلية أمام القضاء.

ويأتي تضخم حجم أعمال ناصف الإنشائية بميزة كبرى، فبعيدًا عن القدرة العالية على التجنب الضريبي أو القدرة على إرغام الحكومة على الالتزام بعقود تمت في ظل حقب سابقة، فإن الشركة تتمتع بقدرة على إبرام تعاقدات تجنبها بعض الأزمات .

يظهر ذلك في قدرة أوراسكوم الاستثنائية على مقاومة التغيرات الكبيرة في أسعار صرف الجنيه ، ففي مقابلة أجراها أسامة بشاي المدير التنفيذي لأورسكوم كونستركشن، وهي الكيان الذي انفصل في 2015 عن أو سي آي إن في ليتخصص في الأعمال الإنشائية[34][35]، يتفاخر الرجل بالقدرة الاستثنائية للشركة على مقاومة آثار التعويم وهو يقول: «هذا هو التخفيض الرابع أو الخامس للجنيه في الفترة التي عملت فيها في أوراسكوم ، بدأت العمل عندما كان الدولار الأمريكي 0.75 جنيهًا مصريًا ، لذلك كان الأمر صعبًا ، وكنا نتوقع أن يتم تعويم الجنيه في النهاية ، قبل التعويم كان لدينا عام وعام ونصف للتحضير وزيادة فرصنا لعدم التأثر ، وقد حققنا ذلك. لا أستطيع أن أقول المزيد حتى تظهر نتائجنا ، لكن لدينا بنود تعاقدية تحمينا من التخفيضات الكبيرة في قيمة العملة. بعض العقود واجبة السداد بالعملات الأجنبية ، وبعضها الآخر يستحق الدفع بالجنيه المصري ، ولكنه مربوط بالدولار الأمريكي في وقت الدفع. ساعدت هذه التحركات مجتمعة في ضمان عدم تعرضنا لضربة كبيرة عند حدوث تخفيض لقيمة العملة. على العكس من ذلك: نحن في حالة جيدة جدًا» [36]

قوة أورسكوم ككيان دولي لا تنفي أن مصر ظلت قاعدة رئيسية بالنسبة لها لتحقيق الأرباح والتراكم، خاصة مع التوسع في الاستثمار في البنية التحتية والذي بدأ في 2014 وحتى الآن ، فبحسب البيانات المتاحة عن أعمال أوراسكوم كونستركشن من

34- في 2013 نقل أغلبية المساهمين في أوراسكوم للإنشاء والصناعة أسهمهم إلى كيان جديد في هولندا يحمل اسم أو سي آي إن في .OCI NV

35- أوراسكوم كونستركشن بيان صحفي فبراير 2015 - https://bit.ly/347obnh

36- Five questions for Osama Bishai: The Orascom Construction boss on what you do after you inaugurate the world's two largest power plants, Interview with enterprise website , March 2017 , on the link :https://enterprise.press/2017/03/04/20632/

موقعها الرسمي ما زالت 71 % من العمليات الجارية في مصر ، تليها 21 % في الولايات المتحدة، ما يؤكد أن الشركة تعتمد بشكل كبير في توليد الأرباح على السوق المصري.[37]

المقاولون والدولة.. قرن من المحسوبية

استعرضنا في هذا الفصل كيف تطور قطاع التشييد والبناء في مصر ، وكيف ساهمت الحكومة المصرية عبر فترات تاريخية ممتدة من بداية القرن العشرين وحتى ثورة يناير 2011 في طفرة هذا القطاع. لا تمثل مصر استثناء بالطبع في هذا الارتباط العضوي بين المقاول والدولة ففي كل دول العالم المتقدمة والنامية كان هناك هذا الارتباط.

لكن ما ميز الحالة المصرية بجانب التركز الكبير في القطاع هو علاقات الفساد والمحسوبية، مع ميل الدولة المستمر عبر عقود لتخصيص نسبة مهمة من مواردها للإنفاق على التشييد والبنية الأساسية. ويُظهر التحليل أن التحولات النيوليبرالية التي قامت بها الحكومة المصرية بدعم من صندوق النقد الدولي سرعت من عملية استفادة كبرى الشركات في قطاع التشييد والبناء من الموارد العامة خاصة في عملية خصخصة الشركات العامة.

37- Corporate Presentation April 2020, Orascom website : https://www.orascom.com/media/cms_page_media/45/Orascom%20Construction%20PLC%20Corporate%20Presentation%20-%20April%202020_ZEwzCF7.pdf

مُلّاك مصر

قصة صعود الرأسمالية المصرية

ما الذي تعنيه ماركات الشركات الكبرى التي تتحكم في حياتنا اليومية؟ من ساندوتش البرجر إلى شركة النفط التي تنتج لنا وقود السيارة؟ هل ساهم دخول القطاع الخاص في صلب الاقتصاد المصري، على مدار ما يقرب من نصف قرن من الانفتاح، في تحسين مستوى حياتنا ودفع الاقتصاد إلى التقدم أم أننا نسير في الاتجاه المعاكس؟

يتعرض هذا الكتاب للتحولات الاقتصادية-الاجتماعية التي جرت في مصر منذ السبعينات حتى الوقت الراهن، ويتتبع مسار خروج الدولة من النشاط الاقتصادي وحلول القطاع الخاص محلها في القطاعات المختلفة.

ويتضمن الجزء الأول من مُلّاك مصر ستة فصول كتبها باحثين اقتصاديين في القطاع البنكي، والأوراق المالية، والزراعة، والسياحة، والعقارات، والإنشاءات.




978-977-6648-80-7



مُلّاك مصر : قصة صعود الرأسمالية المصرية (الجزء الأول) • تحرير: محمد جاد

الفوتوغرافيا وتصميم الغلاف: أحمد اللباد

المرايا للإنتاج الثقافي